وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر3
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
فرع المالية العامة

عنوان الأطروحة

مكافحة الفقر عن طريق تحسين مؤشرات التنمية البشرية في موريتانيا

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

إعداد الباحث:
خطاري ولد احمد ولد بيه

تحت إشراف:
أ.د. زعباط عبد الحميد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. بلالطة مبارك	أستاذ تعليم عالي	جامعة الجزائر3	رئيسا
أ.د. زعباط عبد الحميد	أستاذ تعليم عالي	جامعة الجزائر3	مقررا
أ.د. بن حمود سكينة	أستاذ تعليم عالي	جامعة الجزائر3	عضوا
أ.د. منصوري الزين	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة	عضوا
أ.د. بوشنافة الصادق	أستاذ تعليم عالي	جامعة المدية	عضوا
د. تومي عبد الرحمن	أستاذ محاضر	جامعة بومرداس	عضوا

السنة الجامعية:
2014-2015

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة.

إلى والدتي العزيزة.

إلى زوجتي الغالية وبناتي العزيزات: عائشة وخديجة وفاطمة، الذين صبروا وضحوا وانتظروا بشوق لرؤية هذه الأطروحة تكتمل.

إلى إخوتي وأخواتي وسائر أفراد أسرتي الكبيرة، وخصوصا الأخ الفاضل الأستاذ بون اعمر ولد بيه المستشار الثقافي للسفارة الموريتانية بالجزائر.

إلى الأصدقاء ومعارفي.

لكل هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد العلمي.

كلمة شكر

أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم، إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور زعباط عبد الحميد، لقبول لإشراف علي هذا البحث ولما بذله معي من وقت وجهد ولتوجيهاته ونصائحه القيمة فقد كان حاضرا معي، في كل مراحل إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتقييمه.

وأشكر، كل من أعانني، في إنجاز هذا العمل العلمي من قريب، أومن بعيد .

خطاري

الفهرس العام

فهرس المحتويات

الإهداء---------- I
كلمة شكر ----------II
فهرس المحتويات----------III
قائمة الجداول---------- IV
مقدمة عامة:----------01

الجزء الأول: الفقر والتنمية البشرية في موريتانيا----------10

الفصل الأول: معطيات عامة عن الاقتصاد الموريتاني----------14

المبحث الأول: الوسط الطبيعي و السكان ----------**16**
المطلب الأول: السياق الطبيعي----------17
المطلب الثاني: السكان ----------20

المبحث الثاني: طبيعة النشاط الاقتصادي----------**22**
المطلب الأول: الزراعة والتنمية الحيوانية----------22
المطلب الثاني: قطاع الصيد----------28
المطلب الثالث: القطاع المعدني---------- 31
المطلب الرابع: النفط والغاز----------34

المبحث الثالث: التوازنات الاقتصادية الكبرى ----------**38**
المطلب الأول: التطور الإقتصادي الحديث----------38
المطلب الثاني: التجارة الخارجية----------41

الفصل الثاني: ملامح الفقر في موريتانيا----------**44**

المبحث الأول: مفهوم الفقر وطرق قياسه ----------**46**

المطلب الأول: مفهوم الفقر----------48

المطلب الثاني: قياس الفقر----------52

المطلب الثالث: مؤشرات الفقر---------- 57

المبحث الثاني: ملامح الفقر في موريتانيا---------- ----**60**

المطلب الأول: الفقر النقدي النقدي في موريتانيا----------60

المطلب الثاني: المحددات الأساسية للفقر في موريتانيا---------- -----67

المبحث الثالث: أسباب الفقر في موريتانيا وآثاره----------**68**

المطلب الأول أسباب الفقر----------68

المطلب الثاني لآثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر----------73

الفصل الثالث: التنمية البشرية في موريتانيا----------**76**

المبحث الأول: مفهوم التنمية البشرية ----------**80**

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية ----------80

المطلب الثاني: مفاهيم الموارد البشرية ورأس المال البشري وعلاقتهما بالتنمية البشرية ---------83

المطلب الثالث: أهمية التنمية البشرية----------85

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية البشرية----------**87**

المطلب الأول: المؤشرات الكيفية للتنمية البشرية----------87

المطلب الثاني: المؤشرات الكمية لدليل التنمية البشرية----------89

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية البشرية في موريتانيا----------**92**
المطلب الأول: الصحة----------92
المطلب الثاني: التهذيب ومحو الأمية ----------98
المطلب الثالث: العمالة---------- ----106

الجزء الثاني: سياسات مكافحة الفقر ومكانة التنمية البشرية فيها وحصيلة تنفيذها --------112

الفصل الأول السياسات الاقتصادية ما قبل سياسة مكافحة الفقر ----------115

المبحث الأول السياسات الاقتصادية إبان عهد الاستقلال----------**117**
المطلب الأول: الخطة الرباعية الأولي(1963 – 1966)----------118
المطلب الثاني: الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية(1970 – 1973)----------118
المطلب الثالث: الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثالثة(1976 – 1980) ----------119
المطلب الرابع: الخطة الاقتصادية والاجتماعية الرابعة (1981 – 1985)----------120

المبحث الثاني: مبررات ومضمون برامج التصحيح الهيكلي في موريتانيا----------**122**
المطلب الأول: المبررات----------122
المطلب الثاني برامج التصحيح الهيكلي في البلدان النامية ----------124

المبحث الثالث: برامج التصحيح الهيكلي في موريتانيا ----------**130**
المطلب الأول: مخطط التقويم الاقتصادي والمالي (1985 – 1988)----------130
المطلب الثاني: برنامج الدعم والدفع (1988 – 1992)---------- 132
المطلب الثالث: برنامج التصحيح الهيكلي (1992 – 1995)----------135

الفصل الثاني: استراتجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية----------**139**
المبحث الأول: مضمون استراتجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية ----------**141**
المطلب الأول: مجالات تدخل استراتجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية ----------141
المطلب الثاني: البرنامج الإطاري الأول لمحاربة الفقر والتنمية القاعدية (1994 – 1998) ----145
المطلب الثالث: البرنامج الإطاري الثاني لمحاربة الفقر والتنمية القاعدية(1998 – 2000)-----147
المطلب الرابع: مدي سلامة إجراءات استراتجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية----------153

المبحث الثاني: مكانة التنمية البشرية في إستراتجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية----------**159**
المطلب الأول: تنمية الخدمات الاجتماعية----------159
المطلب الثاني: تنمية النشاطات التي تخلق فرص العمل----------160

المبحث الثالث: حصيلة تنفيذ استراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية----------**162**
المطلب الأول: تطور مؤشرات الفقر النقدي خلال الاستراتيجية ----------162
المطلب الثاني: تطور الفقر البشري---------- ----------167

الفصل الثالث: الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر----------**171**

المبحث الأول: مضمون الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ----------**173**
المطلب الأول: محاور وأهداف وآليات الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر----------173
المطلب الثاني: الخطط الفرعية الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر----------177
المطلب الثالث: وسائل تنفيذ الاطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر----------181

المبحث الثاني: حصيلة تنفيذ الاطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر----------**186**
المطلب الأول تحليل تطور مؤشر الفقر النقدي (2001 – 2010)----------186
المطلب الثاني تطور مؤشرات الفقر البشري (2001 – 2010)----------198
المطلب الثالث: تحليل التفاوت ----------200

المبحث الثالث: مكانة التنمية البشرية في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ----------**204**
المطلب الأول: التهذيب ومحو الأمية----------205
المطلب الثاني: الصحة والتغذية----------210
المطلب الثالث: التشغيل والتكوين والثقافة----------215

الخاتمة العامة ---------- **219**
نتائج البحث----------222
التوصيات----------226

المراجع ---------- **228**

الملحقات ----------**236**

فهرس الجداول

تطور السكان الموريتانيين----------21

تطور المساحات المزروعة بالمحاصيل الرئيسية ----------23

إنتاج الزراعات الرئيسية ----------24

الإنتاج الزراعي لأهم المحاصيل الزراعية ----------25

التموين بالحبوب من سنة 1996 إلى سنة 2003 ---- ----------25

تطور الماشية من سنة 1995 إلى سنة 2011 ----------26

تطور إنتاج الصيد خلال العشرية الأخيرة ----------29

تطور صادرات الصيد وقيمتها بملايين الأوقية خلال السنوات الأخيرة----------30

مساهمة مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني----------32

إنتاج وتصدير خام الحديد (1997 – 2004) ----------33

مساهمة الشركات المعدنية الثلاثة في الاقتصاد الوطني----------33

تقدير الاحتياطات من النفط والغاز في مياه الحوض الساحلي----------37

أهم المؤشرات الاقتصادية في موريتانيا----------39

تطور التجارة الخارجية ----------41

تطور قيمة الواردات حسب مجموعات المنتجات ----------41

خطوط الفقر المحينة ----------60

توزيع الفقراء حسب طبيعة الأسر----------63

القيم القصوى والدنيا للمؤشرات الكمية للتنمية البشرية----------90

ميزانية وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية ----------92

مؤشرات تغذية ووفيات الأطفال----------94

توزيع بني التعليم قبل المدرسي ----------98

تطور معدل التمدرس الخام حسب الولايات----------100

المؤشرات المتعلقة بالعمالة----------109

تسلسل سياسات برامج التصحيح الهيكلي----------125

التكاليف المقدرة للإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية في البرنامج ----------159

عدد المشاريع المقررة في البرنامج حسب القطاع (1998 – 2001)----------161

تطور الفقر النقدي حسب العتبة العليا للفقر----------163

تأثير ومساهمة محل الاقامة في الفقر الشديد----------166

تطور مؤشر الفقر البشري (1995-2000)----------168

تطور مؤشرات الفقر النقدي ونسبة المساهمة فيه----------187

تطور الفقر حسب الولايات ----------192

تطور مؤشر الفقر البشري في موريتانيا----------198

مؤشر الفقر البشري في موريتانيا وبعض بلدان شبه المنطقة ---- ----------199

تطور أهم المؤشرات الصحية----------212

تطور حجم البطالة في موريتانيا---------- 215

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يعد الفقر من أكبر التحديات التي تواجه البشرية ويعد القضاء عليه أو الحد منه ضرورة اقتصادية وسياسية فضلا عن كونها ضرورة أخلاقية، ولقد أصبحت مشكلة الفقر أكثر إلحاحا منذ نهاية القرن العشرين و الشغل الشاغل للمفكرين الاقتصاديين، كما أصبحت سياسات محاربة الفقر القضية الأساسية المتداولة على النطاق الدولي سواء على مستوى الحكومات أو المؤسسات أو الهيئات الدولية وموضوع العديد من البحوث والمؤتمرات الجهوية والإقليمية والعالمية، وذلك رغم أن ظاهرة الفقر ليست ظاهرة جديدة، بل هي ظاهرة قديمة ترتبط بالبشرية منذ نشأتها.

وبالنظر إلى خارطة الفقر العالمية نجد أن الدول النامية هي الأكثر تضررا من هذه الظاهرة وخاصة في القارتين الإفريقية والآسيوية والتي طبقت العديد من بلدانها برامج تصحيح هيكلي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، بغية حل المشاكل المستعصية آنذاك.

ورغم ما لاقته تلك السياسات من رواج على صعيد عالمي، إلا أنّه اتضح بعد فترة من تطبيقها أن حدة الفقر قد تزايدت في العديد من الدول التي أخذت بها، مما جعل مواجهة الآثار السلبية المترتبة على تطبيقها تمثل تحديا كبيرا أمام تلك الدول.

وفي سنة 1990 لفت تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم الانتباه إلى خطورة مشكلة الفقر والمدى الذي وصلت إليه، ومنذ ذلك التاريخ تلازم السعي إلى محاصرة هذه الظاهرة مع تطور مفاهيم وآليات التنمية البشرية التي دأب برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD منذ عام 1990 على تطوير مدلولاتها وصياغة مؤشرات كمية لها.

ورغم عدم التطابق بين مفهومي التنمية البشرية ومحاربة الفقر إلا أن الجهود والوسائل تتداخل بل تتوحد بصدد تحقيق الهدفين، فليست مظاهر الفقر وأسبابه إلا عوائق أمام بلوغ التنمية، كما أن القضاء على تلك المسببات يعني تلقائيا تحقيق بعض أهداف التنمية البشرية.

ونظرا لتزايد المخاطر الناجمة عن تفاقم ظاهرة الفقر وفشل السياسات في معظم الدول النامية في محاصرتها، فقد انصب اهتمام الجهات الدولية المانحة في العقدين الأخيرين على محاربة هذه الظاهرة بكل أبعادها ومظاهرها نظرا لما أصبحت تمثله من عقبات في وجه تنفيذ البرامج التنموية التي تشرف عليها تلك الجهات من جهة، ولكونها تعمقت بسبب تلك البرامج ذاتها من جهة أخرى، وفي هذا السياق يأتي إعلان الأمم المتحدة سنة 1996 عن سنة دولية للقضاء على الفقر.

كما تركز الاهتمام في نفس الوقت على البحث عن مقاربات جديدة للتنمية بمقتضاها تم تبني مفهوم التنمية البشري.

ولاشك أنه حين تؤكّد التنمية البشرية على أنه لكل فرد أن يشتغل بشكل أفضل وأن يضاعف إمكاناته في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وأنه ينبغي أن يتوفر للإنسان في البداية إمكانات منصفة تمكنه من تحقيق ذلك، وإلى المعني نفسه تعود طريقة اختيار ممارسة تلك الإمكانات، وأن الأمر يستلزم شمولية هذا الحق الذي لا يمكن تقييده عن طريق أي تمييز، مما يعني على وجه الخصوص ضمان الغذاء والتعليم والعلاجات الأساسية والمياه الصالحة للشرب والسكن الملائم للجميع، لا شك أنها حين تؤكّد على كل ذلك فإنها تركز على إزالة مظاهر الفقر وأسبابه.

وعلى الرغم من الارتباط بين مكافحة الفقر وتحقيق التنمية، إلا أنه لا يجوز التعامل معهما كمترادفتين لتحديد من هم الفقراء كما ذكرنا، فمدخل التنمية البشرية يضع تعريفا محددا للفقر وهو فقر القدرات والذي يقاس بالفشل في تمكين الفرد من القدرات الأساسية اللازمة لتحقيق مستوى مقبول من الاكتفاء الذاتي المستدام أو افتقاده للخيارات والفرص الأساسية لتجنب الجوع والمرض والجهل بما يؤدي به إلى الفقر، أما محاربة الفقر فإنها تنطلق من مؤشرات أخرى كما سيتضح لاحقا.

وتعتبر موريتانيا إحدى الدول النامية التي طبقت برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي منذ 1985 وقد تبين أنه حتى بعد تطبيقها لتلك البرامج فإن الفقر ما زال ينتشر فيها على نطاق كبير بل أن هذه البرامج ساهمت في تعميقه ، الأمر الذي تطلب منها وضع سياسات وبرامج لمحاربته والحد من آثاره السلبية على عملية التنمية.

وقد بدأت تلك الخطوات منذ 1987 – 1988 من خلال وضع بعض الإجراءات للتخفيف من أوضاع الفقراء لكن ذلك لم يأت في إطار سياسة واضحة المعالم خاصة بمكافحة الفقر، وفي بداية تسعينات القرن العشرين أنشأت مشروعا لمواجهة الأبعاد الاجتماعية لبرامج الإصلاح الهيكلي، ثم اتبعته بوضع استراتيجية لمحاربة الفقر والتنمية القاعدية تشمل الفترة من 1994 إلى 2000 وقد تم تنفيذها من خلال برنامجين متوسطي المدى، ثم تبع ذلك وضع خطة طويلة المدى أطلق عليها الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر تغطي الفترة من 2001 إلى 2015، وقد جاء تبنيها في إطار سعي موريتانيا للاستفادة

من مبادرة إلغاء الديون عن الدول الأقل نموا المثقلة بالديون، التي أعلنت سنة 1999 والتي يشترط للاستفادة منها توظيف الديون التي يتم إلغاؤها في برامج لمكافحة الفقر.

وتمثل هذه الدراسة محاولة لتشخيص واقع الفقر في موريتانيا ودراسة وتقييم سياسات الدولة الاقتصادية منذ عهد الاستقلال وخاصة منها تلك التي كانت موجهة لمحاربة الفقر ومدى تحقيقها لأهدافها فيما يتعلق بالحد منه، هذا بالإضافة إلى البحث في مدى إمكانية الاعتماد على التنمية البشرية كعنصر فاعل في تحقيق أهداف محاربة الفقر.

❶ إشكالية البحث

اعتمدت موريتانيا سياسات محاربة الفقر منذ أكثر من 20 سنة ومع ذلك فإنه حسب آخر الإحصائيات فإن 42% من سكان هذا البلد لا يزالون يعانون الفقر ولازالت معدلات الأمية بين السكان تزيد على 39% كما أن معدلات وفيات الأمهات والأطفال تعتبر من أعلى المعدلات عبر العالم، ناهيك عن تذيل موريتانيا لقائمة الدول العربية من حيث مؤشر التنمية البشرية والفقر واحتلالها لمركز متأخر جدا في هذه المؤشرات على المستوى العالمي(155 من مجموع 186 بلد مصنف سنة 2013)، فهل يعود ذلك إلى قلة الموارد المادية والبشرية لهذا البلد؟ أم أنه نتيجة لسياسات اقتصادية فاشلة؟

على ضوء ما سبق عرضه فإننا ننطلق من الاشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تنجح سياسية مكافحة الفقر في القضاء على هذه الظاهرة وذلك بالاعتماد على تحسين مؤشرات التنمية البشرية؟

وللإجابة على هذ السؤال الأساسي قمنا بوضع الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماذا عن بنية الاقتصاد الموريتاني وما هي أهم موارده؟

2- ما هو الفقر وما هي ملامحه في موريتانيا ؟

3- ماذا تعني التنمية البشرية وما هو دور العنصر البشري في مكافحة الفقر ؟

4- ما هي أهم أهداف السياسات الاقتصادية الموريتانية قبل تبني سياسات مكافحة الفقر وما دورها في الحد من مشكلة الفقر؟

5- ما هو مضمون استراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية التي طبقتها موريتانيا قبل تبنيها للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، وما هي حصيلة هذه الاستراتيجية؟

6- ما هي حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر وماذا عن مضمونه، وما هي مكانة التنمية البشرية في هذا الإطار

❷ فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة السابقة يمكننا صياغة الفرضيات الآتية:

1- يتميز الاقتصاد الموريتاني رغم تعدد مصادر ثروته الطبيعية بالهشاشة وعدم قدرة الدولة على تسخير هذه الموارد في خدمة المواطنين بشكل أمثل.

2- الفقر ظاهرة عالمية تزداد حدتها في البلدان النامية.

3- لم يلق موضوع التنمية البشرية القدر الكافي من الاهتمام في العقود الماضية مما أدى إلى ارتفاع معدلات الأمية وضعف التكوين وضعف التغطية الصحية والنقص الحاد في المياه الصالحة للشرب وانتشار البطالة وضعف الأجور.

4- لم تولي السياسات الاقتصادية في موريتانيا اهتماما كبيرا بمشكل الفقر في بداية قيام الدولة، حيث اهتمت السياسات الاقتصادية في السنوات الأولى منذ الاستقلال وحتى 1985 بتجسيد استقلال الدولة الناشئة، وفي مرحلة ثانية بمشكل الإختلالات العميقة التي عرفها الاقتصاد في الثمانيات وبداية التسعينات.

5- ساهمت استراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية في إعداد تصور عن واقع الفقر والفقراء في البلد و مكّنت من تحصيل مبالغ معتبرة لتمويل برامج مكافحة الفقر.

6- تناقصت معدلات الفقر منذ بداية تطبيق الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، إلا أن ذلك التراجع كان بطيئا، ولم يستجيب للتطلعات، وقد زاد الاهتمام بالتنمية البشرية في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر أكثر مما كان عليه الحال في السياسات الاقتصادية التي كانت قبله، إلا أن الاهتمام بها بقي دوما دون المستوى المطلوب.

❸ أهمية الدراسة

ترجع أهمية اختيارنا لموضوع هذا البحث إلى أن الفقر يلقى في الحاضر اهتماما على الصعيد الدولي يوازي ما له من أهمية قصوى على المستوى القاري والمحلي في ظل التحولات الراهنة، ويتضح ذلك جليا عند النظر إلى حجم ظاهرة الفقر في إفريقيا وعالمنا العربي والبلد موضع الدراسة.

حيث ستسمح لنا هذه الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن حجم ظاهرة الفقر في موريتانيا، ومن جهة أخرى إبراز دور السياسات الاقتصادية المتبعة في حل هذه المشكلة، ومحاولة تفسير بطئ وفشل سياسات بعض الدول في محاربة ظاهرة الفقر مما يفرض على الباحثين محاولة إيجاد تفسير لذلك و تصويب الأخطاء وتوجيه السياسات بشكل أفضل.

❹ أسباب اختيار الموضوع

يرجع الدافع الرئيسي لاختيار هذا الموضوع لأسباب موضوعية تتجلى خاصة في حدة آثار الفقر على كافة مناحي الحياة في موريتانيا وإلى حجم هذه الآفة، وباعتبار أن هذه المشكلة لا تزال دون حل ناجع، وهي تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى المزيد من الدراسة والتفكير في إيجاد الحلول التي تمكن هذا البلد والبلدان المشابهة له من تجاوز هذه الأزمة، والانطلاق من جديد على أسس سليمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بالإضافة إلى هذا فإنّ طبيعة العمل الذي نقوم به الآن والقطاع الذي نعمل فيه مكلّف بوضع تصور لحل مشكلة الفقر وتقييم سياسات محاربته والتحضير لما بعد الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر الذي هو الآن قيد التنفيذ.

❺ الهدف من الدراسة:

الهدف العام

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى إبراز دور وأهمية التنمية البشرية كأداة ووسيلة فعّالة لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فعلى الرغم من أن العديد من البحوث والمؤتمرات الإقليمية والدولية قد تعرضت لمشكلة الفقر ومدى تأثيرها على عملية التنمية وكذا الدور الحاسم الذي يمكن أن يلعبه العنصر البشري في تحقيق التنمية والقضاء على الفقر، إلاّ أنّ هذه الدراسات لا زالت حسب علمنا لم تحظى بالاهتمام الكافي واللازم الذي يسمح بإيجاد حل ناجع لهذه المعضلة في العديد من البلدان ومن بينها موريتانيا.

الأهداف الفرعية

- إظهار دور الخيارات الاستراتيجية في تحقيق التنمية بتكلفة أقل وبشكل دائم وعادل.
- إبراز دور التعليم كأداة فعّالة في محاربة الفقر.
- إبراز دور الصحة العقلية والبدنية في زيادة الدخل وتحقيق الرفاه الخاص والعام للمواطنين.
- إبراز دور العدالة الاجتماعية وتساوي فرص التعليم والصحة والتشغيل وتوفير السكن وتمويل المقاولات الصغيرة في إذابة الفوارق الاجتماعية وتحقيق الاستقرار.

❻ فترة الدراسة

يهتم البحث عموما بتقييم السياسات الاقتصادية منذ عهد الاستقلال مع التركيز على الفترة الممتدة من سنة 1994 إلى سنة 2010 والتي تغطي المرحلة المتعلقة بفترة تبني استراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية(1994–2000) والمرحلة الأولى والثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2001–2010)، بالإضافة إلى ما تيسر من إحصاءات عن المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(2011–2015)، و التي هي الآن قيد التنفيذ .

❼ الدراسات السابقة

لقد تمت معالجة إشكالية محاربة الفقر في بحوث ودراسات عديدة سابقة بالنسبة للدول النامية وكذا موريتانيا، إلا أن هذه الدراسات والبحوث رغم كثرتها لم تعط مقترحات عملية واضحة تأخذ في الحسبان خصوصيات هذا البلد بقدر ما ركزت على محاولة تشخيص الظاهرة وربطها بالآثار المترتبة على برامج التصحيح الهيكلي التي هي نتيجة لها.

ومن أبرز الدراسات في هذا الميدان، التقارير والاستراتيجيات التي تصدرها وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية والمرصد الوطني للتنمية البشرية، وكذا المسوحات والدراسات التي يقوم بها المكتب الوطني للإحصاء.

ومن حيث البحوث العلمية الجادة فإن الأطروحة التي قدمها الباحث الصوفي ولد الشيباني للحصول على شهادة الدكتوراه في معهد جامعة الدول العربية سنة 2013، تعتبر من أهم الدراسات الحديثة في هذا المجال والتي هي بعنوان: "السياسات الاقتصادية لمحاربة الفقر في موريتانيا، مع الإشارة إلى تجربة الصناديق الشعبية للادخار والقرض"، إلا أنها لم تولي اهتماما كبيرا بموضوع التنمية البشرية، أما البحث الذي قدمه الباحث الحسن ولد بديدي، حول "سياسات محاربة الفقر في موريتانيا، حالة مدينة انواكشوط" بجامعة محمد الخامس بالمغرب للحصول على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع فقد أعطى تشخيصا لظاهرة الفقر وقام بسرد السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمحاربة الظاهرة، إلا أن هذا البحث طغى عليه طابع التخصص (علم الاجتماع)، والحدود الجغرافية للدراسة التي كانت مختصرة على مدينة انواكشوط.

❽ المنهج المستخدم في إعداد هذا البحث

اتبعنا في إعداد هذه الدراسة عدة مناهج، بالنظر لطبيعة الموضوع، وهي:

المنهج الوصفي والتاريخي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج الاستنباطي للمعلومات والبيانات المتحصل عليها من الكتب والتقارير والدوريات المتخصصة؛ وذلك من خلال استقراء النتائج وتحليلها والوقوف على أهم المراحل التي مرّت بها سياسات مكافحة الفقر في موريتانيا.

أما الإحصائيات المستخدمة في البحث والتحليل فتم الاعتماد فيها على التقارير والإحصاءات الاقتصادية الصادرة عن الجهات المختصة وطنيا ودوليا، كالمكتب الوطني للإحصاء والبنك المركزي الموريتاني ووزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ووزارة المالية وكذا تقارير المنظمات الإقليمية والدولية كمنظمة الأمم المتحدة والتقارير الاقتصادية الصادرة عن جامعة الدول العربية. كما تمت الاستعانة ببعض الدوريات العلمية المتخصصة والبحوث ذات الصلة بموضوع البحث، وبعض الكتب الهامة في هدا المجال.

❾ تقسيم البحث:

لقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى جزأين رئيسيين يحتوي كل منهما على ثلاثة فصول وذلك كما يلي:

حيث خصصنا الفصل الأول من الجزء الأول لتشخيص الواقع الاقتصادي العام للبلد تناولنا في المبحث الأول منه الوسط الطبيعي والسكان، وفي المبحث الثاني طبيعة النشاط الاقتصادي في موريتانيا، وفي المبحث الثالث التوازنات الاقتصادية الكبرى.

وتناولنا في الفصل الثاني من الجزء الأول الفقر في موريتانيا، حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم الفقر وطرق قياسه ومؤشراته وفي المبحث الثاني ملامح الفقر في موريتانيا، وفي المبحث الثالث أسباب الفقر في موريتانيا وآثاره

وخصصنا الفصل الثالث من الجزء الأول للتنمية البشرية في موريتانيا، ففي المبحث الأول تناولنا مفهوم التنمية البشرية وفي المبحث الثاني أهمية التنمية البشرية، وأخيرا أبعاد التنمية البشرية في موريتانيا كمبحث ثالث.

كما قسمنا الجزء الثاني من هذا البحث إلى ثلاثة فصول استعرضنا في الأول منهما السياسات الاقتصادية قبل تطبيق سياسات محاربة الفقر، تناولنا في المبحث الأول من هذا الفصل السياسة الاقتصادية قبل تطبيق برامج التصحيح الهيكلي وفي المبحث الثاني مبررات ومضمون برامج التصحيح الهيكلي في موريتانيا، وفي المبحث الثالث برامج التصحيح الهيكلي في موريتانيا.

وفي الفصل الثاني من الجزء الثاني تناولنا برنامج مكافحة الفقر والتنمية القاعدية التي أعقبت برامج الإصلاح الهيكلي وحاولت التخفيف من الآثار الجانبية لها.

حيث خصصنا المبحث الأول من هذا الفصل لمضمون استراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية، والمبحث الثاني لمكانة التنمية البشرية في هذه البرامج وفي المبحث الثالث تناولنا حصيلة تنفيذ هذه البرامج.

أما الفصل الثالث من هذا الجزء فقد خصصناه للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر حيث تناولنا في المبحث الأول منه، مضمون الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر وآفاقه، وذلك للفترة الممتدة ما بين 2001 و 2015، التي تتوفر عنها معلومات، أما المبحث الثالث والأخير فقد تناولنا فيه مكانة التنمية البشرية في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

وأخيرا، توجنا عملنا هذا بخاتمة عامة، أعقبناها بالنتائج المتوصل إليها، كما حاولنا إثبات صحة أو نفي الفرضيات السابقة، وتقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات قصد التخفيف ما أمكن من الآثار السلبية للفقر في موريتانيا.

وفي الختام نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار ومعالجة موضوع دراستنا، سائلين المولى التوفيق والنجاح.

الجـــزء الأول

الفقر والتنمية البشرية في موريتانيا

تمهيد:

عند تحليل مشكلة الفقر فإنه ينظر إليها من ثلاثة أوجه، الأول هو من منظور فقر الدخل الذي يعني اعتبار الشخص فقيراً إذا كان مستوى دخله دون خط الفقر المحدد، أما المنظور الثاني فهو منظور فقر الحاجات الأساسية والمتمثل بالحرمان من المتطلبات المادية اللازمة لتلبية الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الإنسانية بما في ذلك الغذاء، ويتجاوز هذا المفهوم المتعلق بالحرمان، الافتقار إلى الدخل الشخصي، فهو يتضمن الحاجة إلى الرعاية الصحية والتعليم الأساسي والخدمات الاجتماعية التي ينبغي على المجتمع المحلي توفيرها، وهو يسلم بالحاجة لتوفير العمل وتحقيق المشاركة للجميع لأن واقع الفقر المحلي معقد ومتنوع وديناميكي.

ولأن الفقر والحرمان الاجتماعي يشكلان انتهاكاً لكرامة الإنسان ويتطلبان اتخاذ تدابير عاجلة لوضع حد لهما – بالإضافة إلى منظور الدخل والحاجات الأساسية – فإن مفهوم الفقر في إطار التنمية البشرية يمتد إلى منظور القدرة (المنظور الثالث لمشكلة الفقر) والذي يعني عدم وجود بعض القدرات الأساسية للفرد لتساعده على أداء عمله كما أنه لا يتاح للفرد فرصة بلوغ بعض المستويات الدنيا المقبولة لهذا الأداء وذلك لعدم توفر برامج التدريب والتأهيل.

فمنظور القدرة يركز على الوظائف التي يمكن للفرد أن يؤديها في ضوء ما لديه من إمكانات وقدرات، ومن منظور القدرة لا يكمن الفقر بفقر الدخل فقط، أي بالحالة الاقتصادية للفرد، ولكن أيضاً في عدم توفر فرص حقيقية له (بسب العوائق الاجتماعية والظروف الشخصية)، بمعنى المشاركة في المجتمع المحلي.

كما أن فقر الدخل والفقر البشري لا يسيران بالضرورة بالاتجاه نفسه[1]، ففي الدول العربية تم تحقيق تقدم نسبي في الحد من فقر الدخل حيث لا يتجاوز (4%) أما في ما يتعلق بالفقر البشري، فإن النسبة تبلغ (32%) لعام 1996، وتؤكد مؤشرات وملامح الفقر البشري في بعض البلدان العربية خلال الفترة (1990 – 1995) على أنه ليس هناك ضرورة بأن يسير فقر الدخل والفقر البشري بنفس الاتجاه، ففي المغرب مثلاً بلغت نسبة الفقر (13%) فقط بينما نسبة الفقر البشري (41.7 %)، وهذ يعني أن السكان لا يحصلون على كامل ما يلزمهم من خدمات صحية وتعليمية.

بينما في سوريا فإن نسبة الفقر البشري(17.%) هي أقل من النسبة المئوية للفقر (21.7 %).

وذلك لأن سوريا طبقت نظام التعليم المجاني ولكافة مراحله وللجميع، كما أن الرعاية الصحية مجانية

1- الحسن عائشي، تجربة المغرب في مكافحة الفقر، نقاط القوة والضعف، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، بيروت، 2011، ص11

في كثير من المستوصفات والمستشفيات بالإضافة إلى الاهتمام الكبير بالأطفال، فقد دعمت الحكومة السورية الحفاظ على صحة الأطفال، وذلك بتأمين مجانية اللقاح لجميع الأطفال، فكان هذا سبباً لتراجع نسبة الفقر البشري[1].

ومن الواضح أن التوزيع العمري الصغير للسكان ومعدلات الخصوبة المرتفعة (لاسيما في البلدان العربية)، له آثار عديدة على الفقر، حيث أن معدلات الإعالة مرتفعة وكذلك أعداد من يدخلون إلى سوق العمل لأول مرة، وهذان العاملان يشكلان ضغطاً متزايداً على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، لاسيما في مجال الصحة والتعليم، بسبب ما يترتب عليهما من آثار على الإنتاجية ومن ثم على العمالة وعلى توفير فرص عمل التي لا تزال محددة جداً، إلا أن العمل المأمون والمنتج والسليم بيئياً هو مفتاح التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ليس مسألة اقتصادية فحسب بل إنه في صميم التنمية البشرية، فالفئات الأكثر فقراً في المجتمع هي عادة الأقل مساهمة في النشاط الاجتماعي(العاطلون) أو التي تكون إنتاجية عملهم متدنية، نتيجة لتخلف أدوات الإنتاج وتقنيات العمل التي تستخدمها النساء العاملات في الزراعة دون أجر، خادمات المنازل، المهاجرون الريفيون إلى المدن غير المؤهلين، كما أن الوضع الصحي والتعليمي لهذه الفئات يؤثر سلباً على إنتاجية عملها، لذا فإنه ينظر إلى مدى تحقيق التقدم في التنمية البشرية من منظور الحرمان الذي يتم بموجبه الحكم على التنمية من خلال الطريقة التي يعيش بها الفقراء والمحرومون في المجتمع.

ولتحقيق التنمية لابد من تجاوز هدف النمو الاقتصادي ليشمل الاهتمام بجميع نواحي الحياة وطاقات المجتمع كافة، ولابد أن يساهم جميع الأفراد في عملية التنمية ولهم الحق في الانتفاع بثمارها، وبالتالي فإن السؤال المطروح هنا هو : ما الحل المطلوب اختباره للحد من الفقر وتحقيق التنمية البشرية في آن واحد؟ هل النمو الاقتصادي كفيل بتحقيق ذلك؟.

لقد أثار هذا الموضوع العديد من الأفكار والملاحظات، حيث كان بعض الاقتصاديين (المتفائلين) يرون أن الفقر يتراجع بسرعة أكبر في البلدان الأسرع نمواً، نظراً لتحسين معظم أحوال الفقراء خلال فترات النمو السريع من جراء تنشيط دخول الأسر الفقيرة وخلق فرص عمل جديدة، وبناءً عليه فإن عدم تحقيق النمو الاقتصادي يخلق صعوبة في إحراز أي تقدم يمكن له أن ينعكس إيجابياً في القضاء على الجوانب الأخرى للفقر البشري (الأمية، معدل وفيات الأطفال، المياه المأمونة، الخدمات الصحية .. الخ)، وبالتالي لايمكن إحراز تقدم في مجال تحقيق التنمية البشرية.

1 - الحسن عائشي، تجربة المغرب في مكافحة الفقر ، مرجع سبق ذكره، ص11

أما رأي الاقتصاديين (المتشائمين) فإنه يعتبر النمو الاقتصادي قادراً على إحداث تغيرات من شأنها أن تضر بالفقراء، حيث أن هناك خاسرين من جراء تطبيق بعض أوجه التكييف التي يتطلبها النمو، وذلك عندما تحدث تخفيضات في العمالة الحكومية والخدمات الاجتماعية والنفقات العامة، وبما أن النمو الاقتصادي السوقي يعتمد على الكفاءة والتقدم التقني والتوسع التجاري الذي من شأنه أن يؤدي إلى تراجع في الطلب على العمالة غير الماهرة، فسيؤدي هذا إلى زيادة نسبة الفقراء، فالواقع يؤكد أن النمو الاقتصادي لا يساعد على الحد من الفقر إذا ما أنفقت الزيادة في الناتج خارج البلد، أي في اتجاهات لا تستهدف النهوض بالتنمية ولا تخدم الفقراء كقيام الدولة بسداد ديونها أو شراء الأسلحة أو تهريب الأموال إلى الخارج، لذا من الأفضل أن يكون النمو مناصراً للفقراء حتى يستفيد من ثماره الجميع، وهذا يعني أنه لابد من العمل على تحقيق العمالة الكاملة كأولوية عليا، أي ضمان الدخل للجميع وزيادة أجور الفقراء وتوجيه الموارد العامة لتعزيز التنمية البشرية، وذلك بإعادة هيكلة نفقات القطاع العام والضرائب لدعم الحد من الفقر وخلق بيئة للصناعات الصغيرة والقطاع غير الرسمي، وذلك لأن القضاء على الفقر هو أكثر من حتمية أخلاقية، لأنه من حيث المبدأ ضرورة حياتية.

وبما أن الفقر كما هو معروف يعيق عملية تحقيق التنمية البشرية من منطلق عدم وجود تنمية بشرية في ظل انتشار الفقر، لذا فإن عملية القضاء عليه تشكل ضرورة عملية اقتصادية واجتماعية.

وللوقوف على وضعية الفقر والتنمية البشرية في موريتانيا فسنتناول الجزء الأول من هذا البحث من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: معطيات عامة عن الاقتصاد الموريتاني

الفصل الثاني : الفقر في موريتانيا

الفصل الثالث : التنمية البشرية في موريتانيا

الفصل الأول

معطيات عامة عن الاقتصاد الموريتاني

تمهيد:

حصلت موريتانيا على استقلالها السياسي عن فرنسا عام 1960 وكان ذلك إيذاناً بميلاد عهد جديد لم تشهد البلاد منذ نشأتها حتى ذلك الحين مثيلاً له، حيث أنه لم يسبق أن قامت على هذه الرقعة من الأرض سلطة مركزية، وإنما كانت هناك إمارات صغيرة، متشكلة من تحالف مجموعات قبلية تجوب أراضي شاسعة عرفت عند المؤرخين بأسماء عديدة أكثرها دلالةً ((الأرض السائبة))، ومع اتساع رقعة الأرض هذه و قلّة السكان آنذاك، فإن الصحاري تشكل ثلثين منها، مما يصعب من مهمة التواصل بين المجموعات المستوطنة لهذه الأرض ولم يكن من السهل يومها (فترة الاستقلال) إقامة متطلبات دولة عصرية بالكامل بين عشية وضحاها، نظراً لنقص الموارد وعزف السكان عن المدن بسبب ارتباطهم بأنماط من الزراعة التقليدية وتنمية المواشي، وفقر البنية التحتية حيث أن المستعمر الفرنسي لم يترك في هذه البلاد ما يمكن أن يعول عليه في إقامة الدولة بعكس ما فعله في مستعمرات أخرى.

ومع هذه التحديات الصعبة فقد تمكن جيل الاستقلال من إقامة الدولة وبسط السلطة على ربوع هذه البلاد الشاسعة، وكان أكبر تحدي واجهه هو الحصول على الموارد المالية اللازمة لإقامة المدارس والمستشفيات والطرق والمباني الإدارية وشبكة المياه...الخ، هذا فضلاً عن محاولة تجسيد الاستقلال الاقتصادي على أرض الواقع بعد الحصول على الاستقلال السياسي ، وكذا محاولة استغلال الموارد الطبيعية الوفيرة والتي لم يكتشف بعضها آنذاك، ويستغل البعض الآخر من طرف المستعمر.

فبادرت موريتانيا بتأميم شركة الحديد وشركة النحاس و قامت ببناء أسطول بحري وإقامة المصانع، ومؤسسات الدولة كالبنك المركزي، والشركات الوطنية....الخ

ومع وفرة الموارد الطبيعية في البلاد من معادن ومنتجات بحرية والأراضي الزراعية وملايين المواشي، إلاّ أنّ الاقتصاد الموريتاني لا يزال ضعيفاً حتى الآن حيث أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يعتبر من أضعف المعدلات العالمية(1310 دولار سنويا للفرد سنة 2012) [1] ولاتزال البنية التحتية بعيدة جداً عن المستوى المطلوب، كما لا تزال المجامع الاقتصادية الكبرى تعاني بعض الاختلالات.

ولتسليط الضوء أكثر على كافة هذه الجوانب فإننا سنتناول في هدا الفصل المباحث التالية:

1 - عبدوتي ولد عالي، الاقتصاد الموريتاني(المسيرة، الملامح والمؤشرات)، المطبعة الأولى 2012 ص35

المبحث الأول: الوسط الطبيعي والسكان:

تعد موريتانيا من بلدان العالم القليلة السكان ويتضح ذلك أكثر عند مقارنة عدد السكان بمساحة البلد، حيث قدر سكان البلد سنة 1920 بـ 260 ألف نسمة و450 ألف نسمة سنة 1940، وأقل من مليون نسمة سنة 1960 و2,2 مليون نسمة عام 1993 و2,8 مليون نسمة سنة 2000 ويقدرون حاليا بـ3,4 [1]مليون نسمة، وفي مقابل هذا الحجم القليل جداً من السكان تبلغ مساحة موريتانيا 070 030 1 كلم^2 أي أن معدل الكثافة السكانية في حدود 3,3 ساكن لكلم^2 الواحد.

وقد انعكس سلباً على تنمية البلاد التوزيع الجغرافي غير العادل، والذي كان يتميز حتى بداية الثمانينات بتشتت هؤلاء السكان في هذه الأراضي الشاسعة نظراً لطبيعة النشاط الاقتصادي السائد والمتمثل في تربية المواشي والزراعة، فبينما تقدر نسبة سكان القرى بـ15% والبدو الرحل بنسبة 78% فإن نسبة سكان المدن آنذاك(فترة السبعينات) لم تتجاوز 7% .

ومن المعلوم أن التوزيع الجغرافي غير المنتظم وعدم استقرار السكان يجعل الدولة دوما في مأزق كبير جداً يستدعي منها مراجعة خططها الاقتصادية والاجتماعية، فمثلاً كيف يمكن للدولة إقامة مشاريع بنية تحتية كشبكات الطرق والكهرباء وشبكات المياه في أماكن مترامية لمجموعات غير مستقرة، وإذا كان هذا هو الحال في منتصف السبعينات وبداية الثمانينات فإن الأمور تغيرت بشكل جذري الآن لأسباب ترجع في الغالب إلى توالي سنوات الجفاف الصعبة التي عرفتها البلاد في هذه الفترة، مما أدى إلى نزوح سكان البدو نحو القرى والمدن الكبيرة وهو ما جعل هذه المدن تشكوا من زحمة المواطنين على المرافق الاجتماعية المحدودة أصلاً.

و ينضاف إلى العوامل السابقة أن الوسط الطبيعي الموريتاني هو وسط ضاغط بفعل نقص الأمطار والتصحر والحرارة الشديدة خلال أغلب أوقات السنة...الخ.

1 - المكتب الوطني للإحصاء، تقرير حول التعداد العام للسكان والمساكن، 2013 ص 7.

المطلب الأول: السياق الطبيعي

تقع موريتانيا في الجزء الغربي من المجموعة الساحلية الصحراوية، كما تتميز بإطار طبيعي قاس جدا، وقد تميز هذا الإطار خلال الأربعين سنة الأخيرة بتدهور متفاقم نتيجة لتضافر آثار العجز المطري المتكرر مع التسيير غير الملائم للموارد الطبيعية.

وتتسم التضاريس بقلة الارتفاع على العموم، حيث يتكون معظم البلاد من سهول وهضاب، وتقع الارتفاعات الأكثر علوا في تيرس زمور حيث توجد أعلى قمة جبلية في البلاد (915م في كدية الجل) وآدرار (815 م في تنياكور) وعلى مستوى هضاب تكانت (500م)، كما تتكون معظم هذه الهضاب من صخور صلبة (الصوان والصلصال الصواني) نحتتها عوامل التعرية وقطعتها إلى شعاب وأودية عميقة : آدرار، تكانت، العصابه، أفله.[1]

أما بقية البلاد، فتتكون أساسا من قفار مسطحة نوعا ما مثل السهوب الساحلية الصوانية في الشمال، وحقول المجابات الكبرى الكثبانية في الشمال الشرقي، ومنخفض الحوض الكبير المغطى ثلثاه بالرمال في شرق البلاد وجنوبها الشرقي، إضافة إلى السهول الغربية التي تشمل عروق الترارزة الكبيرة التي ترتمي على ساحل الأطلسي في الغرب كما تتجاوز نهر السنغال (الحوض السنغالي – الموريتاني).

وتتلقى[2] ثلاثة أرباع البلاد (77%) ما بين 0 و100مم من الأمطار سنويا، وهو ما يطابق المناخ الصحراوي. ويخضع باقي البلاد لمناخ ساحلي، مع معدل تساقطات مطرية سنوية تقارب ما بين 100 و300مم. و ينفرد أقصى الجنوب والجنوب الشرقي بمناخ ساحلي سوداني بكميات مطرية سنوية تبلغ أو تتجاوز قليلا 400 مم.

و زيادة على عدم انتظام الأمطار الذي يمثل القاعدة، فهناك فوارق كبيرة في السنة الواحدة وبين سنة وأخرى على مستوى جميع المناطق الزراعية البيئية في البلاد، وتتميز درجات الحرارة بالارتفاع على العموم، الأمر الذي فاقم ظاهرة التبخر.

1 - المرصد الوطني للتنمية البشرية- تقرير التنمية البشرية 2005، ص09.
2 - المرصد الوطني للتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية و الفقر، 2005، ص 09.

كما تتسم درجات الحرارة الدنيا بالاعتدال وإن كانت لا تخلو من تفاوت كبير بين الساحل الشمالي وأقصى شرق البلاد (16° في انواذيبو و 24° في النعمة). وبالمقابل، فإن معدل درجات الحرارة القصوى مرتفع للغاية، إذ يتجاوز 28° في الشمال الغربي (انواذيبو) و 36° في الجنوب الشرقي.[1]

وقد عانى الغطاء النباتي المحدود بسبب ظروف المناخ والتربة معاناة شديدة جراء الجفاف والنشاط البشري (القطع المجحف، الحرائق، الرعي المفرط، استغلال الخشب، اجتثاث الغابات لأغراض الاستصلاح المائي – الزراعي، الخ) مع انخفاض شديد في إنتاجية الأشجار وتدهور جوهري في الغطاء النباتي.

أما المقدرات المائية، فهي محدودة للغاية في الشمال ويوجد معظمها في جنوب البلاد وجنوبها الغربي، وهو أمر يصدق على المياه السطحية والجوفية على حد السواء، وتقدر الثروة المائية القابلة للاستغلال على المستوى الوطني بحوالي 40 مليار متر مكعب[2].

وتوجد المياه السطحية أساسا في القسم الجنوبي من البلاد، فالمجرى المائي الدائم الوحيد الذي تملكه موريتانيا هو نهر السنغال الذي تتقاسمه مع البلدين المجاورين (السنغال ومالي).

ويمثل كوركول رافد النهر الرئيسي في البلاد، وينشأ هذا الرافد عن التقاء كوركول الأبيض الذي ينبع من هضاب تكانت وكركول الأسود الذي ينبع من مرتفعات لعصابه. وقد نجم عن تشييد سد فم لقليته على كوركول الأسود تكون بحيرة فوق هذا السد يبلغ حجمها المتوسط حوالي 500 مليون م^3 من الماء.

و ما يزال احتياطي المياه الجوفية شبه مجهول، إلا أن الدراسات والبحوث جارية من أجل تجديد حجمه وإمكانيات استغلاله.

وتنقسم احتياطات المياه الجوفية إلى نمطين كبيرين من الجيوب المائية : حيث يتكون النمط الأول من الجيوب المائية المتصلة الواقعة في المناطق الامتصاصية من الحوض الرسوبي الغربي، و الغطاء الرسوبي الحديث (الكثباني) على مستوى آوكار والحوض ولعصابه والجيب الغريني الرباعي والجيب الصلصالي الكلسي في منطقة لعيون إضافة إلى جيب حوض تاودني القاري المستعرض (في شرق البلاد)، وتنتج هذه الجيوب منسوبات مائية معتبرة، مستمرة وعالية الجودة، وتتمثل الجيوب المائية الرئيسة المعروفة المنتمية لهذا النمط في[3]:

(أ) جيوب حوض تاودني القاري المستعرض.

---

1 - المرصد الوطني للتنمية البشرية – تقرير التنمية البشرية 2004 ص 06.
2 - المرصد الوطني للتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية 2005 مرجع سبق ذكره، ص9.
3 - نفس المرجع ص 10.

(ب) جيوب الحوض الشاطئي القاري النهائي التي تنتمي إليها بحيرة اترارزة الجوفية (التي تغذي انواكشوط انطلاقا من حقل التجميع في إديني)، وجيب بالنشاب الذي يمون أكجوجت وجيب بولنوار الذي يزود مدينة انواذيبو بالماء الشروب.

وتتميز الاحتياطيات المائية الجوفية بالأهمية نسبيا خاصة منها احتياطيات الحوض الشاطئي بيد أن بعض هذه الاحتياطيات، لاسيما احتياطيات اترارزة، تتعرض لتهديد جبهة الملح (الواقعة على مسافة 50 كلم غرب انواكشوط). ويزيد من خطورة هذا التهديد كون تموين العاصمة انواكشوط بالماء الشروب يتطلب بالضرورة زيادة مستمرة لمعدلات الضخ من حقل التجميع في إديني. وسيتيح تموين انواكشوط بالمياه انطلاقا من نهر السنغال (مشروع آفطوط الساحلي) الحد من مخاطر ارتفاع الملوحة إلى هذا الجيب عن طريق المحافظة على حاجز مائي يكبح تقدم جبهة الملح صوب الشرق.

أما النمط الثاني من المياه الجوفية فيتمثل في الجيوب المتقطعة التي توجد في باقي المناطق الأخرى وبصورة رئيسية في التكوينات الصوانية المتحولة، إضافة إلى التكوينات الصلصالية والأراضي الكلسية ، وغالبا ما يكون منسوب هذه الجيوب ضعيفا ومياهها أقل جودة من مياه الجيوب المتصلة.

كما أن إعادة تغذية هذه البحيرات الجوفية المختلفة المستحجر بعضها (اترارزة، بولنوار، بالنشاب) يتوقف على الأمطار وعلى نفاذية الجيوب نفسها.

ويفترض أن إعادة ملء هذه الجيوب، عندما تكون ممكنة، تتم بثلاث طرق هي:[1]

أ) بالتسرب المباشر انطلاقا من الأمطار الذي يحد منه التبخر بشكل كبير،

ب) التغذية عن طريق جزء من مياه الفيضانات (البحيرة الجوفية الغرينية في منطقة النهر)

ج) جريان المياه الجوفية الطرفية.

وفي الوقت الحاضر، من الضروري إجراء بحوث لتحديد المقدرات الحقيقية في مجال الموارد المائية التي ما تزال غير معروفة.

1 - وزارة المياه، المقدرات المائية الناضبة والمتجددة ، انواكشوط 2009، ص32 .

المطلب الثاني: السكان

بلغ عدد سكان موريتانيا حسب النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن 2013 حوالي 3 461 041 نسمة، ويتوزع هؤلاء السكان على أرض شاسعة (1.030.700 كلم^2) بكثافة عامة ضعيفة (3 نسمة/كلم^2)[1].

ويتوزع هؤلاء السكان بشكل غير متساوي، حيث تتميز المنطقة الجافة المطابقة لشمال ووسط البلاد بوجود صحاري شاسعة غير مأهولة نتيجة لقساوة الوسط الطبيعي (خاصة نقص المياه)، بينما يلاحظ أن التواجد البشري أكثر كثافة في القسم الجنوبي الشرقي والجنوبي الغربي من البلاد، حيث يبلغ معدل الكثافة حوالي 40 إلى 50 نسمة/كلم^2.

وقد أدى تدهور إطار الحياة في الوسط الريفي خلال الثلاثين سنة الماضية وحركة الهجرة القوية الناتجة عنه إلى تركز قسم كبير من السكان في مجموعة نهرية تطابق منطقة نهر السنغال وتجمعي انواكشوط وانواذيبو الحضريين الكبيرين على الشاطئ الأطلسي.

ويبقى معدل نمو السكان السنوي مرتفعا نسبيا 2,93%، الأمر الذي جعل عدد السكان يتضاعف تقريبا في أقل من 25 سنة، حيث ارتفع من 1.388.300 نسمة سنة 1977 إلى 2.508.159 نسمة سنة 2000 و 3 461 041 نسمة في سنة 2013[2].

ويفسر هذه الوضعية ارتفاع معدل الولادات (31 في الألف) وانخفاض معدل الوفيات بشكل ملحوظ نتيجة لتحسن ظروف المعيشة (التغذية، الصحة... إلخ). وتكشف بنية السكان العمرية ارتفاع نسبة الشباب بين ساكنة البلاد، حيث أن 44% من هذه الساكنة تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة، بيد أن ثمة تفاوتا قد يكون ملحوظا أحيانا على مستوى البنية الديمغرافية، بين ولايات البلاد الريفية والحضرية. وهكذا، يمكن ملاحظة تركز السكان في سن العمل (15 – 59 سنة) داخل الولايات التي تنتشر فيها الأنشطة الحضرية والصناعية (60% في انواذيبو، 57% في انواكشوط و 56% في تيرس زمور)[3].

وتشكل نسبة الشباب دون 15 سنة نسبة كبيرة من حجم السكان العام مما أدى إلى تزايد الطلب على الخدمات الاجتماعية (التهذيب، الصحة ...) كما أن هؤلاء أصبحوا يشكلون، مع المسنين، عبئا ثقيلاً على السكان النشطين.

---

1 ـ تقرير حول التعداد العام للسكان والمساكن 2013، المكتب الوطني للإحصاء، ص07.

2 - تقرير حول التعداد العام للسكان و المساكن، نفس المرجع ص 11.

3 - المرصد الموريتاني للتنمية البشرية، تقرير 2005، مرجع سبق ذكره ص 14.

ويتبين من التوزيع حسب الجنس ارتفاعا طفيفا لنسبة النساء بالمقارنة مع الرجال (50,5% من النساء و 49,5% من الرجال). بيد أنه بالإمكان كشف فوارق كبيرة على هذا الصعيد لدى دراسة الوضعية السائدة في مختلف الولايات.

وهكذا ففي بعض الولايات الريفية، تتجاوز نسبة النساء 52% (لعصابه، الحوض الغربي، لبراكنة، تكانت). وبالمقابل تنعكس الآية لصالح الرجال في بعض الولايات الأخرى، حيث تبلغ نسبتهم 52,8% في انواكشوط و 53,62% في تيرس زمور و 58,91% في انواذيبو.[1]

وقد شهد السكان تحولات عميقة خلال الثلث الأخير من القرن العشرين إثر الأزمة البيئية في السبعينات والثمانينات، وما نجم عنها من اتساع نطاق الهجرة.

فقد أدى تدهور ظروف معيشة السكان الريفيين نتيجة لتدمير نظم الإنتاج الزراعي و الرعوي إلى ظاهرة التقري والتحضر المميزة للوضعية الحالية، حيث بلغت نسبة السكان الحضريين 68%، في حين لم يعد سكان الريف يمثلون أكثر من 32%.[2]

الجدول (1) : تطور السكان الموريتانيين من حيث مكان الإقامة

السنة	1960	1965	1988	1988	2000	2010
سكان الريف المتقرون	%33,50	%33	%44	%48,60	%38	%32
السكان البدو	%63	%60	%33	%12	%5	%00
السكان الحضريون	%3,50	%8	%23	%39,40	%58	%68

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، تقرير حول التعداد العام للسكان والمساكن 2013 ص10

والواقع أن لحركة السكان انعكاسات عديدة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ومن هذه الانعكاسات لجوء هؤلاء السكان القادمين جماعيا إلى ضواحي المدن الكبرى والتفاوت الكبير في مجال البنى التحتية والخدمات الاجتماعية والحضرية بين الطلب القوي جدا والعرض المتاح، فضلا عن تضرر نظم الإنتاج الريفية وتحول المجتمعات الريفية إلى مجتمعات يغلب على سكانها النساء.

ويتميز سكان الحواضر بالتبعثر الشديد خاصة في القسم الجنوبي من البلاد، وهكذا يتبين من معطيات إحصاء السكان والمساكن لسنة 2000 أن عدد القرى ارتفع من 2341 قرية سنة 1977 إلى 3381 بلدة سنة 1988 ثم إلى 5561 قرية سنة 2000، من بينها 88,4% يقل عدد سكانها عن 500 نسمة.

1- ONS annuaire statistique 2012 p 07

2- ONS annuaire statistique 2012 op cite p 08

ويشكل هذا التبعثر عاملا غير موات لتحقيق مستوى جيد من تغطية السكان بالخدمات الأساسية (التهذيب، الصحة، الماء الشروب).[1] و ظلت خاصية التبعثر هده موجودة حسب إحصاء 2013.

ويرجع هذا التقري العشوائي أساسا إلى تدهور ظروف المعيشة في الوسط الريفي خلال السنوات الأخيرة. كما يمثل نمطا جديدا من شغل المجال، يستقر السكان تبعا له قرب مواطن زراعية أو مناطق رعي أو مناهل مياه أو على طول محاور الطرق لتأمين تموينهم بالمواد الضرورية وتسهيل تنقلاتهم.

المبحث الثاني: طبيعة النشاط الاقتصادي

يرتكز الاقتصاد الموريتاني على ركائز رئيسية ثلاث تتمثل في القطاع الريفي (التنمية الحيوانية والزراعة) وقطاع المناجم وقطاع الصيد ويضاف إلى هذه القطاعات النفط المكتشف حديثا والصناعات الخفيفة وقطاع الخدمات.

المطلب الأول: الزراعة والتنمية الحيوانية

يمثل هذان النشاطان القطاع التقليدي في اقتصاد البلاد، وقد تمت تعبئة الكثير من الوسائل خلال السنوات الأخيرة لتحديث هذين النشاطين، لكن التنمية الحيوانية والزراعة ما يزالان، بصورة عامة، ضعيفي الإنتاجية ويعتمدان على الوسائل البدائية.

1 – الزراعة: لا تمثل المساحة القابلة للزراعة سوى 500.000 هكتار (0,5% من التراب الوطني) كما أن هذه المقدرات القابلة للزراعة تبقى ناقصة الاستخدام.

ويتبين من المعطيات المتاحة أن المساحات المزروعة التي تستغل رغم محدوديتها مثلت أقل من 50% من القدرات القابلة للزراعة من السنوات الأخيرة، أي 30% سنة 1993 و 43,4% سنة 1999 و 49,6% سنة 2004.[2]

وتختلف المساحات المستثمرة من نمط زراعي إلى آخر تبعا لكميات الأمطار السنوية وتوزيعها في الزمان والمكان. ويكون هذا التباين ملحوظا للغاية في حالة المساحات المزروعة بالحبوب، علما بأن هذه المساحات تمثل غالبا جزء هام من الأراضي المزروعة. وهكذا كانت المساحات المخصصة لزراعة الحبوب سنة 1995 (274.000 هكتار) أكبر بضعفين من المساحات التي خصصت لها سنة 2003 (109.000)[3]

---

1 -المكتب الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن 2000، ص 86.

2- CMAP, analyse des politiques de croissance du secteur rurale en Mauritanie Avril, 2005 P 17.

3 - CMAP, analyse des politiques de croissance du secteur rurale en Mauritanie, même document 17.

الجدول (2): تطور المساحات المزروعة ب(1000 هكتار) بالمحاصيل الرئيسية 1993 –2004

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
إجمالي الحبوب	113	146	274	271	192	182	176	223	207	195	109	213
الدخن، الذرة	95,7	129	244	258	161	147	145	195	174	174	82,9	166
الأرز غير المقشر	12,7	17,3	19,2	13,4	17,4	21,8	25,1	21,8	18	13	19,4	21
ذرة قمح شعير	4,1	–	11,2	–	13,5	13,5	6	6,8	15,1	7,2	7	25,1
خضار متنوعة	26,2	60	31	13,7	37,7	39,4	36,7	46,6	37,7	39,5	25,5	28,5
التمور	12	15	15,5	–	5	4,5	4,5	5	4,5	8	8	8
المجموع العام	150,7	221,3	320,9	285,1	234,6	226,2	217,3	275,2	249,3	241,7	142,8	248,6

Source : CMAP, analyse des politiques de croissance du secteur rurale en Mauritanie Avril 2005 P 17

وحتى على مستوى زراعة الأرز، التي تقوم على نظام الري ولا تخضع بالتالي مباشرة للمعوق البيئي المطري يلاحظ أن المساحات المزروعة تتفاوت بشكل كبير بين سنة وأخرى. كما يمكن ملاحظة وضعية مماثلة على مستوى المحاصيل الأخرى كالقطنيات والخضار المتنوعة التي بلغت 26.200 هكتار سنة 1993 و 60.000 هكتار سنة 1994 و 25.500 هكتار سنة 2003.

وما زال الدخن والذرة البيضاء يحتلان المرتبة الأولى بمساحات تذبذبت بين 258.000 هكتار سنة 1995 و 82.900 هكتار سنة 2003، وهو ما يمثل على التوالي 90% و 58% من المساحات الكلية المستغلة.

وقد تراوحت المساحات المستغلة بالزراعة المروية بين 12.700 هكتار سنة 1993 و 21.000 هكتار سنة 2004 من أصل 42.000 هكتار مستصلحة ومقدرات قابلة للري (في حوضي نهر السنغال وكوركول) تبلغ حوالي 135.000 هكتار.[1]

وتقدر مساحات بساتين النخيل في منطقة الواحات بحوالي 5.000 هكتار موزعة بين ولايات آدرار وتكانت والحوضين ولعصابه.

وبخصوص الإنتاج الزراعي، فقد بلغ 230.000 طن في المتوسط سنويا من سنة (1992 – 1993) إلى سنة(2003 –2004)، بما في ذلك جميع المحاصيل. وكان أحسن حصاد هو حصاد الحملة الزراعية لسنة (1999 – 2000) الذي بلغ 281.800 طن، بينما كان أسوء حصاد هو حصاد الحملة الزراعية لسنة(1992 – 1993) الذي لم يتجاوز 132.000 طن،[2] ويتضح التفاوت الأكبر على مستوى إنتاج الحبوب خاصة الدخن والذرة البيضاء وهما محصولان يتوقفان على مستوى الأمطار.

1 - CMAP, analyse des politiques de croissance du secteur rurale en Mauritanie même document, P18.

2 - وزارة التنمية الريفية، تقرير حول الزراعة والتنمية الحيوانية مرجع سبق ذكره، ص 43.

فبإنتاج متوسط قدره 84.000 طن سنويا، يلاحظ أن هذين المحصولين سجلا أشد مستويات التذبذب، حيث بلغ إنتاجهما 167.000 طن سنة (1995– 1996) و101.200 طن سنة (1999 – 2000) و 26.000 طن فقط سنة(2002 – 2003). [1]

وقد بلغ متوسط إنتاج الأرز 71.000 طن سنويا خلال الفترة المذكورة مع تذبذب يتراوح بين 50.700 طن سنة(1992– 1993) و 101.900 طن سنة(1999–2000). كما مثل إنتاج الأرز نسبة 30% من الإنتاج الكلي خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية. ويدل تباين كميات الإنتاج في مجال الزراعة المروية على عدم كفاية مستوى التحكم في عوامل الإنتاج. ويمثل الأرز المحصول الغالب في الزراعة المروية (97% من المساحات المزروعة) بمعدلات مردودية متوسطة تبلغ 4 أطنان للهكتار، وهي معدلات لم تكد تتغير منذ خمس عشرة سنة.[2]

الجدول(3) : إنتاج الزراعات الرئيسية (93/1992 – 2004/2003) بآلاف الأطنان

المحصول	93/92	94/93	95/94	96/95	98/96	98/98	99/98	00/99	01/00	02/01	03/02	04/03
إجمالي الحبوب	105,5	160,4	200,4	219,8	121,4	152,2	194,2	192,8	188,5	124,8	115,8	181,2
دخن، ذرة بيضاء	51,8	96,8	140	168	48,8	58,6	85,2	101,2	88,8	58,8	26,9	83,8
أرز غير مقشر	50,8	63,6	53,2	52,8	66,8	80,9	101,9	86,5	86,2	58,8	85,3	88,9
ذرة صفراء قمح	3,1	–	8,2	–	5,8	11,6	8,1	5,1	13,8	8,3	3,6	18,5
خضار متنوعة	15,2	25	31,8	41,9	56,5	62,6	61,8	80	68,1	53	52,5	55
التمور	12	15	18,5	20,1	20	18	18	20	18	22	22	22
المجموع العام	132,8	200,4	250,6	281	198,8	231,8	284	281,8	264,8	199,8	190,3	258,2

المصدر: وزارة التنمية الريفية، تقرير حول الزراعة والتنمية الحيوانية، مرجع سبق ذكره، ص40.

ويرجع ضعف مردودية مزارع الأرز، من بين أمور أخرى، إلى غياب صيانة المستصلحات المائية الزراعية وتدهور التربة الشديد. وزيادة على انعكاسات هذين العاملين السلبية على إنتاجية المستصلحات المستثمرة سنويا، فقد تسببا في تخلي المستغلين عن العديد من المزارع بعدما أصبحت غير قابلة للاستغلال أو ضئيلة الربحية للغاية.[3]

وفضلا عن ذلك، فإن صغار المستغلين الجماعيين يواجهون عقبات كأداء ترتبط بصعوبات النفاذ إلى القروض وضعف التأطير الفني والتنظيمي وتكلفة المدخلات المرتفعة. كما أن هذه الوضعية غير مواتية لزيادة إنتاج وإنتاجية زراعة الأرز وتجعل عددا كبيرا من صغار الفلاحين يتوجهون إلى ممارسة أنواع أخرى من الزراعات أو لأنشطة تعتبر أكثر ربحية وأقل تقيدا بعوامل يضعف تحكمهم فيها. وتنتج الزراعات الواحية المرتكزة أساسا على البستنة 18.750 طنا في المتوسط سنويا (منها حوالي

1 - المرصد الموريتاني للتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية 2005، مرجع سبق ذكره، ص 14.

2 - المرصد الموريتاني للتنمية البشرية، تقرير البشرية 2005، نفس المرجع، ص 14.

3 - وزارة التنمية الريفية، تقرير حول الزراعة و التنمية الحيوانية مرجع سبق ذكره، ص 43.

75% في آدرار)، لكن مردودية هذه الزراعات المقدرة بأقل من 15 كلغ للنخلة سنويا[1] تبقى ضعيفة بالمقارنة مع مستويات المردودية الملاحظة في بلدان شبه المنطقة، ولم تتغير الأمور كثيرا في الفترة ما بين 2005 و2012 بل ظلت مستويات إنتاج الحبوب في نفس المستوى تقريبا الذي كانت عليه قبل ذلك كما يوضح الجدول التالي:

الجدول (4): الإنتاج الزراعي لأهم المحاصيل الزراعية بآلاف الأطنان في الحملات الزراعية خلال السنوات الأخيرة

	/2005 2006	/2006 2007	/2007 2008	/2008 2009	/2009 2010	/2010 2011	/2011 2012
زرع ودخن	86	79	81,3	87,4	101,7	117,6	43,4
أرز	89,6	49,6	82,2	107,4	53,1	134,4	152,2
ذرة قمح شعير	23,3	8,9	17,0	19,5	15,3	22,3	3,8
المجموع	**271,5**	**232,5**	**180,4**	**214,1**	**170,1**	**274,4**	**199,4**

Source : BCM, Bulletin Trimestriel des Statistiques ; 4éme trimestre 2012

وقد يكون لعدم الاستقرار السياسي في هذه الفترة أثر كبير في الحد من زيادة الإنتاج الزراعي لتغطية العجز الكبير في الحبوب اللذي عانت منه البلاد، وبصورة عامة، فإن الإنتاج الزراعي يبقى في حالة عجز شديد ولا يستطيع تغطية احتياجات البلاد من الحبوب.

حيث تبين المعطيات المتاحة أن هناك عجزا سنويا متوسطا في مادة الحبوب يبلغ حوالي 67% من الحاجات مع وجود تباين تبعا لتذبذبات المواسم. ولتغطية هذا العجز، تستورد موريتانيا كل سنة كميات من الحبوب ارتفعت أحجامها من 401.300 طن سنة 1996 إلى 571.900 طن سنة 2003.[2]

الجدول (5) : التموين بالحبوب من سنة 1996 إلى سنة 2003 (بملايين الأطنان)

السنة	1996	1998	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الواردات	212	214,8	81,3	209,8	269,9	248,8	259,1	355,3
الأرز (سونمكس+ القطاع الخاص)	83	84,1	16,9	28	29,1	9,5	15,2	00
الدقيق(القطاع الخاص+ سونمكس)	90	62,9	22,8	181,8	240,6	238,2	243,9	355,3
مواد أخرى (القطاع الخاص)	49	68,8	31,6	00	00	00	00	00
المعونة الغذائية	15,3	31,5	13,3	28,8	20,9	22,8	34,3	84,1
التموين الكلي	401,3	354,5	224,2	428,8	485,3	450,3	413,8	581,9

المصدر : وزارة المالية، الادارة العامة للجمارك، تقرير حول تطور واردات المواد الغذائية، 2005، ص22

2 – التنمية الحيوانية: تمثل التنمية الحيوانية النشاط الثاني في القطاع الريفي، وقد مكنت أنماط التسيير الرعوي التقليدية لأمد طويل من استغلال المجالات الرعوية بصورة عقلانية، واليوم ومع تدهور المراعي ظهرت مقدمات الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية في صورة تجاوز واسع النطاق لقدرات تحمل النظم البيئية الرعوية.

1 وزارة التنمية الريفية- تقرير حول الزراعة والتنمية الحيوانية، نفس المرجع، ص 43.
2 نفس المرجع السابق ص43.

وتفسر العناصر التالية وضعية الرعي المفرط المذكورة: فقد تراكم القطيع بشكل كبير جدا، حتى أصبحت أعداده سنة 2011 تقدر بحوالي 1,532 مليون من البقر و 19,67 مليون من الأغنام و 1,541 مليون من الإبل وهو ما يتجاوز بكثير المقدرات الكلئية التي تقدر إنتاجيتها بحوالي 6,3 مليون وحدة كلئية تغطي في المتوسط أقل من 70% من حاجة القطيع الوطني.[1]

ويشهد الإنتاج الكلئي تذبذبات سنوية ترتبط بعدم انتظام الأمطار وبالخسائر المتصلة بالآفات الطبيعية كالجراد المهاجر والحرائق، ومن شأن ذلك أن يدعم فكرة الاتجاه إلى انتهاج أسلوب تكثيف التنمية الحيوانية التي ما زالت تقتصر على الأسلوب المنتشر بما ينطوي عليه من ضعف مستويات المردودية. كما أن الطابع المنتشر للتنمية الحيوانية القائمة على الحركة (البداوة والانتجاع) يجعل استغلال المجالات الرعوية وقفا على وجود وتوزيع الآبار.

ورغم ضعف مستوى تبني أسلوب التنمية المكثفة، إلا أن التنمية الحيوانية تبقى مصدرا دخل لا يستهان به بالنسبة للذين يمارسونها، في ظل ارتفاع متزايد لمتوسط أسعار جميع الأنواع.

وتجدر كذلك ملاحظة حصول تحسن خلال السنوات الأخيرة في إنتاج التنمية الحيوانية بفضل هطول أمطار أغزر وتحقيق نجاعة أكبر على مستوى سياسات مكافحة الأمراض الحيوانية وفي نشاط روابط المنمين الاجتماعية المهنية. ومن جهة أخرى، فمن المتوقع أن يساهم برنامج دعم تطوير التنمية الحيوانية، من خلال الأنشطة التي يقوم بها، في تحسين الإنتاج عن طريق حماية وتأهيل المجالات الرعوية والمياه الرعوية.[2]

الجدول (6) : تطور الماشية من سنة 1995 إلى سنة 2011 (بآلاف الرؤوس)

الأنواع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الأبقار	1.550	1.620	1.686	1.315	1.354	1351	1355	1397	1421	1464	1508	1532
الغنم	13.384	13.885	14.045	14.329	15.900	16333	15798	18007	18907	19285	19671	19671
الإبل	1.288	1.329	1.381	1.323	1.350	1342	1342	1370	1380	1435	1993	1541

المصدر: إعداد الباحث بناء على مصادر مختلفة

ويضطلع قطاع التنمية الحيوانية بدور جوهري في اقتصاد البلاد كما يشكل مصدرا لمداخيل كبيرة من خلال مختلف الشعب التي يتكون منها والتي تنطوي على مقدرات لا يستهان بها للتنمية الوطنية، كما يساهم بدور هام جدا في سد العجز الغذائي حيث تنتج السوق الوطنية من اللحوم الحمراء (95.625 طنا سنويا) يفيض على تغطية الحاجات الوطنية بينما يصدر قسم من الماشية حيا إلى البلدان المجاورة.

1 - وزارة التنمية الريفية – تقرير حول وضعية المراعي سنة 2012 ص 33.

2 - وزارة التنمية الريفية – تقرير حول وضعية المراعي- مرجع سبق ذكره ص33.

ويستوعب الاستهلاك الذاتي القسم الأكبر من إنتاج الألبان (95%)، إذ لا يسوق من منه سوى 5% فقط، أما شعبة الجلود، فتعرف صعوبات تنظيمية رغم وجود مقدرات كبيرة في هذا المجال وإمكانيات للمساهمة في القيمة المضافة للقطاع الريفي.[1]

غير أن أشكال الدعم المقدمة للتنمية الحيوانية بقيت ضعيفة بالنظر إلى الأهمية التي يكتسيها هذ النشاط في نمو البلاد الاقتصادي، حيث لم تتجاوز حصة القطاع الريفي من الاستثمارات المخصصة للتنمية الحيوانية 9,20% سنة 2003[2] وبالجملة، فإن قطاع التنمية الحيوانية ما يزال ناقص الاستغلال رغم الإمكانيات التي يزخر بها ورغم الوعود المتكررة من صناع القرار بإقامة مصانع للألبان والجلود وتطوير وسائل وآليات الانتجاع. ومن جهة أخرى، فثمة معوقات ما تزال تعترض تنمية هذا النشاط،

وذلك في مجالات القروض والموارد البشرية (الفنيين) والمعلومات(غياب الإحصائيات والمعطيات المحدثة) والتنظيم والتسويق.

1- وزارة التنمية الريفية، الحالة الراهنة للقطاع الزراعي و الريفي في موريتانيا، انواكشوط 2007، ص 09

2- وزارة التنمية الريفية، الحالة الراهنة للقطاع الزراعي و الريفي في موريتانيا، نفس المرجع، ص 10

المطلب الثاني: قطاع الصيد

على غرار نظيراتها في بلدان شبه منطقة شمال غرب إفريقيا الممتدة من المغرب إلى السنغال، فإن الشواطئ الموريتانية تتميز بارتفاع كبير في الإنتاجية البيولوجية بشكل يجسد وفرة الموارد البحرية، فقد أحصى المعهد الموريتاني لأبحاث المحيطات والصيد حوالي 650 نوعا من الأسماك منها 200 نوعا يمكن أن تستغل تجاريا كما أن من هذه الأنواع ما هو مقيم ومنها ما هو مهاجر يشكل كذلك ثروة هامة للبلاد، لأن موريتانيا تمثل منطقة انتقال بين مخزونات المناطق الباردة (المغرب– موريتانيا) ومخزونات المناطق جنوب المدارية(السنغال، غينيا بيساو، موريتانيا) ولذلك فهي تسجل أطول فترات إقامة الأنواع المهاجرة في منطقتها الاقتصادية الحصرية.[1]

وضمن هذه الموارد، تمثل الأنواع السطحية أكثر من 70% من المقدرات البحرية إلى جانب حوالي 30% من الأنواع المعروفة بالقاعية والعميقة، حيث تبلغ هذه المقدرات حوالي 1.511.000 طن من الأسماك سنويا، الأمر الذي يجعل من الصيد أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الموريتاني وقد مثل قطاع الصيد 45% من الصادرات و26% من إيرادات ميزانية الدولة، وتساهم صادرات منتجات الصيد مساهمة كبيرة في رصيد البلاد من العملات الصعبة.[2]

ويبقى الصيد الصناعي، في جزء كبير منه، حكرا على الأساطيل الأجنبية (الاتحاد الأوروبي)، في حين أن معظم البواخر الموريتانية تعمل في الصيد التقليدي لرأسيات الأرجل (الإخطبوط). لكن الاستغلال المفرط للمخزونات لاسيما القاعية قلل من مردودية هذا النشاط (الصيد التقليدي) الذي بالرغم من ضعف مساهمته في الإنتاج الوطني إلا أنه يقدم حوالي 80% من فرص العمل في قطاع الصيد (79% من فرص العمل التي أوجدها هذا القطاع سنة 2003).[3]

ويساهم الصيد كذلك في تلبية بعض الحاجات الغذائية وفي تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، وكان يمكن أن تكون هذه المساهمة أكبر لو لم يكن استهلاك الأسماك ضعيفا نظرا للعادات الغذائية، ووجود أغلب مناطق البلاد بعيدة عن الشواطئ وتكشف دارسة المعطيات المتعلقة بالصيد المعلومات التي تجسد ضعف اندماج هذا القطاع في الاقتصاد الوطني وطابعه الموجه إلى الخارج.

وهكذا يمكن ملاحظة أن قطاع الصيد التقليدي الذي يمثل نشاطا مولدا للدخل ومصدرا للعمالة بالنسبة لآلاف الأشخاص، ويلبي الاحتياجات الوطنية من الأسماك، لا يتجاوز متوسط إنتاجه السنوي 21.472 طنا، أي زهاء 4% فقط من الإنتاج الوطني الكلي من الأسماك (600.527 طنا في المتوسط) وتشكل

1 - المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات، الثروات البحرية الوطنية، 2010، ص 03
2- ا لبنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2005، ص13
3- المرصد الموريتاني للتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية 2005، مرجع سبق ذكره، ص 17.

نسبة 96% الباقية حصة الصيد الصناعي، ولا يفرغ من هذه الحصة في الموانئ الموريتانية سوى الخمس فقط الذي يمثل الكميات المصدرة عن طريق الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك.[1] وبالتالي، فإن أربعة أخماس إنتاج الصيد الصناعي إنما تصطادها الأساطيل الأجنبية.

الجدول (7): تطور إنتاج الصيد خلال العشرية الأخيرة بآلاف الأطنان

	المجموع	قشريات	رخويات	قاعية	سطحية
2000	636,5	3,9	35	34,5	563,2
2001	716	5	33,8	46,3	630,9
2002	869,4	4	26,1	53,2	786,1
2003	615,2	7,8	38,5	55,9	512,9
2004	792,1	3,8	27,4	33,1	727,8
2005	642,9	4,1	30,8	27,6	580,3
2006	491,9	3,6	19	19,7	449,5
2007	822,9	6,8	24,1	27,4	764,7
2008	919,2	3,9	23,8	20,5	870,9
2009	799,2	3	26,4	26,5	743,3
2010	967,2	3,5	14	28,5	921
2011	997,1	4,9	17,8	36,2	938,2

Source : BCM, Bulletin Trimestriel des Statistiques, 4éme trimestre 2010, P19 et 1éme trimestre 2011, P17

ويبين هذا الجدول تذبذبا في مجموع الإنتاج، حيث بلغ أدنى درجة له في 2006 والتي بلغ فيها 9 .449 ألف طن مقابل أعلى مستوى سجل سنة 2011، بمقدار 997,1 ألف طن ويعود ذلك إلى التناقص الكبير في إنتاج الصيد السطحي، الذي يشكل أكثر من 93% من مجموع إنتاج القطاع.

وكما أسلفنا يعتبر قطاع الصيد قطاعا تصديريا بالأساس، ويوضح الجدول التالي الكميات المصدرة خلال السنوات الأخيرة وقيمتها بالملايين الأوقية، وقد استفاد قطاع الصيد خلال السنوات الأخيرة من تحسن في الأسعار الدولية للمنتجات البحرية.

1- BCM, Bulletin Trimestriel des Statistiques, 4éme trimestre 2010, P20.

الجدول (8): تطور صادرات الصيد وقيمتها بملايين الأوقية خلال السنوات الأخيرة

	المجموع		الصيد السطحي		SMCP		الصيد التقليدي	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
2003	80123	33103	2068	403	33759	28526	44296	4174
2004	85885	43299	2202	541	39386	40326	44297	2432
2005	112214	46345	59400	6110	42753	35473	10061	4762
2006	114085	53900	54002	4956	43084	43054	16999	5890
2007	133647	66235	78888	8152	43884	51411	10875	6662
2008	161394	70406	99292	9272	37340	53728	24762	7206
2009	126504	70975	47654	4724	56949	58451	21901	7800
2010	172367	76314	64240	6725	48149	53566	59978	16024
2011	242544	111431	155112	16100	47629	84518	39803	10812

Source : BCM, Bulletin Trimestriel des Statistiques ,1eur trimestre 2012, P65

وقد تزايدت قيمة صادرات قطاع الصيد في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من 33.103 مليون أوقية سنة 2003 إلى 76.314 مليون أوقية سنة 2010، وإلى قيمة 111431 سنة 2011.

وقد ازداد خلال هذه الفترة عدد البواخر الأجنبية التي ارتفع عددها من 248 باخرة إلى 268، و تراجع عدد البواخر الموريتانية من 149 إلى 137 باخرة في نفس الفترة [1] ، و ربما يعود تناقص عدد البواخر الوطنية إلى المزاحمة الشديدة التي تتلقاها من السفن الأجنبية ، و تراجع بعض رجال الأعمال عن الاستثمار في مجال الصيد.

و مند سنة 2011 عملت الحكومة الموريتانية على تغيير التعامل مع الاتحاد الأروبي في ما يخص اتفاقيات الصيد من أجل جعلها أكثر إنصافا ، و لا تزال هده المفاوضات الشاقة تجد صعوبة كبيرة في التجديد سنويا بسبب إصرار كل طرف على مواقفه.

وبصورة عامة، فإن قطاع الصيد، بانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، يمثل ركيزة من ركائز اقتصاد البلاد من خلال الإيرادات التي يدرها والعملات الصعبة التي يوفرها والثروة التي يخلقها.

كما أن مساهمة هذا النشاط في التنمية الوطنية من حيث فرص العمالة والمداخيل والأمن الغذائي تجعل منه إحدى الأولويات الوطنية الكبرى التي ينبغي أن تتجسد في صيانة الموارد البحرية وضمان ديمومتها وفي المزيد من حماية البيئة البحرية فضلا عن التسيير المحكم للمخزونات وتحقيق اندماج أفضل للقطاع في اقتصاد البلاد.

1- BCM, Bulletin Trimestriel des Statistiques ,1eur trimestre 2012, P65.

المطلب الثالث: القطاع المعدني

يعتبر قطاع المعادن من أهم ركائز الاقتصاد الوطني حيث يساهم في الناتج المحلي الخام بنسبة 30% بالإضافة إلي توفير أكثر من 9000 وظيفة دائمة و8000 وظيفة غير دائمة كما يمثل هذا القطاع أكثر من نصف عائدات صادرات موريتانيا منذ سنة 2010.[1]

ويرى خبراء المعادن أن موريتانيا لديها بيئة جيولوجية تمثل مكمنا لمجموعة واسعة ومتنوعة من المعادن تتمثل أساسا في الحديد والذهب والنحاس، إضافة إلى العديد من الموارد المعدنية التي لم تستغل بعد مثل الماس والجبس.

ويشهد قطاع التعدين في موريتانيا حاليا طفرة كبيرة نتيجة للاكتشافات الأخيرة وإقبال عديد الشركات الأجنبية العملاقة على الاستثمار في هذا المجال، فهناك حاليا أكثر من 30 شركة أجنبية من الشركات متعددة الجنسيات تعمل في البلاد من بينها ريوتينتو Tinto Rio كينروس Kinross أكستراتا Xstrata فرست كوانتومينرال Frist Quantum Mineral ....الخ.

كما أن التنقيب متواصل من الشركات الأجنبية المتوسطة والصغيرة في مراحل مختلفة من التنقيب خاصة عن الحديد والذهب ومعادن القاعدة واليورانيوم مثل " Bumi بومي" و Forte Energy" فورت إينيرجي" و " sand Metals ساند ميتال" و " غيريفون GreCorp ".

وقد شهد قطاع المعادن في الآونة الأخيرة تطورا مهما ومتسارعا مع إقبال الشركات الأجنبية ويعود ذلك إلى عوامل من بينها الاحتياطيات المعدنية المهمة التي تزخر بها البلاد وكذلك الإطار التشريعي المنظم للقطاع المعدني في موريتانيا حيث تمت مراجعة القانون المنجمي؛ ليكون أكثر جذبا وتشجيعا للمستثمرين الذين أصبحوا يتمتعون بامتيازات مهمة.

وقد سجل قطاع المعادن قفزة معتبرة سنة 2011 في موريتانيا حيث وصلت عائداته إلي حوالي 1.5 مليار يورو تبلغ نسبة عائدات الحديد منها أكثر من الثلثين وقد بلغت عائدات شركة "اسنيم " من بيع 11,2 مليون طن من خامات الحديد أكثر من مليار يورو فيما بلغت عائدات منجمي الذهب والنحاس حوالي 400 مليون يورو[2].

1 - Bulletin trimestriel de la BCM , 2éme trimestre 2012 p 18.

2 - عبد الله ولد إدريس – الثروة المعدنية في موريتانيا- مركز دراسات الصحراء، 2013 ص 11.

وتغطى مساحة البلاد خرائط جيولوجية من بينها خرائط بمقياس 1/1000 000 معدة سنة 1968 وكذلك خرائط بمقياس 1/500.000 و هذه الخرائط تغطي مساحة البلاد بشكل كامل وهي معدة في التسعينات من القرن الماضي بالإضافة إلي خرائط بمقياس 1/200.000 معدة في الفترة ما بين 2001 و2008 والتي تغطي 53% من مساحة البلاد.[1]

الجدول (9): مساهمة مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني

القطاع	النسبة المساهمة في الاقتصاد الوطني (%)
المعادن	27.5
الزراعة	4.4
الخدمات العمومية	13.4
الثروة الحيوانية	7.5
النفط	7.5
التجارة	10.4
النقل والمواصلات	4.4
البناء	6.1
الصناعة	8.2
خدمات أخرى	8.2

المصدر: عبد الله ولد إدريس، الثروة المعدنية في موريتانيا، مرجع سبق ذكره ص11

ويطغى على قطاع المناجم الحديد الذي جعل استغلاله في شمال البلاد من قطاع المناجم الفرعي أحد ركائز الاقتصاد نظرا لمساهمته في الناتج الداخلي الخام (12% من الناتج الداخلي الخام الاسمي سنة 2003) وفي إيرادات التصدير الوطنية (حوالي 50% سنويا). وتستغل مناجم الحديد الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (اسنيم)، وهي الفاعل الرئيسي في القطاع المنجمي.

وقد بلغ متوسط إنتاج الحديد 10,7 مليون طن سنويا خلال الفترة من سنة 1997 إلى سنة 2004. كما سجل مستوى الإنتاج الأدنى سنة 2002، حيث بلغ 9,5 ملايين طن. ومنذ هذه السنة، وإنتاج الحديد في تزايد، حيث بلغ 10,153 ملايين طن سنة 2003 و 10,935 مليون طن سنة 2004 (الجدول 10)، وهو ما يمثل نسبة نمو قدرها 7,7%.[2]

1 - عبد الله ولد إدريس، الثروة المعدنية في موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص 11.
2 - المرصد الوطني للتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية 2005، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الجدول (10) : إنتاج وتصدير خام الحديد (1997 – 2004)

انتاج وتصدير الحديد	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإنتاج بملايين الأطنان	11.804	11.383	10.401	11.345	10.302	9.553	10.153	10.935
التصدير بملايين الأطنان	11.819	11.402	11.042	11.069	10.093	10.460	9.628	10.935
سعر الطن المصدر بالأوقية	2.844	3.596	3.361	4.198	4.514	4.881	4.893	5.093
قيمة الصادرات بملايين الأوقية	32.154	41.004	38.108	46.461	45.555	49.905	46.139	55.696

المصدر : وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/ البنك المركزي الموريتاني، تقرير مشترك حول عائدات الصادرات 2005 ص15

وقد انخفض حجم صادرات الحديد بنسبة 6,6%، من 11,8 طنا سنة 1997 إلى 10,9 ملايين طن سنة 2004، وعوض عن نقص الكميات المصدرة نمت قيمة الصادرات بنسبة 73% بين سنتي 1997 و 2004.

وتعد انعكاسات استغلال مناجم الحديد إيجابية على اقتصاد البلاد من أكثر من وجه. فآلاف فرص العمل والخدمات الاجتماعية الناشئة عن هذا النشاط تجعل من شركة اسنيم ثاني مستخدم على المستوى الوطني بعد الدولة، حيث بلغ عدد العاملين فيها 3471 عاملا سنة 2002. وفضلا عن ذلك، فإن مدينة الشمال الكبرى، ازويرات، وقسم كبير من سكان مدينة انواذيبو يعيشان على استغلال مناجم الحديد.

و يوضح الجدول التالي مساهمة الشركات المعدنية الثلاثة الكبرى في الاقتصاد الوطني، و من خلال هذه المعطيات نلاحظ أن إجمالي عائدات المناجم للشركات الثلاثة يصل إلى أكثر من 590 مليار أوقية سنويا تحصل الدولة منها على حوالي 10%[1] في شكل ضرائب.

الجدول (11): مساهمة الشركات المعدنية الثلاثة في الاقتصاد الوطني

الشركة	الإنتاج		القيمة الإجمالية (أوقية)	الضريبة على الإنتاج (Royaltieضريبة المحدودة)	الضريبة على الأجور ITS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعيCNSS	عدد العمال الدائمين	العدد العمال غير الدائمين
SNIM	الحديد:11.2 مليون طن		404 مليار	.	.	4777	3500	
MCM	النحاس 35 ألف طن	الذهب 1937كغ	99.5 مليار	3.6 مليار	1.8 مليار	174 مليون	1500	600
TASIAST	الذهب 6240 كغم		87 مليار	2.6 مليار	1.9 مليار	117 مليون	1145	4090
المجموع			590.5	95.7 مليار	3.7 مليار	293 مليون	7422	8190

المصدر: عبد الله ولد إدريس، الثروة المعدنية في موريتانيا، ص 12

ورغم الأهمية الاقتصادية للاستغلال المنجمي، فلم يكن له الانعكاس المرجو على تحسين ظروف معيشة السكان، كما أن القطاع المنجمي يبقى موجها إلى الخارج.

1 ـ د. عبد الله ولد إدريس المعادن في موريتانيا ـ مرجع سبق ذكره، ص 13.

وكما بينا آنفا، فقد كشفت عمليات التنقيب في الأراضي الموريتانية عن وجود موارد معدنية متنوعة كالنحاس والذهب ... ومن شأن استغلال هذه المناجم الذي بدأ بالفعل منذ سنوات قليلة و كذا استغلال النفط المكتشف حديثا في الشواطئ الموريتانية، أن يعطي وزنا أكبر لقطاع المناجم في الاقتصاد الوطني على صعيد العمالة والمداخيل والإيرادات الضريبية والعملات الصعبة.

كما أن استمرار الاتجاه التصاعدي لكل من الطلب العالمي وأسعار المنتجات المنجمية (الحديد، النحاس...) نتيجة لجودة أداء الاقتصاديات الآسيوية وضخامة احتياجات بعض البلدان كالصين والهند، كل ذلك يشكل عاملا مواتيا لزيادة الإيرادات المنجمية، وهو ما سيوفر موارد مالية إضافية للبلاد.

على الصعيد الاقتصادي، ستتوقف إيرادات الميزانية وإيرادات الاستغلال على مستوى الأسعار. وبالتالي فستكون متذبذبة تبعا لتذبذب أسعار هذه المواد الملاحظ منذ سنة 2012.

المطلب الرابع: النفط الغاز

منذ عام 2001 تم اكتشاف سبعة حقول كلها في عرض البحر من الحوض الرسوبي الساحلي، فقد اكتشفت شركة "ووسايد Woodside" الاسترالية خمسة حقول وشركة دانا بتروليوم Danapertolum الانجليزية حقلين.

و أ هم هذه الحقول هي :[1]

1 – حقل شنقيط: تم اكتشاف حقل شنقيط يوم 16 مارس 2001 في المقطع 4 من طرف شركة "وودسايد Woodside" الاسترالية على بعد 80 كم كيلومتر من الساحل، ابتداء تم تقدير احتياطي شنقيط الذي يمكن استخراجه ب 123 مليون برميل.

وقد بدأ إنتاجه يوم 24 فبراير 2006 وهو حقل معقد نسبيا وذلك لأنه مجزأ ومقسم إذ يتكون الخزان من رمال قليلة التصلب بعكارات الميوسين، ويقدر سمك طبقة الزيت ب 123 مترا.

ووفقا لأحدث الدراسات والمعطيات الجيولوجية التي أظهرت وجود مؤشرات متزايدة على النضوب المبكر لحقل شنقيط و تراجع مستوى الإنتاج حتى وصل مرحلة لم تعد معها الشركات قادرة على الجزم باستعادة استثماراتها في تطوير الحقل بدلا من تحقيق أرباح.

ففي شهر فبراير 2011 بلغ معدل الإنتاج اليومي 9000 برميل، وتصل تكلفة استخراج البرميل الواحد 40 دولار، أي حوالي 10 ملايين دولار شهريا.

[1] - د/ محمد ولد أحمدو بمبا، الثروة النفطية في موريتانيا، قراءة في الحصيلة والآفاق، مركز الصحراء، اغسطس 2013، ص46

وهو ما يعني أن هامش الربح من الحقل سيكون في حدود 3 ملايين دولار في حال وصل سعر البرميل ب 50 دولار.

هذه الثلاثة ملايين دولار (ما يعادل 750 مليون أوقية) يتم اقتطاع 60% منها لصالح بند استرجاع نفقات التنقيب وتطوير الحقل (تتقاسمها الشركات الأجنبية حسب مساهماتها في الحقل، ونسبة 12% كانت أصلا من نصيب الدولة الموريتانية لكنها باعت 9% من حصتها هذه للشركة البريطانية "استيرلينغ أنرجي "Sterling Energy عام 2004 لتتبقى لها نسبة 3% فقط).[1]

أما نسبة 40% المتبقية من العائدات فيتم تقاسمها كأرباح بين الشركات الأجنبية والدولة الموريتانية التي تصل حصتها 35% من ال 40% (أي ما يعادل تقريبا 250 مليون أوقية في هذه الحالة).

ويعتقد الخبراء أن " بتروناس Petronas" وشركاؤها باتوا مقتنعين من أن استمرار معدل الإنتاج في هذه المستويات سيجعلهم يستمرون في تكبد خسائر إضافية لعدم تغطيته نفقات تطوير الحقل وتكاليف حفر آبار استخراج إضافية سعيا لزيادة إنتاجه، وحسب نفس المصادر، فإن الشركات الأجنبية كانت قد رصدت أكثر من مليار دولار لتطوير حقل شنقيط على أساس معدل إنتاج لا يقل في حده الأدنى عن 30 ألف برميل واحتياطي يزيد على 120 مليون برميل قابلة للاستخراج على مدى 9 سنوات، لكن التراجع الكبير في إنتاج الحقل بعد أشهر قليلة من بدء الإنتاج في 2006 وبلوغه مستويات متدنية (أقل من 10 آلاف برميل يوميا) يجعل من المستحيل استعادة الشركات العاملة في الحقل لأصول استثماراتها.[2]

وبحسب الشركات الأجنبية المساهمة في حقل "شنقيط"، فقد تم إنفاق مبالغ كبيرة في عمليات حفر واستكشاف إضافية وتعميق آبار كانت ناضبة في الحقل في محاولة لزيادة الإنتاج في 2008 و2009 لكن كل تلك المحاولات لم تحقق النتائج المرجوة.

وفي ظل ظروف الإنتاج هذه قامت الشركات بدراسة خيار غلق حقل شنقيط قبل نهاية عمره الإنتاجي المحدد في السابق بتسع سنوات، تفاديا للاستمرار في الخسارة، والتوجه نحو تركيز الاستثمارات لتطوير التنقيب في حقلي " ولاته" ("اتيوف سابقا) و "تفت" المجاورين لحقل شنقيط في المقطع رقم 4 قبالة ساحل نواكشوط في المحيط الأطلسي.

---

1 - محمد ولد محمد عالي، النفط في موريتانيا، المطبعة الجديدة، انواكشوط 2012، ص11

2 - د/ محمد ولد أحمدو بمبا، الثروة النفطية في موريتانيا، قراءة في الحصيلة والآفاق ، مرجع سبق ذكره، ص49

ونشير إلى أن عائدات الدولة الموريتانية من حقل شنقيط عرفت تراجعا من سنة لأخرى ففي سنة 2006 (النصف الأخير فقط) دخلت خزينة الدولة 89 مليون دولار من عائدات البترول، و46 مليون دولار في 2007 و55 مليون دولار في عام 2008 (بفضل الارتفاع المسجل في أسعار البترول والذي وصل 147 دولار للبرميل)، و26 مليون دولار سنة 2009.[1]

2 – حقل تيوف أو (ولاته): اكتشف هذا الحقل من طرف شركة "وودسايد woodside" في المقطع 4 خلال الفصل الأول من عام 2003 بواسطة بئرين استكشافيين تفصل بينهما 8 كلم، وتقدر مقاييس الحقل ب 12 كلم في 5 كلم، وهو حقل مختلط بين الغاز والنفط وتقدر طبقة الغاز بعرض 50 مترا وطبقة النفط بعرض 220 مترا، ويصنف نفط "تيوف" بأنه خام متوسط، وتجري دراسات التقييم للانتقال إلى مرحلة تطوير هذا الحقل.

3 – حقل تفيت: اكتشف هذا الحقل من طرف شركة "وودسايد woodside" في المقطع 4 خلال شهر اكتوبر 2004 على مسافة 11 كلم شرقي حقل شنقيط، ويقدر احتياطي النفط الموجود ب 200 مليون برميل يمكن استخراج 40 مليون برميل منها.

ويصنف حقل تفيت بأنه خام ثقيل، وقد اخترق حفر تفيت 2 طبقة من الغاز سمكها 68 مترا بينما طبقة الزيت سمكها 48 مترا.

4 – حقل بندا: اكتشف هذا الحقل أيضا من طرف شركة "ودسايد" في المقطع 4 خلال شهر أكتوبر 2002 على مسافة 21 كلم شرقي حقل شنقيط، وقد اجتاز حفر بئر "باندا 1" طبقة من الغاز سمكها 120 مترا وطبقة زيت سمكها 16 مترا، ويقدر الاحتياطي القابل للاستغلال ب 70 مليون برميل، ويقدر احتياطي الغاز القابل للاستخراج بحوالي 36 مليار متر معكب. (1,7 ترليون قدم مكعب TCF).

5 – حقل "لعبيدنه": اكتشف من طرف شركة "ودسايد" هو الآخر وتم حفر بئر "لعبيدنه 1" نهاية عام 2005 وقد اجتاز طبقة من الغاز سمكها 168 متر في الميوسين ويقدر الاحتياطي الذي يمكن استخراجه في هذا الحقل بحوالي 50 مليون برميل من النفط[2].

6– حقل "بليكان": تم اكتشاف هذا الحقل من طرف شركة " دانا بتروليوم Petrolum Dana" البريطانية في المقطع 7 عام 2003 أبرزت الأعمال الزلزالية التي أنجزتها الشركة احتمال وجود نتائج مشجعة، وقد

---

1 - وزارة النفط والطاقة، تقرير حول مداخيل البترول 2010، ص6

2 - وزارة النفط والطاقة، تقرير حول مداخيل البترول 2010، مرجع سبق ذكره، ص6

أبرز حفر "بليكان Pelecan1" إمكانية وجود طبقات متداخلة من الزيت الخفيف مصنفة كخام خفيف بين التكوينات التي تحتوي الغاز، ويقدر بحوالي 33 مليار متر مكعب.

7 – حقل " فوكونة": اكتشف حقل : فوكونة من طرف شركة " دانا بتروليوم Petrolum Dana " في شهر نوفمبر 2005 في المقطع 1.

الجدول (12): تقدير الاحتياطات من النفط والغاز في مياه الحوض الساحلي

الحقل	المادة	الاحتياطي القابل للاستغلال	ملاحظات
شنقيط	النفط	123مليون برميل	مع احتياطى قابل للاستغلال من الغاز 2 مليار متر مكعب
تيوف	النفط والغاز	280 مليون برميل	قيد الدراسة
تيفت	النفط	40 مليون برميل	قيد الدراسة
باندا	الغاز	33 مليار متر مكعب	قيد الدراسة
لعبيدنا	النفط	40 مليون برميل	قيد الدراسة
بيليكان	الغاز	25 مليار متر مكعب	قيد الدراسة
فوكون	الغاز	25 مليار متر مكعب	قيد الدراسة
الإجمالي	**483 مليون برميل من النفط و 83 مليار متر مكعب من الغاز**		

المصدر: محمد ولد أحمدو بمبا، الثروة النفطية في موريتانيا، مركز الصحراء، ص20

ويظهر هذا الجدول أن الاحتياطات النفطية المكتشفة لم تكن بالمستوى المتوقع في حين أن الاحتياطيات العملاقة من الغاز ربما تشكل تعويضا نفسيا وماديا للشركات الأجنبية والحكومة الموريتانية، إذا ما تمكنت من استغلالها.

ويجدر بالذكر أن الحكومة الموريتانية أنشأت في سنة 2013 مؤسسة عمومية تسمى الشركة الموريتانية للغاز عهد إليها باستغلال الغاز وتوفير الطاقة عبر الغاز للاستهلاك المحلي وللتصدير، حيث تشير التوقعات إلى أن الطاقة المنتجة ستكون فائضة عن الاستهلاك المحلي، كما أن هذه الشركة ستعمل على تصدير الغاز إلى الخارج.

المبحث الثالث: التوازنات الاقتصادية الكبرى

تنتمي موريتانيا إلى البلدان الأقل تقدما بناتج داخلي خام بلغ 1310 دولارا أميركيا للفرد سنة 2012[1]. ويجعل هذا الأمر البلاد في وضع اقتصادي مشابه لأوضاع البلدان الساحلية مثل مالي والسنغال والنيجر، حيث يدور الناتج الداخلي الخام حول هذا المعدل خلال نفس السنة حسب التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2013.

ورغم الإصلاحات الهيكلية التي كانت تهدف إلى إعادة التوازن الاقتصادي والمالي التي نفذت منذ سنة 1985 وطالت مجمل القطاعات الإنتاجية، إلا أن الاقتصاد الموريتاني ما يزال هشا من وجوه عديدة. ذلك أن النتائج التي حققتها هذه الإصلاحات وما عقبها من سياسات تبقى على العموم دون الأهداف المرجوة، كما أن انعكاس القطاعات الاقتصادية الرئيسية على مكافحة الفقر وتحسين ظروف المعيشة ما يزال غير كاف في الغالب.

المطلب الأول: التطور الاقتصادي الحديث

شهد النمو الاقتصادي تطورا متذبذبا منذ سنة 1999 وحتى سنة 2012 وعلى سبيل المثال، فإن معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي بلغ 7,8% سنة 1999 و 3,6% سنة 2001 و 2,3% سنة 2002 و 6,9% سنة 2004. و3,2% في المتوسط ما بين(2006 –2010).

وقد بلغ معدل التضخم 3,3 سنة 2000 و 7,5 في المتوسط سنويا ما بين 2001 و2010 مع وجود تباين ملموس للسنوات القليلة الماضية.

وخلال الفترة ما بين سنتي 2006 و 2010، بلغ العجزان الداخلي (خارج الهبات) والخارجي (باستثناء التحويلات الرسمية والبترول) على التوالي 8,4% و 9,9% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط سنويا، بينما بلغت الاحتياطيات الخام من العملات الصعبة ما يغطي فقط 7,8% أشهر من الاستيراد.

ويبين الجدول التالي: أهم المؤشرات الاقتصادية في موريتانيا خلال الفترة ما بين 2008 و 2012 والتي تتميز بعودة الانتعاش الاقتصادي، رغم تزامنها مع الأزمة المالية العالمية و حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها البلاد بداية هذه الفترة.

[1] - عبدوتي ولد عالي، الاقتصاد الموريتاني، المسيرة، الملامح والمؤشرات، انواكشوط 2012، ص35

الجدول (13): أهم المؤشرات الاقتصادية في موريتانيا بوحدات حسابية مختلفة.

	2008	2009	2010	2011	2012
ن دخ بالأسعار الثابتة	3,5	−1,2	5,2	4,8	5,5
ن دخ غير النفطي بالأسعار الثابتة	3,9	−1,1	5,7	4,9	5,6
ن دخ، الصناعات الاستخراجية بالأسعار الثابتة	3,4	−1,1	5,7	5,1	5
الإنتاج النفطي (1000 برميل في اليوم)	12,1	10,7	8,3	8	8
مخفض الناتج الداخلي الخام	12,4	−5,9	19,3	13,9	5,5
مخفض الناتج الداخلي الخام غير النفطي	13	−3,9	19	13,5	6,1
مخفض الناتج الداخلي الخام الصناعات الاستخراجية	7,1	1	6,6	4,1	4,2
مؤشر أسعار الاستهلاك (متوسط الفترة)	7,3	2,2	6,3	5,9	6,8
مؤشر أسعار الاستهلاك (نهاية الفترة)	3,9	5	6,1	6,7	6,8
القطاع الخارجي					
صادرات السلع (فوب*) (التغير في القيمة %)	27,5	−23,7	52	38,2	6,2
واردات السلع (فوب) (التغير في القيمة %)	21,8	−27,2	39,1	20,2	7,8
رصيد الحساب الجاري (كنسبة % من ن دخ)	−14,8	−10,7	−8,8	−5,3	−7,2
الاحتياطات الرسمية بملايين الدولارات الأمريكية، نهاية الفترة الأولى	194,9	238,5	287,8	445,2	513,8
الاحتياطات بما يعادل شهور الواردات في السنة التالية، (باستثناء الصناعات الاستخراجية)	22	2,4	2,5	3,6	4,2
الدين الخارجي كنسبة من ن دخ	80.8	91.9	76,8	50,7	51,9
النقود					
النقود وأشباه النقود (التغير ب %)	13,7	14,9	12,9	19,4	13,2
الائتمان المقدم للقطاع الخاص (التغير %)	28,9	3,7	14,2	11,3	12,4
الاستثمارات والادخار					
إجمالي الاستثمارات كنسبة مئوية من ن دخ	27,3	24,6	24,5	29,7	33.2
إجمالي الادخار كنسبة مئوية من ن دخ	12,5	13,9	15,7	24,5	26
إيرادات ومنح	25,9	26,7	27,7	27,8	26,8
إيرادات ومنح غير نفطية	22,9	24,1	25,1	25,1	24,4
إيرادات نفطية	2,2	1,8	1,4	1,3	1,2
نفقات وقروض صافية	32,9	32,1	29,7	30,1	30,2
الرصيد الأساسي خارج النفط والهبات 2	−7,7	−5,3	−2,4	−1	−0,7
الرصيد الإجمالي المتضمن المنح	−7	−5,4	−2	−2,3	−3,4
الدين العمومي كنسبة مئوية من ن دخ	90,6	101.5	86,2	58.4	59,5
ن دخ الاسمي بالمليار أوقية	854	794,2	997	1190	1324,1
ن دخ الاسمي خارج البترول بالمليار أوقية	796,8	757,6	952,8	1134.4	1271
ن دخ الاسمي بالمليون دولار	3536,3	3031.2	3628,6	4227,1	4538,3
سعر معدن الحديد بالدولار الأمريكي	61,6	80	146,7	176,9	169,5
نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالدولار	1123,1	940,1	1099	1250,2	1310,8

المصدر : عبدوتي ولد عالي، الاقتصاد الموريتاني، المسيرة، الملامح والمؤشرات، انواكشوط 2012، ص35

ويوضح هذا الجدول أن نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة ظل متزايدا طوال الفترة ما بين 2008 و 2012 إذا ما استثنينا سنة 2009، والتي هي سنة استثنائية في موريتانيا بسبب ما شهدته من تجاذبات سياسية عقب انقلاب عسكري في شهر أغست سنة 2008، وقد أدى هذا التوتر السياسي إلى ميل مختلف المؤشرات الاقتصادية للبلد في تلك الفترة إلى التراجع بسبب تجميد العديد من البلدان والمنظمات الدولية لتعاونها مع موريتانيا، إلى أن استعادت البلاد وضعها الدستوري العادي في النصف الثاني من سنة 2009، كما بلغت في نفس الفترة نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام نسبة قياسية (91.9 %)، أما السنوات الأخرى فقد ظل نمو الناتج الداخلي الخام في حدود 5%.

ويلاحظ من الجدول كذلك أن الاحتياطات الرسمية من العملة الأجنبية (الدولار) ظلت متزايدة ويعود ذلك بالأساس إلى التزايد المستمر خلال هذه الفترة لأسعار مادة الحديد الذي تضاعف تقريبا ثلاث مرات ما بين 2008 و 2012.

كما ظل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يتزايد إذا ما استثنينا سنة 2009.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية

سجل الميزان التجاري عجزا بين سنتي 2000 و 2003، كما تضاعف عجز الرصيد التجاري تقريبا من سنة 2002 إلى سنة 2003، حيث ارتفع من(– 9.453) إلى (– 17.396) مليون أوقية، وهو ما يكافئ معدلي تغطية يبلغان 90% و 83% على التوالي، كما سجل الميزان التجاري أيضا عجزا يقدر ب 9,9 مليار في المتوسط ما بين 2006 و2010

الجدول (14): تطور التجارة الخارجية (القيمة بملايين الأوقية والكمية بآلاف الأطنان)

	2000		2001		2002		2003		2010	
	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
الصادرات	85.644	12.181,8	88.925	11.236,5	88.418	10.354,5	84.445	9.531,6	575 246.	–
الواردات	84.480	908,2	95.488	1.182,0	96.880	1.212,8	101.841	1.282,1	531.948	–
الرصيد	11.164	–	6.563–	–	– 9.453	–	%83	–	298 23	–
معدل التغطية	%115	–	%93	–	%90	–	%83	–	%110	–

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مصادر مختلفة

وتفسر هذه الوضعية جمود الصادرات من حيث القيمة الإجمالية في حين استمرت الواردات في الزيادة حتى بلغت قيمتها الكلية 101.841 مليون أوقية سنة 2003 مقابل 96.870 مليون أوقية سنة 2002، و531.948مليون سنة 2010 وهو ما يمثل الضعف خمس مرات، بينما سجلت الصادرات تراجعا بنسبة 3,4% منخفضة من 88.418 إلى 84.445 مليون أوقية مابين 2002 و 2003 لكنه تضاعف خمس مرات تقريبا سنة 2010.

ويتبين من تطور الواردات حسب مجموعات المنتجات سيطرة السلع التجهيزية التي مثلت زهاء 25% (في المتوسط سنويا) من قيمة إجمالي الواردات من سنة 2000 إلى سنة 2003. كما ارتفعت هذه القيمة من 23.082 إلى 27.404 مليون أوقية بين سنتي 2002 و 2003، وهو ما يمثل نسبة نمو قدرها 18,7% مقابل –7% من سنة 2001 إلى سنة 2002، كما يتبن من خلال الجدول التالي :

الجدول(15) : تطور قيمة الواردات بملايين الأوقية حسب مجموعات المنتجات من 2000 إلى 2003

المجموعة	2000	ف00/01	2001	ف01/02	2002	ف02/03	2003
سلع التجهيز	22.883	9,5	24.830	08,0	23.082	18,8	28.404
المنتجات النفطية	8.444	186,9	24.230	11,6–	21.415	21,9–	16.826
المواد الغذائية	18.836	10,8–	15.834	18,5	18.856	14,5	21.480
عربات وقطع غيار	8.888	13,2	8.926	4,6–	8.514	12,5	9.585
مواد البناء	3.830	135,8	8.896	10,9	9.851	2,8–	9.488
منتجات أخرى	14.000	8,9–	12.901	19,0	15.352	11,9–	18.188
المجموع	**84.480**	**28,2**	**95.518**	**1,4**	**96.880**	**5,1**	**101.841**

المصدر : الجمارك الموريتانية تقرير حول حجم المبادلات التجارية، 2006، ص 14

وترجع سيطرة السلع التجهيزية على إجمالي الواردات من سنة 2000 إلى سنة 2003 إلى نمو العمليات الاستثمارية لاسيما منها تلك التي تتعلق بمشاريع استغلال الموارد النفطية.

وهذه السيطرة للسلع التجهيزية هي المسؤولة بشكل كبير عن التدهور الواضح في رصيد ميزان المدفوعات في سنتي 2003 و 2004 حيث بلغ – 22,3% و –27,9% على التوالي.

وقد سجل مؤشر الأسعار الاستهلاكية زيادة مطردة خلال السنوات الأخيرة على المستوى الوطني، فبلغ ارتفاع الأسعار أكثر من 6% سنة 2001 وقرابة 9% سنة 2003، وسجل الارتفاع الأكبر على مستوى أسعار المواد الغذائية، أي حوالي 11% سنة 2001 و 10% سنة 2003.

ويحد هذا الارتفاع في الأسعار من نفاذية السكان المالية إلى المواد الاستهلاكية الضرورية، وخاصة من المجموعات الفقيرة.

ويرتبط التذبذب الذي سجلته المؤشرات الاقتصادية الرئيسية بوضعية قطاعات الأنشطة الاقتصادية الرئيسية التي يضعف من أدائها التبعية إزاء التقلبات المناخية، فضلا عن طبيعة الأنماط الإنتاجية السائدة (على مستوى قطاعي التنمية الحيوانية والزراعية) والتبعية للخارج (المناجم والصيد).

ومن جهة أخرى، فإن دراسة تطور الناتج الداخلي الخام (بالنسب المئوية) حسب قطاعات الأنشطة من سنة 1999 إلى 2004 تبين وجود تذبذب قوي في نمو هذا الناتج بين سنة وأخرى.

كما يبرز ذلك النمو الضعيف الذي يميز القطاع الأولي والتذبذبات الكبيرة على مستوى القطاع الثانوي.[1]

ويفسر ضعف أداء القطاع الأولي أساسا هشاشة الأنشطة التي يتكون منها (التنمية الحيوانية والزراعة)، وهي الأنشطة التي تتوقف بشكل حاسم على الأمطار بشكل متزايد. يضاف إلى ذلك محدودية الوسائل المالية المستثمرة لتنمية القطاع.

أما القطاع الثانوي، فيتوقف على أسعار الحديد والأسماك التي يطبعها التذبذب من سنة إلى أخرى نتيجة لتقلبات الأسواق العالمية المتغيرة تبعا لوضعية التجارة الدولية (العرض والطلب) وللعلاقات مع البلدان المشترية لهذين المنتجين.

1 ـ مديرية البرمجة والدراسات، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2005 النمو الاقتصادي، 2006 ، ص 21

خلاصة الفصل الأول:

تتميز موريتانيا بقلة السكان وتشتت توزيعهم الجغرافي، وتتفاوت الكثافة السكانية من منطقة لأخرى حسب توفر المياه ووسائل العيش، أما الموارد الاقتصادية فرغم تنوعها إلا أن بعضها معرض للنهب الأجنبي مثل المنتجات المعدنية كالذهب والنحاس والمنتجات البحرية وذلك بسبب ضعف الموقف التفاوضي لموريتانيا في وجه الشركات الأجنبية والشركاء المستوردين، كما أن بعض الموارد الطبيعية تستغل بشكل ضعيف جدا أو بشكل بدائي كالأراضي الزراعية الخصبة والمنتجات الحيوانية والمياه ومنذ أواسط التسعينات من القرن الماضي حققت موريتانيا معدلات نمو معتبرة رغم تذبذبها، كما أنها استعادت التوازن المالي لميزانية الدولة وخففت من عجز ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم.

الفصل الثاني

الفقر في موريتانيا

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والتجمعات الإقليمية والدولية منذ أقدم العصور وقد شهدت نهاية القرن إعادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وخاصة ظاهرة تفشي الفقر الذي اتسعت مساحته وزاد عمقه خاصة في الدول النامية.

وقد ترتب على هذا الاهتمام المتزايد للمجتمعات والحكومات والمؤسسات الدولية بقضايا الفقر مثابرات نظرية وتطبيقية في مجال تعريف الفقر وتحديد طبيعته والمقاييس التي يقاس بها ودراسة ملامحه والأسباب المؤدية إليه والآثار السلبية المترتبة عليه من عدم استقرار وتفشي الأمراض وانعدام الفرص وغير ذلك.

ولمحاولة معرفة ماهية الفقر وملامحه في موريتانيا وأسبابه وآثاره على التنمية وعلى المجتمع بشكل عام فإننا سنقوم بتقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم الفقر وطرق قياسه

المبحث الثاني: ملامح الفقر في موريتانيا

المبحث الثالث: أسباب الفقر في موريتانيا وآثاره

المبحث الأول: مفهوم الفقر وطرق قياسه

تعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر القديمة فهي مرتبطة بعلاقة الإنسان بالثروة أو بطريقة أخرى تلك العلاقة بين العامل الديمغرافي والعامل الاقتصادي. فهنالك عدة نظريات تطرقت إلى هذه العلاقة وأشهرها نظرية مالتوس وغيره من المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين.

لذلك تعددت تعاريفها وكذا مؤشرات القياس، إن تعدد هذه التعاريف مرتبط بالمقاربات التي يعتمدها المختصون فالاقتصادي يركز على المؤشرات الاقتصادية من خلال عدة مؤشرات مرتبطة بالدخل والاستهلاك الفردي، وعلماء الاجتماع يركزون على المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بظروف المعيشة من سكن، صحة وغيرها، أما المؤشرات المعتمدة من طرف المنظمات الدولية خاصة تلك التابعة للأمم المتحدة فتحاول أن تجد تركيبة بين أهم مؤشرات القياس هذه خاصة من خلال الدخل الفردي ومؤشر التنمية البشرية.

وقد كان الفقر محور اهتمام الشرائع و الأديان، والتي جاءت لتنظيم حياة الناس وقد ظهرت حركات أرادت إنقاذ الناس من الجوع كالحركة الفلسفية لأفلاطون والحركة المزدكية التي ظهرت في القرن الخامس الميلادي، وهناك من الديانات القديمة من تقبل الفقر وهو ما دعت إليه الصوفية الهندية والمانوية الفارسية والرهبانية المسيحية ، وتفسير هذا قد يكون للتخفيف النفسي من حدة الفقر والمجاعة التي انتشرت في الهند والفرس أما موقف الجبريين من الفقر فيرون أنه قضاء من السماء لا ينفع معه الطب أو الدواء، فجوع الفقير وتخمة الغني من الله، وإن شاء أن يرفع بعضهم فوق بعض درجات، وهو يبسط الرزق لمن يشاء من عباده و يقدر ، ويسمى هؤلاء القدريون.

وهناك طائفة دعاة الإحسان الذين يرون في الفقر والجوع مشكلة يجب حلها بإحسان، ذلك أن الجوع في الدنيا يعوض في الآخرة، هذه الفكرة تقترب من مذهب الحرية الفردية المعروف مع تطور الرأسمالية. أما الطائفة التي تزعمها قارون في قوم موسى عليه السلام، فهي ترى أن الفقر مشكلة وشر من شرور الحياة، وقد جاءت الآيات القرآنية فيه معبرة عن قدرة قارون على مصارعة الحياة بنفسه، لكن هذه النظرة فردية تبرر وسيلة جمع الأموال لصالح قارون، أي أن المال له وحده وليس حق للمجتمع. وقد ركز اليهود على أهمية الزراعة والغذاء و تأثر الطبيعيون باليهود، بمعنى أن الفقر من وجهة نظرهم أبدَّي، وأن الصراع منذ القدم وحتى الآن هو صراع من أجل الأرض والغذاء والماء. أما الإسلام فله وسائله الخاصة في معالجة مشكلة الفقر وأوجب لكل فرد الحق في أن يعيش في مجتمعه

وأن يحقق احتياجاته مقابل العمل الجاد، وقد نظم الإسلام شؤون الحياة الاقتصادية الزراعة وضمان توفير الغذاء للفرد من خلال آيات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وأقوال الصحابة، وهو يؤكد على وسائل كثيرة لمعالجة الفقر ويهتم أيضا بمجالات الحياة الزراعية والغذاء، وقد رفض عمر بن الخطاب تعطيل الأرض لثلاث سنوات[1] بدون تعمير وكان يأمر من يأتي بعد هذه المدة فيعمر الأرض فتصبح له، وكانت الملكية تسحب في أي وقت تتعارض فيه مع المصلحة العامة وقد رفض أيضا تقسيم أراضي السودان والعراق لأنه رأى في ذلك ملهاة للجنود عن الدفاع، لأنهم يتحولون للزراعة وبذلك تضيع قوة البلاد ومكانتها.

ودون الخوض كثيرا في الآراء الفلسفية والدينية وموقف مختلف المدارس الفكرية من ظاهرة الفقر فإننا نورد بعض المفاهيم المختصرة هنا وكذا أهم المقاييس المستخدمة في قياس الفقر.

1 - عبد الرحمن السعود، مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الاسلام، الجزء الأول ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض 2010 ، ص 16

المطلب الأول: مفهوم الفقر

على الرغم من أن الفقر كان سببا أو دافعا للعديد من الثورات الاجتماعية والتغيرات الكبرى والاضطرابات السياسية المختلفة، وعلى الرغم من أنه كان أيضا مصدر إلهام للفكر الإنساني للفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين ولظهور عدد من النظريات السياسية والاتجاهات الفكرية والأيديولوجية، على الرغم من ذلك فإنه لا يوجد حتى الآن تعريف علمي دقيق لمفهوم الفقر.[1]

ويمكن إدراك ذلك من خلال إلقاء نظرة سريعة على الأدبيات الواسعة التي نشرت وتنتشر حول هذه الظاهرة الاجتماعية في البلدان المتقدمة أو النامية من قبل المفكرين المستقلين أو المنظمات الدولية.

والفقر من المفاهيم المجردة النسبية، فهو مفهوم يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة، وهو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس، والخلفية الفكرية والأخلاقية لدراسة الظاهرة من جهة ثانية.

والجزء المشترك بين جميع تعريفات الفقر يدور حول مفهوم الحرمان النسبي لفئة معينة من فئات المجتمع وفي ما عدى ذلك تختلف تلك التعريفات في حدوده ومكوناته وحتى في التعريف الشامل الذي حاول البنك الدولي وضعه لهذه الظاهرة والذي يقول بأن:((الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة)).[2] فإن هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى، ومفهوم مستوى المعيشة كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف، فالفقر في الريف الهندي أو الصيني مثلا والذي يؤدي أحيانا إلى الموت بسبب الجوع يختلف عن الفقر في أقطار أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة، الذي يشير بدرجة كبيرة إلى قضية التباين في توزيع الدخل أكثر مما يشير إلى الحرمان المطلق، وهناك محاولات أكثر طموحا حاولت توصيف أوجه الحرمان التي ترتبط بالفقر إلا أنه من الواضح أن الإيغال في التوصيف يزيد مهمة قياس الفقر تعقيدا.[3]

---

1 ـ عبد الرزاق الفارس الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت 2001، ص 03.

2 ـ البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العام، 1990 (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، 1990) ص، 41.

3 ـ محمد حسين باقر قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا سلسلة دراسات مكافحة الفقرة 3 (نيويورك: الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1996)، ص1.

وفي مقابل هذه التعريفات الموضوعية، هناك التعريف الذاتي للفقر[1] الذي يركز على تصنيف الفرد لذاته فيما إذا كان من الفقراء أم لا، وفي غياب طريقة علمية يمكن التعبير بها عن آراء الأفراد أو الأسر في المجتمع في ما عدا السؤال المباشر لهم عن ذلك فإن التعريف الذاتي لا يكتسب أية أهمية واقعية فالفقر ينبغي تحديده بناء على الظروف الموضوعية للعائلة (بناء على معيار الدخل أو أي معيار منضبط آخر) وليس على التقدير الخاص للعائلة ذاتها ووفقا لذلك فإنه ليس من الضروري أو الكافي لأعضاء هذه العائلة أن يشعروا بالحرمان لكي يتم تصنيفهم من الفقراء وعدا ذلك فإنه وفقا لهذا المعيار فإن مستوى المعيشة أو الدخل الذي يعتبر عنده الفرد أو الأسرة ضمن الفقراء يتباين بدرجة كبيرة بين الأفراد أو الأسر في فترة زمنية محددة، وهناك مكونان مهمان لا بد من أن يبرزا في أي تعريف لمفهوم الفقر.

وهذان المكونان هما مستوى المعيشة والحق في الحصول على حد أدنى من الموارد، ومستوى المعيشة يمكن التعبير عنه بالاستهلاك من سلع محدودة مثل الغذاء والملابس أو السكن التي تمثل الحاجات الأساسية للإنسان والتي تسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقراء أما الحق في الحصول على حد أدنى من الموارد، فهو لا يركز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل، أي الحق في الحصول على هذه الحاجات أو القدرة على الحصول عليها، وفي الواقع فإن اعتبار أي من المعيارين أي مستوى المعيشة (الاستهلاك) أو الموارد (الدخل) سينعكس بالضرورة على الطريقة التي سيقاس بها الفقر والتي تتمثل في منهج تحليل استهلاك الأسرة من السلع الأساسية، أو منهج تحليل الدخل الذي يحصل عليه الأفراد أو الأسر وسيتضح في ما بعد أن هناك خلطا جوهريا بين المنهجين وقبل الخروج من هذا المطلب فإننا سنورد التعريفات التالية للفقر:

1 – الفقر هو ((عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة)) وهذا التعريف يركز على مستوى المعيشة المادي القابل للقياس والذي يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع من المجتمعات على حدة وخلال فترة زمنية محددة.[2]

1 ـ كريمة كريم، الفقر وتوزيع الدخل في مصر (القاهرة: منتدى العام الثالث، 1994)، ص 2.

2 - كريمة كريم، الفقر وتوزيع الدخل في مصر، نفس المرجع، ص 2.

2 – وقد عرف البنك الدولي في تقرير 1990 الفقر بأنه " عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة "[1] في مجتمع من المجتمعات في مدة زمنية محددة.

3– كما عرف روبرت مكنمارا وهو أحد رؤساء البنك الدولي في السبعينات الفقر بقوله(إن الفقر المطلق هو وضع تضيق فيه أسباب العيش بفعل سوء التغذية والأمية والمرض والجوار القذر وارتفاع نسبة وفيات الأطفال وانخفاض مستوى متوسط العمر المتوقع إلى حد يتدنى عن ما يصفه به أي تعريف معقول للفقر)، ويعد مكنمارا أحد أبرز المهتمين بمشكل الفقر وقد أطلق نداء للقضاء على الفقر[2] في حدود 2000 في حين أنه قبل تلك الفترة بقليل قال الرئيس الأمريكي ملاحظة ساخرة أورد فيها إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت الحرب على الفقر، فانتصر الفقر مشيرا إلى التقدم المحدود في تقليل الفقر في الولايات المتحدة بعد إعلان الحرب الذي أطلقه الرئيس ليندون جونسون في عام 1964.

4 – الفقر هو الجوع، الافتقار إلي المأوي، المرض وليس للمريض القدرة علي المعالجة، الفقر هو الأمية وليس له القدرة علي الذهاب للتعلم، وعدم القدرة علي التكلم كما ينبغي، الفقر هو عدم امتلاك العمل، والخوف من المستقبل، والعيش ليومه، الفقر هو موت الأطفال لعدم توافر المياه النظيفة، كما يمثل العجز والافتقار إلى التمثيل السياسي والحرية[3].

5– وفي نفس الاتجاه يعرف ميشل ملات (Michel Mollat) وهو أحد مؤرخي القرون الوسطي: الفقر بأنه هو حالة دائمة أو مؤقتة يوجد الفرد فيها في وضعية ضعف وتبعية وإهانة تطبعها قلة الوسائل المختلفة حسب العصور والمجتمعات (المال، الجاه، النفوذ، السلطة، المعرفة، الصحة، التأهيل الفني... إلخ)[4]

---

1 ـ فاشر ابن إبراهيم الحبيب، النمو والتوفير الاحتياجات الأساسية، "دارسة حالة بعض الدول الإسلامية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع جامعة الكويت 1995 ص 6.

2 ـ ابن ناصر عيسى ـ مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمانجمانت، جامعة تلمسان العدد 2، ص 22.

3 ـ البنك الدولي' تقرير عن التنمية في العالم 1995 العمال في عالم يزداد تكاملا ص 25.

4 - Smahi, la pauvreté en Algérie thèse Doctora université de Tlemcen 2005 p 7.

ويعتبر التعريف الأكثر شيوعا للفقر هو عجز الفرد أو الأسرة عن توفير الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية ويصنف الفقر إلي أنواع عدة منها :

- الفقر الإنساني
- الفقر النقدي
- الفقر المادي
- الفقر المطلق
- الفقر النسبي
- الفقر المؤقت
- الفقر الدائم

وهناك أيضا ما أصبح يعرف بالنواة الثقيلة للفقر والتي هي عبارة عن مساحة تلاقي المجاميع الثلاثة الكبرى للفقر.

حيث تشكل مساحة تلاقي هذه الدوائر الثلاثة حالة من الفقر المطلق أو النواة المطلقة للفقر.

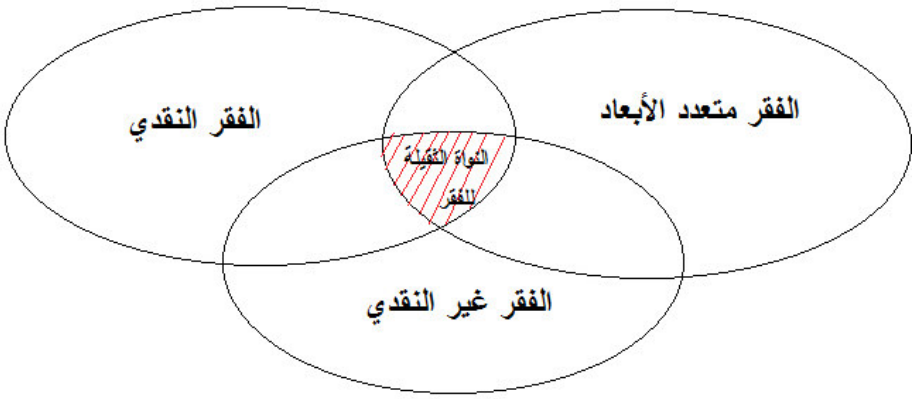

Source : Dr Oumar Diop, le noyau dur de la pauvreté au Sénégal, séminaire au CESAG, mars 2004 p 07.

المطلب الثاني: قياس الفقر

هناك العديد من المقاييس مثل نصيب الفرد من استهلاك الغذاء أو نصيب الفرد من الدخل القومي، والتي تستعمل لتحديد وقياس الفقر المطلق وهذه المقاييس الكلية التي تبدو محايدة وموضوعية ينبغي ألا تخفي حقيقة أن الفقر هو بشكل أساسي مفهوم معياري[1] وأن أي تعريف إحصائي للفقر إنما يعكس مجموعة من القيم التي تضع الحد الأدنى من مستوى المعيشة لتلبية الحاجات الأساسية في إطار اجتماعي وثقافي محدد وفي فترة زمنية معينة.

ولكن لما كان تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة هو القاسم المشترك بين جميع تعريفات الفقر فإنه من الطبيعي أن تتجه الجهود لقياس مستوى المعيشة بشكل أولى في كل المحاولات الرامية لقياس الفقر.

وهناك وفقا لذلك ثلاثة مناهج لقياس الفقر:

يعتمد الأول منها على تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة.

والثاني على الدخل الكلي لوحدة القياس الفرد أو الأسرة

والثالث على مستوى الرفاه، لكن حجم الإنفاق ليس على الحاجات الأساسية فقط و إنما على الاستهلاك الكلي والمنهجان الأولان هما الشائعان في الدراسات التطبيقية المقارنة.

والمنهج الأول(الاستهلاك) يعتمد على احتساب تكاليف استهلاك بعض السلع المحددة ويحتوي على أربعة مكونات على الأقل:

1- مقدار الإنفاق المخصص لبنود محددة أساسية مثل الطعام.
2- قيمة السعرات الحرارية للطعام.
3- تكاليف وجبة محددة ومتوازنة.
4- تكاليف أساسيات البقاء المحتملة لبقاء الإنسان.

والخطوة التالية تتمثل في تحديد تكاليف هذه الحاجات من خلال تحويل الحاجات الأساسية إلى سلة تحتوى الحد الأدنى من الطعام ولكن السهولة النسبية في تحديد تكاليف الطعام ينبغي ألا تنسينا صعوبات تحديد تكاليف الحاجات الأساسية الأخرى مثل الملابس والمواصلات. وحجم الإنفاق الذي سيحقق هذا المستوى المعيشي المحدد أيضا لخط الفقر الذي دونه تقع الفئات الفقيرة وسيأتي تفصيل ذلك لا حقا.

وبالمقابل فإن البعض يعتبر أن منهج الدخل هو الاختيار الطبيعي لقياس الفقر فالدخل يحدد قيود الميزانية التي تفرض على الفرد (أو العائلة) ما يستهلكه ومالا يستهلكه والمشكلة تتمثل بعد ذلك في

1 ـ عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي مرجع سبق ذكره، ص17.

تحديد مستوى الدخل الذي يحدد الفقراء من غير الفقراء، وهذا المستوى يعرف بأنه خط الفقر، وهذا المنهج يحتم علينا تعريف مفهوم الدخل الذي سيتم استخدامه فالبعض يستخدم الدخل النقدي السنوي للعائلة، بينما يستخدم البعض الآخر الدخل الجاري وليس الدخل طوال العمر، والدخل الفعلي وليس المحتمل.[1]

وهناك أسباب عدة تجعل التحليل الذي يعتمد[2] على الدخل يقود إلى نتائج مختلفة عن تلك التي تعتمد على الإنفاق، فعائلة ما قد يكون لديها دخل محدود أقل من **Y**، ولكنها مع ذلك تكون قادرة على تحقيق مستوى من الإنفاق يفوق خط الفقر من خلال السحب من المدخرات أو من خلال الاقتراض.

ودراسة موازنات الأسرة تظهر مستوى عاليا من الادخار السالب من قبل العائلات المنخفضة الدخل، وقد يظهر ذلك أيضا عندما تتسلم الأسرة دخلا عينيا (مثل السكن المجاني أو الدعم للغذاء) أو عندما تشترك في الاستهلاك مع الآخرين، والمفاضلة بين المنهجين السالفين المباشر(الاستهلاك) والمنهج غير المباشر (الدخل) تعتمد على قضايا منطقية، واعتبارات عملية في الوقت ذاته(مدى توافر ودقة المعلومات).

وأولئك الذين يدافعون عن الطريقة المباشرة يعتبرون أن الموت بسبب الحرمان المادي هو أحد أشد أنواع الفقر وضوحا ونقصان التغذية هو أيضا صورة من صور الفقر، والطريقة المباشرة تجعلنا قادرين على تحديد أولئك الذين لا يأكلون بدرجة كافية، كما أنها تجعلنا قادرين على حصر أعداد الذين يعيشون في مساكن غير مناسبة أو الذين لم يحصلوا على التعليم أو الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات الصحية، أما طريقة الدخل فهي أقل دقة فعلى الرغم من أن حجما معينا من الدخل قد يكون ضروريا لشراء الحاجات الأساسية للحياة إلا أنه ليس هناك ما يضمن أن العائلة ستنفق دخلها هذا على هذه السلع.

وعموما فإن الذين يفضلون طريقة الاستهلاك على طريقة الدخل يقدمون ثلاثة مبررات رئيسية:

– إن الاستهلاك يقيس بشكل مباشر تدفق المدخلات التي تولد المنافع، أما الدخل فهو يقيس القدرة على شراء هذه المداخلات ومن الطبيعي أن يتركز اهتمامنا على ما تم استهلاكه فعلا.

– إن الدخل يتم قياسه خلال فترة من الزمن (أسبوع، شهر، سنة) وخلال هذه الفترة قد يكون دخل بعض الأفراد منخفضا لأسباب عشوائية (المرض، الجفاف، انخفاض مؤقت في الأسعار العالمية لبعض السلع الزراعية أو الموارد الطبيعية... إلخ) أو لأسباب تتعلق بآثار دورة الحياة كأن يكون الفرد صغيرا أو كبير السن.

---

1 - انطوان حداد، الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، الأمم المتحدة ، ص66.

2 -عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي مرجع سبق ذكره، ص18.

– إن الأسعار قد تختلف بدرجة أساسية بين الأقاليم أو بعض السلع قد لا تتوافر بالأسعار السائدة مما سيقود إلي تباين واضح في توزيع الدخل وتوزيع الاستهلاك.

خط الفقر:

إذا كان من السهل نسبيا الحكم على فرد ما بأنه من الفقراء وفقا لمعايير موضوعية أو ذاتية فإنه من الصعوبة بمكان إيجاد معيار محدد يمكن من خلاله الوصول للحكم نفسه بالنسبة للمجتمع ككل أي تحديد الفقراء من غيرهم في مجتمع ما من المجتمعات، وعلى الرغم من تعدد الاجتهادات التي حاولت استنباط مثل هذا المعيار، إلا أنه ينبغي القول بأن مفهوم ((خط الفقر)) هو أكثرها شهرة وانتشارا.

وخط الفقر هو محاولة منهجية لوضع تقدير كمي لما يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان: الغذاء والملابس والسكن والنقل، والمنهج الأكثر شيوعا في تحديد خط الفقر يبدأ بوضع افتراضات خاصة بحاجة الإنسان لسعرات حرارية كل يوم لكي يستطيع الاستمرار في الحياة ومواصلة العمل، وهذه السعرات الحرارية (طاقة الطعام) يتم تحويلها إلي سلة من الغذاء للوجبات اليومية الرئيسية، تبعا للعادات الغذائية لكل بلد ثم يتم احتساب خيارات متعددة، وفقا للأسعار السائدة في الفترة الزمنية التي يتم تحديد الخط لها والقيمة الإجمالية لهذه الحاجات الأساسية والتي تمثل الحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة، تشكل الحد الأدنى الاجتماعي أو خط الفقر.[1]

وفئات السكان التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى تقع ضمن الفقراء وعلى الرغم من معقولية ومنطقية هذا المنهج إلا أنه ترد عليه جملة من الملاحظات والقيود التي سنلخصها كما يلي :

أولا: مفهوم خط الفقر:

يقوم على فرضية مفادها أن الفقر هو خاصية منفصلة يمكن التعبير عنها بقياس وحيد وهذا يكافئ القول بأن الناس هم إما فقراء أو غير فقراء تبعا لموقعهم من هذا الخط، وفي واقع الحياة فإن الفقر هو ظاهرة ذات جوانب متعددة ومتغيرة ولا يوجد هناك وضع واضح وصريح، فالعائلات التي لديها دخل يعتبر هامشيا أعلى من خط الفقر قد لا يتم تصنيفها كفقراء بينما أفرادها في واقع الأمر هم فقراء فعلا ولا يبدو أن هناك حلا سهلا لهذه المشكلة لأن نقطة الفصل وهي خط الفقر قد تم تحديدها بطريقة عشوائية، وكذلك فإن نسبة العائلات دون خط الفقر تخفي الفوارق الكبيرة في الخصائص الفردية بين هؤلاء الفقراء (من اللذين يعانون الفقر ومن يعانون الفقر المدقع).

1 - انطوان حداد، الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، الأمم المتحدة ، ص67

ثانيا: الحاجة للطعام

تختلف باختلاف الأفراد كما أنها تختلف بالنسبة للفرد الواحد بمرور الوقت، ولذا سيكون من المستحسن وضع بعض الافتراضات الخاصة بمستويات النشاط التي تحدد المقدار من الطاقة الإضافية التي ستتم الحاجة إليها، فتحقيق تغذية كافية قد لا يكون المحرك الأساسي أو الدافع للسلوك البشري حتى لأكثر الناس فقرا، كما أنه قد لا يكون المحدد الأساسي لاستهلاك الطعام، أو أقل من مستوى الإنفاق الذي يحقق فيه الفقراء مستوى السعرات المطلوبة ولذا ينحوا خط الفقر إلى تقليل ظاهرة الفقر.[1]

ثالثا: منهج الحجة للطعام

أي منهج تحديد الحاجة للطاقة من الطعام يعتبر جيدا في حالة تحديد خط فقر وحيد، ولكن ينبغي الحذر في دراسات مقارنة بين مناطق مختلفة أو فترات زمنية متفاوتة حتى للبلد الواحدة، ووجه الحذر يتمثل في أنه حين مقارنة مستويات المعيشية من حيث متوسط نصيب العائلة من الاستهلاك فإن المقارنة بين مناطق متباينة أو أزمنة مختلفة قد تكون مضللة ما لم يكن لخط الفقر قوة شرائية ثابتة تعتمد على مؤشر تكاليف المعيشة المناسبة للفقراء حيث الاستهلاك الحقيقي والدخل، والسبب يعود إلي أن العلاقة بين جرعات الطاقة من التغذية والاستهلاك أو الدخل لن تكون واحدة لكل المناطق أو الأزمنة بل قد تتغير نتيجة الاختلاف في الأذواق ومستويات النشاط والأسعار النسبية وعوامل أخرى متعددة.

رابعا: خط الفقر و مستوى المعيشة:

ينبغي أن يكون لخط الفقر علاقة معقولة مع مستوى المعيشة في القطر محل الدراسة فلو تم استخدام خط الفقر لبلد غني مثل الولايات المتحدة لأصبح جميع السكان في معظم الأقطار النامية في عداد الفقراء وبالمثل فإن استخدام خط الفقر لبلد منخفض الدخل مثل موريتانيا سينفي صفة الفقر عن سكان أوروبا والولايات المتحدة ولذا فإنه من الطبيعي أن يحدد خط الفقر بناء على المستوى الاقتصادي للبلد وأن يكون هذا الخط مختلفا عن البلدان الأخرى حتى المجاورة منها.

1 -عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مرجع سابق، ص **19.**

خامسا: الاعتبارات المحددة للإنفاق غير الغذائي

وهي التي تتحكم في الإنفاق غير الغذائي فإذا كان من السهل تحديد الطاقة من الطعام للفرد ثم تقدير القيمة المالية لها، فإن تحديد قيمة الاحتياجات الأخرى مثل السكن والمواصلات والملابس ستواجه جملة من الاعتبارات المنهجية والقياسية.

إحدى الطرق المقترحة هي في تحديد التكلفة الدنيا لنوعية الطعام التي تحقق الحد الأدنى من الطاقة، ثم استخدام مقلوب متوسط النسبة هذه (1/3 في الولايات المتحدة مثلا) من أجل احتساب قيمة الخدمات الأخرى وهذا يطلق عليه منهج أورشانسكي (**Orshansky**) لذي قام باستخدامه لتحديد خط الفقر في الولايات المتحدة، ووفقا لأورشانسكي، فإن التباين في مستويات الاستهلاك الحقيقي أو الدخل بين المجموعات المختلفة أو بمرور الزمن وأولئك الذين لهم متوسط أعلى سيكون لديهم متوسط من الطعام أقل، مما سيؤدي إلي استخدام خط للفقر أعلى.[1]

سادسا: اختيار وحدة القياس لحدة الفقر:

هل هي العائلة أم الفرد؟ والعائلة قد تكون مكونة من فرد واحد أو عدة أفراد، ومن المعلوم أن مسوح ميزانية الأسرة التي تستخدم في تحديد أنماط الاستهلاك قامت بتحليل الاستهلاك والدخل للعائلة ككل وليس كل فرد على حدة، ومن المؤيدين لاستخدام العائلة كوحدة للقياس سايمون كوزنتز (**Kuznets**)، وأحد أهم المبررات لذلك هو حقيقة وجود ظاهرة تقاسم الدخل ضمن العائلة الواحدة فالعائلة هي التي تقرر كيفية تخصيص السلع والخدمات بين أفرادها، والسبب الآخر هو صعوبة تحديد حجم الدخل الذي يحصل عليه فرد ما من العائلة في الأنشطة ذات الصبغة العائلية مثل الزراعة وبعض الأعمال التجارية، وكذلك فإن بعض أنواع الملكية قد تكون مشتركة بين أفراد العائلة مثل الملكية العقارية ومن ثم يصعب تحديد دخل كل فرد ضمنها، وأخيرا فإن أحد أفراد العائلة قد ينخرط في نشاط اقتصادي يهدف إلي دعم أو تعويض فرد آخر أو الإحلال محل الخسائر التي تحملها ومن ثم يصعب تقدير ذلك.[2]من جانب آخر هناك حجج تدعم اختيار الفرد بدل العائلة ومن هذه الحجج أن العديد من العائلات قد تتجه لتوزيع الدخل بين أفرادها بطريقة غير عادلة وفي صالح رب الأسرة مثلا وعلى حساب الأفراد الآخرين، وكذلك فإن سوق العمل يوظف أفرادا ويخصص لهم أجورا وفقا لخصائصهم، وأخيرا فإن بعض مؤشرات التنمية مثل الدخل والمستوي التعليمي ومعدلات وفيات الأطفال ومعدلات الالتحاق بالدراسة هي جميعا مؤشرات للأفراد وليس للأسر.

1 - فاشر ابن إبراهيم الحبيب، النمو والتوفير الاحتياجات الأساسية، "دارسة حالة بعض الدول الإسلامية"، مرجع سبق ذكره، ص 7.
2 - فاشر ابن إبراهيم الحبيب، النمو والتوفير الاحتياجات الأساسية، "دارسة حالة بعض الدول الإسلامية"، نفس المرجع، ص 9.

و أحد الحلول هو استخدام إحصاءات دخل العائلة المتوافرة من أجل قياس أجزاء الفقر ومقدار النقص في الدخل وأن يتم استخدام خصائص الأفراد من أجل رسم صورة عن خصائص الفقراء.

سابعا: الفقر المطلق و الفقر النسبي

ونظرا إلى التفاوت الكبير في الدخل بين الدول ونظرا إلي وجود أقطار يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل القومي (وخاصة النفطية منها)، فقد يكون خط الفقر فيها مفهوما غير واقعي وهذا يعيد إلى الأذهان الجدل الذي دار بين الاقتصاديين حول خط الفقر المطلق وخط ا لفقر النسبي فخط الفقر المطلق وهو ((الذي لا يتغير بتغير المكان والزمان وإنما يستند إلي معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية، وعلى أساس ذلك يحدد ما يعرف بخط الفقر المطلق والذي يساوي إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية)).[1]

أما خط الفقر النسبي فهو يحدد((تبعا للموقع النسبي للفرد والأسرة ضمن المجتمع المعني، وطبقا لذلك يحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل نسبة 10 % من السكان الأدنى دخلا وبهذا فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر أو من وقت لآخر بالنسبة للبلد نفسه))[2]

وإذا كان خط الفقر المطلق هو الأكثر مناسبة للدول المنخفضة الدخل فإن خط الفقر النسبي هنا سينصرف أكثر إلى التفاوت في توزيع الدخل وليس إلى مفهوم الإملاق وسيكون ذلك مفيدا بشكل خاص في الأقطار المتقدمة.

وقد لجأت بعض الدراسات التطبيقية إلى تقدير خط الفقر باعتبار أنه يساوي 50 % من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وفي الأقطار العربية الغنية يمكن اللجوء إلى ذلك أو اعتبار خط الفقر بأنه مستوى الدخل الذي يؤهل صاحبه للحصول على المساعدة الاجتماعية (الحكومية) الشهرية وبخاصة في الأقطار التي لديها نظم ضمان اجتماعي مثل الكويت والإمارات وقطر، وهذا المنهج إلى جانب سهولته فقد تم استخدامه من قبل بعض الاقتصاديين الذين قاموا بدراسة مشكلة الفقر في الدول الصناعية.[3]

المطلب الثالث: مؤشرات الفقر

على الرغم من أهمية خط الفقر في دراسات المجتمع إلا أنه بحكم تركيبته لا يصلح إلا لغرض تمييز الفقراء من عدم الفقراء في المجتمع، ولا يعطي دلالات أخرى لا تقل أهمية عن مدى عمق ظاهرة الفقر

---

1 ـ باقرمحمد حسين، قياس الفقر في الدولة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ص6.

2 ـ نفس المرجع، ص6

3 - عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص20.

مثلا أو خصائص الفقراء، كما أنه بسبب طبيعته المحلية لا يصلح للمقارنات الدولية ولا للوطن الكبير الذي تختلف فيه الأسعار، فهو محدود الفائدة في المقارنات الزمانية حتى للقطر الواحد.

ومن هنا برزت جهود عدة لتطوير مؤشرات أخرى تحاول سد هذه الثغرات ، ولتكمل مؤشر خط الفقر ومن أهم هذه المؤشرات، مؤشر عدد الرؤوس، ومؤشر فجوة الفقر ومؤشر شدة الفقر ومؤشرات التنمية البشرية.

1 – مؤشر عدد الرؤوس(Head Count Index): [1]

وهو أبسط هذه المقاييس وأكثرها شيوعا ويحاول قياس ظاهرة تفشي الفقر وهذا المؤشر يعبر عن عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر وإذا افترضنا أن حجما معينا من السكان **(P)** هم فقراء (أي أن مستوى استهلاكهم أقل من خط الفقر الذي تم تقديره) وأن حجم السكان يعادل **(N)** فإن مؤشر عدد الرؤوس يمكن التعبير عنه ب:

$$H= p/N$$

وهذا المؤشر يعتبر جيدا لأغراض كثيرة كما أنه سهل الفهم والشرح، ويستخدم لأغراض المقارنة أو لتقييم آثار سياسات تقليل الفقر ولكنه من جانب آخر ولأغراض أخرى منها تحليل الآثار المحتملة لبعض السياسات على الفقراء، يعاني نواقص واضحة وعلى سبيل المثال فلو أن شخصا أو عائلة ما كانت فقيرة ثم أصبحت فقيرة جدا فما الذي سيحدث لمؤشر الفقر هذا؟ لا شيء أي أن مؤشر عدد الرؤوس هو غير حساس للفروقات في عمق الفقر وكذلك فإن المؤشر غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقرا إلى الفقراء أو الذين هم أحسن حالا فإن المؤشر قد لا يتغير بل ربما يتحسن، مما يظهر عكس النتائج الحاصلة.

2 – فجوة الفقر(Poverty Gap):

ولتكميل المؤشر السابق فقد تم تقديم مؤشر فجوة الفقر والذي يحاول قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر وهذا المقياس يحدد كالتالي : لو قمنا بترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي أي أن الأفقر لديهم **Y** والتي يكون دخلها بالتعريف ليس أكبر من خطر الفقر **Z**، فإن مؤشر فجوة الفقر يمكن التعبير عنه كالتالي: **PG=I.H**

حيث إن **(I)** هو مؤشر فجوة الدخل ويعبر عنه **I=Z−YP/Z** وحيث إن **Y** هو متوسط الاستهلاك للفقير.

وهذا المؤشر على الرغم من فائدته أيضا، إلا أنه ترد عليه بعض الملاحظات، ومن أهمها:

---

1 - خطاري ولد بيه و سالم ولد محمد المصطفى، بحث حول محاربة الفقر والتنمية البشرية ملتقى جامعة تلمسان، 2004 ، حول السياسات الاقتصادية الواقع والآفاق ص 03 .

أن هذا المؤشر لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء فعلى سبيل المثال فإن فجوة الفقر ستكون متساوية عندما تكون لدى فردين مستوى من الإنفاق يساوي 50% من خط الفقر.

أو عندما يكون لدى أحدهما 75% من خط الفقر بينما لدى الثاني 25% ففي كلتا الحالتين ستكون فجوة الفقر 0,5 وللتغلب على هذه المشكلة فقد تم اقتراح المؤشر الثالث وهو مؤشر شدة الفقر

3- مؤشر شدة الفقر:

ويمكن احتسابه من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر0,25 في مثالنا الأول و0.32 في مثالنا الثاني .

وكلما كان مؤشر شدة الفقر عاليا كانت ظاهرة الفقر أشد قوة وازداد حجم التفاوت بين الفقراء.

4- مؤشرات التنمية البشرية:

يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات قياس الفقر بأبعاده المادية البشرية، وتتعلق مكونات مؤشر التنمية البشرية من مركبات هي: أمل الحياة عند الولادة، التعليم بمركبتيه محو الأمية ومتوسط سنوات الدراسة، بالإضافة إلى الدخل.

ومؤشر التنمية البشرية هو جزء من المؤشرات المركبة للتنمية البشرية التي تضم إلى جانبه مؤشر مشاركة النساء، ومؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس ومؤشر الفقر البشري.

وسنتناول ذلك بالتفصيل في الفصل القادم.

المبحث الثاني: ملامح الفقر في موريتانيا

يشير آخر إحصاء شامل إلى أن مشكل الفقر لا يزال يتأثر بها 42% من سكان موريتانيا وأن أكثر من 25% يعانون من الفقر المدقع وذلك حسب المسح الدائم لظروف المعيشية (**EPCV**) الذي أجراه المكتب الوطني للإحصاء سنة 2008.[1]

المطلب الأول: الفقر النقدي في موريتانيا

تقوم هذه المقاربة على الدخل ويراعي الدخل كل ما يكسبه الأشخاص الذين يعيشون بشكل اعتيادي تحت سقف واحد ويتقاسمون دخلهم جزئيا أو كليا، وتعرف هذه التوليفة بالأسر حتى وإن كان مجموع الأشخاص يقتصر على شخص واحد ويبلغ خط الفقر المستخدم في المسوحات حول الظروف المعيشية للأسر (EPCV) كما يحدده البنك الدولي دولارا (1) واحد للفرد لليوم وبالأسعار الثابتة لعام 1985 أما خط الفقر المدقع فإنه يمثل مستوى استهلاكيا يبلغ 270 دولار للفرد سنويا ويبين الجدول تطور خطي الفقر والفقر المدقع المعتمدين في موريتانيا منذ عام 1990 وللذين تم تحديثهما بمراعاة نسب التضخم.

الجدول(16): خطوط الفقر المحينة بالأوقية للفرد سنويا

	خط الفقر	الفقر المدقع
1990	32800	24400
1996	58400	34450
2000	72600	54000
2004	94650	70400
2008	129000	96000

وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية– الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ص 7

قدرت نسبة سكان موريتانيا الذين يعيشون تحت خط الفقر كما ذكرنا في عام 2008 بنحو 42% في حين يعاني 25.2% فقرا مدقعا ومع تراجع اتساع الفقر قياسيا إذا ما قيست الظاهرة بعدد الأسر فإن نسبة الأسر الفقيرة بلغت 35.1% سنة 2008 بدلا من 39% سنة 2004 و46.7 % سنة 2000.[2]

كما أن تراجع الفقر يكون أقل إذا تعلق الأمر بمؤشرات الفوارق التي تعكس تطور عدم المساواة في صفوف الفقراء. هذه الوتيرة أبطأ من النسبة المسجلة على مدى الفترة (2001 – 2004) (نحو6 نقاط) وبحسب القيم المطلقة فإن عدد الفقراء ظل يشكل رقما كبيرا 1.319.566 شخصا عام 2008 وهو ما يعزي أساسا إلى الزيادة المطردة للنمو السكاني (2.7%) في السنوات الأخيرة.

1- المكتب الوطني للإحصاء، ملامح الفقر في موريتانيا، 2008، ص5.

2 - وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية ، تقرير حول تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، ص39.

إن الشعور بحالة الفقر ما يزال بنفس المستوى لدى الأسر حيث تبلغ نسب الشعور بالفقر 80.6%، 82.2% و81.2% على التوالي للسنوات 2000، 2004 و2008 كما أن 56.6% من معيلي الأسر في عام 2008 يرون غالبية سكان حيهم أو قريتهم تعاني من حالة الفقر مسجلا ارتفاعا حيث أن 50% كانوا يشاطرون هذا الرأي عام 2004 مقابل 43.3% عام 2000.[1]

الفقرة الأولى: التفاوت المجالي للفقر:

يعتبر الفقر النقدي ظاهرة ريفية في المقام الأول وهي منتشرة بنسبة 59.4% مقابل 20.8% في الوسط الحضري كما أن المناطق الريفية تضم أكثر من ثلاثة أرباع (77.7%) الفقراء عبر البلاد.

وتبرز بيانات مسح 2008 للظروف المعيشية للأسر أن 7 ولايات من أصل 13 ولاية تنتشر فيها ظاهرة الفقر بنسب تزيد على 55% وانطلاقا من تحليل مؤشر الفقر في هذه الولايات الفقيرة فإن نسبة الفقر[2]:

1- تزيد علي 60% (تكانت ، غوروغول ، لبراكنه)، والتي تساهم وحدها بنسبة 33.5% من فقراء البلد.

2- الولايات الفقيرة إلي حد معين بنسب تتراوح بين 55% و 60% : الحوض الشرقي، آدرار وكيديماغا ولعصابة، والتي تساهم بنسبة 36.8% من فقراء البلد.

3- الولايات التي يتراوح الفقر فيها مابين 30 و50% هي: الحوض الغربي ، اترارزه وإينشيري، وتساهم بنسبة 16.8% من فقراء البلد.

4- الولايات التي تقل فيها هذه النسبة عن 20% وهي: انواذيبوا، تيرس زمور ونواكشوط، وهو ما يساهم بمعدل 12.9% من فقراء البلد.

وكملخص تعتبر المناطق الأكثر تأثرا بالفقر هي مناطق آفطوط وتكانت ولبراكنه ومقاطعة وادان (آدرار) حيث يتجاوز مؤشر الفقر في هذه المقاطعة نسبة تزيد على 70%.

و يبين تحليل ظاهرة الفقر المدقع وجود فوارق كبيرة ضمن حالات التفاوت المشار إليها: حيث سجلت المقاطعات الإحدى عشر (11 من أصل 53 مقاطعة في البلد) الأكثر تأثرا، نسبا مرتفعة للفقر المدقع تفوق 50%.

كما لوحظت أيضا تباينات هامة على مستوى سكان المدن ففي نواكشوط يعتبر مؤشر الفقر متدنيا (15.6%) مقابل 29.7% في المدن الأخرى.[1]

---

1 - وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية، تقرير حول تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(2006-2010)، ص 8 .

2 - ONS, profil de la pauvreté en Mauritanie 2008, p5 .

و من حيث ديناميكية الفقر، تزايدت ظاهرة الفقر الريفي في حين أن الفقر الحضري تراجع، ففي الوسط الحضري تراجع مؤشر الفقر بعشرة (10) نقاط في نواكشوط وقد أشتد الفقر وطأة ما بين 2004 و2008 على مستوى ثلاثة ولايات عبر البلاد هي آدرار ولعصابة والحوض الشرقي حيث بلغت الزيادة على التوالي 18 و12 و8 نقاط مئوية وفي ولايات إينشيري واترارزة وتيرس زمور وكانت انواكشوط سجلت أكثر النسب لتراجع الفقر وذلك على التوالي 19 ،15 ،13 ، و10 نقاط .[2] وسنتناول ذلك بشيء من التفصيل عند تحليل حصيلة تنفيذ الاطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

1 - ONS, profil de la pauvreté en Mauritanie 2008, op cit p6.

2 - وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية ، تقرير حول تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، مرجع سبق ذكره، ص9

الفقرة الثانية: الفروق حسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية والنوع:

رغم التراجع الملحوظ في ظاهرة الفقر لدى الفئة الاجتماعية والاقتصادية التي يقودها مستقلون زراعيون في الفترة الأخيرة تظل هذه المجموعة من أكثر المجموعات تأثرا حيث ينتشر فيها الفقر بنحو 70% وتعتبر الفئة الأقل تأثرا هي مجموعة عمال القطاع العمومي حيث تبلغ نسبة الفقر 22%.

ولا توجد فوارق تذكر في نسب الفقر إذا كان الأمر يتعلق برب الأسرة وتقل نسبة الفقر لدى الأسرة التي تعيلها نساء (40.3%) مقابل (42.6%) لدى الأسرة التي يعيلها رجال، وربما يعود ذلك إلي أن الأسر التي تعيلها نساء قليلة نسبيا وأن أغلبها يكون أقل أفرادا من الأسر التي يعيلها رجال خاصة الأسر التي تعيلها مطلقات، هذا بالإضافة إلى القانون الموريتاني يفرض للمطلقة بأولاد نسبة هامة من دخل زوجها السابق، كما تتلقي النساء معيلات الأسر في الغالب مساعدات هامة من المحيط العائلي.

وتتغير النسب حسب طبيعة الأسرة حيث أن الأسر المؤلفة من أطفال توجد لديها نسبة عالية (أكثر من 44%) أما العائلات بدون أطفال والأسر ذات الفرد الواحد فهي أكثر رفاها حيث تبلغ نسب الفقر على التوالي 11% و13.1%[1]

الجدول(17): توزيع الفقراء حسب طبيعة الأسر سنة 2008

نوع الأسرة	فقراء	غير فقراء	الكل
من فرد واحد	0.2	0.9	0.6
أسرة بدون أطفال	0.4	2.2	1.4
أسر ذات أطفال	45.6	41.7	43.4
أسر ذات طفل واحد يرأسها أحد الأبوين	13.7	15	14.4
أسرة موسعة يرأسها أحد الأبوين	10.2	11	10.7
أسرة موسعة	29.9	29.1	29.5
مجموعة	100	100	100

المصدر:وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، تقرير حول تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(2006–2010) ص9

الفقرة الثالثة: الفقر من حيث ظروف المعيشية:

تعتمد هذه المقارنة على إجابات تم جمعها بواسطة المسح الدائم للظروف المعيشية لدى مجموعة من الأسر تمثل سكان البلاد (من حيث التعليم بمعناه الواسع والصحة ومياه الشرب والسكن)

التعليم الأساسي:

على المستوى الوطني بلغ معدل التمدرس الخام حسب تقديرات مسح عام 2008 نحو 90.9% على مستوى التعليم الأساسي وحسب الجنس يصل معدل التمدرس الخام نحو 93.5 % عند الإناث مقابل ما

1 - وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، تقرير حول تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر،(2006- 2010)، ص9

يقارب 88% للذكور.[1]و ربما يعود ذلك إلا أن الأبناء الذكور أكثر عرضة للتسرب المدرسي من الإناث، لأن الأسر الفقيرة قد تحتاج إلى أن يبدأ أبناؤها العمل مبكرا.

وفيما يتعلق بوسط الإقامة ظهرت مجموعة من الفوارق حيث بلغ معدل التمدرس الخام 79.6% في الوسط الريفي مقابل 108.5% من المستهدفين في الوسط الحضري ولوحظت هذه الفوارق كذلك على مستوى الولايات حيث يقل معدل التمدرس الخام في ولايات الحوض الشرقي والحوض الغربي ولعصابه وغورغول وكيديماغا وإنشيري عن المعدل الوطني أما في ولاية لبراكنه فإن الأرقام قريبة من المعدل الوطني وعموما يرتفع معدل التمدرس الخام كلما ارتفع مستوى المعيشة : 72.4%خمس السكان الأكثر فقرا (الخميس الأول) و106.6% خمس السكان الأكثر غنا (الخميس الخامس)[2]

التعليم الثانوي:

عرف معدل التمدرس الخام تغيرا بسيطا خلال السنوات الماضية حيث انتقل من 29.6% عام 2004 إلي 30.5% عام 2008 وقد سجل نسبة ارتفاع أكبر بقليل لدى الذكور(32.7%) مقارنة بالإناث (28.4%)، تدل هذه النتائج على استمرار التسرب المدرسي ما بين سلكي التعليم وبالنسبة لوسط الإقامة توجد فوارق هامة حيث يبلغ معدل التمدرس الخام 53.5% في الوسط الحضري مقابل 12.8% في الوسط الريفي.[3]

محو الأمية:

مثل البالغون المتعلمون (الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 فما فوق) 61.5% من السكان عام 2008 وتخفي هذه النسبة تباينا حسب وسط الإقامة (73.3% في الوسط الحضري مقابل 50.3% في الوسط الريفي) من جهة، وحسب النوع (70.3% للرجال و 54.4% على مستوى النساء) من جهة أخرى .

يبرز التحليل حسب الولايات وجود تباينات هامة تتراوح بين 27.3% في كيدماغا و81% في تيرس زمور كما لوحظت فوارق أخرى كبيرة على المستوى الوطني (70.6% لدى الطبقة غير الفقيرة مقابل 46% لدى الفقراء).[4] و إجمالا فإن نسبة 39% من سكان موريتانيا أميون.

و في المجال الصحي:[5]

ارتفعت نسبة الإصابة بالأمراض بشكل طفيف في السنوات الأخيرة حيث وصلت إلى 7.8%عام 2008 وهذه النسبة أكبر بقليل في الوسط الريفي (8.2%) منها في الوسط الحضري (7.3%)

---

1 - وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، تقرير حول تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2012، ص36

2 - وزارة الشؤون الاقتصادية، تقرير عن تنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ص 68

3 - وزارة التهذيب الوطني ، تقرير حول واقع التعليم ص 25.

4 - المركز الموريتاني للدراسات **(CMAP)** تقرير حول محو الأمية2011، ص 14

5- SNIS-rapport annuel sur la situation sanitaire en Mauritanie 2010 p 16.

وفيما يتعلق بالتغطية في مجال التلقيح بلغت نسبة تلقيح الأطفال ما بين سن 00 و23 شهرا والملقحين كليا نحو 68.8% سنة 2008، وترتفع هذه النسبة قليلا لدى الذكور (69.3%) مقارنة مع الإناث (68.3%).

كما أن تحليل نتائج تغطية الاستشارات الطبية خلال الحمل أظهرت تحسنا حيث انتقلت من (80.2%) عام 2004 إلى (87.4%) عام 2008 غير أن هناك فوارق ما بين الفقراء (76.6%) وغير الفقراء (94.6%) وقد عرفت نسبة الولادات تحت الإشراف الطبي تحسنا حيث انتقلت من (56.6%) عام 2004 إلي 60.2% عام 2008 رغم كونها ظلت تسجل فوارق 27.4% لدى الأسر الفقيرة و92% لدى الأسر الميسورة.

ولا تزال هناك حاجة ماسة لإحراز المزيد من التقدم في مجال نفاذ الأفراد إلي الخدمات الصحية حيث تظهر الاحصاءات أن 40.3% فقط من السكان هم الذين يلجئون إلي مراكز صحية في ظرف زمني قدره 30 دقيقة وأن 67.3% من السكان يعيشون في محيط يبعد 5 كيلومترات عن أقرب مركز صحي، وتبين البيانات الخاصة بسوء تغذية الأطفال دون سن الخامسة أن نسبة كبيرة منهم تعاني من سوء التغذية (40.1%) عام 2008 وبالمقابل فإن سوء التغذية الحاد وصل إلى 15.6% عام 2008 وفي نفس السنة فإن نقص الوزن عند الأطفال بلغ 39.4% وهي نسبة مرتفعة جدا.

وفي مجال النفاذ إلى مياه[1] الشرب تم إحراز تقدم طفيف خلال السنوات الأخيرة الماضية ولا زالت هناك حاجة إلي المزيد من التحسينات حيث أن 58.3% من الأسر تلج إلى المياه الصالحة للشرب في سنة 2008 مقابل 52% عام 2004 ويمثل الباعة (24.4%) والحنفيات الداخلية (21%) أهم مصادر التزود بمياه الشرب.

ويظهر النفاذ إلى مياه الشرب حسب مستوى معيشة الأسرة تباينات هامة فنسبه ولوج الأسر الأكثر فقرا إلي المياه الصالحة للشرب تصل 30% مقابل 87% للطبقات الميسورة ويبرز الوضع على مستوى الولايات تباينات من شأنها أن تسمح بالتمييز بين:

(1) – فئة تستخدم في غالبيتها الحنفيات الداخلية وتتألف من ولايات اترارزة (51.7%) وإينشيري (48.8%) وداخلت نواذيبو (39.5%)

(2) – فئة ثانية تمثل فيها الصهاريج أهم مصدر للتزويد بالماء وتضم ولايات آدرار و تيرس زمور بنسب تبلغ على التوالي 33.5% و83%

1 - وزارة المياه، تقرير حول النفاذ إلى مياه الشرب 2011، ص 13.

(3) –وأخيرا، ولاية نواكشوط حيث يمثل الباعة المهيمن الرئيسي على توزيع الماء (74.4%).

فيما يخص أنواع المساكن:

و بالنسبة للسكنات[1] التي كانت تعيش فيها الأسر عام 2008 فيمكن تصنيفها إلي قسمين: المساكن الهشة(خيام وأكواخ تمثل 32.5%) والمساكن من فئة البيوت" والتي تمثل السواد الأعظم بنسبة تناهز 67% عام 2008) أما عن نظام حيازة المسكن فقد لوحظ أن غالبية الأسر تمتلك سكنها (74%) ويحتل المستأجرون الرتبة الثانية (نحو 12% عام 2008) وتأتي في الرتبة الثالثة الأسر التي هي في طور امتلاك مسكنها (الكزرة) بنسبة 7.5%.

أما بالنسبة لظروف المعيشة فإنه[2] :في عام 2008 كانت الإنارة الأكثر انتشارا على المستوى الوطني هو المصباح، حيث كان ينتشر بين 51% من الأسر تليه الكهرباء المستخدمة من قبل 30.6% من الأسر وتوجد فوارق بين أماكن الإقامة ففي الوسط الريفي يستخدم المصباح من طرف 4 أسر من أصل 5 أما في الوسط الحضري فإن الكهرباء يسود استعمالها (70%).

وفي عام 2008 كان مصدر الطاقة الأكثر استهلاكا من طرف العائلات هو الغاز (37%) ويليه الخشب (الفحم الخشبي) بحدود 33% من مجموع الأسر، وفي الوسط الريفي يعتبر الفحم الخشبي هو المصدر الأكثر استخداما بنسبة 56.6% ويليه الغاز (18.6%) وفي الوسط الحضري يحتل الغاز الصدارة بنسبة 61.1 % يليه الفحم الخشبي بنسبة 31%.

وقد سجل وجود المرافق الصحية داخل المساكن بعض التحسن، فقد كان عدد الأسر التي لا تتوفر على مرافق صحية عام 2008 بحدود 45.7% مقابل 48% عام 2004 .

1 - المكتب الوطني للإحصاء EPCV 2008، ص 76.
2 - المكتب الوطني للإحصاء ، المسح الدائم حول الظروف المعيشية للسكان 2008، ص 77.

المطلب الثاني: المحددات الأساسية للفقر في موريتانيا:

تتوقف معالجة الفقر على معالجة محدداته وعليه فإن هذه الظاهرة نتجت عن تأثير عدد من العوامل الجغرافية والطبيعية (الموقع، الموارد الطبيعية) والديمغرافية (نسبة نمو السكان مرتفعة) والمؤسسية (أسلوب تسيير السياسية الاقتصادية)، من جهة أخرى أبرز المسح الدائم للظروف المعيشية للسكان لعام 2008 ما يلي:[1]

(1) – أن تراجع الفقر في الفترة (2006 – 2009) يعزى بشكل جزئي إلى تحسن النمو الاقتصادي من خلال إنجاز استثمارات هامة في البنى التحتية، كما أن من شأن وضع سياسات أكثر إنصافا في مجال إعادة التوزيع أن تساهم في تخفيض نسبة الفقر بشكل ملحوظ.

(2) – أن المستويات التعليمية ومحو الأمية والتكوين الفني والمهني للأشخاص تشكل عوامل ذات تأثير حقيقي على المستوى المعيشي.

إن تفاقم ظاهرة الفقر بوجه عام ناتج عن تأثير إعادة توزيع الدخل التي ليست في صالح الفقراء وتجسدت من الناحية العددية في استقرار مؤشر حدة الفقر وقد ساهم النمو الاقتصادي أيضا في تخفيف(3.1%) بين عامي 2004 و2008، ويلاحظ أن مؤشر جيني(وهو مؤشر يقيس درجة التفاوت في توزيع الأجور) قد انخفض ما بين 2004 و2008 من 39% إلى 38%.

تحتل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية مكان الصدارة في إشكالية تخفيف الفقر نظرا للطابع متعدد الأبعاد لهذه الظاهرة، وهكذا فإن المستوى التعليمي ومحو الأمية وجنس رب الأسرة من بين العوامل ذات الصدارة حيث تؤثر بشكل حساس على المستوى المعيشي للأسر والمقاس بمستوى نصيب الفرد من الإنفاق، وتصدق الملاحظة ذاتها على حجم الأسرة وتركيبتها وسنتناول كل ذلك بشيء من التفصيل في الفصول القادمة.

1 - المكتب الوطني للإحصاء (EPCV) 2008، نفس المرجع ص 120

المبحث الثالث: أسباب الفقر في موريتانيا وآثاره:

يعتبر الفقر محصلة تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، لذلك فإن أسباب زيادة حدة الفقر تختلف من مجتمع إلى آخر، وهي تتعلق بالعوامل السابقة.

كما أن الآثار المترتبة على الفقر أيضا تختلف من مجتمع لآخر حسب نفس العوامل، وكما هو معروف فإن القضاء على أية مشكلة تتطلب التعرف على الأسباب الحقيقية التي أدت إليها، والخطأ في تحديد الأسباب يؤدي إلى الفشل في القضاء على المشكلة.

وبما أن الفقر له أسباب متعددة فسنحاول إيجاز بعض هذه الأسباب كما يلي:

المطلب الأول: أسباب الفقر:

يمكن تصنيف مسببات الفقر في موريتانيا إلى ثلاث مجموعات من العوامل والمؤثرات التي تتفاوت في الأهمية والأثر من مرحلة لأخرى، ومن منطقة جغرافية أو فئة سكانية إلى منطقة أو فئة أخرى. وهذه المجموعات هي العوامل الطبيعية وعوامل داخلية (محلية) والعوامل الخارجية. وفيما يلي عرض موجز لهذه العوامل والمؤثرات:

الفقرة الأولى: العوامل الطبيعية،

ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

1- موجات الجفاف: إن تعاقب سنوات الجفاف على موريتانيا أدى إلى العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية، ففي السبعينات كانت أهم معضلة تعرضت لها البلاد بعد حصول الدولة على الاستقلال هو الجفاف لما تسبب فيه من نقص في المحاصيل ونفوق في الماشية، وزحف للرمال على المناطق الزراعية وهجرة الأيدي العاملة إلى المدينة، وظهور البطالة المقنعة في قطاع الخدمات، ولا تزال موريتانيا من حين لآخر تتعرض لموجات من الجفاف، حيث لا تقل آثار الجفاف في الثمانينات عن سابقاتها في السبعينات و الستينات، هذا بالإضافة إلى الموجات الأخرى في التسعينات من القرن الماضي و في السنوات القليلة الماضية.

2 – التصحر: نعني بالتصحر زحف الرمال على مناطق ومساحات من الأرض تستعمل للزراعة أو للسكن أو غير ذلك من حاجات الإنسان الملحة، حيث أن ثلثا الأراضي الموريتانية، هي صحاري قاحلة.

وإذا ما تعودنا على القول بأن الظروف الطبيعية هي خارجة عن إرادة الإنسان في تشكيلها وتأثيرها إلا أن ذلك لا يحول دون الإشارة إلى أن الإنسان يقف نسبيا وراء آفة التصحر متسببا في إحداثها سواء كان ذلك بوعي منه أو بدونه.[1]

3 – ديموغرافية: طبيعة النمو السكاني وحجمه: تزداد ظاهرة الفقر، كمًّا وحدةّ، في العادة إذا لم تتجاوز نسبة النمو الاقتصادي بشكل ملموس نسبة النمو السكاني. وهذا ما اتسمت به الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية معظم الوقت منذ منتصف الثمانينات والتسعينات في موريتانيا، و رغم أن النمو السكاني (2.7%) بات أقل من النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة إلا أنه ما زال مرتفعا خصوصا في الأوساط الفقيرة.

الفقرة الثانية: العوامل الداخلية المحلية

وسنركز هنا علي العوامل الاقتصادية التي من أبرزها:

1– ضيق القاعدة الاقتصادية: أدى ضيق قاعدة الاقتصاد الموريتاني من حيث محدودية الموارد الطبيعية المستغلة وشح المياه وضآلة حجم الأراضي الزراعية وانخفاض الصادرات إلى تعرض الاقتصاد إلى هزات مؤثرة وتذبذب في النمو الاقتصادي نتيجة عوامل داخلية وخارجية مختلفة.

2 – سياسات التصحيح الهيكلي: ترتبط سياسات التصحيح الاقتصادي في كثير من الأحيان بإجراءات تزيد من البطالة والتضيق الاقتصادي، ومن هذه الإجراءات مثلاً تقليص الإنفاق الحكومي والحد من الاستخدام والتوظيف في مؤسسات القطاع العام وتحرير الأسعار وغير ذلك.

3 – السياسات النقدية: ونعني هنا تلك السياسات التي كانت توجهها المنظمات المالية الدولية تلبية لشروطها من أجل إعادة جدولة الديون وتقديم قروض جديدة والتي تتضمن تخفيض قيمة الأوقية في نهاية الثمانينات، مما أدى إلى زيادة الأسعار، وبالتالي ارتفاع الأعباء المعيشية على المواطن، وانزلاق فئات سكانية إلى ما دون خط الفقر نتيجة لذلك.

4 – الخصخصة: على الرغم من مبررات الخصخصة ، إلاّ أنها تؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة البطالة علي المدى القصير على الأقل، مع ما يرافق ذلك من ارتفاع في نسبة الفقر.

5 – الإجراءات الضريبية: على الرغم من أن السياسات والتشريعات الضريبية تتسم بشكل عام بالعدالة الاجتماعية والعمل على إعادة توزيع الثروة، وكذلك ارتفاع العائدات الضريبية خلال السنوات القليلة الماضية، إلاّ أن القدرات المؤسسية لدى المؤسسات الحكومية تحول دون التطبيق الفعال للتشريعات، إذ

1 ـ عبد الرحمن السعود، مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص81.

يقدر ما يتم تحصيله من ضريبة الدخل من القطاع الخاص في موريتانيا بأقل من نصف ما يمكن استيفاؤه في حالة إحكام الإجراءات وتطوير القدرات المؤسسية، وهذ بطبيعة الحال يقلص من القدرات الحكومية على الاستثمار والإنفاق وتطوير الخدمات وزيادة فرص العمل.

6 – الفساد: من المعروف أن المظهر الرئيسي للفساد هو الإثراء غير المشروع، عن طريق إنشاء القنوات السريّة التي تنساب من خلالها أموال المجتمع إلى فئة محدودة من المواطنين، وحرمان فئات أخرى من منافعها، فيزداد بذلك الفقر وتنمو الفوارق الاجتماعية' وقد تجاوزت الأموال المستردة لخزينة الدولة من طرف المفتشية العامة للدولة سنة 2009 ما قيمته 2 مليار أوقية.[1]

7 – العمالة الوافدة: تشكّل العمالة الوافدة حوالي ربع حجم قوة العمالة في موريتانيا، ويعمل أغلب هؤلاء في قطاع الخدمات وشركات المعادن والصيد والأشغال العامة، وعلى الرغم من الانعكاسات الاقتصادية الإيجابية للعمالة الوافدة، إلا أن نسبة كبيرة من هذه العمالة غير قانونية ويعمل بدون تصاريح عمل. ومن الواضح أن ضبط سوق العمل في هذا المجال وتنظيمه يساهم في توفير فرص عمل للعامل الوطني.

8 – تدني مساهمة المرأة في التنمية: تشكّل المرأة نسبة محدودة من قوة العمل في موريتانيا، وهذه النسبة المنخفضة تنعكس سلباً على دخل الأسرة. ومازالت نسبة ملموسة من المجتمع الموريتاني كغيره من المجتمعات العربية تنظر بتحفظ لعمل المرأة مما يفتح الباب أمام العمالة الأجنبية بإعداد كبيرة وحتى في أعمال الخدمة المنزلية.

9– ضعف المؤسسات القائمة حالياً لتنظيم الفقراء: يجب الاعتراف بضعف فاعلية المؤسسات التنظيمية المختلفة القائمة حالياً (النقابات والجمعيات والتعاونيات) بتنظيم الفقراء بما فيه الكفاية، لتمكينهم من تحليل وتقصي وفهم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، ولتوحيد الجهود وتوفير الموارد الداعمة لتحقيق الأهداف المشتركة والعمل الجماعي لتلبية المتطلبات العملية والفورية اللازمة للبقاء ولتأمين الدخل المناسب وسبل العيش الكريمة والمستدامة، وكذلك لتمثيل المصالح المشتركة لهذه الشريحة والعمل على تضامنهما.

10 – ضعف نظام الحماية الاجتماعية: من المعروف أن أنظمة الحماية والتأمينات الاجتماعية القائمة، من خلال آلياتها النظامية وغير النظامية، لا تغطي العاملين في القطاعات الاقتصادية غير النظامية و أشكال العمالة غير الرسمية، وذلك لتجاوز تشريعاتها هذه الفئات من العمالة. وفي حال وقوع حوادث لهذه الفئات أو إصابتها بالمرض أوالعجز، أو الاضطرار لترك العمل بسبب الحمل وتربية الأطفال وما إلى ذلك، فإن الأمر يؤدي بها إلى وقوع الغالبية العظمى منها في براثين الفقر.

1 ـ موقع المفتشية العامة للدولة 2012 www.ige.gov.mr

الفقرة الثالثة: العوامل الخارجية:

ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

1 –النزاعات الإقليمية: أدت النزاعات الإقليمية، وفي مقدمتها حرب الصحراء، وأحداث السينغال 1989 وحرب الخليج 1991 إلى تداعيات اقتصادية وتقليص فرص العمل في الأسواق المجاورة لموريتانيا، مع ما رافق ذلك من تقليص في حجم التحويلات المالية من العاملين في الخارج.

2 –النزوح القسري: تشير التقديرات إلى أن ثُلث السكان الشماليين لجمهورية مالي نزحوا إلى موريتانيا وكان ذلك نتيجة التهجير والنزوح القسري منذ أكثر من ربع قرن. ولا يخفى ما لذلك من انعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية، ليس أقلها أهمية زيادة البطالة وارتفاع نسبة الفقر.

3 –انخفاض حجم المعونات العربية: تراجعت المعونات العربية لموريتانيا تراجعاً كبيراً خلال العقدين الماضيين، بعد أن كانت هذه المعونات تشكّل مصدراً له وزنه في الموازنات الحكومية. وقد أدى هذا التراجع إلى اختناقات تمويلية في الموازنات العامة، كان لها أثر سلبي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية واللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات الإقليمية والدولية.

4–تعثّر التكتلات الاقتصادية العربية: على الرغم من إنشاء منظمة عربية لأغراض الوحدة الاقتصادية منذ الخمسينات من القرن العشرين، إلا أن الانجازات في هذا المجال كانت متواضعة. ولم يتحقق حتى الآن هدف السوق العربية المشتركة وما يرافقها من فتح الأسواق العربية للاستثمارات العربية وانسياب حركة العمالة وفق منهجيات معتمدة تهدف إلى توطين الاستثمارات وبما يساهم في تقليص حجم البطالة في هذه الأقطار، ولم توفق بلدان المغرب العربي التي تنتمي الها موريتانيا في تجسيد طموح شعوب هذه البلدان في الوحدة والتي تجسدت في اعلان مراكش 1988 .

5– الركود الاقتصادي العالمي في الثمانينات: يجد الركود الاقتصادي العالمي في العادة صدىً أعمق أثراً وأطول مدىً في الاقتصاديات الصغيرة التي تحتاج لوقت أطول ومجهود أكثر كثافة للتغلب على الصعوبات المرافقة للركود الاقتصادي، وهي صعوبات تنعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومنها معدل دخل الفرد، وفرص العمل، والفقر وغير ذلك.

6– انخفاض أسعار النفط: على الرغم من أن موريتانيا ظلت إلى وقت قريب (2006) بلد مستورد للنفط، إلاّ أن انخفاض أسعار هذا المصدر الرئيس من مصادر الطاقة يجلب على موريتانيا من السلبيات المرتبطة بتراجع النمو الاقتصادي وانكماش فرص العمل وهبوط التحويلات المالية من العاملين في الخارج، يفوق الايجابيات المرتبطة بانخفاض فاتورة النفط ، وبخاصة في ضوء الامتيازات المادية

الملموسة التي تحصل عليها موريتانيا في هذا الخصوص من الدول الشقيقة المصدرة للنفط كالجزائر، الكويت، السعودية...الخ.

7 – انخفاض حجم المعونات الدولية: تقلصت المعونات الدولية لموريتانيا بشكل ملموس خلال العقدين الماضيين، وكان لذلك أثر سلبي مشابه لأثر انخفاض حجم المعونات العربية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى أن أصبحت موريتانيا بلداً ذا مديونية عالية إذ بلغ الدين العام الخارجي نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي رغم استفادة البلاد من مبادرة خفض الديون مارس 1999.

8 – العولمة: هيمنت ظاهرة العولمة في أواخر التسعينات على النقاش الدائر حول التنمية، وما يهمنا من مظاهرها هو عولمة الاقتصاد، كظاهرة حقيقية وقابلة للقياس تتجلى في التدفقات التجارية والمالية السريعة عبر العالم، وفي تقدم غير مسبوق في مجالي التكنولوجيا والاتصالات. وعلى الرغم من أن العولمة قد أفرزت فرصاً جديدة، لاسيما في الأعمال، لكنها ولدت نقاط ضعف جديدة وبخاصة في الدول النامية ذات الاقتصاديات الوطنية الضعيفة والتي تأثرت من جراء الخفض الجزئي أو الرفع الكامل للقيود الجمركية على المستوردات المختلفة من البضائع الأجنبية وتيسير سبل دخولها للقطر، أضرّ كثيراً بالصناعات الوطنية وأدى بالتالي إلى إغلاق العديد منها وما تبع ذلك من تسريح عمالتها وإدخالهم في أفواج العاطلين عن العمل و بالتالي دخولهم إلى شريحة الفقراء.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر:

يمكن القول بأن الفقر هو أكثر الآفات الاجتماعية حدة من حيث آثاره الضارة وانعكاساته السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي عرض موجز لهذه الآثار والانعكاسات:

1 – تفشي الأمراض الاجتماعية

ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى عدد من الأمراض الاجتماعية، ومنها:

أ – الجريمة: فقد برزت مشكلة الجريمة بشكل ملفت للنظر في السنوات الماضية في المجتمع الموريتاني.

ب – التسول والتشرد وهو نتيجة طبيعية للفقر والأوضاع الأسرية الصعبة التي تدفع بعض أفراد المجتمع إلى الخروج عن إطار الأنماط الاجتماعية السليمة.

ج – انحراف الأحداث وتعاطي المخدرات وتداولها، وكلها ظواهر اجتماعية يساهم الفقر وما يرافقه من ظروف أسرية صعبة في تغذيتها.

2 – انخفاض المستوى التعليمي والثقافي: يؤدي الفقر في كثير من الحالات إلى تسرب الأطفال من المدارس في سن مبكرة، إما لأغراض العمل للمساهمة في توفير دخل الأسرة، أو بسبب الظروف والأوضاع الأسرية غير المواتية، أو بسبب عدم القدرة على تحمل نفقات الدراسة.

3 – انخفاض المستوى الصحي: ينجم انخفاض المستوى الصحي لدى نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة، بما في ذلك ارتفاع نسبة الإعاقات، نتيجة عوامل مختلفة ومنها بشكل رئيس ضعف القدرة على تحمل نفقات الخدمات الصحية اللازمة في غياب التأمين الصحي الشامل في موريتانيا، رغم توافر عدد من التسهيلات والخدمات في هذا المجال.

4 – التهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة: يمكن اعتبار ضعف المشاركة في الحياة العامة بشكل عام وفي الحياة السياسية بشكل خاص من المظاهر المرافقة للفقر. فالفقير الذي يلهث وراء الحد الأدنى من حاجاته المعيشية الأساسية قلما يكون له دور في مؤسسات المجتمع المدني.

5 – الانعكاسات السلبية على وضع المرأة والأطفال: تنعكس الآثار المشار إليها أعلاه، وبخاصة ما يتعلق منها بتفشي الأمراض الاجتماعية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والصحي، بشكل سلبي على وضع المرأة والأطفال في الأسر الفقيرة، وما ينجم عن ذلك من هدر في الرصيد البشري في المجتمع.

6 – الفقر قنبلة اجتماعية موقوتة: تتفاقم الآثار الضارة والانعكاسات السلبية للفقر إذا رافقها مظاهر اجتماعية سلبية أخرى كضعف العدالة الاجتماعية واستشراء الفساد وقصور الخدمات الاجتماعية وغير ذلك.

وعندها يصبح الفقر كالقنبلة الموقوتة التي قد تنفجر في ظروف معينة لتأخذ شكلا من أشكال التململ الاجتماعي والصدام مع السلطة أو بين شرائح وفئات من المجتمع على خلفية أسس غير إنسانية. ذلك أن الفقر يثير في النفس البشرية الأسوأ من خصائصها وسماتها.

وقد ساهمت عوامل أخرى في كبح الجهود المبذولة من أجل بلوغ الأهداف الرامية لتخفيف الفقر ومن ذلك:

- تأثر القوة الشرائية للأسر وخاصة الأكثر فقرا نتيجة ارتفاع معدل التضخم خلال السنوات الأخيرة.
- **في الوسط الريفي:**

ا –ارتباط شبه كامل للسكان بالأنشطة الزراعية والرعوية، والخاضعة للظروف المناخية.

ب – نقص في المصادر المائية

ج – ضعف نفاذ الفقراء إلى الأرض

د – عزلة مناطق الإنتاج وغياب بنى تحتية تساعد على تسويق المنتجات.

- **في الوسط الحضري:**

ا – ظاهرة التقري غير الخاضعة للسيطرة

ب – نقص فرص تطوير الأنشطة الاقتصادية

ج – ضعف نفاذ الفقراء إلى الخدمات الاجتماعية القاعدية (الصحة، التعليم، الماء الصالح للشرب) وإلى خدمات مالية ملائمة

د – هشاشة الظروف المعيشية لسكان أحياء الضواحي.

خلاصة الفصل

بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة منذ التسعينات، فإن موريتانيا ما تزال أحد البلدان الأكثر فقرا حيث تشير تقديرات 2008 إلى أن الفقراء يمثلون 42% من مجموع سكان.

وتبرز الأعمال التي تناولت ظاهرة الفقر أن جميع فئات السكان لا تتأثر بنفس الطريقة، ويتطلب التعرف على الفقر بشكل أفضل تحديد السكان الأكثر عرضة لهذه الظاهرة.

وفي الغالب لا تتوفر معلومات كافية عن دخل السكان وتكون معدومة في بعض الأحيان.

غير أن المسوح التي تناولت السكان تمكن من تقدير مستوى رفاه مختلف الفئات وبالتالي بإعداد سياسات موجهة نحو تخفيف الفقر.

ويظل الفقر ظاهرة تبعث على القلق في موريتانيا، وتؤكد هذه الوضعية على ما يبدو أن مختلف الإجراءات والسياسات المطبقة لم تفلح حتى الآن في تخليص أغلبية السكان من دائرة الفقر.

الفصل الثالث

التنمـية البشريـة في موريتانيا

تمهيد

يشكل الإنسان المرتكز الأساسي في تكوين مفهوم التنمية البشرية، وقد تناولت العديد من الدراسات والمؤتمرات الفكرية هذا الموضوع من أجل تحديد تعريف واضح وشامل لمفهوم التنمية البشرية ودراسة أبعادها ومكوناتها وأنواعها وغاياتها، مثل إشباع الحاجات المختلفة ورفع مستويات المعيشة والتعليم وكذلك العمل على تطوير وتحسين نوعية الحياة البشرية بما يليق بموقع الإنسان المفكر والمبدع والمنتج من جوانبها المختلفة كالجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

والواقع أن عبارة التنمية لم تأت مطلقا على لسان مؤسسي الاقتصاد السياسي ولا وردت بكتاباتهم إلا بصيغة التقدم (المادي والاقتصادي حصرا) ولم تعتمد في الأدبيات الماركسية إلا من باب توصيف عمليتي التحديث والعصرنة التي كانت تتخذ من البعد المادي والكمي المرجعية والمقياس وعلى هذا الأساس فإن إنتاج الثروة كان ولزمن طويل، هدف علم الاقتصاد ومنتهاه ولم يكن البشر إلا عنصرا من عناصر الإنتاج يدمج بهذه الصيغة أو تلك مع عنصر رأس المال والأرض (قبل انفجار الثورة الصناعية)لإنتاج الثروة إياها. وهو ما نجده لدى ألفريد مارشال كما لدى العديد من طلبته الذين لم ينظروا للإنسان إلا في كونه "الوسيلة الأساس لإنتاج الثروة" وهذه الأخيرة مجرد وسيلة لتطوير طاقات الإنسان الجسدية والعقلية ليعاود عملية الإنتاج على نطاق موسع.

وعلى الرغم من شيوع أطروحة الرأسمال البشري في خمسينات القرن الماضي على يد البروفيسور_ثيودور شولتز[1] وغيره فإن جوهر تصور مكانة الإنسان بقي على ما كان عليه، إذ لم يؤد هذا التطور "الأكاديمي" إلى الاهتمام بالإنسان كإنسان بقدر ما تم التركيز عليه من منظور دوره " في خدمة العملية الإنتاجية" تراكما وتوسيعا.

بمعنى أن "اكتشاف" دور المهارات والكفاءات والخبرات مثلا إنما تم على اعتبار الرأسمال البشري عاملا مستقلا في نمو إنتاجية العمل وزيادة الإنتاج على المستويين الكمي والنوعي.

1 ـ ولد ثيودر شولتز (Theodore W. Schultz) في داكوتا في (30 ابريل 1902) والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1979، وله مؤلفات عديدة منها الاستثمار في الرأسمال البشري.

وإذا كانت العديد من المفاهيم التي طرحت فيما بعد والتي كانت في معظمها ترتكز أو متأثرة بأطروحة الرأسمال البشري "من قبيل مفهوم الموارد البشرية تحديدا" فإنها كانت تصب في معظمها في نفس المنظومة القائمة.

فإذا كان مفهوم الموارد البشرية يتناول "القوة العاملة" من زاوية اجتماعية في بعض من جوانبها فإنه (تماما كمفهوم رأس المال البشري) يحيل على الناتج الحدي أو الإضافي للعامل أو للمؤسسة الإنتاجية أو للقطاع الصناعي أو لما سواها كنتيجة للاستثمار في التكوين والتعليم واكتساب المهارات والخبرات والتدريب. كما لا يخرج مفهوم "الحاجات الأساسية" عن هذا السياق كثيرا حتى وإن شارف في طرحه على استنبات مفهوم التنمية البشرية المتداول منذ مدة إذ يقوم "على الفكرة التي مفادها " أن حكومات العالم عليها أن تصوغ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية دوما بحيث تبدأ من كفاية الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للعائلات في المأكل والمسكن والملبس والأدوات المنزلية وأن تنتقل بعدها إلى تحسين الخدمات العامة من شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي للمناطق السكنية و المواصلات العامة والعناية الصحية والتعليم وما سواها ".[1]

إن مفهوم التنمية البشرية سيبقى غير مكتمل فيما لو ارتكز هذا المفهوم فقط على تحقيق أهدافه في بلوغ مستويات الرفاهية المنشودة للمجتمع ما لم يأخذ في الحسبان عامل الاستدامة لتلك الأهداف.

وإن المقصود بالتنمية البشرية هنا إنما هي بالأساس تلك النظرية في التنمية الاقتصادية – الاجتماعية التي "تجعل الإنسان منطلقها وغايتها وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية دون أن تهمل أهميتها التي لا تنكر ".[2]

وإذا كانت النظرية إياها لا تقلل أو تنكر أهمية النمو الاقتصادي ودوره المركزي في تحسين مستوى المعيشة، فإنها " تريد له أن يكون نموا مختلفا يوسع من خيارات الناس أي نموا يمكن أن يستمتع بثماره على شكل غذاء وخدمات صحية أفضل وحياة أكثر أمانا ووقاية من الجريمة والعنف الجسدي. فضلا عن وصول أفضل للمعرفة وساعات راحة أكثر كفاية وحريات سياسية وثقافية وشعور بالمشاركة في نشاطات المحيط الذي يعيش فيه الإنسان مع القدرة على حماية البيئة والحفاظ عليها من التلف الذي يمكن أن ينشأ

1 - محمد كمال التابعي في دراسة (التنمية البشرية المستدامة. المفهوم والمكونات)،القاهرة 2009، ص39 .
2 - محمد كمال التابعي ، نفس المرجع، ص40.

بحكم النمو والزيادة" وبالتالي فهدف التنمية الحقيقي هو خلق بيئة تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحية قائمة على أساس من المعرفة والوعي الفكري والسلوكي ".[1]

من هذا المنظور فالتنمية البشرية إنما هي توسيع لنطاق خيارات البشر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وليس فقط ذات الخلفية الاقتصادية كما ذهبت إلى ذلك المفاهيم المتمحورة حول الرأسمال البشري أو الموارد البشرية أو المرتكزة على الحاجيات الأساسية أو ما سواها.

ومعنى هذا فان التنمية البشرية إنما تتطلب تطوير منظور " يتناول التنمية بطريقة تعنى بكيفية توزيع ثمارها وبآثارها الاجتماعية والبيئية وبقابليتها للاستمرار والارتقاء بجهود المستفيدين منها" وليست تلك "التي تتم على حساب الفئات الأكثر فقرا أو التي تغني شرائح اجتماعية على حساب غيرها أو المخلة بالتوازن الاجتماعي والسياسي" والتي هي نقيض التنمية البشرية في فلسفتها وجوهرها.

ونستخلص مما تقدم فان التنمية البشرية إذن تربط بين قدرات البشر من جهة وبين خياراتهم من جهة أخرى وبينهما تتسيد قيم الحرية بجانبها الإيجابي (اختيار نوعية الحياة) كما السلبي (الحرية من الفقر).

1- هيبة الليثى ، الفقر وطرق قياسه في منطقة الآسكوا، ص31

المبحث الأول: مفهوم التنمية البشرية

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية

منذ بداية التسعينات من القرن العشرين برز مصطلح التنمية البشرية وأصبح المصطلح المعبر عن تطوير القدرات البشرية وإتاحة الفرص أمام البشر بشكل متساوي باعتباره حقا مكفولا للجنس البشري دون استثناء. فقد عبر عنه في منتصف التسعينات بول سترين في كتابه "التنمية البشرية المعنى والغايات." [1] حيث أكد بأن مفهوم التنمية البشرية يتضمن تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس والنظر إلى الكائنات البشرية كغايات بحد ذاتها وكذلك باعتبارها وسائل إنتاج أيضا.

إن التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس ومن حيث المبدأ يمكن أن تكون تلك الخيارات بلا حدود وأن تتغير عبر الزمان ولكن ثمة ثلاثة خيارات تبقى جوهرية في كل مستويات التنمية وهى : [2]

- أن يعيش المرء حياة طويلة وصحيـة.
- أن يحصل على معارف.
- أن يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة لائـق.

وإذا لم يحصل الفرد على تلك الخيارات الثلاثة، فإن كثيرًا من الخيارات الأخرى تسد أبوابها أمامه.

غير أن التنمية البشرية لا تقف عند هذا الحد، فهناك خيارات أخرى يقدرها كثير من الناس تقديرًا عاليًا، وهى تمتد من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى توافر فرص الخلق والإبداع والتمتع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان.

إن التنمية البشرية موجهة إلى الإنسان باعتباره العنصر البشري الذي يساهم في تنمية المجتمع وأنها تستهدف تنمية مهارات وقدرات الإنسان وتوسيع اختياراته بغية الارتقاء بنوعية حياته.

وإن مفهوم التنمية البشرية يختلف في طبيعته عن بعض المفاهيم قريبة الشبه والصلة به مثل تنمية الموارد البشرية وإدارة الموارد البشرية وتخطيط الموارد البشرية. كما أن مفهوم التنمية البشرية يعني أن لا ننظر إلى التنمية نظرة اقتصادية جزئية ولكن ينبغي أن تكون نظرتنا أعمق من ذلك، نظرة تهتم بكافة أبعاد ومكونات التنمية حتى يكون فهمنا للتنمية أكثر شمولا وعمقًا، وتعظم من أهمية الإنسان باعتباره صانع

---

1 - أسامة محمد، بحث حول الفقر والتنمية البشرية في السودان، جامعة الخرطوم، 2012، ص10

2 - علي عبد القدر محمود، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2003، ص4

التنمية والتقدم، هذا فضلا عن أن التنمية البشرية لها العديد من الأبعاد والمكونات تلك المكونات التي تتفاعل معا نتيجة العلاقة الجدلية بينها وتتحدد هذه المكونات في ما يلي[1]:

- المكون الإنساني
- المكون الاقتصادي
- المكون السياسي
- المكون البيئي
- المكون الاجتماعي المتمثل في مطالب الحياة الكريمة والتواصل بين الأجيال ومناهضة الفروقات الاجتماعية والاقتصادية والتكامل بين المبادرة الفردية والسياسة العامة والأمن البشرى والحد من الفقر وتنمية المرأة وتمكينها.
- المكون الثقافي.

وقد فسر مصطلح التنمية البشرية أيضا على أنه " تنمية الناس من اجل الناس بواسطة الناس أنفسهم " وكما فسر آخرون ذات المصطلح على أنه " هو الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة للدولة بشكل عادل يضمن استمرارية النمو الاقتصادي فيها، وأن من مظاهر التنمية البشرية المهمة :العناية بالأمن الغذائي، وتعميم خدمات الصحة والتعليم في مناطق الدولة المختلفة مع توفير فرص العمل المنتج. "

وفي حقيقة الأمر أن مفهوم التنمية البشرية قد تم تداوله قبل عقد التسعينات، فقد تم الإعلان عن مصطلح رأس المال البشري منذ بداية الستينيات من قبل" ثيودور شولتز "، كما ذكرنا سابقا.

حيث أوضح شولتز في دراسته أن الاستثمار في رأس المال البشري هو العامل الحقيقي في الإنتاجية المرتفعة للأقطار المتقدمة وأن له أكثر من بعد[2]:

أ. بعد كمي يعبر عنه بعدد الأفراد والنسبة التي تمارس أعمالا مفيدة في المجتمع مضافا له ساعات العمل.

ب. بعد نوعي يتمثل في المهارات والمعرفة بحيث تؤثر بشكل عملي على الموارد البشرية لإنجاز عمل منتج.

كما يعتبر شولتز أن الاستثمار في البشر هو الاستثمار الأنجع والوسيلة الفاعلة في التقليل من حجم الفوارق والتباينات في توزيع الدخل، وبدون تنمية البشر سيكون الوضع سيئا للغاية بحيث تزيد معدلات البطالة والتي هي بمثابة الحاضنة الرئيسة للفقر والمرض. وقد تعدى مفهوم التنمية البشرية حدود العمل

1 - عمار مصطفى "مفاهيم التنمية البشرية" القاهرة، 2011، ص 51.
2 - عمار مصطفى، نفس المرجع، ص 51.

والمهارات والمعرفة والتدريب بل شمل أيضا في مفهومه الانتفاع بنتائج هذا الاستثمار والتمتع بوقت الفراغ وممارسة النشاطات الثقافية والاجتماعية في ظل أجواء من الحرية والديمقراطية التي تكفل الحريات بمختلف ألوانها وتقسيماتها.

ويعتقد الكثير ولو للوهلة الأولى أن هذا المفهوم هو رديف لمفهوم تنمية الموارد البشرية الذي يركز اهتمامه على البشر كمدخل في العملية الأساسية لإدامة حياته، ولكن الواقع بعكس ذلك تماماً فمفهوم التنمية البشرية يتسع وبصورة كبيرة جداً لكل مجالات حياة البشر من تعليم وصحة وعيش وأمن، فضلاً عن التمتع بالحريات الأساسية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتوسيع خيارات الناس، فالخيارات المتعلقة بالمشاركة السياسية والتنوع الثقافي وحقوق الإنسان هي أيضا من أساسيات حياة البشر، مع الأخذ بالاعتبار أن الخيارات الإنسانية الأساسية حاسمة جداً لأن تلبيتها ستمهد الطريق أمام الخيارات الأخرى.

ولقد تم إدخال مفهوم التنمية البشرية في أدبيات التنمية أول مرة في التقرير العالمي للتنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي نشر أول مرة في عام 1990.

كما ظهر مفهوم التنمية في مقدمة الإعلان العالمي عن حق التنمية الذي أُعتمد ونشر في 4 كانون الأول/ 1986م حيث ظهر تعريف التنمية البشرية على أنها "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة إلى التنمية والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها".[1] ووفقا لهذا التعريف فان الإنسان هو المحور الرئيسي والمرتكز الأساسي في التنمية البشرية. لذلك فقد كثرت الدراسات والمؤتمرات التي حاولت تحديد مفهوم التنمية البشرية ودراسة أبعادها ومكوناتها وأنواعها وغاياتها مثل إشباع الحاجات المختلفة ورفع مستوى المعيشة والتعليم والصحة وتحسين نوعية حياة الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتستند قيمة الإنسان في ذاته إلى جملة من البديهيات التي رسختها القيم السماوية المقدسة التي تنص على كرامة الإنسان والذي جعله الله خليفة في أرضه ليعمرها بالخير والصلاح. ومن هنا فإن مفهوم التنمية البشرية يصبح مفهوما فطريا ممزوجا ومزروعا بذات الإنسان البشرية وقدرته على النمو والتطور الذهني والمعرفي.

---

1 - رشيدة محمد، دراسة في مفهوم وملامح التنمية البشرية في السودان، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين 2006، ص42

ولقد أكتسب مفهوم التنمية البشرية اهتمامًا خاصًا ومتزايدًا منذ عام **1990** عندما قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتكوين فريق من الخبراء للبحث في مفهوم التنمية البشرية وتقديم تقرير سنوي عنه. ووفقًا لتعريف الأمم المتحدة يتضمن مفهوم التنمية البشرية ثلاثة أبعاد أساسية:[1]

1- تأهيل وصقل القدرات البشرية، فالأفراد يولدون متساوين نسبيًا في القدرات، إلا أن هذه القدرات تصقل أو تُهدر وفقًا لمستوى التأهيل من خلال التعليم والتدريب والتنشئة الاجتماعية.

2- توظيف أو استغلال القدرات البشرية في التنمية الاقتصادية والسياسية والمجتمعية

3- تحقيق مستوى الرفاهية في المجتمع.

وبناءا على ذلك فإن مفهوم التنمية البشرية يستند إلى الإنسان في أهدافه وغاياته فهدف التنمية البشرية هو تنمية وتطوير قدرات البشر المختلفة من أجل عطاء دائم وفكر خلاق ومبتكر سواء أكان ذلك في ميدان الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والعلمية والفكرية.

المطلب الثاني: مفاهيم تنمية الموارد البشرية ورأس المال البشري وعلاقتهما بالتنمية البشرية

تولد مفهوم تنمية الموارد البشرية من المنظور الاقتصادي وأكد على أن الإنسان مورد من الموارد الاقتصادية وتركز اهتمامه على الإنسان المنتج وعلى إنتاجية العمل بالدرجة الأولى، وترددت المقولات بأننا نعنى بصحة الإنسان لأنها ذات مردود اقتصادي وكذلك الشأن في تعليمه بل وفى أنشطته الثقافية والترويجية ويظل العائد الإنتاجي في ضوء مفهوم تنمية الموارد البشرية هو مركز الثقل في الالتفات إلى العوامل الإنسانية في تخطيط الجهود الإنمائية وما تتضمنه من استثمارات وأولويات. ولكن هذه النظرة إلى الإنسان من الزاوية الاقتصادية لم تولى الجوانب البشرية والاجتماعية الاهتمام الكافي إلا بقدر إسهامها في تحقيق الأهداف الاقتصادية ذاتها، وهكذا برز مفهوم تنمية الموارد البشرية بعد أن كانت قضايا النمو الاقتصادي مقتصرة على مشكلات رأس المال واستثماراته.

بيد أن الاهتمام بالإنسان ظل مركزا على الإنسان كغيره من الموارد الاقتصادية ينتظر منه زيادة الإنتاج وتطويره[2]، ومن هنا جاء الاهتمام بتحسين الأحوال الصحية لقوة العمل حتى تكون قادرة على الإنتاج.

---

[1] - هيبة الليثى ، الفقر وطرق قياسه في منطقة الآسكوا ، مرجع سبق ذكره، ص 42

2 - يذكر الدكتور محمد كمال التابعي في دراسة (التنمية البشرية المستدامة. المفهوم والمكونات) في مصر – على سبيل المثال – ظهرت دراسات تبين مدى الخسارة المادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني نتيجة لإنتشار مرض البلهريسيا لدى الفلاحين وسكان الريف عامة، كذلك الخسارة المادية بتغيب العمال عن العمل جراء إنتشار الأمراض المهنية أو الأمراض المعدية، وفي هذا السياق يقال إن إطالة متوسط عمر الفرد يعني مزيدا من قوة العمل مما يؤدي للإستفادة من المهارات والخبرات من عمر إنتاجي أطول.

وهذه النظرة الاقتصادية ذاتها هي التي أدت إلى ظهور دراسات متعددة في كثير من الأقطار الصناعية حول اقتصاديات التعليم لكي تؤكد أن الإنفاق على التعليم هو استثمار اقتصادي له عائد مادي على الفرد والمجتمع.

ووفق هذا المنظور فإننا نجد أن تنمية الموارد البشرية هي تعظيم الطاقات البشرية لسكان المجتمع واستغلالها بكفاءة في كافة مناحي النشاطات الاجتماعية والاقتصادية.

بالرغم من هذا الاختلاف ما بين التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية إلا أن هناك صلة قوية بينهما حيث أن التنمية البشرية المستدامة تعني التنمية الشاملة وأن هذه التنمية لا يمكن تحقيقها فيما لو اقتصر الجهد حول تعظيم الناتج فقط دون النظر إلى الجوانب الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أنها تعطي الأهمية البالغة في تكوين رأس المال البشري النوعي وليس الكمي(تطوير المهارات وزيادة القدرات الابتكارية للإنسان)[1].

حيث أن لرأس المال البشري أهمية حاسمة ينبغي أخذها في الاعتبار عند اعتماد السياسات على كافة المستويات، حيث يتعين بصفة خاصة أن يكون تأثير السياسة الاقتصادية على الناس وتأثرها بهم محل اعتبار دائم ومستمر.

أما هؤلاء الذين يتبنون مدخل تنمية الموارد البشرية في تحليلهم فإنهم يركزون على تأثير تحسين مستويات التغذية والصحة والتعليم على الإنتاجية والنمو الاقتصادي، مما يعبر عن اهتمام محدود وبجانب واحد من عملية التنمية.

وقد أظهرت دراسات عديدة[2] أن البشر يشكلون أهم عامل في حركة التحديث وإذا لم يتم تحديث البشر يكون من المستحيل تقريبا تحقيق تحديث العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة.

فكثيرا ما يقال – عن حق– إن الاستثمار في الناس يزيد من إنتاجيتهم، ثم يقال – عن خطأ – إن التنمية البشرية تعنى ببساطة تنمية الموارد البشرية، أي زيادة رأس المال البشري، وهذه الصيغة تخلط ما بين الغايات والوسائل فالناس ليسوا مجرد أدوات لإنتاج سلع، والغرض من القضية ليس مجرد إنتاج المزيد من القيمة المضافة بغض النظر عن أوجه استخدام تلك القيمة المضافة. وما يجب تجنبه بأي ثمن هو النظر إلى البشر على أنهم مجرد أدوات إنتاج ورخاء مادي واعتبار الرخاء المادي هو غاية التحليل.

---

1 - محمد حسن، التنمية البشرية، الأهداف والغايات، عمان، 2009، ص 42.

2 - محمد حسن، التنمية البشرية، نفس المرجع، ص 43.

إن تحديات التحول الاقتصادي وتحديات التنمية التي يشهدها العالم هي تحديات غير مسبوقة إذ لم يشهد العالم من قبل تحولات متسارعة على هذا النحو في نظمه الاقتصادية وفي هياكل وآليات الإنتاج والتجارة، كما أنه لم يشهد انفتاحاً وإزالة للحواجز والقيود التي كانت تعيق المنافسة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي كما يشهد الآن.

لقد برزت مع نهاية القرن الماضي نماذج للتنمية وللأداء الإقتصادي المتميز قلبت مسلمات كثيرة في علوم الاقتصاد والتنمية، والتي تمثل تغييراً جوهرياً لما كان يعرف بالمزايا النسبية التي تعتمد على الرصيد الموروث من هبات الطبيعة، وهكذا أصبحت الميزة التنافسية تمثل القدرات المكتسبة التي تمكن اقتصاداً ما من أن يقدم منتجاً أو خدمة بكلفة وبجودة تتيح له كسب أسواق على المستوى العالمي. إن الموارد البشرية تمثل العامل الأساسي في كسب هذه الميزة التنافسية والحفاظ عليها. ولهذا فإن جهود الاستثمار البشري والتنمية البشرية بعامة والقوى العاملة بخاصة بحاجة دائما للكثير من التطوير والتحسين كما أنها بحاجة مستمرة لربطها بالاحتياجات الحقيقية.

المطلب الثالث: أهمية التنمية البشرية

نالت التنمية البشرية اهتمام الدول سواء المتقدمة منها أو النامية وذلك لمواجهة التحديات المعاصرة، وتسعى هذه الدول لتحقيق التنمية البشرية من خلال استثمار كل إمكانياتها، ولكي تستطيع الوصول إلى درجات متقدمة من التنمية فقد حظيت التنمية البشرية بمكانة بارزة في كل الديانات السماوية بما فيها الإسلام الذي أقر على حقوق الإنسان قبل أن ينتبه إليها الفكر الغربي بمئات السنين حيث أكد على الأهمية الجوهرية للتعليم والصحة والعمل المنتج الجاد والمشاركة بكل صورها والمساواة بين الناس في الحقوق والواجبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[1].

ومازال اهتمام الخبراء يتعاظم يوما بعد يوم بالإنسان وتنميته باعتباره المحور الرئيس في التنمية.

ووضع استراتيجية قومية للتنمية البشرية تمكن المجتمعات من الانطلاق من مرحلة النمو للوصول للأهداف الاستراتيجية المبتغاة التي تتمثل في الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للإنسان و تهدف إلى تغيير نوعية حياته[2]، لذلك ظهرت الحاجة إلى فكر تنموي جديد يجعل الإنسان هو الهدف الأساسي لعملية التنمية حيث توالى ظهور نظريات واستراتيجيات تنموية تهتم بالإنسان إلى أن ظهر في بداية التسعينات مفهوم التنمية البشرية معبرا عن هذه الفكرة، أي أن العنصر البشري هو الأساس في إحداث التنمية الشاملة ومن ثم فإن تنمية القوى البشرية أصبحت ضرورة لرفع مستويات الأداء في شتى

1 ـ نبيل السمالوطي، التنمية ومجتمع المعلومات في العالم العربي ، دراسات إسلامية المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، العدد (112) . 2004 ، ص 12.

2 ـ كمال التابعي، التنمية البشرية المستدامة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2001 ص: 7.

أوجه النشاط وذلك لمواجهة التحديات المتعددة واللحاق بركب الدول المتقدمة، ولا يتأتى ذلك إلا بدارسة تجارب الدول التي سبقتنا في مجال التنمية البشرية مثل كوريا وماليزيا اللتين تعملان على الدخول ضمن الدول الصناعية الكبرى وتعتبر التنمية البشرية أهم عوامل التقدم في تلك الدول.

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية البشرية

إن مؤشر التنمية البشرية يهتم بواقع المجتمعات وتطورها ورقيها العام أي بالتغير الجديد الذي يشمل جميع نواحي الحياة من حولنا في جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية التي تحاول عن طريق التنمية البشرية الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، و للتنمية البشرية مؤشرات كمية ومؤشرات كيفية:

المطلب الأول: المؤشرات الكيفية للتنمية البشرية: هذه المؤشرات هي:

مؤشر التعليم: وهو من أهم مؤشرات تحقيق التنمية البشرية فتحسين وارتفاع المستوى التعليمي للمواطنين يجعلهم أكثر إيجابية في مواجهة قضايا الوطن ويجعلهم ذو مشاركة أكثر فاعلية في برامج التنمية، والتعليم هو أهم الأسس الاستراتيجية الضرورية لتحقيق التنمية البشرية فهو ضروري من أجل البقاء في عالم تتزايد فيه حدة التنافس الاقتصادي والثقافي، ويتكون مؤشر التعليم من معدل القراءة والكتابة كما ظهر في التقرير الأول للتنمية البشرية ثم أضيف إليه متوسط سنوات التمدرس عام 1991[1] ، كما أنه يعمل على زيادة الأجور الفردية فضلا عن كونه يسفر عن منافع أخرى كانخفاض معدلات الوفيات والخصوبة وتحسين أوضاع الصحة والتغذية والتعليم[2].

والتنمية البشرية المرتفعة لا تنبع إلا من ثورة تعليمية من خلال تعليم متميز أساسه محو الأمية ثم التركيز على التعليم الأساسي باعتباره القاعدة الأساسية للعمالة المنتجة، ثم التعليم الثانوية والفني الذي يصب في التعليم العالي الذي يعمل على تكوين القيادات والكفاءات التي تحتاجها التنمية.

مؤشر الصحة: إن حياة الإنسان الخالية من العلل هدف من الأهداف الأساسية للتنمية البشرية والتي يجب على أي مجتمع أن يسعى إلى تحقيقها كما أنه أيضا أحد الوسائل الفعالة التي يمكن من خلالها رفع الإنتاجية البشرية في المجتمع ككل[3]، وأفضل طريقة وأسلوب لتحقيق نتائج صحية جيدة تتمثل في الانفاق المباشر الذي يحسن التغذية ويشجع على مواجهة المشكلات السلبية التي يعاني منها البشر، فيكون الشخص ذو التغذية الجيدة والصحة الجيدة أكثر فاعلية وتفاعل مع الحياة ويعيش عمر أطول نوعا ما ويرتبط العمر بدرجة كبيرة بمستوى الدخل من خلال الارتفاع بالمستوى الاقتصادي للمجتمع حيث يتم توفير مستوى عالي من الصحة والرفاهية في المجتمع وذلك من خلال توفير الغذاء لأفراد المجتمع وبتعليمهم تعليما جيدا.

---

1 ـ البرنامج الإنمائي لأمم المتحدة ـ تقرير التنمية البشرية في العام 1994 بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية ص 90.

2 ـ عبد الفتاح ناصف ـ التنمية البشرية، المحلية المصرية للتنمية والتخطيط ـ المجلد"3" العدد "1" ص 150.

3 ـ أشرف السيد العربي عبد الفتاح ـ التنمية البشرية في مصر ، دراسة لأسباب وانعكاسات الوضع الحالي وإمكانية تطوير ـ رسالة ماجستير غير منشوره 1997 ص 55 .

وتعمل التنمية البشرية على الاهتمام بالمستوى الصحي والتعليمي للأطفال والأمهات بصفة عامة وتوجد مراحل متعددة لتنمية صحة الإنسان، منها الاهتمام بالأم من الناحية الصحية والثقافية، والاهتمام بمرحلة الطفولة باعتبارها فترة التكوين الأساسي كما يجب أن ينال الطفل حظاً من التربية الدينية السليمة وأن ينشأ على القيم والمبادئ.[1]

مؤشر الدخل(نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي):

ويعتبر هذا المؤشر من أقدم المؤشرات ويمكن الحصول على نصيب الفرد من الناتج القومي من خلال الناتج (الدخل) القومي على عدد السكان في نفس السنة، وتوجد علاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي ولا يمكن أن يكون ارتفاع الدخل أداة للحكم على تقدم المجتمع ويمكن القول بعدم وجود ارتباط تلقائي بين الدخل والتنمية البشرية لكن قد يكون الارتفاع الدخل عامل أساسي في تحسين المعيشة ويكون ربما سبب أساسي ورئيسي في رقي وتطور أفراد المجتمع.

مؤشر الحالة السياسة:

تشكل الحالة السياسة جزءا مهما من التنمية البشرية باعتبارها وسيلة لتعزيز التنمية، حيث توضح مدى تمتع أفراد المجتمع بالحقوق والحريات الاجتماعية، وفي مجال إدماج الحرية السياسية في مكونات التنمية البشرية أو اتخاذ مؤشر خاص بها فقد أشار تقرير التنمية البشرية 1992 إلى أهم مكونات الحرية السياسية في أربعة عناصر هي سلامة الفرد الجسدية وسيادة القانون، وحريات التعبير والمشاركة السياسية وتكافؤ الفرص.

مؤشر الجنس:

وهو يعبر عن أوجه المساواة في المنجزات بين المرأة والرجل وكلما كان التفاوت بين الجنسين في التنمية البشرية كثيرا انخفض ترتيب البلد في مؤشرات التنمية البشرية وفقا لدرجات التفاوت بين الرجال والنساء، ولا يمكن تحقيق تنمية الموارد البشرية دون المساواة في النوع، وعلى الرغم من أن النساء يمثلن نصف السكان إلا أنهن لا زلن على الهامش ولا يشاركن في صنع القرار وإسهامهن في الجانب الإقتصادي لا يزال بعيدا عن الواقع خاصة في البلدان النامية وهذا لا يدعم مسيرة التنمية.

1 ـ إبراهيم بدران ـ تطلعات للمستقبل في السياسة والتنمية البشرية والبحث العلمي قراءات وتجارب ـ القاهرة ـ نهضة مصر ص 23.

مؤشر المرأة:

تشكل المرأة نصف المجتمع وتؤثر بدرجات متفاوتة في نصفه الآخر فهي فضلا عن مشاركتها في التنمية خارج بيتها فإنها تقوم بإعداد الجيل الذي يقوم بوظائف التنمية في المجتمع، ومن ثم فإن حرمانها من حقها في التعليم والصحة الجيدة يؤثر سلبيا على مستوى التنمية البشرية في المجتمع والاستثمار في تعليم المرأة يعمل على تنمية المجتمع بصورة كبيرة.

مؤشر الفقر البشري:

وهذا المؤشر يقيس أوجه الحرمان من أبعاد التنمية البشرية الأساسية فتحسين توزيع الدخل وتقليل معدلات الفقر هي هدف العمليات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، والعامل الرئيسي للحد من حدوث الفقر هو الزيادة في المستوى الاقتصادي حتى يزيد دخل الفرد ويعمل على تحسين المستوى المعيشي داخل المجتمع و خاصة الدول التي ينتشر فيها الفقر وذلك لبطئ نمو الإنتاج فيها لذا فإن هذه الدول هي التي طالب البنك الدولي بالحد من الفقر فيها.

المطلب الثاني: المؤشرات الكمية لدليل التنمية البشرية:

أصبح قياس مدى التقدم الذي حدث لتحقيق أهداف التنمية من أولويات المجتمع الدولي، حيث أصبحت الحكومات والمنظمات تهتم بتحديد المؤشرات التي توضح مقدار التحسن أو التدهور الذي طرأ على نوعية ومستوى حياة أفراد المجتمع، إذا فالهدف من عملية القياس هو التعرف على الوضع الحالي للتنمية وعلى الجهود المبذولة لزيادة معدلاتها وذلك لتقييم هذه الجهود وتدعيمها في حالة نجاحها أو تعديلها في حالة فشلها. واستخدم في بادئ الأمر مستوى الدخل كمقياس لدرجة تقدم الأمم، ولكن منذ تقرير التنمية البشرية لعام 1990م أدخل عليه تعديلات ليقيس وضع التنمية في المجتمع بحيث تستطيع أن تغطي جوانب الحياة المختلفة في المجتمع ومن أهم المؤشرات العمر المتوقع، التحصيل التعليمي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأصبحت أدلة ومؤشرات التنمية أساسية لتقارير التنمية البشرية.[1] بالإضافة لقياس مدى التقدم في هذه العوامل السابقة من خلال متوسط العمر المتوقع عند الولادة، معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة معا، إجمالي نسب الإلتحاق بالمدارس بالإضافة إلى معدل القوة الشرائية.

1 - إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، التعليم والتنمية البشرية " خبرات عالمية "، ص 48.

الجدول (18): القيم القصوى والدنيا للمؤشرات الكمية للتنمية البشرية[1]

المؤشر	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالأعوام	85	25
معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة معا	100	00
إجمالي نسب الالتحاق بالمدارس	100	00
معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي	40000	100

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية عام 2003

1- طريقة حساب مؤشر التنمية البشرية:

يقوم برنامج الأمم المتحدة بإصدار خلاصات مؤشر التنمية البشرية في تقرير سنوي منذ سنة 1990 ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، وينقسم إلى 3 مستويات:

- مستوى عالي من التنمية البشرية 0.84 فأكثر
- مستوى متوسط من التنمية البشرية بين 0.5 و0.7
- مستوى ضعيف من التنمية البشرية أقل من 0.49

2 – نموذج حساب مؤشر التنمية البشرية[2]:

إن المؤشرات الثلاثة التي تدخل في تشكيل مؤشر التنمية يتم حسابها وفق صيغة عامة موحدة، فإذا كانت XI متغيرا (مثل أمل الحياة) فحينئذ تكتب قيمة المؤشر I الذي يدخل في تشكيل مؤشر التنمية البشرية للبلد كما يلي:

مؤشر I = قيمة المؤشر XI في البلد المدروس– القيمة العالمية الدنيا XI

القيمة العالمية القصوى XI – القيمة العالمية الدنيا XI

إن القيم الدنيا والقصوى حددتها تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية كما هو مبين في الجدول السابق

- أمل الحياة عند الولادة: 85/25 سنة،
- معدل محو أمية الكبار: 100/0
- معدل التمدرس لجميع المستويات: 100/0

(ن. د. خ) الحقيقي المفرد (معبرا عنه يتعادل القدرة الشرائية) 40000/100 دولار.

وقد اقتضى حساب معدل التنمية البشرية لعام 1996 الموازنات التالية:

---

1 - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية عام 2003

2 - المرصد الموريتاني للتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية **1997**، ص 32 – 33.

فبخصوص الناتج الداخلي الخام للفرد وصل سنة 1993 في موريتانيا إلى 1610 دولار لتعادل القوة الشرائية (ق.ش)، وإذا وضعنا في الاعتبار النمو السنوي للناتج الداخلي الخام للفرد فيمكننا تقدير أنه في سنة 1996 بلغ 1842 دولار بتعادل القوة الشرائية (ت.ق.ش)، وبمقتضى هذه الفرضيات وتطبيقا لصيغة آتكينسون فإن القيمة التصحيحة لمتوسط الدخل العالمي سنة 1996 هي 6354 دولار ت.ق. ش.، مقابل 5711 دولار ت.ق.ش، سنة 1993.

وقد بلغ أمل الحياة في موريتانيا 51,8 سنة 1996، وقدر معدل محو الأمية ب 52,35% ومعدل التمدرس لجميع المستويات بـ 42,03% بينما ظلت القيم الدنيا والقصوى كما هي في تقرير برنامج الأمم للتنمية.

إن قيم هذه المؤشرات الفرعية هي:

مؤشر أمل الحياة عند الولادة = $\frac{51,8 - 25}{85 - 25}$ = 0,447

مؤشر التربية= (2× مؤشر محو الأمية + مؤشر تمدرس جميع المستويات)/3

مؤشر محو الأمية = $\frac{52,35 + 0}{100}$ = 0,524

مؤشر التربية: = $\frac{(2\times 0,524) + 0,420}{3}$ = 0,489

مؤشر الدخل باالدولار (ت. ق. ش) = $\frac{1842 - 100}{6354 - 100}$ = 0,278

قيمة مؤشر التنمية البشرية (م. ت. ب) سنة 1996 هي: $\frac{0,447 + 0,489 + 0,278}{3}$ = 0,405

أي أن معدل التنمية البشرية ضعيف.

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية البشرية في موريتانيا

يمكن تحليل مؤشر التنمية البشرية من تحديد تطورها سنويا وحسب فترات زمنية متفاوتة مما يسح بتقييم أثر سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة على التنمية البشرية بصفة عامة وعلى مركباتها المختلفة من ثم على الفقر البشري ومستويات الفقر بشكل عام.

المطلب الأول: الصحة

لم تشهد الظروف الصحية للسكان الموريتانيين تحسنا يذكر خلال السنوات الأخيرة رغم العناية الخاصة التي أولتها السلطات العمومية لقطاع الصحة.

الفقرة الأولي: الوضعية الصحية والغذائية

1- النظام الصحي و الميزانية

يعمل النظام الصحي بمستويات ثلاثة:[1]

أ- المستوى الطرفي (المقاطعات) القائم على النقاط والمراكز الصحية.

ب-المستوى الوسيط الذي يضم المستشفيات التي تتمتع بوضعية المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري والمالي المستقل.

ج-أما المستوى الثالث فيرتكز أساسا على المؤسسات العمومية المرجعية وهي: مركز الاستطباب الوطني مركز الطب العصبي والنفسي، المعهد الوطني لأبحاث الصحة العمومية، مركز تقوم الأعضاء، مستشفى الشيخ زايد، مستشفى الأمومة والطفولة، مركز أمراض القلب .... إلخ.

وعلى الصعيد المؤسسي فإن النظام الصحي يتم تنسيقه على مستوى الولايات من قبل المديريات الجهوية للترقية الصحية والاجتماعية. ولضمان تطوير النظام الصحي عبأت الحكومة خلال السنوات الماضية وسائل مالية متزايدة لصالح هذا القطاع.

الجدول (19): ميزانية وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية: النفقات من(1999 – 2004) بمليارات الأوقية

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
إجمالي النفقات	3.4	3.6	4.9	9.0	9.9	11
ميزانية التسيير	2.4	2.5	2.6	4.6	5.5	4.8
ميزانية الاستثمار	1.0	1.1	2.3	4.4	4.5	2.8
توفر الموارد المادية				2.2	2.4	2.9
مكافحة الأمراض وتحسين الجودة				2.4	2.8	2.0
العمل الاجتماعي				1.8	0.2	0.3
تعزيز القدرات المؤسسية				0.1	1.8	1.9
نفقات الصحة% من ن.د.خ	1.8	1.6	2.0	3.4	3.4	3.4

المصدر: وزارة الصحية والشؤون الاجتماعية البرنامج الوطني لتنمية قطاع الصحة 2005 ص 20

1 - وزارة الصحة و الشؤون الاجتماعية – البرنامج الوطني لتنمية قطاع الصحة (PNDS) 2005 ص 18.

وبهذه الصفة فقد امتص قطاع الصحة 1.7% من الناتج الداخلي الخام سنة 1999 مقابل 3.4% سنة 2004 وفي نفس الوقت ارتفعت نفقات الصحة من 3.4 إلي 11 مليار أوقية بين سنتي 1999 و2004 أي بنسبة زيادة قدرها 35% ورغم هذه الزيادة فإن الميزانية المنفذة في السنة تبقى أقل من المبالغ المرصودة لقطاع الصحة سنويا.

ويرجع هذا الضعف في القدرة على استيعاب التمويلات إلي بطء إجراءات الصرف ومركزة تسيير الأموال والضعف المؤسسي لهياكل وزارة الصحة، وقد مكنت الوسائل المخصصة للقطاع من بين أمور أخرى، من تأمين التكوين واكتتاب العمال وتعزيز القدرات المؤسسية إضافة إلي تشييد البني التحتية الصحية.

ومن ضمن المنجزات الحديثة[1] يجدر ذكر أنه تم بناء 79 نقطة صحية وتم تسليمها سنة 2004 وفي إطار تعزيز البني التحتية الجهوية تم تأهيل وتوسيع7 مستشفيات.

وفي مجال الموارد البشرية قامت وزارة الصحة باكتتاب بعض العمال خلال السنوات الأخيرة لسد النواقص الكمية والكيفية في الموارد البشرية وهكذا تم اكتتاب 282 شخصا سنة 2003.

ويضم العمال المكتتبون أطباء عامين وجراحي أسنان وصيدلانيين ومهندسين مختصين في المعلوماتية والهندسة المدينة وقانونيين وتقنيين صحيين سامين وممرضي دولة وممرضات وقابلات وعمال دعم ويضاف إلى هؤلاء الاختصاصيون المكونون في المعهد الوطني للتخصصات الطبية الذين حولوا للعمل في مستشفيات العديد من المدن وهم أطباء أطفال وأطباء نساء وجراحون...الخ

وفضلا عن ذلك فقد نفذت الحكومة عدة برامج ومشاريع في مختلف المجالات الصحية بدعم من الشركاء ومن ذلك البرنامج الوطني للصحة الإنجابية برنامج مكافحة دودة غينيا، البرنامج الوطني لمكافحة السيدا، البرنامج الموسع للتلقيح والبرنامج الوطني لمكافحة الملاريا...الخ.

2 – التشخيص الصحي:

من شأن تحليل بعض المؤشرات الصحية أن ينبئ عن حالة التشخيص الصحي للسكان الموريتانيين، كما يمكن من أخذ فكرة عن احتمال تحقيق أهداف ألفية التنمية في المجال الصحي.

ويتبين من هذا التحليل أن الوضعية العامة للبلاد تتميز بما يلي:

تفشي الوفيات النفاسية ووفيات الرضع فقد بلغ معدل الوفيات النفاسية 747 وفاة في كل 100.000 حالة ولادة حية حسب المسح الديمغرافي والصحي في موريتانيا لسنة 2000 ويفسر هذا المعدل المرتفع ارتفاع عدد حالات الحمل الخطرة (المبكرة والمتقاربة) ونقص الكشوف الطبية وضعف النفاذية إلى الرعاية

---

1 - وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية- تقرير التنمية البشرية سنة 2005 ص 43 .

التوليدية المستعجلة والعمال الصحيين، خاصة الممرضات والقابلات، أما معدل وفيات الرضع البالغ 116 في الآلف فيرتبط أساسا باستمرار انتشار الأمراض السارية والالتهابات التنفسية الحادة والملاريا والطفيليات إضافة إلي ضعف أداء الهياكل الصحية في الوسط الريفي، وهي الهياكل المكونة أساسا من النقاط والوحدات الصحية القاعدية التي تتسم خدماتها بأنها دون مستوى الحاجة بكثير وغير مرضية من حيث الجودة وفي هذا السياق حيث ترتفع معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الرضع من غير المرجع أنه تستطيع موريتانيا من الآن وحتى أفق 2015 تحقيق أهداف ألفية التنمية في مجال الصحة.[1]

الجدول (20): مؤشرات تغذية ووفيات الأطفال

الوضعية	المعدلات
سوء التغذية لدى الأطفال دون سن 5 سنوات	32% منها 10% في الصورة الشديدة
سوء التغذية المزمن لدى الأطفال دون سن5 سنوات	35% منها18% في الصرة الشديدة
سوء التغذية الحاد لدى الأطفال دون سن5 سنوات	13 % منها 3% في الصورة الشديدة
معدل وفيات الأطفال	%88
النساء الحوامل اللاتي يعانين من فقر الدم	40% إلي 68%
معدل استخدام المرافق الصحية	%45.39

المصدر: وزار ة الصحية والشؤون الاجتماعية 2005 – البرنامج الوطني للتنمية الصحية ص 21

وتعتبر هذه الوضعية مدعاة للقلق خاصة إذا علمنا أن معدل وفيات الأطفال دون سن خمس سنوات قد يكون أكبر مما هو مقدر نتيجة لنقص المعلومات حول وفيات الأطفال الريفيين وضعف معدل الولادات التي تتم على يد عمال الصحة فهذا المعدل لا يتجاوز33% في الوسط الريفي مقابل 88% في الوسط الحضري وهذا ما يصعب تحقيق أهداف ألفية التنمية فيما يتعلق بالأهداف المذكور.

وتشكل الملاريا المرض المهيمن في موريتانيا ففي 2004 وحسب المسح حول وفيات الأطفال والأمهات تعتبر هي أول سبب من أسباب الوفاة كما تمثل 60% من أسباب الحجز في المستشفيات، ومن الأمراض الوبائية ذات الانعكاس الكبير يذكر السل (7.000 حالة سنوية منها 70% للسل الرئوي) والالتهابات التنفسية الحادة والأمراض الإسهالية والتهاب الكبد ب كما أن العمى يطال 1.4% من إجمالي السكان، حسب معطيات المسح الوطني حول العمى المنظم سنة 2003.[2]

وزيادة على ذلك يجدر التنبيه على أمراض القلب والشرايين والسكري والسرطانات التي يزداد عددها نتيجة للتحضر وتغيير العادات الغذائية كما بلغ معدل تفشي مرض السيدا 0.57% سنة 2002 لدى النساء الحوامل.

1 - وزارة التنمية الاقتصادية – تقرير التنمية البشرية، 2005، ص 38.
2 - وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية – نفس المرجع، ص 39.

3 – سوء التغذية:

يتبين من دراسة المؤشرات تفشي سوء التغذية بمختلف أشكاله في موريتانيا وذلك في صفوف النساء والأطفال في المناطق التي يسود فيها انعدام الأمن الغذائي.

وفي سنة 2004 بلغ معدل سوء التغذية العامة لدى الأطفال دون سن 5 سنوات 32% وضمن هذه النسبة قدر أن 10% من الحالات كانت حالات شديدة، كما طال سوء التغذية 35% من الفئة العمرية المذكورة (من هذه النسبة 17% تعتبر حالات شديدة) سنة 2005، في حين طال سوء التغذية الحاد 13% من نفس الفئة العمرية سنة 2010، أما النساء الحوامل اللاتي يعانين من فقر الدم فقد قدرت نسبتهن سنة 2005 بما يتراوح ما بين 40% و 67%.[1]

يرجع تفشي سوء التغذية إلي تضافر انعكاسات عوامل عدة نذكر منها:

– ضعف مستوى النفاذ إلي المواد الغذائية بسبب تآكل قوة الأسرة الشرائية خاصة تلك المقيمة في المناطق الريفية حيث يكون انعكاس الفقر كبيرا، وفي الأحياء الهامشية على أطراف المدن الكبرى.

– العزلة الجغرافية وارتفاع أسعار المواد الغذائية الضرورية ونفاد مخزوناتها اللذين يحدان من قدرة السكان على النفاذ إلي تغذية لائقة منتظمة وكافية كما وكيفا وخاصة في الوسط الريفي.

4– نواقص التغطية الصحية:

لا شك أن النواقص الملاحظة، رغم الجهود المبذولة على مستوى الوضعية الصحية العامة ترجع إلي ضعف التغطية الجغرافية ومحدودية استخدام المرافق الصحية (45.39% سنة 2004) فضلا عن نقص عمال الصحة وسوء تسييرهم حيث أن معدل النفاذية الجغرافية إلي العلاج الطبي بلغ في المتوسط 63.05% سنة 2005.[2]

ويتفاوت هذا المعدل تفاوتا شديدا حسب الولايات حيث يتجاوز 60% في بعض الولايات كالعصابه ولبراكنه إلا أنه يبقى دون هذه النسبة في الحوضين واترارزة وتكانت وقد سجل المعدلات الأكثر ارتفاعا في إنشيري وتيرس زمور.

1 - وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، البرنامج الوطني لتنمية قطاع الصحة (2005 – 2010) ص 22.
2 - نفس المرجع ص 22.

وتفسر هذا التفاوت الجهوي في التغطية الجغرافية الفوارق في حجم السكان وفي مساحات الولايات فضلا عن توفر العمال والبني التحتية الصحية، وينبغي أن ينظر إلي هذا المعدل بشيء من التحفظ، عندما يؤخذ بعين الاعتبار عدد الوحدات والنقاط الصحية غير العاملة ونقص العمال على مستوى بعض الهياكل الصحية خاصة في الوسط الريفي، وتعكس الفوارق في مجال التغطية الصحية من خلال عينة تتكون من ست ولايات تعتبر ممثلة للواقع الصحي في البلاد.

وهكذا، فقد بلغ عدد السكان لكل مركز ونقطة قرابة 16000 نسمة في انواكشوط التي ما زالت تشكو من اكتظاظ هياكلها الصحية نتيجة لاتساع الحاجات المرتبطة بالنمو الديمغرافي السريع للسكان، وذلك بالرغم من كونها تتوفر على أكبر عدد من المستشفيات والعيادات الخاصة بالمقارنة مع بقية مدن البلاد.

ويبلغ عدد السكان لكل مركز ونقطة صحية 12000 نسمة في إينشيري و8000 في اترارزة و6000 في كوركول أما ولايتا آدرار وتيرس زمور فتشهد هياكلها الصحية درجة أقل من الاكتظاظا حيث يبلغ عدد السكان فيهما لكل مركز ونقطة صحية 3409 نسمة و4400 نسمة على التوالي[1].

5 – القطاع الصحي الخاص وشبه العمومي:

لقد ضمن القطاع الخاص سنة 2005 العديد من الهيئات الصحية، من بينها 28 عيادة طبية و34 عيادة لطب الأسنان و32 عيادة لعلاجات التمريض و8 مختبرات و24 مصحة طبية وتتركز هذه الأخيرة أساسا في انواكشوط وانواذيبو وتقدم الهيئات المزورة علاجات في اختصاص أو عدة اختصاصات طبية كما يديرها أطباء مختصون أو أطباء عامون أو ببساطة ممرضون معظمهم متقاعدون يقدمون استشارات وعلاجات تمريضية[2].

وينحصر النفاذ إلي العلاج في هذه الهيئات الخاصة لاسيما الاستشارات المتخصصة، في ثلة محدودة من الناس نظرا لارتفاع تكاليف النفاذ إليها بالنسبة لغالبية السكان الذين لا يتوفرون على و سائل مناسبة.

وتتركز معظم الهيئات الصيدلانية البالغ عددها 387 صيدلية في المدن الكبرى.

وبخصوص القطاع شبه العمومي فهو يتكون أساسا من طب الشغل والمصالح الصحية التابعة لشركة اسنيم.

ورغم أهمية مساهمة القطاع الخاص في التغطية الصحية إلا أن حجم نشاطه غير معروف فهذا القطاع يتميز بضعف التنسيق مع القطاع العمومي. أما الطب التقليدي فيحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد الذين

1- Ministère de la santé, politique nationale de la santé et de l’action sociale 2010 – 2015. P. 19.

2 - Ministère de la santé, politique nationale de la santé et de l’action sociale (2010 – 2015) op cit. P. 19.

يلجئون إليه في البلاد وتتمثل مصدر قوة الطب التقليدي في قربه من متناول المراجعين ماديا وجغرافيا فهو يعمل في جميع أنحاء التراب الوطني كما يستخدم أساليب متنوعة تعتمد على أعشاب محلية أو مستوردة.

وبصورة عامة فإن وضعية مؤشرات الصحة في موريتانيا تفسرها أربع مجموعات من المعوقات ألا وهي:

أ- تدني مستوى الخدمات وقصور النظام الصحي

ب- مشاكل حوافز عمال الصحة ونواقصهم الكمية والكيفية

ج- شح البيئة: انعكاسات الجفاف على الصحة التحضر المتسارع قصور نظام النظافة والصرف الصحي ضعف النفاذ إلي الماء الشروب (38%)

د- المعوقات الاجتماعية الاقتصادية: الظرفية الاقتصادية الدولية غير المواتية، الفقر، الاكتظاظ، الأمية العادات الغذائية.

وفضلا عن غياب خطة لتسيير الموارد البشرية، فإن قطاع الصحة يشكو من نقص العمال كما وكيفا (الممرضين، الممرضات، العمال الاجتماعيين، الأطباء...) ومن تدنى الأجور وضعف مستوى تعليم العمال.

وبصرف النظر عن الوسائل المالية المعبأة وعن إجراءات الخوصصة، فإن القطاع يعاني من انعدام آليات تمكن بكيفية منتظمة من توفير الأدوية واللقاحات والمستهلكات الأساسية بأسعار في متناول السكان الفقراء في داخل البلاد، ويعاني السكان من مشاكل نفاذ محزونات الأدوية والأدوية المنتهية الصلاحية نتيجة لانعدام الرقابة، وقد تميز النظام الصحي كذلك بغياب آليات التكفل بالمرضى الأمر الذي من شأنه الحد من النفاذ إلى الرعاية الطبية.

ولا شك أن إنشاء الصندوق الوطني للتأمين الصحي سنة 2005 كان له انعكاس إيجابي على صحة عدد كبير من الموريتانيين من خلال تشجيع النفاذ إلى الرعاية الطبية والتكفل بمصاريف الصحية بصورة عامة. كما أن تبني سياسة وطنية لتطور التغذية والأمن الغذائي للفقراء سيكون له أثر إيجابي هو الآخر. ومن خلال نفاذ الأسر الفقيرة إلى المواد الغذائية الضرورية فإن ذلك يحد من الوفيات المرتبطة بمشاكل التغذية و ترقية المسلكيات الملائمة في مجال الغذاء والتغذية، وتتمفصل السياسة الوطنية لتطوير التغذية إلي 4 محاور استراتيجية هي:[1]

أ- الأمن الغذائي

ب-التغذية داخل المصالح الصحية

1 - مفوضية الأمن الغذائي – الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، 2005، ص 26.

ج- التغذية الجماعية وبرنامج الطفولة الصغرى

د- التغذية المدرسية

المطلب الثاني: التهذيب ومحو الأمية:

يمثل التهذيب ومحو الأمية مكونين جوهريين من مكونات التنمية البشرية بذلت الحكومة جهودا كبيرة من أجل ترقيتهما خلال العقدين الماضيين.

الفقرة الأولي: وضعية النظام التربوي:

عرف قطاع التهذيب مؤخرا بعض التحسن الشكلي نتيجة للأولوية التي أولتها إياه السلطات الوطنية، ورغم التطورات الإيجابية الملاحظة خلال السنوات الأخيرة تظل هناك نقاط ضعف على مستوى النظام التربوي الموريتاني الذي ما زالت تطبعه اختلالات وظيفة كبيرة ونقص في النجاعة.

أولا: التعليم قبل المدرسي:

يكتسي التعليم قبل المدرسي أهمية متزايدة نتيجة، لعوامل منها إدماج المرأة التدريجي في العملية التنموية في البلاد عموما وبالأحرى نظرا للدور الذي يضطلع به التعليم قبل المدرسي في إعداد الطفولة الصغرى للنجاح بصورة أفضل في مراحل التعليم اللاحقة خاصة المرحلة الأساسية، ورغم هذه الاعتبارات إلا أن التعليم قبل المدرسي ما زال قليل الانتشار في موريتانيا، خاصة في الريف.

ففي سنة 2000، بلغ عدد الأطفال (بين سن صفر و6 سنوات) 270.319 طفلا كان قسم كبير منهم في سن التعليم قبل المدرسي غير أن 3.4% فقط من الأطفال في سن التعليم قبل المدرسي كانوا مسجلين في بنية استقبال في السنة المذكورة مقابل 5% سنة 2003، في نفس السنة بلغ مجموع بنى الاستقبال قبل المدرسية 254 مؤسسة موزعة على النحو التالي 126 روضة أطفال منها107 خصوصية و12 عمومية و7 تابعة لبلدية انواذيبو إضافة إلي 128 حضانة جماعية.[1]

الجدول (21): توزيع بني التعليم قبل المدرسي سنة 2003

الوضع	عدد الرياض	عدد الأطفال	النسبة المئوية
رياض الأطفال الخصوصية	108	4.148	%45.5
رياض الأطفال العمومية	12	1.045	%1.7
رياض الأطفال (بلدية انواذيبو)	8	1.600	%2.8
الحضانات الجماعية	128	5.898	%50
المجموع	**256**	**13.691**	**%100**

المصدر: كتابة الدولة لشؤون المرأة تقرير2003، مرجع سبق ذكره ص 3.

1 - كتابة الدولة لشؤون المرأة – تقرير حول التعليم ما قبل المدرسي سنة 2003 ص 06.

وقد بلغ عدد المسجلين[1] في هذه المؤسسات 13.691 طفلا سنة 2003 من بينهم 1.045 طفلا فقط أي 1.7% في مؤسسات القطاع العمومي مقابل 4.147 طفلا (أي 42.5%) استقبلتهم مؤسسات القطاع الخصوصي وقد احتلت الحضانات الجماعية المرتبة الأولى في التعليم قبل المدرسي حيث استقبلت 5.897 طفلا (أي 50% من إجمالي عدد الأطفال)، كما كانت تستخدم سنة 2003 أكثر من 70% من مجموع المعلمات و68% من الحجرات الدراسية البالغة 508 حجرة.

وبصفة عامة فإن معدل الالتحاق بمؤسسات التعليم قبل المدرسي يبقى ضعيفا وينبغي بذل جهود في هذا المجال خاصة عبر إقامة بنى الاستقبال التحتية وتكوين العمال وتحسيس الأسر حول الدور المتزايد لهذا السلك التعليمي في تكوين الأفراد وحول ضرورة ولوج التعليم المدرسي عن طريقه، وقد شهدت بالفعل السنوات القليلة الماضية إقبالا متزايد للأطفال على هذا التعليم خاصة في مدينة انواكشوط.

ثانيا: التعليم الأساسي والثانوي:

عند استقلال موريتانيا سنة 1960 لم يكن التعليم العصري في البلد يستوعب في التعليم الأساسي سوى 17% من البنين و 5% من البنات الذين هم في سن التمدرس[2]، و في المستوى الثانوي كانت النسب أقل كثيرا من النسب السابقة. وبعد هذه الفترة شهد الإقبال على المدارس تطورا ملحوظا مع نهاية السبعينات و بداية الثمانينات، وسجل سلكا التعليم الأساسي والثانوي بعض التقدم خلال السنوات الأخيرة فعلى مستوى التعليم الأساسي، لوحظ نمو واضح في أعداد التلاميذ، كما لوحظ تحسن مهم في معدل التمدرس الخام وانخفاض معتبر في الفوارق بين البنين والبنات وهكذا فقد ارتفع عدد التلاميذ من 155 ألف و116 تلميذا سنة (1989- 1990) إلى 181 434 تلميذا سنة (2003- 2004) وهو ما يمثل زيادة بلغت 180% في غضون 16 سنة وقد مثلت البنات على التوالي 429 64 تلميذة و600 214 تلميذة من إجمالي عدد التلاميذ في السنتين المذكورتين.[3]

ويعني هذا نمو أعداد البنات بنسبة 230%، وهي نسبة تتجاوز بكثرة نسبة نمو أعداد التلاميذ الإجمالي. وساعد على تطور إعداد التلاميذ من بين أمور أخرى في الوسط الريفي إنشاء الكفالات المدرسية التي مكنت من تأمين حاجات غذائية دنيا للأطفال المنحدرين من الأسر الفقيرة، وقد ارتفع معدل التمدرس الخام من 45% سنة(1989-1990) إلي 89.9% سنة (1999 - 2000) وفي سنة (2003-2004) بلغ 96%

---

1 - كتابة الدولة لشؤون المرأة – تقرير حول التعليم ما قبل المدرسي سنة 2003، مرجع سبق ذكره، ص 06.

2 - المرصد الوطني للتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية 2002، ص 24.

3 - وزارة التهذيب الوطني، الخارطة المدرسية لسنة 2005، ص 17.

الجدول (22): تطور معدل التمدرس الخام حسب الولايات

السنوات	1999 - 1998			2000 - 1999			2004 – 2003		
الولايات	البنين	البنات	معا	البنين	البنات	معا	البنين	البنات	معا
الحوض الشرقي	80.2	88.99	89.6	100	100	100	86.8	90.9	88.8
الحوض الغربي	100	100	100	81.3	94.5	88.6	80.8	100	92
العصابة	86.3	84.2	85.3	89.8	81.8	85.9	95.6	95.8	95.6
كوركول	92.4	82.0	88.2	99.4	84.2	91.9	88.5	86.4	88.5
البراكنه	88.8	88.6	88.8	89.1	88.9	88.6	88.2	89.9	88.5
الترارزه	95.8	92.1	94	100	100	100	100	100	100
داخلة انواذيبو	98.4	100	99.2	100	100	100	100	100	100
تكانت	100	98.4	99	100	100	100	100	100	100
كيدي ماغا	69.4	88.2	83.2	68.6	80.2	68.9	89.4	88.6	88.5
تيرس زمور	98.8	94.3	96.5	99.4	98.3	98.8	100	100	100
إنشيري	84.4	90.2	80.8	68.1	84.2	85.2	100	100	100
انوكشوط	85.1	84.2	84.8	88.1	85.5	86.3	100	100	100
المجموع	89.2	89.8	89.4	90.9	89.1	88.8	94.1	98.1	96

المصدر: وزارة التهذيب الوطني إدارة البرمجة و الإحصاءات 2005 الخارطة المدرسية ص 17.

وفي الوقت نفسه فقد ارتفع معدل تمدرس البنات من 89% سنة(1999 – 2000) إلى 98% سنة (2003 – 2004) بينما بلغ معدل تمدرس البنين 94% في السنة الدراسية الأخيرة لكن ينبغي ملاحظة أن معدل تمدرس البنات يتفاوت حسب الولايات حيث سجلت أدنى قيم معدل تمدرس البنات سنة (2003– 2004) في كوركول وكيديماغا بواقع 76.4% و76.6% على التوالي، أما بالنسبة لباقي الولايات (باستثناء لبراكنه) فقد تجاوز معدل تمدرس البنات 90% في حين بلغ حوالي 100% في المراكز الحضرية الكبرى كانواكشوط وانواذيبو.

واعتبارا من السنة الدراسية (1999– 2000) أصبحت معدلات تمدرس البنات مساوية لنظيراتها عند البنين في العديد من الولايات (اترارزه – آدرار – الحوض الشرقي – انواذيبو) بل تجاوزتها في بعض الأحيان (الحوض الغربي – كيديماغا – إنشيري).

وفي سنة(2003 –2004) بلغ معدل التمدرس 100% المستهدفة في سبع ولايات من أصل ثلاثة عشرة ولاية وقد سجلت أدنى معدلات التمدرس في كوركول وكيدماغا بواقع 77.5% و78.5% على التوالي، وترتبط هذه الوضعية بشدة تفشي الفقر في هاتين الولايتين حيث يتألف قسم كبير من السكان من ريفيين يعيشون من أنشطة هشة كالزراعة المطرية التي تتوقف على التساقطات المطرية.

وبفضل هذا التطور السريع في معدلات التمدرس الخام وما اتسم به من تقلص الفوارق بين البنين والبنات تكون موريتانيا قد قطعت أشواطا كبيرة على طريق تحقيق أهداف ألفية التنمية في مجال التهذيب، لكن ينبغي ملاحظة أن الأمر يتعلق بمعدل تمدرس خام لا يعكس جودة النظام التربوي التي تبقى محدودة نظرا لضعف معدل البقاء في المدارس وارتفاع معدل التسرب فهذا الأخير يقدر بأكثر من نصف عدد التلاميذ

المسجلين في السنة الأولى، حيث أنهم يغادرون المدرسة قبل بلوغ السنة السادسة من المرحلة الأساسية وعلى المستوى الوطني انخفضت قدرة البقاء من 62% إلى 41% بين فترتي (1990- 1995) و(1998- 2004) كما بلغ متوسط نقص قدرات البقاء مستوى كبيرا للغاية في ولايات الحوض الشرقي (29%) وكوركول (28%) والحوض الغربي (34%) خلال الفترة (1998-2004).[1]

و في ما يتعلق بالتعليم الثانوي فقد وصل عدد التلاميذ إلى 87.545 تلميذا سنة (2003- 2004) ولئن كانت الفوارق بين البنين والبنات قد أصبحت أقل بكثير في الفترة الأخيرة مما كانت عليه في التسعينات إلا أنها ظلت أكثر حدة من نظيرتها في المرحلة الأساسية وهكذا فقد وصلت نسبة البنات في التعليم العام إلي 45.4% سنة (2003- 2004).[2]

ويمكن أن يلاحظ هنا وجود تفاوت جهوي فيما يتعلق بنسبة البنات في المرحلة الثانوية فإذا كانت الوضعية في انواكشوط وانواذيبو قريبة من التساوي سنة (2003-2004) (47% و 45.5 على التوالي)، فإنها بعيدة من ذلك بكثير في بعض الولايات لاسيما في ولايتي كوركول وكيدماغا حيث لم تتجاوز نسبة البنات 30.6% و34.5% على التوالي.[3]

أما نسبة التلاميذ إلى الأساتذة فقد وصلت إلى 29.6 سنة (2003 - 2004) ومن جهة أخرى يلاحظ منذ بضع سنوات إقبال على التعليم الخصوصي وإن كانت الأعداد المطلقة للتلاميذ المسجلين فيه ما تزال متواضعة ففي سنة (1998- 1999) كان مجموع المسجلين في التعليم الخصوصي يبلغ 1.88% من تلاميذ المرحلة الأساسية وحوالي 7% من تلاميذ المرحلة الثانوية ويلاحظ ضعف أداء التعليم العمومي في جميع المستويات بينما لا يكف معدل الاختلاف إلى التعليم الخصوصي عن التزايد بصورة تدريجية ففي سنة 2004، على سبيل المثال بلغت نسبة تلاميذ التعليم الخصوصي 4.2% في المرحلة الثانية 11.4% في السلك الثاني من المرحلة الثانوية، و في ظل غياب إحصاءات دقيقة في السنوات الأخيرة. إلا أنه من الملاحظ أن التعليم الخصوصي أصبح يستوعب أغلب الأطفال في المرحلة الإبتدائية والثانوية خاصة في مدينة انواكشوط وأصبحت المدرسة العمومية شبة مهجورة بسب ضعف أدائها، وتكاثرت مدارس التعليم الخصوصية كالفطر في كافة الأحياء السكنية في مدينة انواكشوط وانواذيبوا.

1 - وزارة التهذيب الوطني الخارطة المدرسية لسنة 2005 ص 17.
2 - وزارة التهذيب الوطني الخارطة المدرسية لسنة 2005 ص 20.
3 - كتابة الدولة لشؤون المرأة مؤشر تمدرس البنات 2005 ص 06.

ثالثا: التعليم العالي الفني والمهني:

كانت مؤسسات التعليم العالي تنحصر في المدرسة الوطنية للإدارة والمدرسة العليا لتكوين الأساتذة قبل إنشاء جامعة انواكشوط في سنة (1981 – 1982) وكانت معظم التكوينات الجامعية للموريتانيين يتم في الخارج لا سيما في فرنسا والاتحاد السوفيتي السابق والصين وفي بعض البلدان العربية والإفريقية كمصر والجزائر و المغرب والسنغال.... إلخ.

ومنذ إنشاء جامعة انواكشوط وهي تتولى تكوين جميع حملة البكالوريا تقريبا، وقلة من هؤلاء يستفيدون كل سنة من منح تقدمها الوزارة المكلفة بالتعليم الإجراء دراسات في الخارج.

ويتجه عدد الطلبة المسجلين في جامعة انواكشوط إلي التناقص بعد مرحلة من التزايد بين سنتي 1992 – 1999 حيث ارتفع عددهم من 7.000 طالب إلي حوالي 10.000 طالب.

وهكذا، ففي سنة (2003 – 2004) بلغ عدد طلاب جامعة انوكشوط8.540 طالبا من بينهما2096 طالبة، وهو يمثل نسبة 24,4% من العدد الإجمالي، ويتبين من هذا التفاوت بين البنين والبنات التي سبقت ملاحظته في المرحلة الثانوية أنه ما يزال قائما و مستمرا على مستوى التعليم العالي.[1]

وقد انخفضت نسبة الطلاب في الشعب العلمية من 11,29% سنة 2001/2000 إلى 7% سنة 2004/2003، حيث بلغ مجموع المسجلين في كلية العلوم والتقنيات 974 طالبا، وبصفة عامة، فإن نسبة البنات في الشعب العلمية تبقى ضعيفة.[2]

وقد بدأ التعليم العالي في الانفتاح مع انطلاق مشروع دعم عصرنة وتمهين جامعة انواكشوط في يناير 2004، وهو مشروع يتمثل هدفه الرئيسي في ترقية إدماج الجامعة في محيطها الاقتصادي والاجتماعي من خلال المساهمة في عصرنة البنى والممارسات عبر ترقية البحث العلمي والتكوين الفني والشعب المهنية، كذلك إنشاء جامعة جديدة سنة 2011، هي جامعة لعيون، ومعاهد التعليم العالي في روصو وإنشيري وألاك.

أما التعليم الفني والمهني (خارج المؤسسات المهنية العليا)، فقد تطور مع إقامة بنى استقبال جديدة في انواكشوط وداخل البلاد، كما تؤمنه حوالي عشرين مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعمل تحت وصاية وزارات التشغيل والتكوين المهني (مراكز التكوين الفني والمهني)، والتهذيب الوطني (مدارس تكوين المعلمين) والتنمية الريفية والبيئة (مركز التكوين المهني في بوكى والمدرسة الوطنية للتكوين البيطري والزراعي في كيهيدي) و4 مدارس للصحة العمومية والوزارة المكلفة بمحاربة الأمية وبالتوجيه الإسلامي

---

1 - وزارة التعليم العالي، تقرير حول تحقيق أهداف الألفية في مجال التعليم، انواكشوط 2009، ص 10.
2 - نفس المرجع، ص 11.

والتعليم الأصلي (مركز التكوين المهني لخريجي المحاظر ومعهد اقرأ). وكتابة الدولة المكلفة بشؤون المرأة، وتضاف إلى هذه الهيئات العمومية 19 مؤسسة تكوين تابعة للقطاع الخاص تقدم تكوينات في مجال الخدمات(السكرتارية، المحاسبة، المعلوماتية، ...الخ) كما يتركز أكثر من 90% منها في انواكشوط.[1]

وبخصوص مؤسسات التعليم الفني، فإن تكييف مضمون وجودة التكوين مع حاجات السوق الوطنية يعتبر أهم مسألة مطروحة.

الفقرة الثانية: المعوقات الرئيسية أمام تطوير النظام التربوي

لا يختلف اثنان في أن المدارس الموريتانية تعمل ضمن محيط غير موات لنجاح مهمتها، والواقع أن نقص البنى التحتية المدرسية والعجز في المدرسين المتحمسين والجيدين أمران يهددان مستقبل هذه المؤسسات العمومية، ولا مناص من ملاحظة أن المدارس ما زالت تعاني من نقص مستمر في الوسائل المادية والمالية وفي العمال المؤهلين وذلك بالرغم من الموارد الكبيرة التي تمت تعبئتها في إطار البرنامج الوطني لتطوير قطاع التهذيب.

وهكذا، فإن المعوقات الرئيسية ترجع إلى: [2]

أ- نقص التأطير والمهنية على مستوى تكوين المفتشين والمدرسين الأصلين.

ب- عدم كفاية وسائل المديريات الجهوية للتعليم الأساسي والثانوي؛

ج- نقص الكتب المدرسية وعدم الملاءمة بين أعداد التلاميذ وعمال التأطير(+ 27% خلال عشر سنوات) وعدد الجمهور المتمدرس (+ 68%)؛

د- ضعف الكفاءة الداخلية للتعليم الأساسي الذي يظهر من خلال تدهور معدل البقاء وكذا ضعف الكفاءة الخارجية الذي يتوقف إلى حد كبير على القدرة الإستقبالية المتاحة في السلك الأول من التعليم الثانوي العام.

ولا يبدو أن هذه القدرة كافية في ضوء نتائج امتحان دخول السنة الأولى الثانوية.

وعلى العموم، فإن الانتقال الفعلي من السنة الأخيرة من المرحلة الأساسية إلى السنة الأولى من المرحلة الثانوية محدود نسبيا، فهو يتم عبر مسابقة يضبط فيها النجاح تبعا لحصة تتوقف هي نفسها على المقاعد

1 - وزارة التشغيل والتكوين المهني، واقع التكوين المهني في موريتانيا، القطاعات المتدخلة، 2011، ص 8.
2 - وزارة التعليم العالي، تقرير حول تحقيق أهداف التنمية في مجال التعليم، مرجع سبق ذكره، ص 16.

المتوفرة في المرحلة الثانوية على المستوى المحلي، وهذا ما يفسر الاختلاف الملاحظ في الغالب بين المرحلتين الأساسية والثانوية، في أعداد التلاميذ.

وترتبط هذه الوضعية بمشاكل الرسوب والطرد وترك الدراسة من قبل التلاميذ، وهي المشاكل التي تظهر العجز في آليات الاستقبال والبقاء، ذلك أن بعض المؤسسات الدراسية تضم أسلاكا تعليمية غير مكتملة خاصة في الريف كما أن نسب التلاميذ بالنسبة لعدد الطاولات يثبت أن جهود التجهيز والصيانة لم تواكب تطور أعداد التلاميذ...إلخ.

ومن جهة أخرى، فقد فاقمت من العجز في العمال النتائج المترتبة على إصلاح 1999 الذي استحدث تعليم اللغات الأجنبية، دون اتخاذ الإجراءات الضرورية، لاسيما في ميدان التكوين أو اكتتاب معلمي هذه اللغات.

وفيما يتعلق بالتعليم الثانوي، يلاحظ أن جميع الولايات، باستثناء ولاية الحوض الشرقي التي لديها فائض في المدرسين، تعاني من عجز يتراوح بين 3 مدرسين في إنشيري و136 مدرسا في انواكشوط، كما أن 50% من الولايات لديها عجز يبلغ أكثر من 24 أستاذ.[1]

وبالنسبة لنجاعة النظام العام (العلاقة بين الوسائل المعبأة والنتائج المحققة)، يلاحظ أن وضعية مؤشر تغطية النظام العامة في موريتانيا أفضل من نظيرتها في مالي (3,34 بالنسبة لموريتانيا مقابل 1,83 بالنسبة لمالي)، لكنها تبدو متخلفة بالمقارنة مع السنيغال(4,41).[2]

الفقرة الثالثة: قطاع محو الأمية:

في سنة 1985 وعت السلطات الموريتانية خطورة داء الأمية وقامت بتنفيذ أنشطة تستهدف القضاء عليه، وقد تجسد هذا الوعي سنة 1987 من خلال إنشاء قطاع وزاري مكلف بإعداد وتنفيذ سياسة الدولة في هذا المجال، وهكذا تم إنشاء منسقيات جهوية محلية من أجل تقريب الإدارة من المواطنين والإشراف، محليا على عمليات محو الأمية.

وقد حظيت العناية التي توليها السلطات العمومية لمكافحة الأمية بالمزيد من التأكيد مع الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر الذي يدمج محاربة الأمية من خلال المحور المتعلق بتطوير الموارد البشرية الوطنية، وفي هذا السياق اعتبر القضاء على الأمية رهانا جوهريا يتوقف عليه تحقيق التنمية البشرية.

---

1 - **وزارة** التهذيب الوطني الخارطة المدرسية سنة 2005، ص 20.

2 - وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية – تقرير حول التنمية البشرية 2005 ص51.

أولا: الأنشطة المنفذة:

تعلقت إنجازات قطاع محو الأمية بالمجالات التالية: بتكوين معلمي محو الأمية، توزيع الكتب، مواصلة حملات محو الأمية وعصرنة المحاظر(مدارس تعليم القرآن والعلوم الشرعية)، إنشاء صندوق دعم محو الأمية، إشراك المنظمات غير الحكومية والتعاونيات في تنفيذ أنشطة محو الأمية.

وقد بين المسح الدائم حول ظروف معيشة الأسر سنة 2000، التأخر الذي تعاني منه موريتانيا في هذا المجال: حيث أن 57,2% فقط من الأشخاص البالغين الذين تم استجوابهم كانوا يستطيعون قراءة وكتابة جملة بسيطة، كما أن هذا الرقم يخفي تفاوتا كبيرا حسب الجنس والعمر والولاية وكذلك حسب الدخل والنشاط المهني للمتعلمين[1].

وقد عرف معدل محو الأمية تحسنا عاما بين سنتي 2000 و2004، حيث ارتفع من 53,1% إلى 58,70 بالنسبة للفئة العمرية من 10 سنوات فأكثر، إلا أنه تراجع من 57,2% إلى 56,7% بالنسبة للفئة العمرية من 15 سنة فأكثر خلال نفس الفترة وفي السنوات الأخيرة بلغ معدل محو الأمية 60%[2]

ويختلف معدل محو الأمية تبعا لعوامل متعددة منها الوضعية الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا، فقد لوحظ سنة 2004 أن السكان ذوي النفقات الضعيفة هم الأكثر تأثرا بالأمية، الأمر الذي يوضح العلاقة بين الأمية وتفشي الفقر، أما فيما يتعلق بالمجموعات الاجتماعية المهنية، فقد أظهر المستقلون الزراعيون أدنى معدلات محو الأمية (32%) على المستوى الوطني، تليهم مجموعة الأعوان العائليين (54,9%)، في حين أن المجموعة الأقل أمية هم أجراء القطاعين العام والخاص الذين يبلغ معدل محو الأمية لديهم 90% بالنسبة للرجال و80% بالنسبة للنساء.[3]

وبخصوص الفوارق بين الولايات، يتبين من التحليل حسب هذا المتغير أن معدل محو الأمية سنة 2004 قد تراوح بين 28,6% في كوركل و76,4% في انواكشوط، وقد سجلت ولايات كيديماغا (34,3%) ولعصابة (43,9%) والحوض الشرقي (45,2%) والحوض الغربي (48,1%) والبراكنه (49,6%) وهي معدلات تقل عن المتوسط الوطني، ويعكس هذا الترابط الوثيق بين الأمية وعمق الفقر الذي يختلف من ولاية إلى أخرى، و بلغ معدل الأمية في البلاد سنة 2012 حوالي 39% من السكان[4].

---

1 - المركز الموريتاني لتحليل السياسات الاقتصادية، الأمية في موريتانيا – التشخيص والتوجهات الاستراتيجية، 2005، ص 18.

2 - نفس المرجع السابق ، ص 19.

3 - وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية –تقرير حول تنفيذ المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2001 - 2004) ص 67.

4 - المكتب الوطني للإحصاء، تقرير حول المسح الشامل للسكان والمساكن، 2013، ص 7.

ويتميز المتدخلون في ميدان محاربة الأمية في موريتانيا بالتنوع، رغم تواضع الوسائل المستخدمة، وبالنظر إلى عدد الأشخاص المستفيدين، فإن رابطة العلماء تبقى الفاعل الرئيسي في قطاع محو الأمية، تليها المبادرات الفردية ثم مشروع محو الأمية والدمج.

المطلب الثالث: العمالة:

لقد أصبح اليوم من الثابت بصورة متزايدة أن إيجاد وظائف مدرة لمداخيل مجزية هو أفضل طريقة لمكافحة الفقر من خلال خلق أنماط تتدرج ضمن منظور التنمية البشرية، ولهذا السبب، فإن النفاذ إلى وظائف لائقة ومستديمة يعتبر من منظور التنمية البشرية هو الوسيلة الوحيدة، في المدى الطويل، لضمان تحسين ظروف المعيشة لاسيما بالنسبة للسكان الفقراء.

كما يفسر ذلك أيضا الأولوية الممنوحة، في كل مكان تقريبا، خلال السنوات الأخيرة، لترقية العمالة في إطار سياسات التنمية في العديد من البلدان، ولاشك أن تأخر الوعي بأهمية العمالة قد ساهم في تفاقم ظاهرة الفقر في البلدان النامية وعلى الخصوص في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

وفي موريتانيا، قامت الحكومة منذ بضع سنوات ببعض الأنشطة بغية إيجاد فرص عمل لمواجهة الزيادة السريعة في أعداد العاطلين عن العمل نتيجة لتزايد أعداد حملة الشهادات وتدمير أسس الاقتصاد الريفي الذي كان يشغل قسما كبيرا من الباحثين عن العمل اليوم (اليد العاملة)، وقد أدت هذه الوضعية بالسلطات العمومية، منذ التسعينات، إلى تبني ترقية العمالة باعتبارها خيارا تنمويا للبلاد قبل أن تجعل منها محورا رئيسيا من محاور الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر الذي يجري تنفيذه منذ سنة 2001.

الفقرة الأولي – وضعية العمالة:

لقد تجسدت التحولات الناتجة عن الجفاف وما لازمه من تصحر في خفض وحتى اختفاء العديد من الأنشطة التي كانت تقدم وظائف وبالتالي وسائل البقاء لسكان الريف النشطين.

ونشأ عن هذه الوضعية ظهور وانتشار البطالة بشكل سريع مع نزوح السكان خاصة الفئات العمرية النشطة إلى المراكز الحضرية لاسيما انواكشوط وانواذيبو.

يضاف إلى هذه الوضعية كون القطاع العام الذي كان هو المصدر الرئيسي للوظائف لاسيما لصالح حملة الشهادات، لم يعد قادرا على إيجاد وظائف بأعداد كبيرة، اعتبارا من سنة 1985 بحكم سياسة الإصلاح الهيكلي التي أخضعت لها البلاد في إطار برنامج التقويم الاقتصادي والمالي.

وهكذا، فقد تقلصت إمكانية إيجاد الوظائف بشكل أدى إلى ارتفاع سريع في معدل البطالة وفي أعداد الباحثين عن العمل بمؤهل أو بدون مؤهل.

وبصورة عامة، يلاحظ ضعف تأهيل الباحثين الجدد عن العمل، وحسب إحصائيات المكتب الوطني للإحصاء لسنة 2003، فإن أكثر من 60% من القادمين الجدد إلى سوق العمل لم يدخلوا المدرسة قط. و10% فقط يحملون شهادات معظمها من التعليم العام، أما خريجو التعليم العالي، فيتسمون بعدم ملاءمة تكوينهم بشكل كبير مع حاجات سوق العمالة.[1]

وتفتقر الغالبية العظمى من الباحثين عن العمل إلى أي تعليم، كما يتألف معظمهم من الأميين (63%) والمطرودين من النظام التربوي أو بدون شهادة ببساطة وبالتالي بدون أي تأهيل مهني حقيقي (37%).

وقد تطور عدد حملة الشهادات العاطلين عن العمل من 1500 شخص سنة 1995 إلى 2600 سنة 1998 ثم 4000 سنة 2004 و13000 سنة 2012[2]

ولمواجهة خطورة البطالة وانعكاسها على مستقبل البلاد، اتخذت الحكومة، منذ التسعينات بعض الإجراءات الرامية إلى تشجيع العمالة وإيجاد المداخيل.

وفي هذا السياق، صادقت الحكومة سنة 1997 على سياسة وطنية للتشغيل تتمثل أهدافها ذات الأولوية في:[3]

أ- إثراء النمو بخلق الوظائف؛

ب- دعم القطاع الخاص بوصفه مصدرا لإيجاد الوظائف؛

ج- الحد من نقص الاستخدام في الوسط الريفي؛

د- تسهيل نفاذ الشباب حملة الشهادات والمجموعات غير المحظوظة إلى العمالة.

ومواصلة للجهود في مجال ترقية العمالة، قامت الحكومة بإدماج مكافحة بطالة الشباب حملة الشهادات ضمن الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، ولهذا الغرض، نفذت المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر وبالدمج برامج لدمج حملة الشهادات العاطلين عن العمل الذين قدر عددهم بحوالي 6700 شخص (شهادة تقني سامي، الباكلوريا + 4 سنوات إلى غير ذلك من الشهادات العليا). وقد مكنت هذه البرامج تدريجيا من دمج العاطلين في الحياة النشطة، ولو أن الحلول المزمعة ليست حلولا مستديمة ولا تفضي إلى إيجاد وظائف دائمة تؤمن أجورا مرضية.

كما مكنت البرامج الخاصة بحملة الشهادات من إدماج حوالي 2763 شخصا في الحياة النشطة بتمويل إجمالي بلغ 869 مليون أوقية، وقد تم دمج بعض هؤلاء كمستخدمين أو متدربين على مستوى هيئات

---

1 - المكتب الوطني للإحصاء –تقرير حول العمالة 2004 ص 07.

2 - الوكالة الوطنية للدمج وتشغيل الشباب- تقرير حول طالبي العمل، 2013، ص 09.

3 - المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان و محاربة الفقر وبالدمج –تقرير حول سياسة التشغيل و محاربة البطالة 2000، ص19.

عمومية وخصوصية مختلفة، في حين استفاد آخرون من قروض لإقامة مقاولات صغيرة أو تم اكتتابهم مكونين في إطار مشروع الكتاب والمطالعة أو محو الأمية أو منعشين في إطار مشروع ترقية موريتانيا بواقع 35% من إجمالي الوظائف.

بيد أن وضعية الزراعة تخفي نقصا كبيرا جدا في الاستخدام، طالما أن العامل الزراعي في موريتانيا لا يشتغل سوى 50 يوما في السنة مقابل معيار دولي يبلغ 240 يوما من السنة[1].

وبعد القطاع الريفي، يأتي قطاع التجارة الذي يوفر 25% من الوظائف، تليه الإدارة العمومية بواقع 13% مقابل 8% للخدمات الأخرى. أما الصناعة والبناء والأشغال العامة، فيقدمان مساهمة ضعيفة في العمالة إذ أنها لم يستوعبا على التوالي سوى 2% و3% من الأشخاص المشغلين سنة 2004.[2]

كما أن الجهود التي بذلتها المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر وبالدمج بالتضافر مع جهود القطاعات الأخرى العمومية والخصوصية لم تكن لها انعكاسات معتبرة على زيادة فرص العمل المستديمة ودمج الباحثين عن العمل في المدى الطويل ذلك أن معدل نشاط السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و65 سنة بلغ 59% سنة 2004 مع وجود فوارق هائلة بين الرجال (82,2%) والنساء (38,5%).

وقد قدر معدل البطالة العام بحوالي 31,2% سنة 2004 مقابل 28,9% سنة 2000، وهو ما يمثل زيادة قدرها 2,3 نقطة خلال 4 سنوات، وينطوي معدل البطالة على فوارق بحسب النوع ووسط الإقامة، حيث بلغ خلال الفترة نفسها 33,9% بالنسبة للنساء و25,7% بالنسبة للرجال، وهو ما يمثل فرقا قدره 8,2% نقاط، وفي الوسط الحضري، يلاحظ أن معدل البطالة (37,5%) أكبر بكثير من نظيره في الوسط الريفي (25%). وفضلا عن ذلك، فإن معدل البطالة يختلف تبعا للسن، وهكذا، يلاحظ أن فئة الشباب (15 – 29 سنة) تمثل الفئة الأكثر تضررا من البطالة بنسبة 43%، تلي ذلك الفئة العمرية (30– 39 سنة) بنسبة 23,4%. وبصرف النظر عن المستوى الدراسي، فإن النساء يبقين أكثر تضررا من البطالة بالمقارنة مع الرجال. وقد تم تسجيل أعلى معدلات البطالة في ولايات آدرار(54,8%) وإنشيري (49%)، بينما توجد أدنى معدلات البطالة في ولايات الحوض الشرقي (12,5%) والحوض الغربي (26,5%) ولعصابه (27,2%)[3]

---

1 - المرصد الموريتاني للتنمية البشرية، تقرير 2005، ص 67.

2 - المكتب الوطني للإحصاء –تقرير حول العمالة 2004، ص 10.

3 - المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان و بالفقر و بالدمج – تقرير حول تنفيذ المرحلة **I** منCSLCP 2006، ص 30.

الجدول (23): المؤشرات المتعلقة بالعمالة 2004

		معدل النشاط	معدل البطالة
الولايات	الحوض الشرقي	55,1	12,5
	الحوض الغربي	59,1	26,5
	العصابه	80	28,2
	كوركل	61,6	30,6
	البراكنه	51,1	33,4
	الترارزه	51,8	30,6
	آدرار	60	54,8
	داخلت نواذيبو	61,8	41,2
	تكانت	51,8	35,8
	كيديماغا	65,4	41,8
	تيرس زمور	46	36,9
	انشيري	56	49
	انواكشوط	61,2	34,2
الأوساط	الحضري	58,1	34,3
	الريفي	60,2	28,8
	مجموع البلاد	**59**	**31,2**
المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، المسح الدائم حول ظروف معيشة الأسر 2004، ص 13.			

الفقرة الثانية: معوقات ترقية العمالة:

ترتبط عوائق ترقية قطاع العمالة بالنمو الديمغرافي وبالتحول الذي يشهده المجتمع الموريتاني الذي انتقل من نمط حياة الريف إلى نمط حياة حضري أساسا، وقد أدى هذا التطور إلى طلب شديد على العمل في المدن خاصة في انواكشوط.

وينشأ معوق آخر عن طبيعة العاطلين على العمل الذين غالبا ما يفتقرون إلى التعلم وقد يكونوا أميين أحيانا كثيرة أو ليست لديهم مؤهلات مهنية ولذلك يصعب دمجهم إلا في مواقع العمال غير المتخصصين.

وتجدر الإشارة كذلك إلى المعوقات المتأتية من طبيعة سوق العمالة الموريتانية التي تتسم بشدة التبعثر وسيطرة القطاعات التي تحتاج إلى الخبرة بشكل لا يتلاءم مع مؤهلات غالبية الباحثين عن العمل.

ويرجع ذلك إلى عدم تكييف التكوين مع حاجات السوق، ذلك أن الجامعات الموريتانية تخرج حملة شهادات يصعب دمجهم، كما أن البعد اللغوي يزيد الطين بلة، حيث أن غالبية الخريجين ناطقون بالعربية وليست لهم المؤهلات لمزاولة وظائف تتطلب في أكثر الأحيان إتقان اللغة الفرنسية.

وزيادة على ذلك، فإن ما يعرف بسوق العمل لا يعني وجود مجال مادي تتسنى فيه المواجهة بين الباحثين عن العمال والباحثين عن العمل، كما أن من الشائع إعطاء أرباب العمل الأفضلية للأجانب الذين يقبلون أجورا متدنية ويتقبلون مسلكيات غير لائقة من مستخدميهم.

وإلى كل ذلك تضاف أهمية إمكانيات الأنشطة ذات الاستخدام الكثيف لليد العاملة غير المستغلة حاليا على مستوى القطاعات صاحبة نصيب الأسد من النفقات، وترتبط هذه القطاعات الواعدة أساسا بالبنى التحتية، وقطاع الصيد، وقطاع المعادن.

خلاصة الفصل:

زاد الاهتمام كثرا بالتنمية البشرية في البلدان النامية مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وتعزز هذ الاهتمام بفضل تنامي الوعي بقيمة الإنسان انطلاقا من المقولة السائدة أن الإنسان وسيلة التنمية وغايتها ولابد لهده الوسيلة من الإعداد وصقل المهارات وتحرير القدرات.

كما تعزز الاهتمام بالتنمية البشرية أيضا بفضل دعم المنظمات الدولية لبرامج التنمية الموجهة لمحاربة الفقر والولوج إلي العلاجات والتعليم ومحاربة الأمية.

وتعتبر موريتانيا من الدول ضعيفة التنمية البشرية والتي يقل فيها معدل التنمية البشرية عن المعدل 0.5 فقد بلغ مؤشر التنمية البشرية سنة 2013 ما نسبته 0.467 محتلة بذلك المرتبة 155 عالميا من أصل 186 بلد تم تصنيفه، وهدا المعدل الذي هو حصيلة لثلاث متغيرات رئيسيه هي الدخل، التعليم والصحة وهي عوامل ضعيفة جدا في موريتانيا حيث أن متوسط دخل الفرد سنة 2012 بلغ ما قيمته 1310 دولار سنويا وهو المعدل الأقل عربيا ومتوسط أمل الحياة الذي بلغ نفس السنة 58.9، و معدل الأمية الذي يقدر بـ 39% ومتوسط سنوات الدراسة الذي لا يتجاوز 3.7 سنة.

الجـــــزء الثانـي

سياسات مكافحة الفقر ومكانة التنمية البشرية فيها وحصيلة تنفيذها

تمهيد:

لقد مرت السياسات الاقتصادية الموريتانية بثلاثة مراحل رئيسية، تميزت كل مرحلة منهما بطابعها الخاص، تجلى ذلك في الأهداف والوسائل والتوجهات العامة للبلد في كل مرحلة، وقد كان لذلك أثر كبير في نجاح وفشل هذه السياسات.

فقد طبقت موريتانيا تجربة التخطيط الاقتصادي خلال الفترة(1963 – 1984) بهدف تحقيق تنمية شاملة (حسب الأهداف المسطرة) واعتمدت بشكل شبه مطلق على تمويل خططها بالدين الخارجي وبنسب تراوحت بين (80 – 90%)، الأمر الذي أسفر عن نمو كبير للمديونية الخارجية وتصاعد في مؤشراتها، حيث وصل إجمالي الدين الخارجي سنة 1984 إلى 1338 مليون دولار، وهو ما مثل نسبة 159,6% من الناتج الداخلي الخام، في حين وصل إجمالي خدمة الدين إلى 67 مليون دولار، ووصل معدل خدمة الدين على حصيلة الصادرات نحو 34% لنفس السنة، الأمر الذي أدخل البلاد في أزمة ديون خانقة في أواسط الثمانينات مما أدي بها إلي التوجه نحو مؤسسات بريتون وودز التي وضعت شروطها ، لقبول إعادة جدولة ديونها الخارجية.

وخلال الفترة (1985 – 1994) طبقت موريتانيا برامج للإصلاح الاقتصادي تحت مسميات مختلفة (التقوم الاقتصادي، الدعم والدفع، التصحيح الهيكلي)، تم استكمالها بتطبيق وثائق إطارية للسياسة الاقتصادية خلال الفترة(1994 – 2000)عرفت ببرنامج محاربة الفقر والتنمية القاعدية ، كما طبقت برامج لمكافحة الفقر خلال الفترة (2001 – 2015) وبإشراف ودعم مالي من صندوق النقد والبنك الدوليين.

وفي هذا الجزء من البحث سنحاول تقييم مسار هذه السياسات باعتباره مسارا واحدا، وذلك من خلال محاولة الجواب على التساؤل الرئيسي التالي: هل نجحت السياسات الاقتصادية في محاربة الفقر في موريتانيا، وما هي المؤشرات التي تدل على ذلك وكيف تطورت خلال هذه المرحلة؟

وللجواب على هذا التساؤل، سنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال المحاور الثلاثة الآتية:

الفصل الأول: السياسات الاقتصادية ما قبل برامج مكافحة الفقر كمحور أول سنقسمه إلى المباحث التالية

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية ما قبل برامج التصحيح الهيكلي.

المبحث الثاني: مبررات اللجوء إلى برامج التصحيح الهيكلي.

المبحث الثالث: برامج التصحيح الهيكلي.

أما المحور الثاني الذي سيكون بمثابة الفصل الثاني فسنخصصه لمرحلة الوثائق الإطارية التي عرفت بسياسات التنمية القاعدية و محاربة الفقر خلال الفترة الممتدة ما بين (1994-2000)، حيث سنقسم هذا الفصل أيضا إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: مضمون استراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية.

المبحث الثاني : إجراءات استراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية.

المبحث الثالث: مكانة التنمية البشرية في استراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية.

أما المحور الثالث فهو الفصل الثالث والأخير من هذا الجزء ومن البحث بشكل عام فسنتناول فيه مرحلة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر والذي يمتد من الفترة ما بين (2001-2015).

و سنقسم الفصل أيضا إلى المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول: مضمون الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

المبحث الثاني : حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

المبحث الثالث: مكانة التنمية البشرية في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

الفصل الأول

السياسات الاقتصادية ما قبل برامج مكافحة الفقر

تمهيد:

بدأت موريتانيا بوضع السياسات الاقتصادية سنتين بعد استقلال البلاد وقد عرفت هذه المرحلة بمرحلة التخطيط الاقتصادي والتي استمرت خلال الفترة ما بين 1963 و 1984 وكان الهدف الرئيسي حسب تلك الخطط كما ذكرنا هو إحداث تنمية شاملة في البلاد، اعتمدت بشكل شبه مطلق علي التمويل الأجنبي بنسب تراوحت ما بين 80% إلى 90% الأمر الذي أدي إلي ارتفاع مديونية البلاد بشكل كبير، حيث وصل إجمالي الدين الخارجي سنة 1984 إلى 1338 مليون دولار وهو ما مثل نسبة 159.6% من الناتج الداخلي الخام، في حين وصل إجمالي خدمة الدين إلى 67 مليون دولار، ووصل معدل خدمة الدين إلي إجمالي الصادرات نحو 34% لنفس السنة، الأمر الذي أدخل البلاد في أزمة مديونية خانقة وصلت ذروتها في نهاية 1984، حين أعلنت موريتانيا عن استعدادها لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي التي تشترطها المؤسسات المالية الدولية ،سبيلا إلي قبول إعادة جدولة ديونها الخارجية والحصول علي قروض جديدة في هذا الإطار

بعد هذه الفترة مباشرة قامت موريتانيا بتطبيق سياسات برامج تصحيح هيكلي امتدت لمدة عشر سنوات تقريبا كان أول هذه البرامج هو برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985 – 1988) ثم برنامج الدعم والدفع (1988 –1992) وبعد ذلك برنامج التصحيح الهيكلي(1992 – 1995) غير أنه توقف سنة 1994، وكان الهدف الرئيسي لهذه البرامج هو إعادة التوازن الاقتصادي الكلي وإعادة جدولة الديون بغية الحصول علي تمويل السياسات الاقتصادية آنذاك.

ورغم الدور التراكمي الكبير لتنمية البلاد الذي لعبة السياسات الاقتصادية قبل تبني سياسات محاربة الفقر وخاصة في فترة الستينات والسبعينات وبداية الثمانينات، إلا أن اهتمامها بمشكلة الفقر كان محدودا وخاصة برامج التصحيح الهيكلي التي أدي تطبيقها إلي تفاقم مشكلة الفقر، حيث بلغت نسبة الفقر في نهاية تطبيق هذه البرامج أكثر من 56%.

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية إبان عهد الاستقلال

نظرا للجهود التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية خاصة في دولة حديثة العهد بالاستقلال تكاد تكون بادئة من الصفر في كل شيء ونظرا إلي توجه السلطات الفرنسية إلي الإسراع في التخلي عن كافة التزاماتها المالية تجاه موريتانيا، وهو ما يتبين من تناقص نسبة مساهمة الخزينة الفرنسية في الميزانية الموريتانية التي انخفضت من 57% عام 1960 إلي 39% عام 1961 وإلي 36% سنة 1962 و11% سنة 1963 وتوقفت نهائيا سنة 1964، فإنه لم يكن أمام موريتانيا سو ى أن تعتمد على نفسها وتتجه إلي مواردها الذاتية،[1] ومنذ ذلك الحين قامت موريتانيا بإعداد خطط للتنمية الاقتصادية كانت أولها*: الخطة الرباعية (1963 –1966) والثانية رباعية أيضا(1970 – 1973)، ثم الخطة الخامسة (1976 – 1980)، وخطة رباعية أخرى تبين فيما بعد أن مفعولها استمر لمدة خمس سنوات (1981 – 1985).

وقد طبقت هذه الخطط مجتمعة في فترة صعبة جدا من تاريخ موريتانيا، حيث أنه بالإضافة إلي تخلى الخزينة الفرنسية عن دعم موريتانيا، فإنه ابتداء من نهاية الستينات وحتى أواسط الثمانينات شهدت موريتانيا موجات جفاف خطيرة ألحقت أذى كبيرا بالثروة الحيوانية والزراعية الموريتانية، التي كانت تشكل آنذاك العمود الفقري لاقتصاد رعوي ناشئ، هذا بالإضافة إلي آثار حرب الصحراء التي تزامنت مع هذه الفترات.

وكما سبق وأن ذكرنا فإن مجموع الخطط الاقتصادية خلال هذه الفترة بلغ أربع خطط مقسمة على فترات متفاوتة ويمكن إجمال أهدافها الرئيسية في شكل المبادئ العامة التالية:[2]

1) تحقيق الاستقلال الاقتصادي
2) تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
3) التفضيل المطلق للصناعات المنجمية
4) تشجيع ودعم المبادرات الخاصة المختلطة والمحلية لاسيما في نطاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة
5) العمل على تدريب اليد العامة الوطنية وتكوين الأطر والاعتماد على مصادر الاقتصاد الوطني.
6) إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات، ولغرض التفصيل فسوف نتناول كل خطة هنا بإيجاز كبير

1 ـ محمد ولد محمدو : آثار برامج التصحيح الهيكلي على تطور ميزان الدفوعات الموريتانية خلال الفترة 1986 ـ 1995" جامعة الجزائر السنة الجامعية 1998 ـ 1999 . ص 106.

(*) – هناك خطة 1960 – 1962.

2- خطاري ولد بيه –دور سياسة المالية في تحقيق التنمية- حالة موريتانيا بحث نيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان 2001، ص 123.

المطلب الأول: الخطة الرباعية الأولى (1963 – 1966)

كانت أهداف هذا المخطط الرباعي الذي كان في الواقع أشبه ببرنامج عمل منه إلي مخطط اقتصادي متكامل تتمثل في الآتي[1]:

أ . تجسيد استقلالية البلاد وخاصة على المستوى المالي والإداري وتوفير الأطر الوطنية واليد العاملة المؤهلة.

ب . إقامة البني التحتية اللازمة للقيام بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد بلغت الاستثمارات المخططة في هذه الخطة 5576 مليون أوقية موزعة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وكان من المبرمج أن يتم تمويل حوالي 87% من استثمارات هذه الخطة من المصادر الأجنبية والباقي من التمويل المحلي، ولكن تبين فيما بعد أن الاستثمارات التي نفذت تمت تغطيتها بسنة تفوق 90% من مصادر أجنبية وخاصة من المصادر الفرنسية والبنك الأوربي للتنمية.

وبشكل عام فقد تم إنجاز عدد هام من المشاريع الاقتصادية في هذا المخطط[2] منها مرفأ نواكشوط التجاري، وبناء أسطول صيد بحري، وإنشاء مصنع لدقيق السمك (بطاقة إنتاجية تصل إلى 400 طن سنويا) ومنشآت أخرى في انواذيبو لمعالجة حوالي 30 ألف طن من السمك سنويا، هذا بالإضافة إلى إنشاء ميناء للصيد في انواذيبو، ومعمل لتعليب التمور في أطار، و اقتناء مولد كهربائي في نواكشوط وتزويد العاصمة بالمياه الصالحة للشرب.

المطلب الثاني: الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية (1970 – 1973)

لقد استمرت هذه الخطة في تعزيز المكاسب التي تحققت في الخطة الأولى ولو أنها جاءت متأخرة عن موعدها الطبيعي أربع سنوات متتالية حيث أنها تبنت نفس الأهداف وقد اعتبرت هذه الخطة آنذاك خطة انتقالية في انتظار توفر الظروف الملائمة لإعداد خطط اقتصادية واجتماعية متكاملة، ومن أهمها تحديد حجم السكان، حيث أن أول إحصاء وطني تم سنة 1977، كذلك فإن معطيات الحسابات القومية لم تكن متوفرة نظرا لعدم وجود بنك مركزي في موريتانيا آنذاك والذي أنشئ في العام 1973.

وقد بلغت الاستثمارات المخططة في هذه الخطة 9.4 مليار أوقية موزعة بين كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، أما مصادر تمويل هذه الخطة فلم يرد التطرف إليها في هذا المخطط إلا أنه في النهاية وجد أن

1 ـ محمدن بن احمد سالم: الاقتصاد الموريتاني ـ ثلاثون سنة من الجهود التنموية النتائج والآفاق" مرجع سبق ذكره، ص33.
2 ـ محمدن بن أحمد سالم، الاقتصاد الموريتاني، مرجع سبق ذكره، ص. 35 ـ 36.

التمويل الأجنبي لم تختلف نسبته هو الآخر كما لم تختلف الأهداف عن الخطة السابقة، حيث أن هذه النسبة بلغت 90% و نسبة التمويل المتبقية كانت محلية (10%)[1].

وتجدر الإشارة إلى أن مجموع المشاريع التي كانت مدرجة في هذا المخطط قد بلغ عددها 157 مشروعا، منها 39 مشروعا في قطاع التنمية الريفية وقد نفذ منها8 مشاريع و33 مشروعا في القطاع الحديث أي الصناعة والتعدين والصيد البحري وقد نفذ منها 16 مشروعا في حين أن المشاريع المخططة للتجهيز كانت 40 مشروعا نفذ مها 18 مشروعا 9 منها في ميدان الطرق[2].

وهذه المشاريع المنجزة تتلخص في استصلاح بعض الأراضي (استصلاح غورغول 5000 هكتار) وإنشاء السدود (15 سدا في منطقة الحوضين)، كما تم استصلاح سهل بوكي، أما في مجال الصيد فقد تم إضافة سبع بواخر ومصانع لمعالجة الأسماك وإنشاء مركز للتكوين في ميدان الصيد في انواذيبو، كما تم استغلال الخامات الحديدية (2400 مليون أوقية مقابل 1600 كانت مخططة واستخدام 400 مليون أوقية في التنقيب عن البترول والنحاس ودراسة إمكانية استغلال الجبس)، أما على صعيد البنية التحتية فقد تم إعداد بعض شبكات الطرق منها طريق نواكشوط روصو (204 كلم) وطريق نواكشوط اكجوجت (256 كلم) والبدء في تهيئة طريق الأمل وتوسيع بعض الموانئ وإنشاء بعض المولدات الكهربائية وزيادة شبكات المياه.

المطلب الثالث: الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثالثة (1976 – 1980)

يهدف هذا المخطط إلى تحقيق تعليم أساسي وفني يؤدي إلى خلق كوادر محلية متخصصة قادرة على تحقيق التنمية، وكذا مشاركة الدولة وتشجيعها للتنمية الزراعية والصناعية، وتشجيع وتنمية الشركات الوطنية وإعادة تنظيم المؤسسات العامة في المجالات الصناعية والتجارية والمالية وكذا تشجيع المستثمرين الوطنيين على الاستثمار في مختلف أنحاء البلاد، هذا بالإضافة إلى إدارة موارد القطاع العام بشكل عقلاني ودعم المؤسسات المالية والنقدية.

وقد بلغت الاستثمارات المخططة[3] لهذه الخطة حوالي 41,8 مليار أوقية موزعة بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وكان من المتوقع أن يتم تمويل هذه الخطة محليا بما نسبته15% من الادخار العام وفائض الموازنة والقطاع الخاص بينما يمثل التمويل الخارجي ما نسبته 85%، 34.6% منها في شكل مساعدات عامة و50.4% من مصادر التمويل الأجنبية الخاصة، وعلى الرغم من المشاكل السابقة

1 ـ خطاري ولد أحمد ولد بيه، دور السياسة المالية والتنمية في تحقيق التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 124

2 ـ نفس المرجع . ص.124

3 - محمد ولد محمد –آثار برنامج التصحيح الهيكلي على ميزان المدفوعات الموريتاني خلال الفترة (1986-1995) مرجع سبق ذكره، ص 107.

الذكر خاصة مشكلة الحرب التي وصلت إلي ذروتها في السنتين الأوليتين لهذا المخطط فإن نسبة إنجازه بلغت 78% وهو ما يفوق نسبة الإنجاز في المخطط الذي سبقه والذي لم تتجاوز فيه هذه النسبة 58.6%، وقد تم خلال هذا المخطط إنشاء العديد من المشاريع الزراعية واستصلاح مساحات كبيرة في المناطق المحاذية لنهر السنغال وقد تجاوزت هذه الأرضي المستصلحة 30000 هكتار في مختلف أنحاء البلاد.

وفي المجال الصناعي أقيمت مشاريع صغير ومتوسطة ساهمت في إنتاج بعض الحاجات المحلية بالإضافة إلي أنه كان من المخطط إقامة مركب للصلب بطاقة مليون طن سنويا ومصفاة للنحاس ، في حين تم إنجاز مسبكة لقضبان تسليح الإسمنت بطاقة سنوية قدرها 10 آلاف طن و مصفاة لتكرير النفط بطاقة سنوية مليون طن، .... إلخ.

أما فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية فأهم إنجاز خلال هذه الخطة هو إنجاز جزء كبير من شارع الأمل الذي يربط مدينة النعمة بنواكشوط وطوله 1100 كلم.

المطلب الرابع: الخطة الاقتصادية والاجتماعية الرابعة (1981 -1985)

تهدف هذه الخطة إلي إكمال مشروعات المخطط الثالث التي لم تكتمل وتشغيل المشروعات المنتهية والمتوقفة (مصفاة النفط . مصنع السكر،...)، كما تهدف إلي المضي قدما في تنفيذ المشروعات المنجمية وخاصة في مجال الحديد والنحاس والجبس وذلك بالتعاون مع المستثمرين الأجانب، وقد تضمنت الخطة كذلك إصلاح مؤسسات القطاع العام أو ببيعها للقطاع الخاص أو تحسين تسييرها، وكذا الاهتمام بقطاع الصيد البحري والاستفادة منه بأقصى درجة ممكنة، وبتحديد النفقات العامة وترشيدها.

وقد جاءت هذه الخطة في ظروف تميزت بعودة الانتعاش النسبي للاقتصاد الوطني المنهك إثر الحرب التي لم تخرج منها موريتانيا إلا في عام 1978، بالإضافة إلى أن هذه الفترة تميزت أيضا بانخفاض أسعار الحديد على المستوى العالمي، وقد بلغت الاستثمارات المخططة لهذه الخطة حوالي 89.8 مليار أوقية موزعة على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، في حين أن التمويل الأجنبي للخطة كانت نسبته 80.8% بينما كان نصيب التمويل الداخلي لمشاريع هذه الخطة من مصادر عامة وخاصة حوالي 19.1%[1]

1 - محمدن ولد أحمد سالم الموازنة العامة في موريتانيا و تطورها خلال الفترة (1960- 1985) المطبعة الوطنية - انواكشوط 1993، ص 18

أما عن أهم إنجازات هذا المخطط فتتمثل في فتح المجال أمام القطاع ا لخاص للعمل في مجال التعليم والصحة وكذا شراء بعض مؤسسات القطاع العام والمشاركة في امتلاكها، بالإضافة إلي تشغيل مصفاة النفط في انواذيبو ومعمل السكر في نواكشوط وإكمال جزء هام من ميناء الصداقة في نواكشوط بمساعدة جمهورية الصين الشعبية، كما بلغت معدلات النمو السنوي للناتج المحلي في عام 1981 إلي 3,8% وفي عام 1983 إلى 6.6%.

لكن هذه الإنجازات جميعا ليس في هذه الخطة فحسب، وإنما في كل ما سبقها من الخطط رغم نجاحها النسبي وجدت نفسها عاجزة عن مواجهة آثار أخطر جفاف ضرب البلاد في نهاية سنة 1983 و1984، وفي ظل تدهور أسعار الحديد وتوقف بعض البلدان عن مساعدة الدولة الموريتانية الفتية، وهو ما خلق بلبلة اجتماعية كبيرة ووضع مأساوي عانت منه البلاد بشكل كبير عمق من جراح اقتصاد متداعي أصلا مبنى على أسس رملية.

وقد نتج عن هذه الأمور مجتمعة مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة، ففي نهاية الخطة الأخيرة كان الناتج المحلي للفرد يهبط سنويا بـ 0.6% وبلغ معدل الاستثمارات في نفس الفترة 32% من الناتج المحلي الإجمالي كما وصل مستوى المديونية ضعف الناتج المحلي الإجمالي[1] ، فلم يبقى أمام موريتانيا سوى التوجه إلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل إعادة جدولة ديونها والحصول على قروض جديدة تعمل على كبح جماح هذه المشاكل المختلفة قبل أن تترك بصماتها على التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر.

وقد عرفت هذه البرامج باسم برامج الإصلاح الاقتصادي، وإن كان كل برنامج معين منها أخذ تسمية تختلف عن الآخر إلا أنهما ينطويان تقريبا على نفس المضمون، فهناك برنامج التقويم الاقتصادي والاجتماعي (1985-1988) وبرنامج الدعم والدفع(1989- 1991) وبرنامج التصحيح الهيكلي (1992- 1995) وبرامج إصلاح هيكلي أخرى عرفت باسم: الوثائق الإطارية للسياسات الاقتصادية.

1 - خطاري ولد أحمد ولد بيه- دور السياسة المالية في تقيق التنمية، مرجع سبق ذكره ص 126

المبحث الثاني: مبررات ومضمون برامج الإصلاح الهيكلي في موريتانيا

المطلب الأول: المبررات

لقد ساعدت عوامل عديدة أغلبها داخلي والبعض منها خارجي في تبرير لجوء موريتانيا في منتصف الثمانيات إلى تبني برامج إصلاح هيكلي ساهمت إلى حد ما في تدارك وحل جزء كبير من المشاكل التي بلغت حدا لا يطاق قبل تبني هذه البرامج، رغم ما يوجه إليها من انتقادات، خاصة في ما يتعلق بدورها في تفاقم مشكلة الفقر.

الفقرة الأولى: المبررات الداخلية

كان الاقتصاد الموريتاني في فترة الستينات والسبعينات يرتكز بشكل أساسي على قطاعين اثنين أي ما يعرف بالازدواجية القطاعية وهما قطاع ريفي يقوم على الزراعة وتربية المواشي ويعيش في كنف هذا القطاع التقليدي أكثر من 80% من السكان، وبجانب هذا القطاع قطاع معدني لقي كل الاهتمام منذ السنوات الأولى من الاستقلال باعتباره قطاعا واعدا ومصدرا لا غنى عنه للحصول على العملة الأجنبية، حيث أن جل منتجاته (خامات الحديد والنحاس) موجهة للخارج خصوصا بعد تأميم البلاد لشركة" ميفرما" التي كانت تسهر على البحث عن هذه المعادن واستخراجها.

وإثر موجات الجفاف المتتالية وحرب الصحراء وإهمال الدولة للقطاع الريفي وسوء التنظيم وقلة الكوادر الوطنية المؤهلة، تفاقمت جملة من المشاكل ظهرت أعراضها على مختلف جوانب هذا الاقتصاد الفتي.

فبعد أن بلغت نسبة المعدل المتوسط لنمو الناتج الإجمالي في الفترة (1960– 1964)، 11% تراجعت إلى 5.66% ما بين (1964 –1975) ووصلت (–5.9 %) ما بين (1976–1985) وانخفضت الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.2% سنويا للفترة (1982 –1984) متمثلا في تناقص الإنتاج الزراعي بنسبة 67% خلال نفس الفترة ، فبينما كان في الستينات يقدر ب 120 ألف طن أصبح 20 ألف طن في الثمانينات وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.6% سنويا بالقيم الحقيقية كما بلغ عجز الموازنة العامة للدولة سنة 1984 نحو 3.6 مليار أوقية أي ما يعادل نسبة 8% من الناتج المحلي الإجمالي كما بلغ عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات 12 مليار أوقية أي ما يعادل نسبة 26% من الناتج الإجمالي في نفس السنة.[1]

1 - محمد ولد أحمد سالم، الموازنة العامة في موريتانيا و تطورها خلال الفترة (1960- 1985)، مرجع سبق ذكره، انواكشوط (1993) ص 74

وقد كان لهذه العوامل مجتمعة بالإضافة إلي عامل هجرة الأرياف إلي المدن آثار كبيرة أسهمت إلي حد بعيد في تبرير لجوء حكومة جديدة ولدت في ظروف غير اعتيادية إلي مؤسسات التمويل الأجنبية بغية تخفيف وطأة هذه المشاكل قبل الاندفاع نحو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

الفقرة الثانية: العوامل الخارجية

عند إلقاء نظرة سريعة على بنية التمويل في الخطط الاقتصادية السابقة، يتبين بشكل جلي مدى الدور الذي تلعبه العوامل الخارجية في تمويل التنمية بموريتانيا مما يستدعى التكييف مع الظروف والمستجدات على الساحة الاقتصادية والمالية الدولية، والتي تميزت في فترات السبعينات في توجه كافة البلدان النامية إلي طلب القروض التي كانت تحصل عليها بسهولة كبيرة من بلدان الوفرة.

و مع بداية الثمانينات تفاقمت مشكلة الديون الخارجية بعد ما رفعت كبريات الدول المدينة الراية البيضاء معلنة عن عجزها عن مواصلة تسديد الديون الأجنبية، عند ذلك أو كلت أغلب الدول الدائنة إلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مهمة التعامل مع هذه الدول، ولم تكن موريتانيا أحسن حالا من تلك البلدان التي رفعت الراية حيث أن المديونية الموريتانية تطورت ما بين 1979 و 1984 من 619 مليون دولار إلي 1400 مليون دولار أي بنسبة زيادة أكبر من 100% كما بلغت خدمة الدين العام في السنة الأخيرة (1984) 36% من حصيلة الصادرات وأدى هذا الوضع إلي تراكم 100 مليون دولار كمتأخرات مستحقات ديون خارجية[1] مما دفع إلي طلب الاقتراض من جديد لتسديد فوائد الديون و يضاف إلى هذا الوضع التراجع الكبير خلال نفس الفترة لأسعار العنصر الرئيسي للصادرات الموريتانية آنذاك (الحديد) في الأسواق العالمية، كما أن لحرب الصحراء أثر سلبي على إنتاج الحديد نظرا لاقتراب جبهات القتال من المواقع التي يستخرج منها الحديد، وكذا سكة نقل الحديد الوحيدة التي أصبحت مهددة بشكل كبير.

وقبل أن نتطرق إلى برنامج الإصلاح الهيكلي في موريتانيا فإننا سنقوم بإعطاء عرض موجز لسياسات الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية بشكل عام.

1 - خطاري ولد بيه- دور السياسة المالية في تحقيق التنمية مرجع سبق ذكره ص 128.

المطلب الثاني: برامج التصحيح الهيكلي في البلدان النامية

بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية بإعلان بعض البلدان (المكسيك 1982) عن عدم مقدرتها على مواصلة تسديد ديونها الخارجية، وأثر الصدمتين البترولية الأولى والثانية في السبعينات والثمانينات وجدت العديد من البلدان النامية خاصة النفطية منها نفسها في وضعية حرجة تمثلت في عجز ميزانياتها العامة وميل موازين مدفوعاتها في غير صالحها.

وإثر هذه الوضعية الخطيرة تسربت المخاوف إلى الدائنين الذين زاد قلقهم بسبب التحاق بعض البلدان النامية النفطية بغيرها من البلدان النامية في المطالبة بالديون الخارجية في الأسواق المالية، بعد أن كانت أحد أهم الأطراف المغذية لهذه الأسواق.

وفي ظل هذه الظروف سارع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إجراء عمليات إنقاذ مالي لهذه الدول النامية، ودون الدخول فيما إذا كانت هذه الإجراءات في صالح البلدان المهددة بخطر الإفلاس أو أن ذلك كان بهدف تخفيف العبء وفك الخناق عن البلدان النامية المدينة أم لا، فإن ما يهمنا هنا هو إبراز موقع السياسة الاقتصادية داخل الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي على هذه البلدان من أجل مساعدتها في الخروج من مأزق المديونية الخارجية والطريق الموصدة التي وصلت إليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من هذه البلدان.

الفقر الأولى: مفهوم برنامج التصحيح الهيكلي

ومن أجل أن نبين أكثر المقصود ببرامج التصحيح الهيكلي فسنعمد هنا إلى إبراز تسلسل هذه السياسات أولا ثم أهداف هذه البرامج دون أن نتعمق كثيرا في هذا الموضوع لأنه موضوع شاسع مترامي الأطراف لا يهمنا هنا إلا بقدر ما نظهر مدى تأثيره على توجهات السياسية الاقتصادية و من ثم على الواقع الاقتصادي.

تسلسل سياسات برامج التصحيح الهيكلي:

لقد اتخذت سياسات برنامج التصحيح الهيكلي تسميات عديدة قبل أن تتسمى بهذا الاسم ومن هذه التسميات برامج التكييف الاقتصادي وبرامج التقويم الاقتصادي والمالي وبرامج الدعم والدفع، غير أن اختلاف التسميات هذا ليس له مدلول كبير رغم وجود من يفرقون بين مضامينها وذلك على أساس الأهداف، على أن هذا في حد ذاته غير مقنع، فنحن مثلا لا نستطيع أن نتحدث عن تحقيق فائض اقتصادي ولا حتى ثبات اقتصادي في ظل توجه عام متزايد للعجوز، لذلك من المستصوب أن نحاول تثبيت الوضع على ما هو عليه في مرحلة أولية، ولكي نكون واقعيين فيجب أن نسمى هذا البرنامج

ببرنامج التثبيت الاقتصادي، على أن نحاول في مرحلة لاحقة القضاء على هذه العجوز ومن ثم تحقيق الفائض الاقتصادي وبذلك تكتمل حلقات برنامج التصحيح الهيكلي، ومهما يكن من أمر فإن الجدول التالي يبين الفوارق المعتبرة بين برامج التصحيح الهيكلي وبرامج التثبيت الاقتصادي .

الجدول (24): تسلسل سياسات برامج التصحيح الهيكلي.

	I	**II**		
	برنامج التثبيت الاقتصادي (اقتصاديات الطلب)	برنامج التصحيح الهيكلي (اقتصاديات العرض)		
		1	**2**	**3**
المؤسسات الدولية	**صندوق النقد الدولي**	**البنك الدولي**		
الفترة الزمنية	**قصيرة المدى**	**متوسط المدى**		**طويلة المدى**
السياسات الاقتصادية المتبعة	. تخفيض أسعار الصرف لتحقيق توازن خارجي. . زيادة الضرائب ورفع الدعم عن السلع لتحقيق توازن داخلي. . إنفاق حكومي كافي للتنمية.	. تحرير أسعار الفائدة. . إلغاء القيود البنكية وفرض رسوم جمركية.		معايير لزيادة القدرة على المنافسة في أسواق السلع.
الأهداف المرجوة	تخفيض الاختلالات في الموازين الداخلية (الميزانية العامة) والخارجية (ميزان المدفوعات).	رفع كفاءات موارد الإنتاج و تقوية القطاع الخاص، وتقوية ميزان المدفوعات		

المصدر: بلقاسم العباس، برنامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية، الجمهورية اليمنية، 2000، ص 15

ويتضح من خلال هذا الجدول أن الفارق بين برنامج التثبيت والتصحيح يكمن في المؤسسات المشرفة على البرنامج، ففي حين يشرف صندوق النقد الدولي على برنامج التثبيت فإن البنك الدولي يشرف على برامج التصحيح، وكذلك الفترة الزمنية التي يتطلبها كل من البرنامجين، ففي حين أن برنامج التثبيت يطبق خلال فترة زمنية قصيرة فإن برنامج التصحيح الهيكلي يمتد على فترات متوسطة وطويلة المدى كما أن السياسات المتبعة مختلفة شيئا ما حيث يتم التركيز على السياسات المالية في برنامج التثبيت المتمثلة في زيادة الضرائب ورفع الدعم عن السلع والقيام بإنفاق كاف لتحقيق التنمية بغية تخفيض الاختلالات الداخلية والخارجية، أما برامج التصحيح فيتم التركيز فيها على السياسة النقدية والمالية معا وخاصة النقدية، حيث يتم تحرير أسعار الفائدة وإلغاء القيود الكمية، وسياسية مالية متمثلة في فرض رسوم جمركية بالإضافة إلي سياسة مزيجة ما بين السياسة المالية والنقدية لزيادة الإنتاج وتقوية القطاع الخاص وتقوية ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تحقيق فائض في الميزانية.

ويمكن أن نخلص من هذا التحليل إلى ما ذكرناه سابقا وهو أن برامج التثبيت مجرد خطوة نحو التصحيح وأن الخلاف بينهما من حيث الأهداف المنظورة فقط.

الفقرة الثانية: أهداف برنامج التصحيح الهيكلي

بعد أن يقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتشخيص الوضع القائم والخلفية التاريخية لكل بلد على حدة من البلدان النامية، ومعرفة جوهر المشكلة الاقتصادية من وجهة نظرهما والتي تكمن حسب هاتين المؤسستين في وجود اختلال بين الطلب الكلي والعرض الكي داخل الاقتصاد الوطني، وبشكل أدق فإن الطلب الكلي يزيد على العرض الكلي وهو ما يؤدي إلى التضخم وعجز الميزانية العامة وعجز ميزان المدفوعات وغيرهم من الاختلالات المختلفة داخل هذه الاقتصاديات، بعد هذا التشخيص يقوم الصندوق بمنح البلد المعنى قروضا مشروطة يمكن أن تلخص هذه الشروط في محاور ثلاثة محور خاص بالميزانية العامة للدولة وآخر بالسياسة النقدية وثالث بميزان المدفوعات، وتهدف هذه المحاولات الثلاثة في الأمد القصير إلي تخفيض الاختلالات في الموازين الداخلية(الميزانية العامة) والخارجية(ميزان المدفوعات) وفي الأمد الطويل إلي رفع كفاءة موارد الإنتاج وتقوية القطاع الخاص وتقوية ميزان المدفوعات ويمكن أن يتم ذلك من وجهة نظر الصندوق من خلال التقليص من حجم الطلب الكلي عن طرق حزمة من الإجراءات من أهمها:[1]

القيام بإصلاحات ضريبية شاملة وترشيد النفقات العامة من خلال إلغاء الدعم عن كثير من المواد حسب أهميتها وتخفيف مشتريات الحكومية والتخلي عن بعض مؤسسات القطاع العام لصالح القطاع الخاص ووضع سقوف على حجم الائتمان الكلي الممنوح للحكومة والقطاع العام والخاص ورفع أسعار الفائدة المدينة والدائنة ويمكن تفصيل كل نقطة من هذه النقاط كما يلي:

I – إصلاح السياسة الضريبية:

يحصل كثير من البلدان النامية على حصة كبيرة من إجمالي الإيرادات عن طريق الضرائب المفروضة على الواردات ولكن هذا (من وجهه نظر صندوق النقد الدولي) يخلق حواجز حمائية مرتفعة تشجع على استحداث أنشطة تفتقر إلي الكفاءة للاستعاضة عن الواردات ولا تشجع الصادرات[2]، وعلاوة على ذلك فإن جانبا هاما من المشكلة ينجم عن القدرات الإدارية غير المتسمة بالكفاءة التي تضع حدا لنطاق الأدوات الضريبية الممكنة، وضعف الإدارة الذي ينتج أيضا عن شيوع المراوغة والتهرب من دفع الضرائب، مما تترتب عليه آثار سلبية على الدخل وتوزيع الثروة ومن ثم فإن التحدي بالنسبة للسياسة الضريبية هو تصميم هياكل ضريبية تتسم بالإنصاف وتكون ممكنة التنفيذ إداريا، وتؤدي إلي تحصيل ضرائب كافية وإلى إنقاص أوجه الخلل إلى أدنى حد ممكن.

---

1 - بلقاسم العباس، برنامج الإصلاحات الاقتصادية، في الجمهورية اليمنية، 2003 ص 15

2- ريتشارد هيمنغ وكالبانا كوشهار: رسم سياسة مالية موجهة نحو تحقيق النمو، مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 1990، ص37.

ويختلف نطاق الإصلاح الضريبي من بلد لآخر حسب طبيعة النظام الضريبي الأول والقيود الإدارية، والأولويات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، ويمكن استخلاص بعض الاستنتاجات العامة بشأن الاتجاه المناسب للإصلاح الضريبي في البلدان النامية من خلال تجربة تخفيض أسعار الضرائب ومن ثم الإقلال من أوجه الخلل إلى أدنى حد، يجب إخضاع أكبر عدد ممكن من أنشطة الاقتصاد للنظام الضريبي، ويتعين قصر الإعفاءات الضريبية على الحالات الأكثر إلحاحا فقط، وينبغي بذل جهد خاص لضمان فرض ضريبة واقعية على القطاعات سريعة النمو نسبيا، رغم وجود إغراء بفرض ضرائب مفرطة عليها، ولذا يجب مقاومة أي اتجاه لخنق روح المبادرة في هذه القطاعات، ومثل هذا الهيكل الضريبي بالإضافة إلي الإصلاحات الإدارية التي تقلل من أوجه التباطؤ في التحصيل سيجعل النظام الضريبي متجاوبا مع الزيادات في الدخل، ومن ثم يقلل إلي أدنى حد الحاجة إلي تكرار تدابير ضريبية تقديرية لمنع تخلف الإيرادات من الضرائب عند نمو الإنفاق العام. [1]

ومن وجهة نظر خبراء صندوق النقد الدولي[2]فإنه يجب أن تكون الضرائب السلعية مصدرا رئيسيا للإيرادات. ومن المستصوب للغاية أن تكون هناك ضرائب ذات قاعدة عريضة على الاستهلاك النهائي مثل ضريبة المبيعات أو القيمة المضافة وفي حين أن ضريبة الاستهلاك ينبغي أن تطبق من الوجهة المثالية في مرحلة البيع بالتجزئة، فإن فرض ضريبة شاملة على الاستهلاك يتطلب وجود هيكل أساسي إداري يتعذر إيجاده في كثير من البلدان النامية، ومن ثم فإن الاعتبارات الإدارية قد تحتم قصر ضريبة الاستهلاك على مرحلة التصنيع في معظم البلدان النامية كما قد تحول اعتبارات مماثلة دون فرض الضرائب على قطاعات مؤلفة من عناصر صغيرة كثيرة مثل الزراعة، والأعمال التجارية الصغيرة والخدمات، غير أنه يمكن أن يؤخذ في الاعتبار فرض حد أدنى من الضرائب على هذه الأنشطة ويمكن النظر في جباية ضرائب أكثر ثقلا على بعض سلع الترف حسب قيمتها (أي على أساس قيمة الصفقة)، حيث يمكن استخدام أسعار الضرائب لمنع تآكل الإيرادات من خلال التضخم والحيلولة دون استهلاك الكحول والتبغ وعدم الإفراط في استهلاك الأصناف المظهرية مثل السلع الاستهلاكية المعمرة والحلي والذهب.

1 ـ خطاري ولد احمد ، مكافحة الفقر عن طريق تحسين التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره ص 20.
2 ـ ريتشارد هيمنغ وكالبانا كوشهار : مرجع سبق ذكره ص 37.

وتتطلب الضرائب التجارية على نحو خاص إصلاحا واسع النطاق في البلدان النامية.[1]

نظرا للحجم الكبير للأصول المتداولة تجاريا وتجدر الإشارة إلى أن كثيرا من البلدان النامية تفرض ضرائب على الصادرات وخاصة المنتجات الزراعية الرئيسية ولما كانت هذه الضرائب تشكل عائقا أمام الصادرات، وبالنظر إلي العلاقة القوية بين الصادرات والنمو فإنه يجب استبعادها بشكل عام، كذلك فإنه ليس ثمة حاجة لفرض ضريبة مستقلة على الشركات في ظل وجود ضريبة فعالة على الدخل الشخصي ما دام أنه لا يمكن التفرقة بين الشركات وأصحابها حيث توزع أرباح الشركة على المساهمين، و يستثنى من هذه الشركات الفردية والتي هي أكثر الشركات في البلدان النامية.

II – ترشيد النفقات العامة:

كثيرا ما أدت برامج التصحيح الهيكلي إلي إجبار السلطات إلى إجراء تخفيضات في الإنفاق الحكومي بكثير من البلدان النامية ومثال ذلك أن الإنفاق الحقيقي للحكومات المركزية في خمسة عشرة بلدا (وهي أساسا بلاد عالية المديونية) قد أنخفض في المتوسط بنسبة تزيد على 18% في أوائل الثمانيات، وعانى الإنفاق الرأس مالي من انخفاض بنسبة تربوا على 35% بينما انخفض الإنفاق الجاري بأقل من 8% فقط[2] و من أوجه ترشيد النفقات العامة:

1 – إلغاء الدعم السلعي:

إن قيام العديد من البلدان النامية بدعم أسعار العديد من المنتجات خاصة الأساسية منها كالمواد الاستهلاكية، وتقديمها لمنتجات القطاع العام للمواطنين بمقابل رمزي أو بأقل من سعرها الأصلي يكلف خزينة الدولة مبالغ طائلة وهو ما يزيد من حدة عجز ميزانية الدولة ويزيد من الالتزامات المالية للحكومة، التي قد تجد نفسها في يوم من الأيام عاجزة عن الوفاء بها خاصة في البلدان النامية التي تتميز بندرة رؤوس الأموال وهذا ما حدث بالفعل في العديد من هذه البلدان .

2 – تخفيض المشتريات الحكومية:

يرى خبراء صندوق النقد الدولي[3] أن المشكلة الجوهرية التي تعاني منها البلدان النامية تتمثل في زيادة الطلب الكي على العرض الكلي وعلى هذا الأساس فإنه يجب على الحكومة من أجل الحد من العجز العام في الموازنة وميزان المدفوعات والتحكيم في مستويات التضخم الحد من المشتريات العامة، ويمكن أن يتم ذلك إما بخفض النفقات الجارية أو الاستثمارية فبالنسبة للأولى وخاصة الأجور فإنها تعتبر غير مرنة بشكل كبير ذلك أن محاولة تخفيضها غالبا ما تثير مشاكل اجتماعية

1 ـ أدريان شستي- مجلة التمويل والتنمية مقال بعنوان: الآثار المالية لتخفيض الضرائب التجارية، مارس 1990، ص 60.
2 ـ د ـ بلقاسم العباس : برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية الجمهورية اليمنية، مرجع سبق ذكره. ص 16.
3 - ريتشارد هيمنغ وكالبنا كوشهار، رسم سياسة مالية موجهة نحو تحقيق النمو، مرجع سبق ذكره، ص 38.

وهي بطبيعتها أصلا متزايدة وهكذا كانت النفقات الاستثمارية وهي الأقل حساسية بالمقارنة مع الجارية عرضة للمساومة رغم حاجة البلدان النامية لهذا النوع من النفقات ورغم كون الدولة في هذه البلدان هي القادرة على القيام بها هذا بالإضافة إلي الحد من النفقات العسكرية.

3 – وضع سقوف على حجم الائتمان الكلي الممنوح للحكومة والقطاع العام والخاص ورفع الفائدة المدنية والدائنة.

المبحث الثالث: برامج التصحيح الهيكلي في موريتانيا

ابتداء من سنة 1985 بدأت موريتانيا وإثر المشاكل والمتاعب الجمة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني على غرار مثيلاتها من البلدان النامية بتطبيق برامج تصحيح هيكلي واسعة النطاق اتخذت في البداية لنفسها شعار التقويم الاقتصادي، وبرامج الدفع والدعم، ثم أفصحت عن نفسها في برامج الإصلاح الاقتصادي وبعد هذا البرنامج أصبحت الخطط التنموية يتم إعدادها والعمل بها في شكل ما عرف بالوثائق الإطارية ومهما يكن من تسمية هذه البرامج فإنها جميعا عبارة عن برامج إصلاح هيكلي ترمي إلي تخفيف الاختلالات على مستوى المجاميع الاقتصادية الكبرى، ثم القضاء عليها في مرحلة ثانية وتحقيق فائض معتبر يساهم في تمويل التنمية في مرحلة أخيرة، وكذلك محاولة الحد من العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق التنمية الشاملة، وسنوجز هنا مضمون هذا البرامج.

المطلب الأول: مخطط التقويم الاقتصادي والمالي (1985-1988) (P.R.E.F):

لقد أحاطت بهذا المخطط جملة من الظروف والاعتبارات الخاصة جعلته يعرف بمخطط التقويم الاقتصادي فقبل نهاية فترة المخطط الرابع (المخطط الذي قبله) بسنة واحدة أي مع نهاية 1984 وبداية 1985 كان الاقتصاد الموريتاني يسير في طريق مسدود وكان يعاني من جملة من المشكلات الخطيرة والمتفاقمة والتي من أهمها الآثار السلبية لأكثر من 15 سنة من الجفاف التي ألحقت أشد الضرر بالقطاع الريفي ودفعت أكثر سكان الريف إلي الهجرة نحو المدن وما نجم عن ذلك من مضاعفة المشكلات التي كانت تعاني منها هذه المدن أصلا فيما يتعلق بتوفير الحد الأدنى من المرافق الأساسية الضرورية للحياة المدنية، كما أن معظم الإنجازات القائمة أصبح تسييرها يمثل عبئا على الاقتصاد الوطني (مثل صيانة الطرق وتشغيل بعض المشاريع التي تعتمد كليا بالنسبة لمواردها الأولية على الخارج، وكذا مصفاة النفط ومشروع السكر)، كذلك فإن مشروعات القطاع العام أصبحت تشكل عبئا على الدولة نظرا لما يسودها من فساد التسيير الإداري وقلة المردودية بالإضافة إلي الاختلالات في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات السابقة الذكر، كل هذه الأمور مجتمعة جعلت الدولة تتوقف عن تنفيذ ما تبقى من المخطط الرابع وإحلال محله مخطط التقويم الاقتصادي الذي يمتد على أربع سنوات لوضع حد لهذه المشاكل، وتتمثل أهداف هذا المخطط في النقاط التالية:[1]

- تحقيق معدلات نمو سنوية للناتج المحلي الإجمالي تفوق المعدلات الحاصلة بالنسبة للنمو الديمغرافي والتي تقدر بحوالي 2.7% سنويا أي الوصول إلي معدل اقتصادي سنوي لا يقل عن

1 ـ محمدن بن أحمد سالم، الاقتصاد الموريتاني ثلاثون سنة من الجهود التنموية، النتائج والآفاق، مرجع سبق ذكره، ص37.

4% مع تحسين إنتاجية الاستثمارات المنفذة والميل إلي تخفيض نسبة الاستثمارات العمومية إلي الناتج المحلي الإجمالي والتي كانت في عام 1984 في حدود 35%.

- الوصول إلي توازن ميزانية الدولة في عام 1986 وتحقيق ادخار تدريجي من هذه الميزانية يمكن أن يصل في عام 1988 إلي حوالي 5% من جملة الاستثمارات المطلوبة.
- تخفيف العجز في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات من القطاع الحديث وخفض العجز في الميزان الجاري إلى حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كان يمثل 34% في العام 1984، وقد اتبعت الدولة في سبيل تحقيق هذه الأهداف سياسة اقتصادية تقوم على:

- سياسة تقشف صارمة على مستوى المالية العامة تقوم على التحكم في النفقات الجارية وتحسين أداء الإدارات العامة عن طريق زيادة فعالية عملية الجباية والتحصيل، وانتهاج سياسة توظيف تعتمد على ربط التكوين باستخدام وخلق فرص جديد للعمل عن طريق القطاع الخاص، وفي مجال الصيد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإتباع سياسة لتحرير الأسعار في القطاع الخاص ورفعها إلي مستوى قريب من سعر التكلفة في القطاع العام.
- إتباع سياسة نقدية للاقتراض تعطي الأولوية للقطاعات الإنتاجية، خاصة الزراعة والصيد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلي تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية وإتباع سياسة صرف مرنة بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ونشير إلي أن استثمارات[1] هذا المخطط قدرت بحوالي 55 مليار أوقية أنجز منها 92% وتتلخص إنجازات هذا البرنامج في تحقيق نتائج جيدة تمثلت في تزايد مستمر للناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل من 53.230 مليار أوقية سنة 1985 إلي 62.999 مليار أوقية سنة 1986 ، وإلى 69.171 مليار سنة 1987، وإلى75.404 مليار أوقية سنة1988، أي بمعدل نمو متوسط قدره 3.6% خلال هذا البرنامج كما شهد معدل الإيرادات الضريبية في نفس الفترة تزايدا كبيرا وكذلك النفقات العامة ، وظلت ميزانية الدولة تحقق فائضا متزايدا طوال سنوات البرنامج(من 596 مليون أوقية سنة 1986 إلي 1773 مليون أوقية سنة 1987 ثم إلي 3613 مليون أوقية سنة 1988 وذلك بدلا من عجز بلغت قيمته 77 مليون أوقية سنة 1985 كما تم في نفس الفترة أيضا تقليص العجز في ميزان المدفوعات ولا شك أن نمو الناتج المحلي الإجمالي هذا انعكس إيجابا على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني كذلك فإن نمو النفقات رغم محاولة الدولة تقليصها كان له أثار إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

---

1 - خطاري ولد أحمد ولد بيه – دور السياسة المالية في تحقيق التنمية مرجع سبق ذكره ص 130.

المطلب الثاني: برنامج الدعم والدفع (1989-1991) (P.C.R):

لقد شجعت النتائج المحققة في برامج التقويم الاقتصادي والمالي مواصلة نفس سياسات الإصلاح المتبعة تحت اسم" برنامج الدعم والدفع"، حيث جاءت الأهداف متقاربة واستخدمت نفس السياسات السابقة تقريبا في سبيل تحقيقها

ويمكن حصر أهم أهداف البرنامج فيما يلي[1]:

1) تحقيق معدل نمو سنوي قدرة 3.5% خلال الفترة.
2) تحقيق ادخار عمومي (من الموازنة العامة) في حدود6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة.
3) تحسين مردودية الاستثمارات والإبقاء على الاستثمارات العمومية في حدود16.6% من الناتج المحلي الخام.
4) تخفيض العجز في الميزان التجاري ليصل في نهاية الفترة إلي نسبة 9.8% من الناتج المحلي الخام.
5) حصر نسب خدمات الدين الخارجي فيما بين 20 إلي 25% من عائدات الصادرات في سنة 1991.
6) أما السياسات المتبعة لتحقيق هذ البرنامج فهي متعددة منها سياسات قطاعية كالسياسة القطاعية الزراعية، وإصلاح المؤسسات العمومية والنظام البنكي وسياسة الأسعار والقطاع العام والمالية العامة والسياسة النقدية وسياسة القطاع الخارجي والقروض وما إلي ذلك من السياسات.

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف اتبعت الحكومة عدة خطوات منها:[2]

- مراجعة النظام الضريبي المطبق على القطاعات الاقتصادية الحيوية كالصيد والزراعة ووضع سياسة خاصة بالقاعدة الضريبية وطرق التحصيل.
- تغيير نظام التسهيلات والإعفاءات من الضرائب الجمركية وإصلاح التعريفة الجمركية من أجل زيادة الإيرادات الضريبية دون رفع أسعارها.

1 ـ محمدن بن احمد سالم : " الاقتصاد الموريتاني" 30 سنة من الجهود التنموية، مرجع سبق ذكره، ص 55.

2 - خطاري ولد أحمد ولد بيه، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 131.

- توسيع القاعدة الضريبية بواسطة تقوية الإحصاءات ووضع نظام دقيق لمراجعة الحسابات التجارية.

وفيما يتعلق بالنفقات العامة فيسعى البرنامج إلى خفض نفقات العمال، دون الإضرار الكبير بمستويات معيشتهم(قدرتهم الشرائية)، كما أعطى البرنامج أيضا أولوية كبيرة لصيانة الأدوات والتجهيزات والاستثمارات الأساسية، هذا بالإضافة إلى تنظيم نفقات التعليم وإعطاء الأولوية للتعليم الأساسي، وملائمة التعليم العالي مع التوجهات الاقتصادية الجديدة، كما تبنى البرنامج أيضا محاربة تشوهات الأسعار التي جعلتها لا تعبر فعلا عن تكلفة عوامل الإنتاج التي استخدمت في إنتاجها، وفي هذا الإطار تم إلغاء الدعم للمنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية ورفع أسعار الخدمات العمومية، كما تم إتباع سياسة صرف مرنة لإعادة تقييم العملة الوطنية، والتي خفضت قيمتها سنة 1989 بـ 10.3% مقارنة بسنة 1988 وذلك بطلب من المؤسسات المالية الدولية التي ترى أن العملة الموريتانية مقيمة بسعر أكبر من قيمتها الحقيقية.

وفي مجال النقود والقروض تواصلت سياسة الإصلاح النقدي بما يتلاءم مع السياسة المالية المتبعة وذلك بواسطة التحكم في عرض النقود في المجتمع، للحد من ارتفاع حجم الطلب الكلي، وبالتالي المساهمة في تخفيض معدلات التضخم.

وفي إطار الحد من النفقات العامة كذلك فإنه تم إتباع سياسة إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام والقطاع شبه العمومي عبر إطار قانوني وتنظيمي شامل، حيث وضعت مجموعة من النصوص القانونية تحدد نظام هذه المؤسسات وطرق إنشائها وتصفيتها ومن هذه النصوص الأمر القانوني 90/90 والمرسوم90/118 الذي يحدد المؤسسات العمومية والشركات ذات رأس المال العمومي وعلاقة هذه الهيئات بالدولة أما المرسوم (90/113) فيحدد شكل وتنظيم وتسيير المجالس الإدارية للمؤسسات العمومية وهناك مرسوم رقمه90/54 يقضى بتصنيف المؤسسات العمومية، هذا بالإضافة إلي المرسوم 90/72 القاضي بالمصادقة على النظام النموذجي للشركات ذات رأس المال العمومي[1]

وانطلاقا من هذه القوانين وغيرها تم تحديد العلاقة بين الدولة ومؤسساتها العمومية في ظل مقاصة الديون المستحقة لكل طرف تجاه الطرف الآخر ومن أمثلة هذه الشركات بعض شركات الخدمات العامة (الشركة الوطنية للمياه والكهرباء SONELEC ومؤسسة البريد والمواصلات OPT)، كما تمت إعادة هيكلة مؤسسة اسنيم (SNIM) عن طريق خطة إنقاذ مالية بقيمة 100 مليون دولار، مما مكنها من

1 ـ محمد ولد محمدو، آثار برامج التصحيح الهيكلي على ميزان المدفوعات الموريتاني، مرجع سبق ذكره، ص 146.

تمويل مشروع امهودات الذي زاد من قدرتها الإنتاجية وشملت الإصلاحات أيضا الشركة الوطنية للإيراد والتصدير(SONIMEX) والشركة الوطنية لتسويق الأسماك (SMCP) والشركة الموريتانية لتسويق المنتجات النفطية (SMCPP) وتمت خوصصة شركة النقل العمومي (STPN) والشركة الموريتانية الجزائرية للصيد (ALMAP)، كما شملت إعادة الهيكلة كذلك مؤسستي (SONELEC) وهيئة البريد والمواصلات (OPT).

وفي المجال الاجتماعي اتبع البرنامج سياسة العون الغذائي (الغذاء مقابل العمل)، وزيادة مخصصات القطاعات الاجتماعية بشكل عام (التعليم والصحة، ...) كما تم تكثيف الدراسات حول أنجع الطرق للتحكم في البعد السلبي للإصلاح، من خلال تحسين الحالة الاجتماعية للمواطنين، ذلك أنه في ظل برنامج التقويم الاقتصادي والمالي تم تسريح عدد كبير من العمال الذين كانوا يعملون في المؤسسات العامة التي تمت إعادة هيكلتها، كذلك فإنه تم تقليص عدد المكتتبين الجدد في الوظيفة العمومية لينحصر فقط على قطاعي التعليم والصحة.

وقد عمقت هذه الإجراءات بشكل واضح من مشكلة البطالة، وقد بلغت الاستثمارات المخططة لبرنامج الدعم والدفع 604 مليون دولار على طول امتداد عمر البرنامج المحدد بثلاث سنوات، أما عن النتائج التي تحققت في ظل هذا البرنامج فلم تكن مشجعة بشكل كبير وذلك بفعل عدة عوامل أغلبها خارجي والبعض منها داخلي فعلي المستوى الخارجي هناك أزمة السنغال التي تفجرت في أبريل 1989 والتي أدت إلي عودة عدد كبير من المواطنين مجردين من ممتلكاتهم وذلك بعد أن كانت تحويلاتهم المصرفية من العملات الأجنبية قد بلغت 27 مليون دولار في العام 1988 مما زاد بشكل كبير من النفقات العامة لدمج هؤلاء المواطنين، كما أدت هذه الأزمة إلي انتشار القلق بين صفوف الفلاحين في أهم منطقة داخل الوطن من حيث الخصوبة ووفرة الإنتاج الزراعي(ضفة نهر السنغال)، كما أدت حرب الخليج الثانية إلي توقف بعض الدول الخليجية عن مساعدة موريتانيا، وتقليص البعض الآخر منها لهذه المساعدات بعد أن كانت تشكل العمود الفقري للمساعدات الأجنبية الموجهة إلى موريتانيا وذلك بسبب موقفها المؤيد للعراق في هذه الحرب.[1]

و على المستوى الداخلي فقد تميزت هذه الفترة بتتابع تأثير سنوات الجفاف حيث ظل نزوح سكان الأرياف إلى المدن متواصلا وهو ما نتجت عنه آثار سيئة مختلفة.

---

1 - خطاري ولد بيه، دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا، جامعة انواكشوط 2014، مجلة القانون والإقتصاد، العدد 21 ص 198.

وبشكل عام فإنه رغم هذه الصعوبات فقد ظل الناتج الوطني الخام متزايدا حيث وصل في نهاية البرنامج إلي 92.619 مليار أوقية كما حققت ميزانية الدولة فائضا بلغ 3524 مليون أوقية في نفس الفترة (1991) رغم أنها حققت عجزا بلغ 3063 مليون أوقية في عام 1990، كما حقق ميزان المدفوعات فائضا في السنة الأولى من عمر هذا البرنامج وظلت النفقات والإيرادات العامة في تزايد مستمر، وانخفضت نسبة التضخم إلي أقل من 10% في غالب الأحيان

المطلب الثالث: برنامج التصحيح الهيكلي(1992-1995):

لقد تميز البرنامجين السابقين بطابع تثبيتي ذلك أنهما من جهة تم وضعهما في ظروف صعبة جدا تميزت باختلالات داخلية وخارجية كبيرة، ومن جهة أخرى فإنهما كانا يمثلان تمهيدا وخطوة أولى من خطوات برامج إصلاح هيكلية واسعة النطاق شرعت موريتانيا في تنفيذها بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدولي ابتداء من سنة 1992 و ظل العمل بهما ساري المفعول حتى سنة 1994.

وفي هذا السياق وإدراكا من الحكومة الموريتانية بضرورة مواصلة الجهود التنموية وتوسيع نطاق الإصلاحات الهيكلية أعدت هذه الحكومة في أواخر 1992 بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية برنامجا يغطي الفترة 1992/10/01 إلى 1995/09/30 عرف باسم برنامج التصحيح الهيكلي وقد وضعت لهذ البرنامج مجموعة من الأهداف أهمها[1]:

1) تحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي متوسط قدره 3.5%
2) خفض معدل التضخم ليصل في نهاية البرنامج إلى 3.6% بعدما كان يمثل 9% في 1991
3) خفض العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات من 14.5% من الناتج الإجمالي لعام 1991 إلى 6.6% في نهاية البرنامج.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تبنت الحكومة الموريتانية عدة سياسات تتلخص فيما يلي:

1) تحسين الوضع المالي للحكومة من خلال تطبيق سياسة نفقات صارمة (ترشيد النفقات العامة)، وتحسين تحصيل الضرائب.
2) تعزيز موقع القطاع الخاص داخل الاقتصاد الوطني وذلك بتشجيع التجارة الخارجية والصرف والاستثمار الخاص في قطاع الصيد والصناعات المختلفة بما فيها الصناعات التقليدية.
3) القيام بالإصلاح شامل للجهاز المصرفي بهدف تقوية دوره الوسيط بالإضافة إلي إصلاح السياسة الائتمانية.

1 ـ خطاري ولد أحمد بن بيه، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية حالة موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص 134.

4) مواصلة إصلاح (إعادة هيكلة) المؤسسات العمومية: فقد كان القطاع العام، يضم 80 مؤسسة عمومية حتى سنة 1989 بعضها ذا طابع غير تجاري " 20 مؤسسة" وتعتبر الدولة المساهم الرئيسي في 40 مؤسسة من هذه المؤسسات، وتنتشر في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتمثل(1/2) من الاستثمارات العمومية وتتلقى (1/5) من القروض الموجهة من القطاع البنكي، وفي نفس السنة فإن 12 مؤسسة عمومية تسيطر على القطاع الإنتاجي بشكل مطلق وتستحوذ على 95% من المبيعات وتشغل 75% من العمالة الوطنية.[1]

ورغم عمليات الإصلاح الهيكلي لبعض هذه المؤسسات في البرنامجين السابقين إلا أن وضعيتهم المالية ظلت دون المستوى المطلوب ومتفاوتة حسب المؤسسات، عندها تبنت الحكومة برنامجا أكثر صرامة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وبعض المؤسسات المالية الدولية الأخرى كالبنك الإفريقي للتنمية "BAD" والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي"FADES" بالإضافة إلي ألمانيا واليابان وقد عرف هذا البرنامج باسم البرنامج التصحيحي لقطاع المؤسسات العمومية "PASEP" وكان المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج الذي هو برنامج فرعي عن برنامج الإصلاح الهيكلي العام قد بلغ 50 مليون دولار تتحملها الأطراف السابقة الذكر.[2]

وفي ظل " PASEP " تم انسحاب الدولة من المساهمة في رؤوس أموال العديد من المؤسسات وخوصصة البعض الآخر منها فبالإضافة إلي مواصلة إعادة هيكلة "SNIM" والخطوط الجوية الموريتانية "AIR –MAURITANIE" ومؤسسة البريد والمواصلات "OPT" والمؤسسة الوطنية للمياه والكهرباء "SONELEC"، تم تطهير القطاع شبه العمومي بتسريع تخلي الدولة وانسحابها من رؤوس أموال كل من شركة التأمين وإعادة التأمين (SMAR) وكذا رفع الاحتكار عن استيراد بعض المواد الاستهلاكية الذي كانت تحتكره الشركة الموريتانية للإيراد والتصدير "SONIMX" ولم تقتصر جهود إعادة الهيكلة على مؤسسات قائمة بعينها بل إنها اتخذت بالإضافة إلي ذلك شكل إصلاحات قطاعية شملت كافة القطاعات المنتجة داخل الاقتصاد الوطني.

وبالإضافة إلى إعادة هيكلة وإصلاح عدد كبير من المؤسسات العمومية فقد تمت مواصلة الإصلاحات المالية المتمثلة في إصلاح النظام الضريبي للرفع من حصيلة الضرائب كما ظل الناتج الوطني الخام في هذه الفترة متزايدا حيث وصل في نهاية عمر البرنامج والتي هي 1994[3] إلي 124.933 مليار أوقية وظلت ميزانية الدولة في هذه الفترة تحقق فائضا وعجزا في بعض الأحياء وقد بلغ هذا العجز 7398

1 ـ محمد ولد محمدو، آثار برامج التصحيح الهيكلي على ميزان المدفوعات الموريتاني، مرجع سبق ذكره، ص 125.
2 - خطاري ولد بيه، دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص 200.
3 - اختصرت الخطة على بداية 1994 بدلا مما كان مقررا لها 1995.

مليون أوقية سنة 1992 و13161 مليون أوقية سنة 1993 وتعتبر هذه النسبة الأخيرة من أكبر نسب العجز في ميزانية الدولة منذ تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وفي سنة 1994 حققت الميزانية فائضا قدره 5740 مليون أوقية كما تراجعت نسبة التضخم إلي أقل من 5% في هذه السنة الأخيرة.[1]

[1] - خطاري ولد بيه، دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص 201.

خلاصة الفصل:

قامت موريتانيا مبكرا بوضع خطط اقتصادية بعد استقلالها عن فرنسا 1960 وكان مجموع هذه الخطط أربعة عرفت الأولى باسم الخطة الرباعية الأولى والتي غطت المرحلة ما بين 1963 و1966 والخطة الاقتصادية والاجتماعية التي غطت المرحلة ما بين 1970 و1973، و الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثالثة التي امتدت ما بين 1976 وحتى 1980 وكانت آخر هذه الخطط قبل تبني سياسات برنامج التصحيح الهيكلي غطت المرحلة ما بين 1981 و1985، وقد ساهمت هذه الخطط مجتمعة في تجسيد استقلال البلاد اقتصاديا كما كان مخططا لها، كما ساهمت في إقامة بعض مشاريع البنية التحتية الهامة التي كان لها أثر إيجابي على الفقر، وبما أن مسألة محاربة الفقر لم تكن هدفا بحد ذاته في هذه الخطط وبسبب ضعف الإحصاءات آنذاك فإن أثر تلك السياسات على الفقر لم يكن محددا.

و بسبب اعتماد الخطط الاقتصادية السابقة بشكل شبه مطلق على التمويل الأجنبي بنسب تراوحت ما بين 80 إلى 90%، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مديونية البلاد بشكل كبير، وهو ما أدخل البلاد في أزمة مديونية خانقة وصلت ذروتها في أواسط الثمانينات، حيث قامت موريتانيا بتطبيق سياسات وبرنامج تصحيح هيكلي امتدت لمدة عشر سنوات تقريبا كان أول هذه البرامج هو برنامج التقويم الاقتصادي والمالي 1985-1988 ثم برنامج الدعم والدفع 1988-1992 وبعد ذلك برنامج التصحيح الهيكلي 1992-1995 غير أنه توقف سنة 1994 وكان الهدف الرئيسي لهذه البرامج هو إعادة التوازن الاقتصادي الكلي وإعادة جدولة الديون بغية الحصول على تمويل السياسات الاقتصادية آنذاك وهو ما تم تحقيقه إلى حد بعيد و لكن بتكلفة اجتماعية باهظة.

ورغم الدور التراكمي الكبير لتنمية البلاد الذي لعبه السياسات الاقتصادية قبل تبني سياسات محاربة الفقر وخاصة في فترة الستينات والسبعينات وبداية الثمانينات إلا أن تلك السياسات كان اهتمامها بمشكلة الفقر محدودا وخاصة برامج التصحيح الهيكلي التي أدى تطبيقها إلى تفاقم مشكلة الفقر حيث بلغت نسبة الفقر في نهاية تطبيق هذه البرامج أكثر من 56%.

الفصل الثاني

استراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية

(2000 -1994)

تمهيد:

عند الانتهاء من برنامج التصحيح الهيكلي (1992 – 1994) والبرامج التي قبله، وبعد تقييم النتائج المتحصل عليها تبين أنه رغم تراجع العجز في ميزانية الدولة وتحقيق فائض في بعض الأحيان في هذه الميزانية وتراجع العجز في الميزان التجاري و كذلك التضخم إلا أن ذلك كان يخفي آثارا اجتماعية سيئة تجلت في تفاقم الفقر وارتفاع معدلات البطالة، وانحسار لدور الدولة، مما أصبح يهدد وحدة وكيان البلد.

فبادرت موريتانيا إلى تبني سياسات اجتماعية لمعالجة هذه الاختلالات عرفت باستراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية رغم أن البعض سماها بالبرامج الإطارية والتي استمرت لمدة ستة سنوات، حيث بدأت هذه البرامج فعليا سنة 1994 وانتهت سنة 2000 وكانت الخطط الأولية المحددة لهذا البرامج (1994 – 2001) على مرحلتين، تبدأ الأولى: (1994 – 1998) والثانية (1998 – 2001)، ولمعرفة مضمون هذه البرامج ومكانة التنمية البشرية فيها ودورها في مكافحة الفقر سنقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مضمون استراتيجية الفقر والتنمية القاعدية

المبحث الثاني: مكانة التنمية البشرية في هذا البرنامج

المبحث الثالث: حصيلة تنفيذ هذه الاستراتيجية.

المبحث الأول: مضمون استراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية(1994 – 2000)

كانت هذه المرحلة هي أولى مراحل الاعتراف بمشكلة الفقر في موريتانيا والاهتمام به كظاهرة خطيرة تجب معالجتها و الحد من آثارها التي أصبحت بارزة.

ولذلك سميت هذه الاستراتيجية باستراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية، أي بالتوجه إلى القاعدة العريضة للمجتمع ومحاولة إخراجها من هذه المشكلة.

فبدلا من سياسات التصحيح والتقويم التي تضعها الدولة بالتعاون مع المنظمات المالية الدولية، فإن هذه السياسات (محاربة الفقر والتنمية القاعدية) حاولت إشراك الفقراء والمجتمع بشكل عام في حل المشاكل المطروحة لديه.

وكما ذكرنا فإن هذه الاستراتيجية تم تنفيذها من خلال مرحلتين غطت الأولى الفترة ما بين (1994-1998) والثانية ما بين(1998-2000) بدلا من 2001 التي كانت مقررة وقبل التطرق إلى تفصيل كل مرحلة من هذه المراحل وتقيم الإجراءات المتخذة فإننا سنحاول التعرف على مجالات التدخل في هذه الاستراتيجية.

المطلب الأول: مجالات التدخل

لقد شملت مجالات تدخل استراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية النشاطات القاعدية وبعض المجالات الاجتماعية وذلك على النحو التالي:

الفقرة الأولى: التدخلات المرتبطة بالنشاطات القاعدية:

المقصود هنا هو تدخلات الاستراتيجية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية ذات الصلة بمحاربة الفقر، وقد شملت تلك التدخلات المجالين الريفي والحضري:

I – في الوسط الريفي:

باعتبار أن الفقر في موريتانيا يتركز في الريف أساسا نظرا لضعف مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي الذي يستقطب معظم العاملين في الريف، فقد اهتمت استراتيجية مكافحة الفقر في هذا الوسط الريفي بصغار المزارعين وذلك عن طريق:[1]

1 – إجراءات لدعم الإنتاج وتشمل:

- دعم الهيئات التنظيمية للمزارعين
- توفير التموين بالمداخلات الزراعية

1 ـ البرنامج الإطاري للتنمية القاعدية ومحاربة الفقر، وثيقة مقدمة إلي الفريق الاستثمار الخاص بموريتانيا وزارة التخطيط الموريتانية 1994، ص9.

- تخفيف المخاطر المرتبطة بالتقلبات المناخية ووضع نظام تمويل محلي مؤسس على الادخار.

2 – القيام بالإجراءات التي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي وقد شملت التخزين على مستوى القرى ووضع نظام لتسويق المنتجات الزراعية وبناء الطرق لفك العزلة عن بعض المناطق.

3 – اعتماد إجراءات لتنويع مصادر الدخل الريفي وذلك للتخفيف من الآثار السلبية التي تنجم عن التقلبات المناخية والتي تتسبب عادة في أضرار بالغة للمزارعين.

إن هذ التوجه الذي يعطي العناية بصغار المزارعين في الوسط الريفي له أهمية كبيرة في مجال مكافحة الفقر، وهو يستجيب لمتطلبات الاستراتيجيات التي تستهدف التخفيف من الفقر الريفي والتي تنطلق من المحاور الأساسية التالية:[1]

أ- تمكين ودعم فقراء الريف وذلك من خلال:

- الإدارة المحلية بالمشاركة والعمل الجماعي لتنمية الموارد الطبيعية
- تسهيل الحصول على خدمات الائتمان الزراعي خاصة أن قدرة فقراء الريف على الحصول على القروض محدودة نظرا لافتقارهم غالبا إلى الضمانات الكافية التي تطلبها المؤسسات التمويلية هذ فضلا عن ارتفاع أسعار الفائدة.
- تطوير علاقات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، ذلك لأن أي استراتيجية فعالة لمكافحة الفقر الريفي تقتضى بطبيعة الحال إرساء علاقات للشراكة ترتكز على الثقة المتبادلة وفتح قنوات مستمرة للتعاون مع الفقراء وذلك لتمكينهم من استخدام مواهبهم ومهاراتهم الذاتية للخروج من دائرة الفقر.

ب-تنويع مصادر دخول فقراء الريف والمقصود هنا هو السعي لإيجاد فرص تمكن سكان الريف من الحصول على دخول غير متأتية من النشاط الزراعي حيث تخف وطأة اعتمادهم على الدخل الزراعي الذي يتميز بانخفاض الإنتاجية غالبا.

ج- المساواة في النوع الاجتماعي: تعتبر النساء أقل قدرة على الوصول إلي الأرض والإئتمان والتكنولوجيا والصحة والتعليم وغيرها من المصادر الإنتاجية، لذلك فإن الحد من الفقر الريفي يتطلب نظرة متوازنة للقدرات لدى كل من الرجل والمرأة، وانطلاقا من ذلك فقد ركزت هذه الاستراتيجية على إجراءات تضمن المساواة بين الرجال والنساء.

1 ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية، مرجع سابق، ص:31.

د- تنمية البنية الأساسية الريفية حيث يتسبب ضعف شبكات الطرق وعدم توفر خدمات التخزين المناسبة في ضياع جزء مهم من الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلي انخفاض دخل المزارع من ناحية وارتفاع التكلفة على المستهلك من ناحية ثانية، وهو ما يجعل تنمية هذه البنية مسألة أساسية لتحسين ظروف المزارعين.

وفي هذا الإطار فإن المناهج التي تبحث العلاقة بين برنامج تنمية البنية الأساسية الريفية والتقليل من الفقر الريفي تتأرجح بين اتجاهين هما:

أ- اتجاه يرى ضرورة دمج استراتيجية الحد من الفقر الريفي ضمن أهدف الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية، بحيث تصبح هدفا صريحا يتم بمقتضاه إعطاء الأولوية في توزيع مشروعات البنية الأساسية الريفية للقرى والمناطق الريفية الأكثر فقرا.

ب-اتجاه ينطلق من فرضية أساسية وهي أنه حتى ولو لم تدرج مشروعات البنية الأساسية بصورة صريحة في أهداف وسياسات البرامج الإنمائية فإن استمرار تنفيذ مشروعات البنية الأساسية الريفية من شأنه في المدى الطويل المساعدة في تحقيق أهداف التقليل من الفقر الريفي على اعتبار أن أغلبية الفقراء يتركزون في المناطق الريفية[1].

ويعتبر الاتجاه الأول أكثر مناسبة للتأثير المباشر والسريع على أحوال الفقراء في المناطق الأكثر حرمانا وقد تبنته موريتانيا في استراتيجياتها التنموية كما سيتضح من خلال تناول مضمون استراتيجية محاربة الفقر بعد 1998.

ويجدر التنبيه إلي أن توجه السلطات الموريتانية في إطار الاستراتيجية الأولى لمحاربة الفقر إلى إعطاء الأولوية لصغار الفلاحين قد اصطدم في الواقع بنظام الملكية العقارية للأراضي الزراعية المتبع آنذاك وخاصة في الريف النهري، حيث تم تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في الزراعة المروية على ضفاف نهر السنغال مما أدى إلى إقصاء صغار الفلاحين وجعلهم مجرد عمال أجراء نتيجة لمحدودية فرص تملكهم للأرض من جهة ونقص مصادر التمويل من جهة أخرى.

II - في الوسط الحضري:

ويرتبط الفقر في الوسط الحضري أساسا بانعدام فرص العمل ولذلك ركزت الاستراتيجية الأولى لمحاربة الفقر في موريتانيا على خلق فرص عمل جديدة من خلال:[2]

1 ـ المنظمة العربية الزراعية دراسة الحد من الفقر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره ، ص 35

2 ـ الصوفي ولد الشيباني: السياسات الاقتصادية لمحاربة الفقر في موريتانيا مع الإشارة إلى تجربة الصناديق الشعبية للإدخار والقرض، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة، 2013 ، ص99

- ترقية القطاع غير المصنف عن طريق وضع نظام للقرض ونظام للتكوين المستمر.
- خلق فرص عمل معوضة بفضل تنمية الأنشطة كثيفة العمالة.
- خلق فرص عمل شبه معوضة عن طريق وضع وسائل إنتاجية صغيرة تحت تصرف المعنيين مع محو الأمية الوظيفية عنهم.

وهكذا يتضح أن تدخل الدولة من أجل خلق فرص العمل إنما تم بصفة غير مباشرة من خلال التركيز على القطاع غير المصنف الذي تتسم معظم نشاطاته بالطابع المؤقت والهش.

ورغم ما يحتويه القطاع غير المصنف من النشاطات الهامشية التي توفر الكثير من فرص العمل المؤقت، إلا أن التركيز عليه هنا ربما جاء نتيجة مواصلة لتنفيذ شروط برامج التصحيح الهيكلي التي أكدت في بداية تطبيقها في موريتانيا على ضرورة وقف الاكتتاب الجديد في الوظيفة العمومية التي تمثل القطاع الحديث الذي يستقطب غالبية المتعلمين باستثناء ما سمح به في قطاعي الصحة والتعليم.

الفقرة الثانية: التدخلات في المجالات الاجتماعية

تعطي المجالات الاجتماعية التي منحتها الاستراتيجية الأولى لمحاربة الفقر والتنمية القاعدية الأولوية للتعليم والصحة والمياه النقية وذلك انطلاقا من أهمية هذه المجالات في مكافحة الفقر.

- ففي مجال التعليم ركزت الاستراتيجية على توسيع التعليم الابتدائي عن طريق إجراءات تستهدف خفض الأسباب الرئيسية للتسرب المدرسي لدى التلاميذ وخصوصا لدى البنات كما سعت في مجال التعليم الثانوي إلى تحقيق التوازن الجهوي لمؤسساته بحيث تنتشر انتشارا متوازنا على امتداد ولايات ومدن البلاد، بهدف الحد من ظواهر التسرب وترك الدراسة الناتج عن بعد المؤسسات التعليمية من مناطق سكن التلاميذ.[1]
- أما في مجال الصحة فتم التركيز على ضرورة ترقية العلاجات الصحية الأولية بمشاركة السكان عن طريق تحصيل تكاليف الخدمات الصحية (le recouvrement du cout) ولا مركزية انتشار الصيدليات الدوائية.
- وبالنسبة لمياه الشرب النقية والصرف الصحي فإنه تم دمج استراتيجية المياه في إطار استراتيجية شاملة لمحاربة الفقر، وذلك بالجمع بين خلق مصادر للتزود بالماء مع تحسين شامل لظروف الحياة.

1 ـ وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ، البرنامج الإطاري للتنمية القاعدية ومحاربة الفقر ، مرجع سبق ذكره ص 9.

وقد كان طبيعيا أن تركز استراتيجية محاربة الفقر على التعليم والصحة والمياه النقية لأن نفاذ الفقراء إلى هذه الخدمات بالإضافة إلى كونه حقا إنسانيا وضرورة حياتية فهو أيضا أهم أسباب تأهيلهم للاستفادة من برامج مكافحة الفقر وجعلهم قادرين على تطوير مهاراتهم وخبراتهم ورفع إنتاجيتهم وهي الأمور التي لا يمكن أن تتحقق في ظل انتشار الأمية والجهل والمرض وسوء التغذية و سنفصل ذلك أكثر في المبحث الثاني.

غير أنه يلاحظ أن هذه الاستراتيجية لم تول مشكلة الإسكان أهمية تذكر وهي مسألة أساسية خاصة في الوسط الحضري وبالخصوص في نواكشوط حيث يوجد في أحياء الانتظار عشرات الآلاف من الفقراء في ظروف غير لائقة مما جعلهم غير قادرين على الاستفادة بالشكل المطلوب من الخدمات الاجتماعية المقدمة كالصحة والتعليم والمياه.

المطلب الثاني: البرنامج الإطاري لمحاربة الفقر والتنمية القاعدية (1994 – 1998)

يهدف هذا البرنامج إلي تقديم حلول لمشكلات الفقر وذلك من خلال وضع إجراءات محددة في مجالات الاستراتيجية المذكورة آنفا وهو يضم خمس مكونات منفصلة ومنتظمة في ثلاث مجموعات هي :

المكونات الريفية

المكونات الحضرية

مكون التكوين

وفي ما يلي يتم تناول كل من هذه المكونات على حده:

الفقرة الأولى: المكونات الريفية

تشمل هذه المكونات كلا من الأمن الغذائي وتسيير المجموعات الريفية المعزولة والقيام ببعض الأنشطة الصغيرة في مناطق نهر السنغال

ويهدف البرنامج الإطاري لمحاربة الفقر في هذا المجال إلى[1]:

- تكثيف الإنتاج الزراعي من خلال زيادة الإنتاجية
- تخفيض المخاطر التي تهدد الإنتاج الزراعي وتدفع المزارعين أحيانا إلي التحول من مناطق الإنتاجية إلي مناطق التوزيع أو حتى العمل عند غيرهم كمساعدين فقط.
- دعم المزارعين ومنحهم القروض لتفادي مشكلة رهن المحصول

[1] - وزارة الشؤون الاقتصادية –البرنامج الإطاري لمحاربة الفقر و التنمية القاعدية، مرجع سبق ذكره، ص 9.

- حل المشاكل المتعلقة بالملكية العقارية بجعل المزارعين أكثر قدرة على امتلاك الأراضي الزراعية من جهة وتسهيل حصول المستثمرين الراغبين على أراضي زراعية كانت معطلة بحجة أنها أملاك قبيلة من طرف مجموعة ما.
- وقد ركز البرنامج على اختيار مشاريع ذات كثافة عمالية كبيرة لتحقيق أهداف هذه المكونة وتم تحديد ثلاث مناطق للتدخل واعتبرت كل منطقة مشروع منفصل وهي على النحو التالي:[1]
- زراعة النهر التي تم فيها تركيز بعض التدخلات صغيرة الحجم، ومنطقة التدخل هنا هي ولاية كيديماغا.
- الزراعة في الوسط والمنطقة المختارة للتدخل هي شمال ولاية لبراكنة وجنوب ولاية تكانت.
- الزراعة الشرقية والمنطقة المختارة هي ولايتي الحوض الغربي والحوض الشرقي.

الفقرة الثانية: المكونات الحضرية للبرنامج

تنطلق استراتيجية التدخل في الأوساط الحضرية لتحسين الظروف المعيشية لأحياء الضواحي وخاصة في نواكشوط من ضرورة تحسين ظروف البيئة الحضرية المحيطية بالمدن وتجعل منه أحد أولوياتها كما هو الحال بالنسبة لتحسين وضعية التشغيل.

وتسعى استراتيجية التدخل في المناطق الداخلية إلي تثبيت السكان في مناطقهم الأصلية وتشجيعهم بوسائل توقف هجرتهم إلي نواكشوط، وفي هذا السياق تم اختيار مدينة ألاك (11000 ساكن حينها)[2] كمنطقة للتدخل حيث تم التركيز فيها على تحسين التجهيزات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الماء الشروب) وذلك بالتوازي مع إنشاء صناعة يدوية مشتملة على الخدمات الإنتاجية وضمان التموين بالمنتجات الزراعية مع تسويق فائض المنتوجات القابلة للتسويق والسعي لخلق أنشطة دائمة للسكان الأكثر فقرا.

الفقرة الثالثة: مكونة التكوين

تعني هذه المكونة بتهيئة الأفراد تعليميا ومهنيا وجعلهم في ظروف تمكنهم من اكتساب الخبرات والمهارات بما يسهل إدماجهم في الحياة النشطة، وذلك مع إعطاء عناية خاصة للشباب الذين فشلوا في مسيرتهم

---

[1] - وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، برنامج الإطاري لمحاربة الفقر والتنمية القاعدية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] - سيدي عبد الله ولد المحبوبي، الهجرة والتنمية في موريتانيا، المطبعة الوطنية، انواكشوط 2001، ص116.

الدراسية والذين لا يمارسون أي نشاط يمكنهم من تجنب الفقر في المستقبل من خلال تنظيم الدورات التكوينية والتدريبية، أي أن هذه المكونة تستهدف باختصار تأهيل الأفراد للاستفادة من فرص العمل.

ورغم أهمية الجوانب التي ركز عليها البرنامج، إلا أنه من الملاحظ أنه كان متأثرا بالتوجهات اللبرالية للدولة في تلك الفترة وما رافقها من التزامات بالتقشف في النفقات وعدم قيام الدولة باستثمارات كبيرة، ويمكن أن يظهر ذلك من خلال حجم التمويل المقدر للبرنامج حيث قدرت التكلفة الإجمالية لمختلف مكوناته بحوالي 1.545.247.000 أوقية أي ما يعادل 12.362.000 دولار أمريكي.[1]

ومن الواضح أن هذا المبلغ متواضع نسبيا ولا يمكن أن يواجه وضعية الفقر التي كانت سائدة في البلد آنذاك، حيث أنه مع بداية تنفيذ البرنامج فإن أكثر من 56% من السكان كانوا يعيشون تحت خط الفقر وكانت البنية التحتية الإنتاجية جد هزيلة.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الجهود الموجهة لمساعدة الفقراء في فترة البرنامج لم تكن مقتصرة على موارد البرنامج وإجراءاته فقط، بل إنها شملت برامج قطاعية تابعة لوزارات عدة كالصحة والتعليم والتجهيز... إلخ ومشاريع متنوعة تنجزها منظمات غير حكومية ومؤسسات دولية في مناطق عديدة من البلاد، أما المنظمات غير الحكومية المحلية فكان دورها محدودا جدا في تلك المرحلة، وبما أن هذه البرنامج كانت جزئية ومحدودة مما أدى إلى محدودية أثرها في الحد من الفقر، لذلك تم التركيز في هذا البحث على دراسة البرنامج الإطاري المذكور وافتراض أن الآثار المسجلة هي نتاج لتطبيقه.

وهكذا يتضح أن موريتانيا لم تدرج كل جهودها للتخفيف من الفقر، على الأقل في البداية، في البرنامج الإطاري الأول لمحاربة الفقر والتنمية القاعدية وإنما كان هذا البرنامج إطارا مستقلا لتصور وتنسيق الجهود التي تنوي الدولة القيام بها منفردة.

المطلب الثالث: البرنامج الإطاري الثاني لمحاربة الفقر والتنمية القاعدية (1998-2001):

جاء تبني هذا البرنامج في إطار الاستراتيجية التي رسمتها الحكومة لمحاربة الفقر والتي بدأت بالبرنامج الإطار الأول لمحاربة الفقر والتنمية القاعدية المتقدم الحديث عنه، وقد عرفت مكافحة الفقر في فترة هذا البرنامج الأخير تغيرا في بعض ملامحها، وسيتم التطرق لطبيعة تلك الملامح بالإضافة إلي محاور البرنامج في ما يلي:[2]

1 ـ سيدي محمد ولد خطري ، سياسات مكافحة الفقر في موريتانيا ، بحث غير منشور، جامعة انواكشوط، ص 30.
2 ـ الصوفي ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص104.

الفقرة الأولى: خلفية وأهداف البرنامج الوطني لمحاربة الفقر(1998-2001):

بعد انتهاء فترة البرنامج الإطاري الأول لمحاربة الفقر و التنمية القاعدية اتجهت السياسات نحو نظرة أكثر شمولية وتخصصية في مجال التصدي لظاهرة الفقر فهي أكثر شمولية نظرا لحرصها على إدماج مكافحة الفقر في جميع البرامج القطاعية للدولة، وأكثر تخصصية من خلال إنشاء جهاز شبه وزاري مكلف بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر سنة 1998 يعني بإنجاز والإشراف على مختلف البرامج الموجهة خصيصا لتلبية الحاجات الأساسية للسكان الأشد فقرا وتحسين مستوى معيشتهم.

ويتخلص الهدف الرئيس لهذا البرنامج في تمكين أكبر عدد ممكن من الموريتانيين من تجاوز عتبة الفقر مع تحسين مستوى نفاذهم إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبشكل كمي وبذلك فإنه كان يسعى إلى[1]:

- تخفيض الفقر بنسبة 18% على الأقل في سنة 2001 مقارنة بوضعيته في سنة 1996 حيث كانت 50% من مجموع الأسر حينها تعيش تحت عتبة الفقر.
- تحسين مستوى بعض المؤشرات المنتقاة للتنمية البشرية بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالنساء والأطفال[2]

1 ـ وزارة التخطيط ، استراتيجية التنمية (1998- 2001)، الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص للوصول إلي نمو قوى ومستديم، وثيقة مقدمة إلي المجموعة الاستثمارية الثالثة لموريتانيا، باريس 25 ـ 27 مارس 1998، ص 6.

2 - Programme National de lutte contre la pauvreté (1998 – 2001) document présenté un 3eme groupe consultâtes pour la Mauritanie, Paris, mars,1998, P17.

الفقرة الثانية: محاور برنامج مكافحة الفقر خلال الفترة (1998 – 2001)

في إطار توجهات هذا البرنامج تم لأول مرة ربط استهداف تحقيق معدلات نمو مرتفعة ببرنامج مكافحة الفقر، كما تم إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في استراتيجية محاربة الفقر من خلال تقوية المؤسسات الصغيرة والمنشآت التشاركية وتسهيل الحصول على القروض ومضاعفة أعداد المؤسسات الصغيرة الأكثر ملائمة للمناخ الاقتصادي للفقراء

وقد انطلق البرنامج من المحاور التالية:

المحور الأول: إرساء النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء

ويعتبر النمو شرطا لا غنى عنه لمكافحة الفقر ولكنه ليس كافيا وحده لتحقيق ذلك خاصة إذا لم تتبع سياسات توزيعية فعالة لصالح الفئات الأكثر فقرا، ولكي يسهم النمو في الحد من الفقر بالشكل المطلوب لا بد أن يتركز في محيط الفقراء لأن ذلك هو أفضل وسيلة لتحقيق العدل وخلق وظائف عمل وتحسين دخول الفقراء الذين يشكلون رأس مال كبير غير مشغل يمكن من خلال استغلاله المساهمة في تحسين مستوى معيشة مختلف الفئات الاجتماعية.

ويهدف إرساء النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء، أو ما يعرف بالنمو المناصر أو القريب من الفقراء إلى جعلهم يستفيدون منه أكثر من غيرهم حيث أن النمو لا يكون مناصرا إلا عندما يكون معدل نمو دخلهم أكبر من معدل نمو دخل غيرهم، أو عندما ينجم عنه في نفس الوقت تخفيض الفقر واللامساواة في الدخول بين الفقراء والأغنياء.[1]

وقد تضمن البرنامج سياسة للتشغيل تنطلق من ما يلي[2]:

- إعطاء الأولوية لقطاعات الاستثمار التي يمكن أن تخلق وظائف أو دخل جديد أو تحسن دخول الوظائف الموجودة وتتمثل في قطاعات الزراعة والصيد التقليدي وتربية الماشية.
- منح الأولوية لتكوين وتحسين المهارات وقدرات التسيير للقطاعات الفرعية للصناعة في القطاع غير المصنف.
- منح الأولوية لبرنامج تطوير المؤسسات النسوية الصغيرة.
- منح عناية خاصة للإستفادة من القروض الممنوحة من صناديق القرض والادخار وقد تم العمل على تجسيد تلك الأولويات من خلال:[3]

1-www.memoireonlin.com

2 ـ سيدي محمد ولد خطري، مرجع سابق ، ص: 43

3- Ministère du Plan, Programme National de lutte contre la pauvreté op.cit, p. 20 et 21.

أ- إقامة استثمارات صغيرة الحجم لأن تحسين دخول الفقراء يتطلب قبل كل شيء استثمارات من هذا النوع من طرف التنظيمات الاقتصادية للفقراء، والتجمعات التعاونية ذات الطابع الاقتصادي، ولذلك الغرض تم وضع برامج صغيرة متنوعة موضع التنفيذ، كما تم وضع برنامج لتمويل المنشآت الصغيرة في مجال الحقول المروية، بنوك الحبوب، الأمن الغذائي وتسويق المنتجات، كذلك تم تشجيع المنشآت الصغيرة الممولة من موارد المنظمات التنموية غير الحكومية.

ب-دعم تنمية المنشآت الصغيرة وذلك من خلال التكوين في مجالات تسيير المنشآت وأنشطة القطاع غير المصنف.

ج- محاولة تعميم هيئات القرض التي تستجيب للاحتياجات التمويلية للفقراء وتتلاءم مع قدراتهم على السداد والادخار، مع إنشاء صناديق للضمان تسمح بمنح أرصدة للمنتجين الفقراء وتزيد مستوى تغطية مخاطر النظام المصرفي.

ويتمثل الهدف بعيد المدى في هذا المجال في تعميم حلول مالية نابعة من المستفيدين أنفسهم وتسمح لهم بخلق النظام التمويلي الخاص بهم بما يخدم استراتيجياتهم واحتياجاتهم الخاصة، ولذلك تم منح الأولوية لتشجيع المبادرات التي تستهدف تعبئة المدخرات الداخلية وتوظيفها في استثمارات محلية، وذلك انطلاقا من أن إنشاء هيئات تتولى تعبئة مدخرات الفقراء يسمح في المدى المتوسط بزيادة حجم التمويل المتاح للمنشآت الصغيرة في الوسطين الريفي والحضري.

د- نظام قرض قائم على إدخارات المستفيدين ومسؤولياتهم المباشرة، وهو ما يستهدف تقوية الموجود من هيئات الفرض[1] وتشجيع إنشاء هيئات جديدة ووضع استراتيجية شاملة لأدوات التمويل الصغيرة والمتوسطة وكذلك اعتماد نصوص قانونية منظمة لهذا الحقل، كما تم تشجيع المنظمات غير الحكومية المتخصصة في ترقية التمويلات الصغيرة والمتوسطة.

ولدعم هذا التوجه تم تعديل الإطار المؤسسي للتمويلات الصغيرة بإدخال تعديلات جوهرية عليه، وذلك باعتماد القانون رقم 008/98 الصادر سنة 1998 المتعلق بتعاونيات الادخار والقرض، وقد استهدف هذا القانون توفير المرونة وسهولة الوصول إلي القروض مع تحقيق الاستقلالية المالية للفقراء واحترام الطابع الخاص والمستقل لتعاونيات الادخار والقرض.

ولم تكن موريتانيا فريدة في هذا التوجه نحو تشجيع التمويلات الصغيرة، بل إن العديد من الدول العربية اتجهت في نفس الفترة إلي إنشاء صناديق وجمعيات لتوفير القروض الصغيرة باعتباره آلية فعالة لتوفير

1 - يوجد حتى ذلك التاريخ هيئات القرض التالية: الصناديق الشعبية للقروض والادخار CAPEC. تعاونيات القروض والادخارCOOPEC جمعيات القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ACMPE

فرص للعمل وبالتالي مكافحة الفقر، فقد أنشأت تونس مثلا الصندوق الوطني للتشغيل والبنك التونسي للتضامن العامين 1993 و1997 على التوالي بهدف إنشاء شركات صغيرة تجعل في أولويتها العاطلين عن العمل، وفي 2005 أنشأت بنكا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد بلغ عدد الجمعيات المرخصة لمنح القروض الصغيرة فيها 277 بحلول 2006، كما أنشأت مصر الصندوق الاجتماعي للتنمية سنة 1991 الذي يعمل على تشجيع تأسيس الشركات الصغيرة وذلك من خلال تأمين قروض لهم، كذلك أنشأ اليمن الصندوق الاجتماعي للتنمية بهدف خلق فرص عمل جديدة.[1]

المحور الثاني: تحسين نمط إعادة توزيع الخدمات الاجتماعية المقدمة من طرف الأجهزة العمومية، حيث تعتبر إعادة توزيع الخدمات العمومية كالتعليم والخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب مسألة مهمة لتحسين أوضاع الفقراء، وقد وضع البرنامج تصورا لتحقيق ذلك يقوم على توجيه الموارد المالية مانحا الأولوية للشرائح الفقيرة عن طريق تخصيص جزء من تلك الموارد لصالح القطاعات الاجتماعية.

المحور الثالث: إنشاء عناصر شبكات أمان للمستهلكين والمحرومين، وذلك من خلال:

- إنجاز دراسات تمكن من تشخيص وتحديد حجم ظاهرة التهميش بمختلف أشكالها.
- دعم الأسر المعرضة للخطر وخاصة الأسر ذات العائل الواحد.
- اتخاذ إجراءات خصوصية لصالح الأطفال الذين يواجهون أوضاعا صعبة في المعاملة الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الرابع: اعتماد المقاربة التشاركية[2]: ينطلق هذا الخيار من أن إشراك الفقراء والمواطنين عموما في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من تحديد الأهداف ووضع التصورات المتعلقة بطرق التدخل وصولا إلي المشاركة في انجاز وتسيير المشاريع والبرامج التي تعنيهم هو شرط ضروري لتحقيق الأهداف.

وبطبيعة الحال فإن فعالية المشاركة تكون بحسب نوعية هيئات الفقراء التي يعملون من خلالها ولا يتعلق الأمر هنا فقط باستدامة واستقرار آليات التشاور، وإنما يتعلق أيضا بطبيعة المنشآت التي تضم المجموعات الفقيرة.

المحور الخامس: توسيع نطاق وتمهين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية.

---

1 ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 ، ص 200

2 - Ministère du Plan, Programme National de lutte contre la pauvreté op .cit, p 28 .

يتمثل الهدف الاستراتيجي هنا في ظهور عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية والمتخصصة في المجالات المختلفة لمحاربة الفقر (الإنتاج الزراعي، البيطرة، الصيد، الادخار والقروض، التسويق، تسيير الاستثمارات)، مع ضمان أن يكون تكوينهم ومستوى مهنيتهم ملائمين للاحتياجات المطلوبة.

المحور السادس: تحسين طرق وأدوات اختيار المستهدفين: تنطلق الرؤية هنا من أن المشاهدات المحلية في الواقع تدل على أن تخصيص الموارد المالية ينبغي أن يتوجه بشكل أساسي وأولوي نحو الأجراء غير المحميين وهم عمال القطاع غير المصنف والأسر التي تدار من طرف النساء والمستقلون غير الزراعيون في الوسط الريفي والأسر المسيرة من طرف شخص غير نشط وتختص هذه البرامج والمشاريع التي يصل عددها إلي قرابة 70 برنامجا ومشروعا بكونها مشاريع صغيرة شملت مختلف القطاعات وقدرت تكلفتها الإجمالية بنحو235.3 مليون دولار أمريكي أي ما يمثل نسبة 80% من الاحتياجات الإجمالية للتمويل[1].

1 - Ministère du Plan, Programme National de lutte contre la pauvreté op.cit, p. 37

المطلب الرابع: مدى سلامة إجراءات استراتيجية محاربة الفقر و التنمية القاعدية

قبل الدخول في مناقشة وتقييم مضمون هذه الاستراتيجية تجدر الإشارة إلي أن العديد من المؤتمرات الدولية التي عقدت منذ بداية تسعينات القرن العشرين، وخاصة قمة التنمية الاجتماعية التي انعقدت سنة 1995 قد حددت ثلاثة مرتكزات رئيسية لسياسات مكافحة الفقر هي: النمو الاقتصادي، مشاركة الفقراء في النمو، الاستثمار في الموارد البشرية.[1]

ولا شك أن ربط النمو بالفقراء هو توجه جديد لم يكن معتمدا قبل ذلك من طرف الهيئات الدولية المهتمة بالتنمية والتي كانت تركز فقط على نمو الناتج القومي باعتبار أن ذلك كفيل بالقضاء على الفقر، مع أن هناك بعض الاقتصاديين الذين نبهوا منذ سبعينيات القرن الماضي على ضرورة ربط الزيادة في الناتج القومي بنمط توزيع عادل لثمار النمو على الفقراء أي استهداف القضاء على الفقر، باعتباره هو الذي سيضمن تحقيق معدلات النمو الكبيرة وليس العكس.[2]

ويعزز من أهمية الربط بين النمو والعدالة في توزيع ثماره أن بعض الدراسات قد توصلت إلي أن اتباع الدول لسياسات تركز على العدالة في توزيع الدخل من شأنه أن يجعل الفئات ذات الدخل المنخفض تستفيد من ثمار النمو أكثر من استفادة الفئات مرتفعة الدخل، مما يؤدي إلي زيادة الميل الحدي للاستهلاك الناجم عن زيادة استهلاك الفقراء الأمر الذي يزيد الطلب ويؤدي بالتالي إلي زيادة الإنتاج.[3]

ويتطلب الحكم على مدى سلامة مضمون الاستراتيجية الموريتانية الأولى لمحاربة الفقر كخطة تركز على التخفيف من الفقر انتشارا وعمقا وحدة، النظر إلي مكوناتها من منظور استراتيجيات محاربة الفقر المتعارف عليها، وخاصة من حيث شموليتها وانسجام أولوياتها مع الأولويات الوطنية في تلك المرحلة، وكذلك نمط استخدام الوسائل المادية والبشرية المرصودة لتحقيق الأهداف المرسومة وهو ما سيتم من خلال تناول النقاط التالية:

1 ـ كمال حمدان الفقر في العالم العربي ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، مناهضة وإزالة الفقر، تقرير عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية ص 252.

2 ـ محبوب الحق، ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1977 ، ص 58

3 ـ كمال حمدان، الفقر في العالم العربي، برنامج والأمم المتحدة للتنمية، مناهضة و إزالة الفقر، تقرير عن القضاء على ظاهرة الفقر، و توفير سبل العيش المستدامة في الدول العربية، ص252.

الفقرة الأولى: مدى شمولية الاستراتيجية الأولى لمحاربة الفقر والتنمية القاعدية

لقد وضعت هذه الاستراتيجية في تسعينات القرن العشرين، حيث كان تركيز استراتيجيات التنمية حينها منصب على الجمع بين عدد من الأهداف من بينها الإسراع بمعد النمو الاقتصادي والحد من الفقر المطلق والحيلولة دون زيادة التدهور البيئي، وكان في صدارة الأولويات آنذاك أن تتضمن الأهداف الرئيسية للاستراتيجيات الإنمائية خفض عدد الفقراء في كل الدول النامية.[1]

ويمكن تقييم مدى شمولية نظرة هذه الاستراتيجية من خلال مدى تقيدها بإتباع القواعد والخطوات التي ينبغي مراعاتها عند صياغة استراتيجية الحد من الفقر، كما يمكن تقييمها من خلال نمط تدابير السياسات التي اتبعتها لتحقيق أهدافها.

أولا: القواعد التي ينبغي مراعاتها في وضع استراتيجية الحد من الفقر

تتمثل أهم تلك القواعد في[2] الإدراك الشامل لطبيعة الفقر بمحاوره المتعددة:

- التركيز على المجالات التي تفيد الفقراء
- تعبئة المجتمع من خلال المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في كل العمليات والخطوات المتعلقة بتخطيط وتنفيذ الاستراتيجية
- التنسيق بين شركاء التنمية
- اعتماد منظور طويل الأجل الاستراتيجية الحد من الفقر

ويمكن القول إن الاستراتيجية الأولى لمحاربة الفقر في موريتانيا من هذا المنظور قد خضعت للقواعد المطلوب توافرها في أي استراتيجية للحد من الفقر، حيث أنها انطلقت من قاعدة بيانات مفصلة وشاملة لوضعية الفقر أعدت من خلال المسوحات الشاملة للظروف المعيشية للأسر، تلك المسوحات التي مكنت على النحو المتقدم من تحديد من هم الفقراء وما هو حجمهم النسبي ومدى عمق وشدة معاناتهم من الفقر، وكذلك تحديد السمات الأساسية لهم من حيث توزيعهم الجغرافي وخصائصهم الديمغرافية ومستوياتهم التعليمية ونشاطاتهم الاقتصادية وأوضاعهم السكنية والصحية والغذائية، كما مكنت من تبيان جذور الفقر ومسبباته وتعتبر كل هذه الأمور أساسية لتنفيذ سياسات مكافحة الفقر بما يضمن وصول البرامج التنموية إلى مستحقيها أي الفقراء.[3]

---

1 ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العام 1990، ص 83
2 ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية، مرجع سبق ذكره ص30
3 ـ هيئة الليثى ، الفقر وطرق قياسه في منطقة الآسكوا ، مرجع سبق ذكره ، ص2

كما أن هذه الاستراتيجية قد ركزت إلى حد ما على استهداف المجموعات الأكثر فقرا من خلال توجيه الموارد إلي النشاطات والخدمات التي يستفيد منها الفقراء بالدرجة الأولى سواء في الريف أو المدن.

وفي نفس الوقت فقد تبنت مقاربة تشاركية من خلال تعبئة المجتمع المدني والقطاع الخاص والتركيز على القطاع غير المصنف ودمج كل تلك الأطراف في الجهود المبذولة للتخفيف من الفقر.

غير أنه يلاحظ أن الخطة الموريتانية في المرحلة الأولى لم تكن بعيدة المدى، بمعنى أنه لم يتم رسم معالم خطة طويلة المدى لمحاربة الفقر، وإنما تم الاقتصار على وضع استراتيجية متوسطة المدى وربما يفسر ذلك بمحدودية الخبرة في هذا النوع من السياسات آنذاك، وضعف القدرة على التخطيط طويل المدى.

ثانيا: طريقة إعداد استراتيجيات الحد من الفقر

ورغم عدم وجود مخطط شامل أو إطار ثابت لبناء استراتيجية ناجحة للتقليل من الفقر في كل الدول إلا أن هناك بعض الخطوات العامة التي يمكن الانطلاق منها كدليل يسترشد به عند صياغة استراتيجية الحد من الفقر ومن أهم تلك الخطوات والمراحل:

أ- تشخيص شامل للفقر عند البدء يمكن على ضوئه تحليل الحالة الاجتماعية والمحددات الهيكلية والمؤسسية للإسراع في النمو وتخفيف الفقر.

ب-وصف عملية المشاركة التي سيتم استخدامها في استراتيجية الحد من الفقر بحيث تتضمن شكل المشاركة وطبيعية المداولات ومكان انعقادها وملخص وافر عن القضايا الأساسية التي يتم طرحها للمناقشة ودور منظمات المجتمع المدني في مجال المتابعة والتنفيذ.

ج- العرض الواضح لبنود الاستراتيجية وأولويات الإنفاق المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمنها وترتيبها تبعا للأولويات مع تحديد التكلفة الاستثمارية لكل منها بدقة.

وتعد هذه الخطوة نقطة الارتكاز الأساسية لبناء استراتيجيات محاربة الفقر، ذلك أن وضوح الرؤية المتعلقة بمحاور الاستراتيجية وتحديد أولويات الإنفاق في البرامج التنموية بما يستجيب للاحتياجات الفعلية للفقراء تعتبر مسائل بالغة الأهمية فيما يتعلق بتحقيق أهداف الحد من الفقر.

د- تحديد الأهداف والمؤشرات والنظم المستخدمة في متابعة وتقييم الإنجازات، فالاستراتيجية الجيدة للحد من الفقر يجب أن تحدد بدقة أهداف متوسطة وبعيدة المدى وفي هذا الإطار فقد خلصت بعد الدراسات[1]التي تناولت محددات توزيع الدخل إلى الاستنتاجين التالين:

1 ـ برنامج الأمم المتحدة للتنمية تقرير التنمية البشرية، 1990، مرجع سابق، ص 84.

- أهمية أن يكون توزيع الأصول جيدا، وبالنسبة للبلدان النامية يعني ذلك إعادة توزيع الأرض بوصفها الأصل الإنتاجي الأهم في هذه الدول حيث يتبين على نطاق واسع أن التوزيع الجيد للدخل يرتبط بالتوزيع العادل للأرض.
- ومن الأمثلة البارزة على ذلك أن الدول التي طبقت الإصلاح الزراعي كالصين مثلا نجحت في تخفيف مستوى الفقر والتفاوت بدرجة كبيرة، بينما لم يحصل نفس الشيء في بلدان أخرى حققت نموا اقتصاديا ملحوظا لكنها لم تطبق إصلاحا زراعيا فعالا كما هو الحال في البرازيل والفلبين على سبيل المثال.
- ضرورة تحقيق زيادة سريعة في فرص العمل المنتجة لكي تنتشر الدخول بين جميع السكان، ويتحقق ذلك عن طريق النمو السريع القائم على الاستخدام الكثيف للعمالة أي التركيز على المشاريع التي تستقطب عمالة أكبر.

وقد تميزت الاستراتيجية الأولى لمحاربة الفقر في موريتانيا بالاهتمام بصغار الفلاحين المستقلين في الوسط الريفي، وأجرت إصلاحات جوهرية في موضوع ملكية الأراضي الزراعية خاصة بالنسبة للزراعة المروية على ضفاف نهر السنغال، حيث توجد الأراضي الخصبة ذات القيمة العالية، ولكن معظمها كان يدخل في إطار الملكيات الجماعية للقبائل، مما يمثل عائقا أمام قدرة المزارعين على الإنتفاع بها، فعمدت الدولة إلي استرجاع ملكيتها وتوزيعها على المزارعين والمستثمرين الزراعيين، وهو ما مثل خطوة مهمة في اتجاه تمكين بعض فقراء ريف النهر من أهم عنصر من عناصر الإنتاج[1].

أما بالنسبة للعدالة في توزيع ثمار النمو فإنها تتطلب سياسات اجتماعية تستهدف تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء، وقد رأينا كيف اهتمت الاستراتيجية الأولى لمحاربة الفقر في موريتانيا بهذه الجوانب حيث أنها قامت على عنصرين كان أحدهما بالتدخلات في القطاعات الاجتماعية، وبذلك يمكن القول إن هذه الاستراتيجية قد سعت إلي تعميم ثمار النمو من خلال التركيز على الآليات التوزيعية التي تعمل لصالح الفقراء، وهو ما من شأنه في النهاية أن يحقق قدرا أكبر من العدالة في توزيع الدخل بين شرائح المجتمع.

[1] - الصوفي ولد الشيباني السياسات الإقتصلدية لمحاربة الفقر في موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص 115.

هـ- تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع

تقوم السياسة المطلوب تطبيقها في هذا المجال على عنصرين أساسين يتضمنان تحقيق مصالح الفئات المحرومة، وهما توفير الخدمات الأساسية وعلى رأسها الخدمات الصحية والتعليمية والماء الشروب للجميع وإعداد الخطط الواضحة التي تستهدف الفئات المحرومة، مثل خطط دعم الدخل ودعم بعض السلع الغذائية وقد تضمنت الاستراتيجية الأولى لمحاربة الفقر في موريتانيا عناصر خاصة بكل من هذه القضايا.

و- تشجيع المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية وذلك من أجل تحقيق التنمية القائمة على المشاركة الجماهرية بالاعتماد على الذات، أي أن يكون الناس قادرين على الاعتناء بشؤونهم دون أن يعني ذلك بأي حال انسحاب الدولة، بل إنه يعني أساسا أن تكون هناك شراكة مع الفقراء ورعاية تتيح لهم المزيد من الفرص والتمكين، وفي هذا الإطار فإن استراتيجية الفقر في موريتانيا قد أولت أهمية كبيرة للشراكة مع المستهدفين وتطوير وتفعيل عمل منظمات المجتمع المدني بما في ذلك تطوير هيئات الادخار والقرض بما يخدم خلق المزيد من الفرص أمام الفقراء.

الفقرة الثانية: نظام الأولويات في الاستراتيجية:

يتطلب تقييم مدى انسجام نظام أولويات الاستراتيجية مع الأولويات الفعلية كما تحددها الاحتياجات التنموية الملحة وفرص النمو المتاحة تحديد المجالات الأساسية التي تصدرت اهتمامات برامج الاستراتيجية وتوزيع الموارد المالية على القطاعات الفرعية وذلك انطلاقا من أن الاهتمام بالمجالات والقطاعات الفرعية، ينبغي أن يعكس الأولوية في كل مرحلة.

وبطبيعة الحال فإن تحديد الطريقة الأفضل لترتيب الإجراءات المتخذة في المجالات الاجتماعية حسب الأولوية تعتبر مسألة صعبة رغم أن تطوير التعليم الابتدائي وتوفير الرعاية الصحية منخفضة التكلفة يعتبران دائما أولويات[1] وبالتالي ينبغي أن تركز عليهما البرامج التي تستهدف التخفيف من الفقر.

ونظرا لمحدودية حجم التمويل المخطط للبرنامج الإطاري الأول للاستراتيجية والذي لا يتجاوز كما ذكرنا سابقا 12.362.000 دولار أمريكي أي قرابة 1,5 مليار أوقية فقد اقتصرت تدخلاته على مجالات ومناطق مختارة وبالتالي لا يمكن تقويمه كخطة شاملة تستهدف الحد من الفقر، مع أنه تضمن تركيز على ترقية التشغيل والتنمية القاعدية وتحسين الأمن الغذائي وتوجيه النفقات الاجتماعية نحو المجموعات الأكثر تضررا من الفقر.

1 ـ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية لعام 1990 مرجع سابق ، ص 87.

وانطلاقا من تلك المعطيات فإن هذا التقييم يقتصر على مدى تطابق أولويات الاستراتيجية مع الأولويات الحقيقية، ويتم التركيز فيه على دراسة البرنامج الإطاري الثاني الذي كان تمويله الإجمالي كبيرا نسبيا واتسم بقدر كبير من الشمولية في الإجراءات والسياسات والمناطق التي استهدفها وكانت توجهاته تعبر عن الدروس المستخلصة من تجربة البرنامج الإطاري الأول وبالتالي يمكن تقييم نظرته للأولويات وإلي أي مدى عكست فرص النمو والاحتياجات التنموية الملحة.

ويعتمد في تقويم البرنامج في هذه الجزئية على دراسة نظام توزيع الموارد المالية فيه على القطاعات والنشاطات والمناطق، لأن ترشيد استخدام الموارد المالية يملى ضرورة توجيهها نحو النشاطات التي يمكن أن تسهم أكثر في الحد من الفقر والمناطق التي يتواجد فيها الفقراء بدرجة أكبر، وبما أنه يهمنا في هذا البحث إبراز العلاقة بين التنمية البشرية والفقر ومدى اهتمام السياسات الاقتصادية الموريتانية بالتنمية البشرية كوسيلة وهدف للحد من الفقر فإننا سنحاول معرفة مدى تطابق هذه الأولويات في برنامج التنمية القاعدية ومحاربة الفقر مع متطلبات التنمية البشرية.

المبحث الثاني: مكانة التنمية البشرية في سياسات محاربة الفقر والتنمية القاعدية:

يتفق أغلب المهتمون بالفقر على أن هناك مجالات رئيسية يجب أن تحظى بالأولوية في توجيه الموارد والاستثمارات في أي سياسة تستهدف الحد من الفقر، ومن أبرز تلك المجالات الخدمات الاجتماعية الأساسية والنشاطات التي تخلق فرص عمل أكثر، وفي ما يلي يتم التعرض لتوزيع تمويلات البرنامج على هذه المجالات.

المطلب الأول : تنمية الخدمات الاجتماعية

حيث يتطلب الحد من الفقر كما ذكر سابقا تحسين المؤشرات المتعلقة بالتعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب (التركيز على التنمية البشرية) مما يستدعي منح الأولوية في توزيع الموارد التمويلية لأي برنامج يهدف للتخفيف من الفقر، لتوفير هذه الخدمات على أوسع نطاق.

ويمكن إعطاء صورة عن توزيع تمويلات البرنامج من خلال الجدول التالي:

الجدول (25): التكاليف المقدرة للإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية في البرنامج الإطاري الثاني لمحاربة الفقر (2000-1998)

مجال الإنفاق	التمويلات بآلاف الدولارات			
	التكلفة	النسبة المئوية من المبالغ المقررة	المنجز	نسبة الإنجاز
الصحة	20884	9,6	22596	80,4
التعليم الأساسي	25210	8,6	13330	52,8
محو الأمية	2607	0,9	29	1,1
المياه النقية	36564	12,5	21607	59
التنظيف وتطهير المدن	11056	3,8	2240	20,2
دعم المجموعات الهامشية	3478	1,2	820	23,5
مجموع	**107008**	**36,6**	**60622**	**56,6**

المصدر: محمد علي ولد محمد السالك، السياسة الوطنية لمكافحة الفقر، بحث غير منشور، جامعة نواكشوط، ص:43

يظهر من الجدول أن نظام توزيع البرنامج قد أعطى أهمية لتوفير المياه النقية والصحة والتعليم وخصوصا في المرحلة الابتدائية وإن كانت نسب كل من الصحة والتعليم لا تختلف كثرا عن النسب التي كان يحصلان عليها في البرنامج والمخططات التنموية التي سبقت هذا البرنامج، بينما يلاحظ الضعف الكبير في النسبة المخصصة لمحو الأمية رغم أن أكثر من 40% من السكان البالغين كانوا حينها أميين، بالتالي يمكن القول إن البرنامج في هذه الجزئية لم يول موضوع تعليم الكبار ومحو أميتهم الوظيفية أهمية تذكر، وهو ما يعتبر عدم تماش منه مع أولويات الإنفاق في تلك المرحلة غير أن تخصيص الموارد في البرنامج عند وضعه لا يعني بالضرورة أن مجال الإنفاق سيستفيد من كل المبلغ المرصود، فنسبة الإنجاز تتفاوت من مجال لآخر، وهذا التفاوت يعكس هو الآخر شكلا من أشكال الأولويات، فمثلا رغم أن توفير المياه الصالحة للشرب قد خصص له ما نسبته 12,5% من إجمالي

تمويلات البرنامج إلا أن نسبة الإنجاز الفعلية فيه لم تتجاوز 59%، مما جعل قيمة التمويلات التي استفاد منها فعلا تقل عن تلك التي استفاد منها قطاع الصحة رغم أن هذا الأخير لم توجه له أصلا إلا نسبة 9.6% من التمويلات المخططة في البرنامج.

وبالنسبة لمحو الأمية فإنه بالإضافة إلي ضآلة النسبة المخصصة له أصلا فإن مستوى الإنجاز فيه كان شبه مهمل 1.1% مما يعني أن هذا البرنامج لم يول القضاء على الأمية أهمية تذكر.

المطلب الثاني: تنمية النشاطات التي تخلق فرص العمل:

انطلاقا من أن توفير فرص عمل للعاطلين وتحسين إنتاجية العمالة القائمة هو أقصر طريق لمحاربة الفقر، نظرا لما يترب عليه من دخل ولما يتيح من فرص وخيارات أمام الفقراء، فإن تقييم مدى سلامة نظام توزيع تمويلات أي برنامج للحد من الفقر ينبغي أن يستند بشكل أساسي إلي مدى التركيز على الأنشطة التي تخلق فرص عمل جديدة أو تضيف قيمة مضافة لإنتاج الفقراء العاملين، ورغم محدودية الغلاف المالي للبرنامج الأول لمحاربة الفقر والتنمية القاعدية فقد استهدف مناطق تظهر مؤشرات الفقر انتشار الظاهرة فيها مع اتساع عمقها وحدتها وتم التركيز على الأوساط الريفية في النهر وخارجه وكذلك هوامش المدن الحضرية التي تعرف بأحياء الانتظار بهدف تحسين الظروف المعيشة لسكانها وتحسين مستوى الخدمات فيها، وهذه هي المناطق التي تضم أكبر عدد من الفقراء.

أما بالنسبة للبرنامج الإطاري الثاني لمحاربة الفقر فقد كان تمويله أكبر، مما سمح بانتشار تدخلاته وبرامجه وتعميمها على مختلف مناطق البلاد، ورغم عدم توفر بيانات دقيقة حول التوزيع الجغرافي لتمويلاته على المناطق إلا أن عدد المشاريع التي مولها في كل نشاط يمكن أن تعطى فكرة عن نقاط تركيزه جغرافيا لأن كل منطقة تقريبا لها خصائص اقتصادية تميزها، مما يمكن معه استنتاج أن التركيز على نشاطات معينة مثلا هو تركيز على المناطق التي تشتهر بتلك النشاطات.

وقد بلغ مجموع البرامج والمشاريع التي حددها البرنامج زهاء 77 مشروعا وبرنامج فرعيا كان توزيعها القطاعي على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول (26): عدد المشاريع المقررة في البرنامج حسب القطاع (1998 – 2001)

القطاع	عدد المشاريع
الزراعة	13
الأمن الغذائى	3
الصيد التقليدي	9
صناديق تطوير المشاريع الصغيرة	3
دعم المنظمات الاجتماعية والمهنية	1
الصحة	9
المجموعات المهمشة	5
التعليم الأساسي	6
محو الأمية بين العمال	5
المياه في الوسط الريفي	8
المياه في الوسط الحضري	5
النظافة وتهيئة المجال الحضري	4
البيئة	9

Source: Ministère du Plan et CDHLCP, PNLP, op cite, p.37.

تتمثل الملاحظة الأبرز من خلال الجدول في أن مجال التنمية الريفية قد حظي بالعدد الأكبر من المشاريع حيث حصل وحده على 21 مشروعا أي ما يزيد على 20 في المائة من مجموع المشاريع، وهي مشاريع مقامة أساسا إما في الريف النهري أو الريف الآخر، وهما وسطان يتركز فيهما الفقر كما أوضحنا سابقا وهو ما يسمح بالقول إن هذا البرنامج قد أعطى أولوية على الأقل من حيث عدد المشاريع لمناطق تركز الفقراء.

المبحث الثالث: حصيلة تنفيذ استراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية:

من أجل تقييم استراتيجية محاربة الفقر و التنمية القاعدية فإنه لابد من معرفة أثر هذه الاستراتيجية على مؤشرات الفقر النقدي و الفقر البشري.

المطلب الأول: تطور مؤشرات الفقر النقدي خلال فترة الاستراتيجية:

يقيس الفقر النقدي كما تقدم مدى انتشار الفقر وعمقه ودرجة حدته، وهو يقاس عادة عن طريق الإنفاق كإحدى المنهجيات الأكثر بساطة لتقدير مستوى إنفاق الفرد و مقارنته بخط الفقر، و قد اعتمدت موريتانيا هذه المنهجية في المسوحات التي أجراها المكتب الوطني للإحصاء حول الظروف المعيشية للأسر، و التي تعتبر المرجع الوحيد الشامل الذي يوفر قاعدة بيانات مفصلة حول مختلف جوانب ظاهرة الفقر في البلاد.

و في ما يلي يتم تناول الفقر النقدي من خلال التعرض لتطور مؤشرات الفقر حسب المناطق الجغرافية، ثم يتم التعرض بعد ذلك لتطور مؤشرات التفاوت، وذلك بالنسبة لعتبتي الفقر العليا والدنيا حيث اعتمدت موريتانيا في هذا الصدد عتبة الفقر المحددة من طرف البنك الدولي حينها(1 دولار للفرد يوميا مرجحة بأسعار سنة 1985)، كما استخدمت عتبة دنيا لقياس الفقر الحاد أو الشديد تختلف حسب الفترات.

الفقرة الأولى: تطور الفقر النقدي حسب المناطق:

يعتمد هنا على المؤشرات الخاصة بثلاث سنوات توفرت عنها البيانات واعتبرت سنوات مرجعية للمقارنة من طرف المسوحات التي قام بها المكتب الوطني للإحصاء، و هذه السنوات هي سنة 1990 كسنة سابقة لتطبيق الاستراتيجية وسنة 1996 كنهاية للمرحلة الأولى للبرنامج الإطاري الأول من الاستراتيجية وسنة 2000 كنهاية للبرنامج الإطاري الثاني للاستراتيجية.

الفقرة الثانية: تطور الفقر النقدي حسب العتبة العليا للفقر:

يتم في البداية استعراض مؤشرات الفقر حسب مكان الإقامة على شكل جدول ثم يصار إلى تحليل اتجاهات تلك المؤشرات و مدلولاتها.

الجدول (27): تطور الفقر النقدي حسب العتبة العليا للفقر

مكان الإقامة	مؤشرات الفقر / السنة	P0%	C0%	P1%	C1%	P2%	C2%
نواكشوط	1990	36	16.5	13.2	12.1	6.4	9.2
	1996	21	11.6	4.6	6.9	1.6	4.9
	2000	25.1	12.5	6.1	8.6	2.0	6.4
المدن الأخرى	1990	44.5	14.5	17.9	11.7	10.2	10.4
	1996	38.5	11.8	12.5	10.5	5.5	9.4
	2000	25.7	8.1	6.5	6.2	2.2	5.0
ريف النهر	1990	73.8	17.5	29.2	18.7	26.1	19.4
	1996	60.7	19.1	22.1	19.09	11.3	19.5
	2000	71.5	34.7	29.3	38.5	15.1	40.9
الريف الآخر	1990	69.3	51.8	38.7	58	26.3	61.7
	1996	71.7	57.3	29.1	63.3	15.2	66.1
	2000	55.3	44.7	21.0	46.8	10.4	47.7
على المستوى الوطني	1990	56.6	%100	28.2	%100	18.1	%100
	1996	50.5		18.5		9.2	
	2000	46.3		17.0		8.2	

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الباحث بناءا على بيانات من مصادر مختلفة.

في الجدول أعلاه تشير المؤشرات الواردة في إلى ما يلي:

P_0: انتشار الفقر، P_1: عمق الفقر، P_2: حدة الفقر، C_0: مساهمة المنطقة في انتشار الفقر،

C1: مساهمة المنطقة في عمق الفقر، C2: مساهمة المنطقة في حدة الفقر.

يشار في البداية إلى أن عتبة الفقر المستخدمة سنة 1990 تم تحديثها سنة 1996 و سنة 2000، وذلك باستبعاد معدلات التضخم بين كل فترتين، و تساعد هذه الطريقة في إجراء مقارنة بين التغيرات الحقيقية في أوضاع الفقراء باعتماد معيار حسابي واحد، فقد حددت قيمة هذه العتبة وفقا لمعطيات الجدول 16 من الفصل الثاني من هذا البحث.

ولتحليل الجدول السابق يتم الإنطلاق بافتراض أن التطورات التي سجلتها مؤشرات الفقر خلال الفترة ما بين 1990 و1996 هي أساسا نتائج البرنامج الإطاري الأول لمحاربة الفقر رغم أنه لم يطبق إلا ابتداءا

من 1994 لكن قبله لم يكن هناك رؤية متبلورة لمحاربة الفقر ولم تكن هناك جهود كبيرة تبذل في هذا الصدد[1].

كما يفترض أن التطورات التي سجلت سنة 2000 هي ثمرة تطبيق البرنامج الإطاري الثاني، و يستند هذا الافتراض إلى درجة أكبر من المنطقية نظرا لشمولية البرنامج وأهمية حجم موارده التمويلية و لكونه أيضا استوعب تقريبا جل تدخلات الدولة الساعية للحد من الفقر.

وفي ما يتعلق بتطور مؤشرات الفقر فإن بيانات الجدول أعلاه تدل على أن نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر انخفضت من 56.6% سنة 1990 إلى 46.3% سنة 2000 أي أن الفقر كان يتراجع سنويا بنقطة مئوية واحدة تقريبا، أي أنه بافتراض أن عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر كان 1 مليون نسمة استنادا إلى أن عدد السكان كان وقتها يزيد قليلا على 2 مليون، فإن الاستراتيجية الأولى لمحاربة الفقر والتنمية القاعدية ببرنامجيها قد أسهمت سنويا في المتوسط في إخراج 10000 فرد من دائرة الفقر.

و يعتبر هذا الرقم متواضعا نسبيا من منظور مقاييس تقييم برامج مكافحة الفقر، و هو يحمل تباينا في معدلات إسهام البرنامجين، حيث ساهم الأول في تخفيض عدد الفقراء بـ 4 نقاط مئوية بينما وصلت نسبة مساهمة البرنامج الثاني إلى 6 نقاط مئوية.

غير أن معرفة نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر على المستوى الوطني لا تعتبر كافية لقياس درجة انتشار الفقر حسب مكان الإقامة، وفي هذا الإطار فإن البيانات المتوفرة تفيد أن سكان المدن الأخرى غير انواكشوط كانوا هم الأكثر استفادة من برنامج مكافحة الفقر، حيث انخفض معدل الفقر بينهم بحوالي 20% بين سنتي 1990 و2000، يلي ذلك سكان الريف الآخر الذي انخفض بينهم ذلك المعدل بحوالي 14 نقطة مئوية، ثم سكان نواكشوط حيث كان المعدل في حدود 9% مع ملاحظة أن نسبة الفقر في انواكشوط قد ارتفعت من 21% سنة 1996 إلى 25.1% سنة 2000، و هو ما يمكن تفسيره بكون مدينة نواكشوط قطبا يجذب السكان الوالدين من المراكز الحضرية الأكثر تضررا، و كذلك من الوسط الريفي بحثا عن العمل لتحسين ظروفهم المعيشية أو من أجل الدراسة، و تؤكد ذلك نتائج التعداد العام الثالث للسكان و المساكن RGPH الذي أجري سنة 2000 حيث بين أن مدينة نواكشوط أصبحت تأوي 611883 نسمة أي 24% من مجموع السكان بمعدل نمو سنوي متوسط في حدود 3.75%، أما الريف النهري فإن تراجع معدل الفقر فيه خلال عقد التسعينات كان محدودا جدا و لم يتجاوز حوالي 2% رغم

[1] - المكتب الوطني للإحصاء، ملامح الفقر في موريتانيا 2000، ص 47.

أنه سجل تراجعا ملحوظا بنسبة 13% بعد تنفيذ البرنامج الإطاري الأول، و يعود ذلك أساسا إلى التحسن الملحوظ في الموسم الزراعي 1995-1996 وهو ما يفسر أيضا التراجع في معدل الفقر المسجل في منطقة الريف الآخر في نفس الفترة بنسبة في حدود 18%، غير أن معدل الفقر في ريف النهر قد سجل ارتفاعا ملحوظا بين سنتي 1996-2000 أي خلال فترة البرنامج الإطاري الثاني، وهو ما يعود أساسا إلى العجز الملحوظ في إنتاج الحبوب في الزراعة الفيضية و الزراعة المروية في الموسم الزراعي 2000/1999 حيث أن المستوى المعيشي للسكان في هذه المنطقة يرتبط بصفة وثيقة بظروف الإنتاج الزراعي.

و كما سبقت الإشارة إليه فإن مؤشر نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر ليس مؤشرا كافيا لأنه لا يعطي فكرة عن مستوى معيشة و ظروف الفقراء أي أنه لا يقدم نبذة عن المسافة التي تفصل بين متوسط إنفاق الفقراء وخط الفقر.

وللتغلب على هذه الإشكالية يتم اللجوء إلى مؤشر عمق الفقر P_1 الذي يقيس متوسط ما يحتاجه الفقير ليصل إنفاقه إلى خط الفقر، و في هذا السياق فإن متوسط الفارق بين إنفاق الفقراء وخط الفقر قد انخفض على المستوى الوطني بين سنتي 1990 و2000 بحوالي 11%، مع ملاحظة أن الجزء الأكبر من هذا الانخفاض قد سجل خلال فترة البرنامج الإطاري الأول حوالي 10% في حين لم ينجم عن تطبيق إجراءات البرنامج الثاني إلا انخفاض محدود في هذا المؤشر في حدود 1.5% مما يعني أن إجراءات مكافحة الفقر في البرنامج الأول قد استهدفت الفئات الأكثر فقرا مما ساهم في تقليص متوسط الفارق بين إنفاقهم وخط الفقر بشكل ملحوظ بينما ركزت إجراءات البرنامج الثاني للاستراتيجية على المجموعات الأقل فقرا مما أدى إلى خروج العديد منهم من دائرة الفقر الشيء الذي جعل نتائج الجهود المبذولة لا تنعكس في مؤشر عمق الفقر مع تباين في مكان الإقامة كما هو واضح في الجدول.

أما في ما يتعلق بتفاوت الظروف المعيشية للفقراء كما تعكسها مستويات دخولهم فيلاحظ أن اتجاه مؤشر حدة الفقر P_2 كان يتجه نحو التراجع بشكل عام إذا ما استثنينا ارتفاعا في حدود 4% سجل سنة 2000 في منطقة الريف النهري مقارنة بسنة 1996، وارتفاعا طفيفا بحوالي 1.4% في منطقة نواكشوط سنة 2000 مقارنة أيضا بسنة 1996، و يستنتج من الاتجاه العام لهذا المؤشر أن سياسات مكافحة الفقر خلال فترة الاستراتيجية الأولى لمحاربة الفقر قد استهدفت بشكل أساسي المجموعات الأكثر فقرا مما أدى إلى تراجع درجة التفاوت في الدخول في ما بينها و بين المجموعات الأقل فقرا خلال الفترة المذكورة، أي أنه كان أكثر عدالة لصالح الفئات الأكثر فقرا رغم التفاوت في المناطق.

وعموما تفيد المعطيات المتوفرة أن المؤشرات P_0، P_1، P_2، هي أكثر في الوسط الريفي منها في الوسط الحضري حيث وصل P_0 في الوسط الريفي سنة 2000 إلى 61.2% مقارنة بحوالي 25.4% في الوسط الحضري، كما أن قيمة مؤشري P_2 و P_1 كانت في الوسط الحضري تفوق دائما 4 أضعاف تقريبا نظيراتها في الوسط الريفي.

وبإجراء مقارنة بين النتائج المحققة والهدف الرئيسي للبرنامج الثاني لمحاربة الفقر والتنمية القاعدية المتعلق بتخفيف معدل انتشار الفقر يظهر أنه في الوقت الذي كان البرنامج يستهدف الوصول بمعدل الفقر إلى 32.5% عند نهايته، فإن هذا المعدل ظل عند 46.3% أي أنه لم يتراجع إلا بحوالي 4 نقاط مئوية مقارنة بسنة 1996 بدل 18 نقطة مئوية التي كان البرنامج يستهدفها عند انطلاقته، وهو معدل تراجع ضعيف و يعبر عن عدم تجسيد الأولويات المقررة لمكافحة الفقر على أرض الواقع.

الفقرة الثالثة: تطور مؤشرات الفقر النقدي حسب العتبة الدنيا للفقر:

في هذه النقطة تتم دراسة تطور مؤشرات الفقر الحاد من خلال استعمال العتبة الدنيا للفقر، و قد تم الإكتفاء هنا بمؤشريP_0، C_0 لمعرفة نسبة الأفراد الذين يعيشون فقرا مدقعا و مساهمة كل منطقة في ذلك، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (28): **تأثير ومساهمة الإقامة في الفقر الشديد باستخدام العتبة الدنيا للفقر (1996 – 2000).**

محل الإقامة	السنة	P_0	C_0
انواكشوط	1996	%7.7	%66.6
	2000	%12.3	%8.6
المدن الأخرى	1996	%21.9	%10.4
	2000	%13.2	%5.7
الوسط الحضري	1996	–	–
	2000	%12.7	%14.4
ريف النهر	1996	%37	%17.9
	2000	%53	%38.3
الريف الآخر	1996	%52.5	%64.7
	2000	%38.5	%47.3
الوسط الريفي	1996	–	–
	2000	%44.1	%85.6
المستوى الوطني	1996	%32.6	–
	2000	%31.4	%100

Source : ONS profit de la pauvreté en Mauritanie, 2000, p31

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة معتبرة من المواطنين يعيشون فقرا مدقعا 31.4% سنة 2000 مقارنة بحوالي 32.6% سنة 1996، بمعنى أن البرنامج الوطني لمحاربة الفقر لم يسهم بإخراج سوى 1.2% من دائرة الفقر المدقع وهو ما يؤكد ما سبقت الإشارة إليه من أن إجراءاته لم تكن تركز إجمالا على الفقراء الأكثر فقرا، وكذلك يتضح من الجدول أن الفقر قد تركز أساسا في الوسط الريفي حيث أن ما يزيد على 44% من سكانه يعيشون فقرا شديدا سنة 2000 مقابل 12.7 في الوسط الحضري، وداخل الوسط الريفي يبدو أن الفقر المدقع كان أكثر انتشارا في منطقة الريف النهري التي وصل فيها سنة 2000 إلى 53.7% مقارنة بـ 37% سنة 1996.

وبشكل عام يظهر من خلال الجدول أنه بالنسبة لنواكشوط والريف الآخر سجل مؤشر P_0 ارتفاعا سنة 2000 مقابل ما كان عليه سنة 1996 في حين تراجع هذا المؤشر في كل من المدن الأخرى والريف النهري بين نفس السنتين المذكورتين وهو ما يعني أن سياسات مكافحة الفقر في المنطقتين الأوليين كانت أقل انحيازا لصالح الفقراء الأقل فقرا مما نجم عنه هبوط بعضهم إلى تحت خط الفقر المدقع بينما كانت أكثر انحيازا للمجموعات الأكثر فقرا مما سمح بتجاوز بعضهم عتبة الفقر الدنيا في المنطقتين الأخريين.

المطلب الثاني: تطور الفقر البشري:

تتناول هذه النقطة دراسة التطور الذي شهدته مؤشرات الفقر البشري و الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان جراء تطبيق الإجراءات التي تضمنتها الاستراتيجية و ذلك في نقطتين منفصلتين كما يلي:

الفقرة الأولى: تطور مؤشرات الفقر البشري خلال فترة الاستراتيجية الأولى لمحاربة الفقر:

إن وجود الفقر يعني من المنظور غير النقدي انعدام الفرص والآفاق الأساسية التي تقوم عليها أي تنمية بشرية مثل الحظ في حياة طويلة خالية من العلل والتمتع بمستوى معيشة لائقة كما يعني التمتع بالحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين، والفقر من هذا المنظور لا يمثل مجرد حالة من الحرمان وإنما يمثل أيضا نقصا في الفرص الحقيقية.

ونظرا للأهمية التي تعبر عنها مكونات مؤشر الفقر البشري في تحديد الأوضاع الفعلية للفقراء فقد تم التركيز هنا على تناول تطور اتجاهات هذا المؤشر خلال فترة الاستراتيجية الأولى لمحاربة الفقر في الفترة من 1994 إلى 2000، وذلك بغية تتبع الأبعاد غير النقدية للفقر و آثارها الاجتماعية، حيث أن هذا المؤشر يبين أن الأبعاد الاجتماعية مهمة لتحقيق رفاهية الأفراد، كما أنه لا ينبغي احتكار المؤشرات

النقدية لتقييم مستويات الأداء في مجال سياسة محاربة الفقر بل يجب استخدام مؤشرات أكثر شمولية للفقر تغطي جميع مناحي حياة الإنسان بما في ذلك العمر و المعارف و ظروف المعيشة.

وينبع التركيز على الأبعاد الاجتماعية في مؤشر الفقر البشري من العلاقة القوية بين مكافحة الفقر والتنمية البشرية، ذلك أن محاربة الفقر تعتبر إحدى الركائز المهمة لتحقيق التنمية البشرية، ولذلك فإن استراتيجية التنمية البشرية تشمل من بين أمور أخرى مكافحة الفقر في جميع صوره، فالفقر يتجلى من خلال النقص في الوسائل والموارد الاقتصادية و صعوبة النفاذ إلى العلاجات الطبية وغياب التهذيب والمعارف والعزلة والتهميش وضعف المشاركة في تسيير شؤون الجماعة و ضعف رأس المال الاجتماعي و المعلومات حول الفرص المتاحة، وبالتالي فإن الفقر يعيق إمكانية تنمية قدرات الأفراد التي تعتبر مطلبا لا غنى عنه لبلوغ أهداف التنمية البشرية و العكس صحيح.

ويبين الجدول التالي تطور مؤشر الفقر البشري خلال مرحلة تنفيذ استراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية.

جدول (29): تطور مؤشر الفقر البشري خلال الفترة ما بين (1995 – 2000)

السنوات / مكونات المؤشر	1995	1996	1997	1998	1999	2000
السكان المعرضون للموت قبل بلوغ 40 سنة	30.5	30.5	30.5	30.5	27.7	26.9
معدل أمية الكبار	49.2	47.6	45.8	43.9	43.3	42.8
السكان الذين لا يتوفرون على المياه النقية للشرب P_{31}	30	30	30	30	20.1	10.1
السكان الذين لا يتوفرون على الخدمات الصحية P_{32}	37	25	25	25	22.6	20.2
الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن P_{33}	23	23	23	23	23	32
العوز الإقتصادي $P_{33}+ P_{32}+P_{31}$	26	26	26	26	21.9	20.8
مؤشر القفر البشري	38.7	37.5	36.18	35.17	33.52	32.9

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية–برنامج الأمم المتحدة للتنمية–التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة و الفقر 2002 ص64.

حسب الجدول أعلاه فقد تراجع مؤشر الفقر البشري من 38.7% سنة 1995 إلى 35.17 % سنة 1998 أي عند بدء تطبيق البرنامج الإطاري الثاني للاستراتيجية ثم وصل إلى 32.9% عند نهاية الاستراتيجية سنة 2000.

و يرتبط التقدم الذي حققه مؤشر الفقر البشري بتقليص العجز على مستوى مجمل مكوناته باستثناء النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن وهي نسبة تنحو إلى الزيادة حسب معطيات سنة 2000.

وهكذا فقد تراجع العوز في مجال التعليم مقاسا بمعدل أمية الكبار 4.7 نقاط مئوية بين سنتي 1996 و2000 في حين انخفضت النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب والخدمات الصحية 19.9 نقطة و4.8 نقطة على التوالي، و النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من العوز الإقتصادي 5.2 نقاط، ويرتبط هذا التطور بتنفيذ استراتيجية ترقية الخدمات الاجتماعية الأساسية.

خلاصة الفصل:

لقد تضمنت الاستراتيجية الأولي لمحاربة الفقر في موريتانيا و التي عرفت بإسم استراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية بعض أهم المحاور الرئيسية التي ينبغي الأخذ بها في أي سياسة للحد من الفقر في هذا البلد، حيث تضمنت تقديم الدعم المادي والسلعي للفقراء (محور الضمان الاجتماعي) من خلال برامج الأمن الغذائي، و توفير الخدمات اللازمة لتحسين المستوى التعليمي والمهارات التي تنمي قدرات الفقراء و تؤهلهم للعمل والمشاركة في الإنتاج و الكسب (محور التنمية البشرية)، كما تضمنت أيضا توفير فرص العمل ودعم الأنشطة والمشروعات المولّدة للدخل من خلال القروض الميسرة (المحور الاقتصادي).

كما أنها قد اتّسمت بقدر كبير من الشّمولية، حيث تضمنت الجوانب الرئيسية المطلوبة في استراتيجيات محاربة الفقر رغم أن برنامجها الإطاري الأول (1994-1998) كانت تنقصه الدقة في تحديد الأهداف بشكل كمي، كذلك كانت هي نفسها كاستراتيجية تفتقر إلى التخطيط بعيد المدى للحد من الفقر.

و رغم ما سجل من تحسن في بعض الجوانب، فإن تحليل مؤشرات الفقر الموريتاني قد بين استمرار وجود مستوى مرتفع من الفقر بشقيه النقدي و البشري في البلد في فترة تطبيق هده الاستراتيجية.

الفصل الثالث

الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(2001- 2015)

تمهيد:

كانت موريتانيا من أوائل الدول التي تبنت الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر وكان ذلك سنة 2000. فقبل نهاية الخطة الثانية لبرنامج مكافحة الفقر والتنمية القاعدية التي كان مقررا لها أن تستمر حتى نهاية 2001 . وضمن مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (PPTE) قامت موريتانيا وبالتعاون مع خبراء البنك الدولي بإعداد خطة للتنمية طويلة الأمد تستمد جل أهدافها من الأهداف الإنمائية للألفية، التي تزامن الإعلان عنها مع بدأ العديد من البلدان النامية بإعداد خطط اقتصادية عرفت باسم الوثائق الاستراتيجية لمحاربة الفقر.

وما يميز هذه الخطة عن غيرها من خطط محاربة الفقر السابقة هو كونها كانت صريحة من حيث اعترافها بمشكلة الفقر وكون الخطة الاقتصادية (2001 – 2015) تم الارتقاء بها سنة 2001 إلى قانون توجيهي لمحاربة الفقر لتصبح المرجع الأساسي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المديين المتوسط والطويل.

وقد تم تنفيذ هذا الإطار من خلال خطط عمل فرعية على ثلاثة مراحل أولها الخطة الرباعية التي غطت الفترة (2001 – 2004) وكانت الثانية خماسية وشملت الفترة(2006 – 2010) بينما كانت المرحلة الثالثة خماسية أيضا حيث أنه من المفترض بأن تغطي الفترة ما بين (2011– 2015).

وعلى الرغم من انقضاء أربع سنوات من المرحلة الثالثة من مراحل تنفيذ الإطار الاستراتيجي فضلا عن انقضاء المرحلتين الأولى والثانية منه فإن معدلات الفقر لا تزال مقلقة وأغلب الأهداف المسطرة في الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر من غير المحتمل انجازها، رغم ما يؤخذ على تلك الأهداف من عدم ترتيب الأولويات ولتفصيل ذلك فسنتناول هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: مضمون الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

المبحث الثاني: حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(2001 – 2010)

المبحث الثالث: مكانة التنمية البشرية في CSLP

المبحث الأول: مضمون الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

لا شك أن تناول مضمون الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر هو مسألة هامة للتعرف على محاور وأهداف وآليات الخطط الفرعية لهذا الإطار، كما أنه من المهم أيضا من أجل تحديد الإطار الزمني والنتائج الفرعية المترتبة على تنفيذ كل مرحلة من هذه المراحل من أجل الاسترشاد بها في تنفيذ المرحلة التي بعدها، وكذا تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة في هذه الخطط.

المطلب الأول: محاور وأهداف وآليات الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

لقد أبرز تحليل وضعية الفقر في موريتانيا تعدد جوانب الظاهرة وتشابك أسبابها، مما يجعل أي استراتيجية تسعى لمحاربته مطالبة بأن تتبع سياسة تعالج في نفس الوقت جميع محددات الفقر حتى تولد أثرا سريعا ومستداما في تخفيف الفقر، و لتحقيق ذلك فقد وضع برنامج الإطار الاستراتيجي لمحاربة ا لفقر المحاور والأهداف والآليات التالية:

الفقرة الأولي: محاور الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(2001 – 2004)

يرتكز الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر على أربعة محاور رئيسية هي[1]:

المحور الأول: ويتعلق بدفع عجلة النمو الاقتصادي الذي يشكل أساسا للحد من الفقر، ويستهدف تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد وتخفيف تبعيته للعوامل الخارجية، وهو يعمل على التخفيف من الفقر بطريقتين: الأولى عبر آثاره المباشرة وغير المباشرة على خلق فرص جديدة للتشغيل والدخل، والثانية عبر أثره على مداخيل ميزانية الدولة والتي يمكن بدورها أن تستخدم لدعم قطاعات يستفيد منها الفقراء بشكل مباشر.

المحور الثاني: ويتعلق بتشجيع النشاطات التي يستفيد منها الفقراء بشكل مباشر وتقام في مناطق تمركزهم، وهو يعتمد على إنجاز برامج عمومية للاستثمار تمكن من تقليص الفوارق بين الفقراء وغير الفقراء وتحسين مصادر دخول الفقراء.

المحول الثالث: ويتعلق بتنمية المصادر البشرية والاستفادة من البنية التحتية الأساسية، وهذا المحور يعول عليه في إحداث أقوى أثر على الفقر في المدى الطويل، وذلك من خلال تأثيره على الإنتاجية وعلى تحسين ظروف معاش الفقراء، كما أن الاستفادة من خدمات التهذيب والصحة على وجه الخصوص من شأنه أن يساهم بقدر معتبر في التخفيف من الوضعية الصعبة للفقراء.

المحور الرابع: ويتعلق بترقية التنمية المؤسسية بطريقة فعالة تعتمد على الحكم الرشيد وعلى المشاركة التامة لجميع الفاعلين في محاربة الفقر.

1 - وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، 2001 ، ص 8

وتجدر الإشارة إلي أن هذه المحاور لا يمكن تنفيذها في نفس الوقت وبنفس السرعة، بل إن الضغوط المتعلقة بالموارد المالية وبقدرات التنفيذ وجداول السياسات والبرامج،...إلخ، تملى كلها ضرورة رسم أولويات مرحلية.

الفقرة الثانية: أهداف الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر وأولوياته:

يمتد الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر على مدى خمسة عشر سنة، وهي المدة التي يتوقع خلالها أن تكون جميع السياسات المرسومة قد أعطت مفعولها الكامل، كما أن الاستراتيجية المرسومة هنا تشكل في حد ذاتها مسلسلا متجددا يثرى بتجربة تنفيذها وبمعرفة أفضل للفقر وللاقتصاد الوطني وبتقييم أثر البرامج المختلفة وبآراء مختلف الفاعلين، وانطلاقا من ذلك فإن تنفيذ البرنامج يتم على فترات وعبر خطط عمل مرحلية.

وتتجسد الأهداف الأولوية للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في تخفيف الفقر ودفع عجلة النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسين المستوى العام للتهذيب وتحسين الحالة الصحية العامة وزيارة الاستفادة من الماء الشروب في الوسط الريفي وزيارة الدخل وتحسين ظروف المعاش في الأحياء الهشة للمدن الكبرى والمدن القديمة، وفي ما يلي يتم تناول كل واحد من هذه الأبعاد على حده وذلك على النحو التالي[1]:

1 – تخفيف الفقر:

انطلق البرنامج من حالة مرجعية هي سنة 1996 واستهدف تخفيف الفقر من خلال:

- تقليل عدد الفقراء من مليون و 175ألف سنة 1996 إلي 850 ألف سنة2010 و478 سنة2015.
- خفض معدل انتشار الفقر من 50,5% سنة 1996 إلى 26,6% سنة 2010 و16,9% سنة 2015.
- تخفيض معدل انتشار الفقر المدقع من 32,6% سنة 1996 إلي 11,7% سنة 2010 و4,6 سنة 2015.
- تقليص شدة الفقر من 9.1% سنة 1996 إلي 1.8% سنة 2010 و1% سنة 2015.
- تخفيض معامل "جيني" من 37.7% سنة 1996 إلي 33.3% سنة 2010 و32,4% سنة 2015.

1 - وزارة الشؤون الاقتصادية الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(2001 – 2015)، مرجع سابق، ص47 .

2 – دفع عجلة النمو، وذلك من خلال[1]:

- تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي قدره 7% سنة 2010 و7.3% سنة 2015 وذلك بدل 4.1% المسجلة سنة 1999.
- تحقيق معدل نمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قدره 4.4% في سنة 2010 و4.7% في سنة 2015 بدلا من 1.2% سنة1999.
- تحقيق معدل استثمار (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) قدره 23% سنة 2010، 22% سنة 2015 وذلك مقارنة ب 15.4% المسجلة سنة 1998.

3 – تحسين المستوى العام للتعليم ومحو الأمية، وذلك انطلاقا من المؤشرات التالية:

- الوصول بنسبة التمدرس الابتدائي إلي 100% سنة 2010 وتثبته عند نفس النسبة في 2015 وذلك بدل 86% المسجلة سنة 1999.
- الوصول بنسبة الأطفال الذين يكملون المرحلة الابتدائية إلي 78% سنة 2010 و100% سنة 2015 وذلك بدلا 55% سنة 1999.
- الوصول بنسبة الأمية إلي 13% سنة 2010 و1% في 2015 وذلك بدل 42% التي كانت مسجلة في سنة 1996.
- الوصول بنفقات التهذيب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلي 5% في 2010 و5.4% في 2015 وذلك بدل 3.7% في سنة 1999.

4 – تحسين الحالة الصحية العامة: من خلال الوصول إلى المعدلات المستهدفة على النحو التالي:

- أمل الحياة عند الولادة كان 54 سنة 1998، والمستهدف هو 59 سنة 2010 و62 سنة 2015.
- نسبة وفيات الأطفال المواليد 1998 كانت 140 في الآلف والمستهدف هو 103 في الآلف سنة 2010، 55 في الآلف في 2015 [2].
- نسبة وفيات الأمهات كانت النسبة المسجلة 1998 هي 930 لكل 100.000 حالة ولادة والمستهدف هو 450 في 2010 ، 250 في 2015.

1 ـ وزارة الشؤون الاقتصادية الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(2001 – 2015)، المرجع السابق، ص 48.
2 ـ نفس المرجع، ص 47.

5 – الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي: وذلك من خلال:

- تخفيض معدل التضخم من 4.1% سنة 1999 إلي 2.6% في 2010 وتثبيته عند نفس المعدل في 2015.
- تخفيض عجز المعاملات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 11.4% في 1998، إلي 10% 2010 وإلى 6% سنة 2015.

الفقرة الثالثة: أدوات تنفيذ خطة مكافحة الفقر خلال فترة الإطار الاستراتيجي:

كما ذكر آنفا فقد رسم الإطار الاستراتيجي أهدافا طموحة لتخفيف حدة الفقر يحتاج تنفيذها إلي تعبئة الفاعلين في مجال مكافحة الفقر وتحديد أدوارهم بشكل واضح، وفي هذا الصدد فقد ركز على ثلاث أدوات لبلوغ أهدافه هي الدولة و القطاع الخاص والمجتمع المدني:[1]

أ- **دور الدولة:** رغم أن دور الدولة في موريتانيا قد شهد تطورا كبيرا مع التغيرات التي شهدها النظام الاقتصادي عقب الإصلاحات الهيكلية المتلاحقة والتي تم تنفيذها منذ عام 1985، حيث تم تخفيض مجال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، مع احتفاظها بدورها الاستراتيجي والحصري في رسم السياسات والاستراتيجيات التنموية، ووضع المعايير وسن القوانين والنظم التي تحكم وتنظم النشاط الاقتصادي، فإن مهمة الدولة كحكم ومنظم ومشجع لمناخ ملائم للاستثمار قد جرى التأكيد على ضرورة أن تتعزز خلال فترة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

ب- **دور القطاع الخاص:** إن عملية التحولات الهيكلية للاقتصاد الموريتاني تضع القطاع الخاص في صلب عملية التنمية الاقتصادية، وإذا كان الاستثمار العمومي لا يزال هاما فإن المبادرات الخاصة ينبغي أن تزداد أهميتها شيئا فشيئا كمحرك للنمو الاقتصادي بما يجعل الاستثمار الخاص عنصرا أساسيا لدعم الاستثمار ومن هذا المنظور فقد ركز البرنامج على دور القطاع الخاص.

ج- **دور المجتمع المدني:** إن وجود مجتمع مدني قوى يشكل أحد أهم ضمانات نجاح استراتيجيات مكافحة الفقر، حيث يشجع المجتمع المدني على وضع مشاكل الفقر في الحسبان، بفضل نشر الوعي والمساعدة على تبني السكان لبرامج مكافحة الفقر، أضف إلي ذلك أن حل مشاكل الفقر يتطلب القرب من السكان و تأطيرهم على المستوى المحلي، وتتوفر المنظمات غير الحكومية على مزايا لمعالجة تلك المشاكل أكثر فعالية من الإدارات الحكومية.

1 ـ وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، خطة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2001 – 2015)، مرجع سبق ذكره، ص 20.

وقد لوحظ تكاثر مبادرات الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي بدأت تلعب بالفعل دورا مهما في مكافحة الفقر رغم حداثة عهدها، مما جعل تطوير الشراكة بينها وبين الدول أمراً مهما لتمكينها من لعب دور أهم في مجال التنمية ومحاربة الفقر، و يتعلق الأمر بدعم المنظمات غير الحكومية لتعزيز قدراتها في مجال تصور وتنفيذ الحلول (التكوين، الصحة، القروض الصغيرة، دعم التنظيم، ...الخ)

ولقد حرص الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر من خلال تأكيده على التكامل والتنسيق بين دور الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني على توفير ظروف أفضل لتنفيذ الإجراءات التي وضعها من جهة وإتاحة الفرصة لكل الجهات التي يمكن أن تساهم في مكافحة الفقر من جهة أخرى وهي مسائل لا غنى عنها لتحقيق الأهداف المرسومة.

المطلب الثاني: الخطط الفرعية للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في الفترة من2001 إلى 2010:

كما هو الحال في تنفيذ الخطط طويلة المدى فإن الإطار الاستراتيجي تم تنفيذه في خلال خطط فرعية تغطي كل منها جزء محددا من فترة البرنامج وذلك على النحو التالي:

- ✓ خطة العمل الأولى للفترة من 2001 إلي 2004
- ✓ خطة العمل الثانية للفترة من 2006 إلي 2010
- ✓ خطة العمل الثالثة وتغطي الفترة من 2011 إلي 2015

بينما كانت سنة 2005 سنة تقييم للخطة الأولى ولم تصنف ضمن أي برنامج مرحلي واستمر فيها العمل على تنفيذ البرامج التي كانت مقررة في السابق.

وتقتصر هذه الدراسة على تناول الخطة الأولى والخطة الثانية وهي الفترة التي توفرت عنها بيانات كافية و جزء من المرحلة الثالثة الذي تتوفر عنه معلومات حتى الآن.

1 – خطة العمل (2001 – 2004):

يتم التعرض هنا لأهداف الخطة ومستوى تنفيذها

أ- **أهداف الخطة**[1]: تتجسد أهداف ومجالات العمل ذات الأولوية لخطة مكافحة الفقر (2001-2004) انطلاقا من آفاق النمو الاقتصادي والميزانية وميزان المدفوعات وأولويات البرامج القطاعية التنموية، حيث تمثلت الأهداف الرئيسية المخططة في تجاوز معدل نمو متوسط قدره 6% خلال الفترة وتخفيض نسبة الفقر إلي أقل من 39% ونسبة الفقر الشديد إلي أقل من

[1] - خطاري ولد أحمد ولد بيه، دور السياسة الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص 206

22%، وقد نتج عن تحليل وضعية الفقر في البلاد قبل ذلك تحديد خمسة مجالات ذات أولوية بالنسبة لفترة هذه الخطة فيما يتعلق بمكافحة الفقر هي[1]:

- التنمية الريفية حيث يستهدف تخفيض نسبة الفقر في الأوساط الريفية إلي أقل من 53%.
- الصحة التي تسعى الأهداف بشأنها إلي تخفيض نسبة وفيات الأطفال إلي أقل من 160 في الألف ورفع نسبة التغطية الصحية في دائرة 5 كلم إلي 80%.
- المياه الصالحة للشرب التي يستهدف تعميمها على أكبر عدد ممكن من التجمعات السكانية.

ب- **مستوى تنفيذ الخطة:** يتم عرض مستويات تنفيذ الخطة من خلال رصد نتائج الأنشطة ذات الأولوية لها والتي حددت على المدى المتوسط طبقا للمحاور الأربعة التالية:[2]

- دفع عجلة النمو و الاحتفاظ بإطار اقتصادي كلي مستقر.
- إرساء النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء.
- تنمية المصادر البشرية وتوسيع الخدمات الأساسية.
- الحكم الرشيد وتعزيز القدرات.

ويلاحظ في نهاية الفترة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر أن[3] البرامج ذات الأولوية المقررة لم تنفذ بصفة مرضية حيث لم تتجاوز نسبة المنجزة منها فعلا 61.5% بينما بلغت نسبة الأعمال الجاري تنفيذها قرابة 22% والأعمال التي لم تنجز16.5%، ومن جانب آخر فإن عدة أعمال غير مبرمجة ولا تدخل بالضرورة بصفة مباشرة في تحقيق أهداف الخطة قد تم إنجازها مما حد من وضعية أحادية إطار البرمجة الموكل نظريا إلي الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

وطبقا لنظام وضع لتقويم الأداء فيما يتعلق بتنفيذ الأعمال ذات الأولوية منحت درجة 1,45 بشكل إجمالي لمستوى تنفيذ البرنامج وهي درجة فوق المعدل وفق النظام المذكور ولكنها تعبر عن مستوى من الإنجاز دون ذلك المطلوب وبالنسبة لمحاور الخطة المذكورة آنفا فإن مستويات تنفيذها تظهر درجات متفاوتة حيث تراوحت بين 1,28 للمحور 4 و1,59 للمحور2 أي بوجود فارق في حدود 25% لصالح مجهودات إرساء النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء.

---

1 - وزارة الشؤون الاقتصادية، خطة العمل (2001 - 2004) لتنفيذ ا لإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، ص 20.
2 - وزرة الشؤون الاقتصادية والتنمية، تقرير حول تنفيذ الخطة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، 2002 ص 20.
3 - خطاري ولد أحمد وتد بيه، دور السياسة الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص 206 .

ومن جانب آخر توجد فروق أكثر أهمية فيما يتعلق بتنفيذ المجالات ذات الأولوية خاصة بالنسبة لقطاع الصحة الذي حصل على أحسن درجة 1.64، وقطاع المياه الصالحة للشرب الذي لم يتجاوز 0.89 وهو ما يعتبر تعارضا واضحا مع الطبيعة الأولوية له.

وفي مجال نمو الاقتصاد[1] الذي يمثل ضعفه أهم مقومات التخفيف من الفقر، فإن الاقتصاد قد سجل معدلات نمو متوسطة خلال الفترة (2001–2004) كانت في حدود 3.7% لكن هذا المستوى ظل دون التقديرات الأصلية للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (5.8% سنويا للفترة) وهي النسبة الضرورية لبلوغ أهداف تخفيف الفقر، ولكن النتائج المسجلة في السنتين الأخيرتين من الفترة (5.6% و5.2% على التوالي) كانت تقترب من التوقعات المرجعية للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر المخططة.

وقد استفاد النمو الاقتصادي أساسا من نتائج استثنائية تم تحقيقها بفضل قطاعات البناء والأشغال العامة (+15.1% كمعدل متوسط لفترة 2001 – 2004)، والنقل والمواصلات (+14.7%)، وقد أسهم هذان القطاعان إجمالا بقرابة 14% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، وفي المقابل فقد تراجع أداء الزراعية (–1.6) في حين سجل قطاع تربية الماشية (1.1%)، وقد أسهم قطاع المعادن في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بأقل من 12%، بينما لم تسهم الزراعة إلا بحوالي 3.3% في تكوينه وتظهر هذه النتائج أن القطاعات التي يعتمد عليها الفقراء بدرجة كبيرة كانت معدلات نموها ضئيلة أو أنها سجلت معدلات نمو سالبة وهو الأمر الذي سينعكس لا شك على فرص التخفيف من الفقر.

2 – خطة العمل (2006 – 2010)

تتمثل الأهداف المرسومة خلال فترة هذا المخطط في:[2]

- خفض انعكاس الفقر (انتشاره) من 46.7% سنة 2004 إلي أقل من 35% سنة 2010
- خفض انعكاس الفقر في الوسط الريفي من 59% سنة 2004 إلى أقل من 51 % سنة 2010
- خفض انعكاس الفقر في الوسط الحضري من 28.9% سنة 2004 إلى أقل من 15% سنة 2010
- ضمان نسبة نمو سنوية متوسطة تبلغ 9.4% خلال الفترة.
- ضمان النفاذ الشامل إلي تعليم قاعدي جيد لمدة 9 سنوات على الأقل

[1] - تقرير حول تنفيذ الخطة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2006، نفس المرجع السابق، ص 22.

2 - وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، خطة عمل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2006 - 2010)، ص 59.

- الرجوع بنسبة الأمية لدى البالغين ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة إلي أقل من 20% سنة 2010
- رفع نسبة تغطية العلاجات الصحية الأولية في محيط 5 كلم إلي 90%.
- خفض نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة إلي أقل من 60 في الألف ووفيات الأطفال حديثي الولادة والأطفال إلي أقل من 70 في الألف، ووفيات الأمهات إلي أقل من 400 في كل مائة ألف مع نهاية الخطة.
- رفع نسبة الإمداد بالماء الشروب في الوسط الحضري إلي 78% سنة 2010.
- رفع نسبة التغطية بالماء في الوسطين الريفي وشبه الحضري إلي 62% في سنة 2010.

ولبلوغ هذه الأهداف تم وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لإعادة توجيه المجهودات صوب المناطق التي ستكون فيها أكثر نجاعة، كذلك تم تكثيف الجهود الرامية إلي إقامة مزيد من النشاطات الإنتاجية والخدماتية في المناطق والقطاعات التي يسهل على السكان الفقراء النفاذ إليها.

وتقرر أن تتركز الأولويات هنا في أربعة محاور[1]:

- مجالات أولوية: التعليم والصحة، والمياه، والبنى التحتية.
- منطقتان أولويتان في التدخل: الوسط الريفي القاحل والأحياء الهشة في المدن الكبرى.
- أعمال أولوية تقوم على تنفيذ استراتيجية وطنية للاستصلاح الترابي.
- مخطط لإصلاح الشاطئ الموريتاني.
- خطة عمل وطنية لحماية للبيئة.
- منهج عملي يقوم على التشاور والتنسيق لمتابعة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

1 - PNUD, les OMD en Mauritanie, 2010, p 13.

المطلب الثالث: وسائل تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر:

تم الاقتصار هنا على ذكر الوسائل التي اعتمدها البرنامج لتنفيذ أهدافه في المجالات ذات الصلة الكبيرة بمكافحة الفقر، وهي تتمثل في مجموعة من الإجراءات يهدف بعضها إلي تطوير القطاعات والنشاطات الفرعية والبنية التحتية وخاصة في مجال التنمية الريفية بينما يسعى الآخر إلي تطوير المصادر البشرية.

1 – سياسات تطوير الأنشطة الفرعية وتشمل:

أ- **التنمية الحيوانية:** نظرا لأن إنشاء قطاع فرعي للإنتاج الحيواني لم يمثل أولوية ضمن البرامج التنموية السابقة رغم ما يمكن أن يسهم به هذا النشاط في تخفيف الفقر، فقد نجم عن هذه الوضعية ضعف اندماج قطاع التنمية الحيوانية في الاقتصاد الوطني.

ويعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات التي يعتمد عليها سكان الريف، حيث تمثل التنمية الحيوانية وحدها قرابة 80% من الإنتاج الزراعي، وتسهم بنسبة 8%[1] من الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ أعداد الماشية التي تتزايد بانتظام حوالي 22.744.640 رأسا من الماشية أي بمعدل 7 رؤوس لكل نسمة وهي أعلى نسبة في شبه المنطقة وقد مكنت هذه الثروة من تحقيق البلاد لاكتفائها الذاتي في مجال اللحوم في حين بقيت تواجه عجزا كبيرا في مادة الألبان.

وسعيا إلي الاستفادة من أهمية قطاع التنمية الحيوانية بالنسبة للنمو وتخفيف الفقر وخاصة في المنظمة القاحلة، فقد منحت هذه الخطة أولوية لإيجاد فرع إنتاج حيواني حيوي ومندمج في الاقتصاد الوطني ومنظم بشكل جيد، وتهدف الإجراءات المبرمجة في إطار هذه الخطة إلي[2]:

- تحسين إنتاجية الماشية (للاستفادة القصوى من المنتجات الحيوانية)
- تحديث شبكات تجميع وتسويق المنتجات
- تشجيع الاندماج بين التنمية الحيوانية والزراعية
- إدخال أنماط جديدة لتسيير المساحات الرعوية ومساحات الإنتاجية أكثر احتراما للبيئة.
- وفي هذا الإطار تتعلق النشاطات ذات الأولوية بـ:
- تطبيق المدونة الرعوية والإجراءات الهادفة إلي نزع حواجز المجال الرعوي وإلي تنظيم مساحات تنقل الماشية بغية تشجيع حركية القطعان:

---

[1] - وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، خطة العمل مرجع سابق، ص 30.

[2] - وزارة شؤون الاقتصادية والتنمية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، نفس المرجع، ص 30.

- إنجاز برنامج لتطوير المياه الرعوية يرتكز على مضاعفة عدد الآبار الرعوية وعلى تنظيف وصيانة البرك المائية.
- دعم الصحة الحيوانية من خلال برامج تطعيم وتطوير حدائق رعوية على امتداد طرق الانتجاع وتشجيع الاستثمار الخاص وإقامة البيطريين في المناطق الرعوية.
- تشجيع تطور إنتاج اللحوم الحمراء عبر تطوير وزيادة عدد المسالخ وتشجيع نظم حفظ اللحوم وتطبيق معايير الصحة والنظافة في المسالخ وحولها.
- وضع برنامج للبحث والإرشاد حول الأنواع المتكيفة الأكثر إنتاجا.
- إنجاز دراسات اقتصادية وبيئية حول فرع الجلود.
- ويظهر أن هذه الإجراءات تستهدف رفع مردودية النشاطات الرعوية التي تمارسها أعداد كبيرة من المواطنين، وهو ما من شأنه أن يحسن الظروف المعيشية لسكان الريف الموريتاني الأمر الذي يعتبر ضروريا لتخفيف الفقر في أوساطهم.

ب-الزراعة المروية: تسيطر زراعة الأرز إلي حد كبير على الزراعة المروية ا لتي تمارس على ضفاف نهر السنغال وروافده، ورغم الاستثمارات والإصلاحات الكبيرة التي مكنت من ليبرالية القطاع فإن زراعة الأرز في موريتانيا تواجه مشكلة كبيرة تتمثل في ضعف القدرة على المنافسة وهي مسألة ترتبط بالعوائق التقنية (سوء نوعية الاستصلاحات، غياب نظام صرف المياه، عدم التحكم في الطرق الفنية)، وترتبط بالعوائق المؤسسية والتنظيمية أيضا(ضعف فاعلية نظم البحث والإرشاد، مشاكل التموين والتسويق)، كما أنها في نفس الوقت تواجه منافسة متزايدة ناتجة عن الليبرالية و تخفيض الحماية التعريفية.

ويعتبر تكوين قطاعات فرعية فعالة للزراعات المروية أمرا أساسيا بالنسبة لنمو البلاد الاقتصادي، وفي هذا الإطار فقد حددت الاستراتيجية المصادق عليها في إطار برنامج التنمية المندمجة للزراعة المروية في موريتانيا اتجاهين أساسين[1]:

- تشجيع التوجيه نحو منتجات أكثر إدرارا للدخل
- تحسين مردودية الأرز المحلي

وسيظل هذان الاتجاهان يطبعان سياسة القطاع المروي.

1- وزارة التنمية الريفية -تقرير جول الزراعات المروية بين وفرة الإنتاج و ضعف الوسائل، 2010 ، ص 12

ج- **الزراعة المعاشية:** تمثل الزراعة المعاشية التقليدية أهم مصدر بالنسبة لجل المزارعين وهي تواجه علاوة على أخطار المناخ مجموعة من العوائق (التأخر التكنولوجي، غياب البني التحتية للتخزين والنقل وضعف تنظيم الأسواق تدهور الموارد البيئية، الآفات الزراعية) وبسبب استمرار هذه العوائق ظلت نسبة الفقر مرتفعة في المناطق الزراعية.

وفي مسعى للتغلب على ذلك الوضع، استهدفت الخطة هنا التحسين من المردودية وتشجيع تكوين نشاط قادر على خلق مصادر مدرة لدخل مستقر لفائدة الفلاحين الفقراء.

وقد اعتمدت الاستراتيجية المتبعة في هذا الصدد على ثلاثة محاور هي[1]:

- تحسين المردودية
- دعم شبكات التموين
- التحكم في الماء

ويمثل التحكم في الماء بشكل خاص رهانا أساسيا للتزويد بالماء الشروب ولزيادة الإنتاج الزراعي، ولهذا الغرض تم إطلاق برنامج عشري لتشييد السدود اعتبارا من سنة 2002 بواقع 10 إلي 15 سدا سنويا، وتتكامل هذه البرامج مع برامج مكثفة لبناء الحواجز الجماعية والسدود الصغيرة وتخزين المياه، وتنجز تلك البرامج طبقا لمقاربات تشاركية وبتأطير من منظمات غير حكومية خصوصا في إطار برامج المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان وبمحاربة الفقر وبالدمج ومفوضية الأمن الغذائي.2

د- **زراعة الواحات:** على الرغم من ضعف وزنها في الاقتصاد الوطني إلا أن الزراعة الواحاتية تسهم في تثبيت السكان في مواطنيهم الأصلية وفي إعادة إحياء الوسط الطبيعي وتحقيق الأمن الغذائي للبلاد وقد تمثلت النشاطات ذات الأولية للخطة لتطوير هذا الفرع فيما يلي:[3]

- تطوير البنى التحتية الاجتماعية وفك العزلة عن مناطق الإنتاج بغية وقف هجرة سكان الريف إلي المدن.
- تحسين مردودية زراعية النخيل وإنتاج الخضروات من خلال تعميم مجموعات من التكنولوجيات الملائمة وخاصة تلك الهادفة إلى الصحة الجيدة للنخيل.
- تشجيع إعادة خزانات المياه الباطنية لترشيد الماء من خلال إنجاز برامج تشييد حواجز الماء وعتبات الإبطاء المياه.

---

1 - وزارة التنمية الريفية - تقرير حول الزراعات المروية، مرجع سبق ذكره ص 20.
2 - وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، خطة العمل مرجع سابق، ص 31.
3 - وزارة التنمية الريفية، تقرير حول الزراعات المروية، مرجع سبق ذكره ص 21.

- ترقية أنشطة لمكافحة زحف الرمال على الواحات
- تطوير القرض لفائدة رابطات تنمية الواحات
- تثمين تراث الواحات السياحية بغية المساعدة في خلق دخل إضافي

2 – سياسات تطوير البنية التحتية الريفية

تمثل أشكال العجز الكبير الذي يواجهه العالم الريفي في مجال التجهيزات والبنية التحتية الأساسية عائقا كبيرا أمام تخفيف الفقر الريفي وإدماج مناطق واسعة ذات إمكانات كبيرة في الدورة الاقتصادية، وانطلاقا من ذلك فقد اهتم الإطار الاستراتيجي في خطته الثانية بالريف وخاصة فيما يتعلق بالاستفادة من الخدمات الاجتماعية. وفي هذا الإطار فقد تم التركيز في مجال البنية التحتية والخدمات الأساسية على ثلاثة مجالات:[1]

- السياسات القطاعية (التعليم، الصحة، الماء، الطرق...) وبرامج الاستثمار العمومي المقابل لتلك السياسات التي تسعى إلي تجسيد هدف التحاق المناطق الريفية بالمناطق الأخرى الأكثر تقدما.
- البرامج المستهدفة لمكافحة الفقر التي تشرف عليها كل من مفوضية الأمن الغذائي والمفوضية المكلفة بحقوق الإنسان وبمحاربة الفقر و بالدمج، وفي هذا الإطار تم التركيز على البرامج ذات الكثافة العالية باليد العاملة مع التركيز على خلق فرص عمل في الوسط الريفي وإنجاز البنية التحتية الملائمة.
- الاستفادة من الخدمات الأساسية حيث يخصص جزء من موارد برامج الوكالة المكلفة بتعميم الاستفادة من تلك الخدمات[2] لتشجيع الحلول المندمجة (الاستفادة من الماء والطاقة والمواصلات) في الوسط الريفي.

وعلى صعيد آخر فقد حظي فك العزلة ببرنامج خاص نظرا لأهميته في إنشاء أقطاب محلية للنشاطات المندمجة، وفي هذا النطاق تم وضع وإنجاز برنامج عشري للطرق الريفية[3]، وذلك في الوقت الذي كان يجري فيه إنجاز ثلاثة طرق في ولايات اترارزه و لبراكنه كما تم ترميم سبعة طرق أخرى ذات أولوية بغية فك العزلة عن أهم مناطق الإنتاج الريفي.

1 ـ وزارة شؤون الاقتصادية والتنمية الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر مرجع سابق : ص32.
2 ـ توجد وكالة مكلفة بتعميم الاستفادة من تلك الخدمات تسمى وكالة النفاذ الشامل إلي الخدمات الأساسية.
3 - Ministère du plan, CSLP, bulletin de la mise en œuvre du CSLP 2006 – 2010, mars 2011, P . 29 - 30

3 – سياسات تطوير المصادر البشرية:

لقد سعت الخطة إلي تنفيذ استراتيجيات عديدة لتنمية المصادر البشرية وتعميم الاستفادة من الخدمات الأساسية: التهذيب، العلاجات الطبية، الماء الشروب، والصرف الصحي، الطاقة، وهي خدمات لا غنى عنها لأية تنمية بشرية مستدامة وسنتناول ذلك في مبحث خاص كما ذكرنا سابقا.

المبحث الثاني: حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي والعراقيل والآفاق:

سوف نختصر هنا على المرحلتين الأولى والثانية من نفس الإطار، وذلك نظرا لعدم وجود إحصائيات مكتملة حتى الآن عن المرحلة الأخيرة منه.

المطلب الأول: تحليل تطور مؤشرات الفقر خلال الفترة (2001-2010)

المطلب الثاني: تطور مؤشر الفقر البشري خلال الفترة (2001-2010)

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات التفاوت خلال الفترة (2001-2010)

ولضمان إمكانية مقارنة مؤشرات الفقر وخصائصه خلال الفترات المختلفة تم إتباع نفس المنهجية والأسلوب المتبعين في الفصل السابق المتعلق بالخطة الأولى لمحاربة الفقر وللتنمية القاعدية.

ويجدر بالتذكير هنا بأن الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر يتم تنفيذه على شكل خطط عمل مرحلية تخضع كل منها لمتابعة وتقييم عند نهايتها وبالتالي فقد تم الاقتصار على المؤشرات سنة البداية التي تعتبر مرجعا للخطة ومؤشرات سنة النهاية التي تمكن من معرفة مستوى التطور الذي حصل في تنفيذ البرنامج.

المطلب الأول: تحليل تطور مؤشرات الفقر النقدي خلال الفترة (2001 - 2010)

يتم التعرض هنا للتطور الذي سجلته مؤشرات الفقر النقدي حسب مكان الإقامة والمجموعات السوسيو-اقتصادية، وذلك بالنسبة لكل من الفقر والفقر المدقع أو الحاد:[1]

I - تحليل تطور الفقر النقدي حسب مكان الإقامة (الوسط):

يشار في البداية إلي أنه نتيجة لغياب عتبة وطنية للفقر فقد استخدمت عتبة البنك الدولي في سلسلة ملامح الفقر (1990، 1996، 2000) والتي كانت تساوي دولار واحد لليوم لكل فرد حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 1985، وفي سنة 2000 وصلت العتبة المستخدمة للفرد إلي (72600) أوقية سنويا بالنسبة للفقر و54880 بالنسبة للفقر الحاد[2].

أما بالنسبة لسنة 2004 فقد تم تحيين هذه العتبات باعتماد نسبة تضخم تراكمية تقارب 30.4% عن الفترة الفاضلة بين المسحين الذين أجريا سنتي 2000 و2004، وقد قاد اعتماد هذه النسبة إلي العتبتين الآتيتين:94600 أوقية بالنسبة للفقر و 71500 أوقية للفقر الحاد.

1- الصوفي ولد الشيباني، سياسات الاقتصادية لمحاربة الفقر في موريتانيا، مرجع سبق ذكره، 116.

2 - مولاي عمر ولد مولاي ادريس، تحليل مؤشرات الفقر في موريتانيا، مجلة الاقتصاد، عدد 6، 2012، ص 5.

وبالنسبة لسنة 2008 التي أجرى فيها آخر مسح شامل للظروف المعيشية للأسر[1]، فقد اعتمدت في تحديد عتبة الفقر نفس المنهجية التي اتبعت في المسوحات السابقة، وذلك لتسهيل إجراء المقارنة بين نتائج المسوحات وبناء على ذلك فقد تم تحديد عتبتي الفقر لسنة 2008 على النحو التالي:

عتبة الفقر: 129600 أوقية

عتبة الفقر الحاد:96400 أوقية.

ومن المعروف أنه لتحيين عتبات الفقر تستخدم معدلات التضخم لاحتساب الفرق في قيمة العتبة الناتج عن تراجع قيمة النقود نظرا الارتفاع الأسعار، وهي طريقة مفيدة في إجراء المقارنات بين الفترات الزمنية المختلفة.

الجدول (30): تطور مؤشرات الفقر النقدي ونسبة المساهمة فيه.

مؤشر الفقر / مكان الإقامة	السنة	P_0	C_0	P_1	C_1	P_2	C_2
الوسط الحضري	2000	25,4	20,5	6,3	14,7	2.1	11,4
	2004	28,9	25,2	7,6	20,3	3	17,8
	2008	20,8	22,3	4,9	15,2	1,7	11,3
الوسط الريفي	2000	61,2	79,5	24,1	85,3	12,1	88,6
	2004	59	74,8	20,6	79,7	9,6	82,2
	2008	59,4	77,7	22,3	84,8	11,1	88,7
على المستوى الوطني	2000	46,3	%100	17	%100	8,2	%100
	2004	46,7	%100	15,3	%100	6,9	%100
	2008	42	%100	14,5	%100	6,9	%100

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على جمع معطيات واردة في عدة مسوحات للظروف المعيشة.

حيث ترمز P_0: لمؤشر انتشار الفقر P_1: لعمق الفقر، P_2: لشدة الفقر، C_0: نسبة مساهمة الوسط في انتشار الفقر C_1: نسبة مساهمة في عمق الفقر، C_2: نسبة مساهمة الوسط في شدة الفقر.

ولتحليل تطور المؤشرات الواردة في الجدول (32) أعلاه تتم مناقشة كل مؤشر على حدة:

1 ـ يجدر التذكير بأن موريتانيا استمرت في اعتماد أسلوب المسوحات الشاملة رغم انه قد استحدثت مقاربة جديدة لتحليل الفقر تعتمد على قياس آراء الناس في ما إذا كانوا فقراء أو غير فقراء انطلاقا من درجة إشباع الحاجات الأساسية.

1- مؤشر انتشار الفقر أو نسبته P_0

في الوقت الذي سجلت نسبة الفقر على المستوى الوطني تراجعا طفيفا مع نهاية تطبيق المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر أي في سنة 2004 مقارنة بالنسبة التي كانت مسجلة سنة 2000 (السنة السابقة مباشرة لتطبيقه)، فقد سجل هذا المؤشر تراجعا بحوالي 4 نقاط ما بين سنتي 2004 و 2008 أي أن الفقر تتناقص في المتوسط بنقطة واحدة كل سنة في تلك الفترة، إلا أن متوسط معدل تراجعها خلال الفترة من 2000 إلى 2008 لم يكن يتجاوز حدود نصف نقطة للسنة وهو معدل ضعيف نسبيا إذا ما قيس مثلا بنظيره المغربي الذي كان يقترب من 0,9 نقطة للسنة خلال الفترة من 2000 إلى 2009 ، والذي مكنها من تقليص الفقر بنسبة 40% في تلك الفترة،[1] أو بنظيره المصري الذي كان يقترب من 0,65 نقطة خلال نفس الفترة[2]، لكن هذا المؤشر التجميعي على المستوى الوطني يخفي بعض الفروق من وسط لآخر وحتى داخل نفس الوسط، حيث يلاحظ أن النسبة الأكبر من الفقراء توجد في الريف (حوالي 60%) سنة 2008 بانخفاض طفيف عما كان عليه الحال سنة 2000 بخلاف الوسط الحضري الذي تراجعت فيه بأكثر من 5 نقاط، وهذا يدل أن برامج مكافحة الفقر خلال تلك الفترة لم تتمكن من تحسين أوضاع فقراء الريف بشكل يذكر.

وقد انعكس ذلك في استمرار ارتفاع نسبة مساهمة هذا الوسط في الفقر الوطني، حيث ظلت تقترب من 78%، ولم تنخفض بعد ثماني سنوات من تطبيق إجراءات الإطار الاستراتيجي إلا بحوالي 1,8 نقطة، بل إنه كان لافتا ارتفاع هذه النسبة بحوالي 3 نقاط بين سنتي 2004 و2008 الشيء الذي يؤكد أن إجراءات محاربة الفقر الريفي لم تكن فعالة في تلك المرحلة.

أما بالنسبة للوسط الحضري فيلاحظ أن كل المؤشرات قد ارتفعت سنة 2004 مقارنة بسنة 2000 وبالنسبة ل P_0 فإنه سجل تراجعا بحوالي 5 نقاط خلال الفترة موضع الدراسة، رغم أنه تراجع في السنوات الأربع الأخيرة منها بحوالي 8 نقاط ما يشير إلى تركز سياسات مكافحة الفقر خلال هذه الفترة في الوسط الحضري لأنها كانت أكثر نجاعة في هذا الوسط.

1 ـ الحسن عائشي، تجربة المغرب في مكافحة الفقر ، نقاط القوة والضعف، ندوة في مركز كارنيجي للشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 35

2 ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص327.

ويعود ارتفاع مؤشرات الفقر ونسب مساهمة الوسط الريفي فيه سنة 2004 إلى أن تنفيذ المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر لم يجري بصورة مرضية على نحو ما تقدم في المبحث الأول من الفصل، إذ أن أكثر من ثلث الأعمال المبرمجة لم ينفذ، كما أنجزت أعمال كثيرة لا تسهم بصفة مباشرة في تحقيق أهداف الحد من الفقر، وفي هذا المجال فإن معدل النمو المسجل لم يتجاوز 4,6% مقارنة بقرابة 6% الذي كان متوقعا، كما أن التضخم كان أعلى من التوقعات، كما أدت السياسات المتبعة إلى عجز مرتفع في الميزانية (9,9%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة، وزيادة غير مسبوقة في حجم الكتلة النقدية، وهكذا قادت هذه السياسة التوسعية إلى ضعف إنتاجية عوامل الإنتاج بفعل ارتفاع معدلات التضخم وضعف قدرات تدخل الفاعلين الخصوصيين.[1]

2- عمق الفقر P_1

يعتبر مؤشر عمق الفقر مهما لمعرفة ما يحتاجه الفقراء في المتوسط للوصول إلى عتبة الفقر وتشير بيانات الجدول (32) إلا أن ما يحتاجه الفقراء في المتوسط للوصول إلى عتبة الفقر ظل في تراجع خلال السنوات الواردة في الجدول، لكن وتيرة تراجعه كانت ضعيفة نسبيا، حيث لم يتجاوز حدود 0,3 نقطة سنويا خلال الفترة المذكورة.

ومع ذلك كان هذا المؤشر متذبذبا داخل الوسطين الحضري والريفي رغم أنه في المحصلة النهائية كان يسجل تراجعا، غير أن ارتفاعه بحوالي نقطتين سنة 2008 مقارنة بنسبة 2004 في الوسط الريفي يعبر عن نوع من التدهور في أوضاع الفقراء تتمثل في تراجع مستوى إنفاقهم مما يعني أن السياسة المطبقة خلال تلك الفترة لم تكن من شأنها زيادة متوسط دخول الفقراء ، بل ربما فقد الكثير منهم مصدر دخله مما أدى إلى تراجع قيمة نفقاته، وفيما يتعلق بنسبة المساهمة في عمق الفقر فيلاحظ أن الوسط الريفي كان يساهم بنسبة في حدود 84% من مؤشر فجوة الفقر في سنة 2008 وهي نسبة تقترب كثيرا من نفس النسبة التي كان يساهم بها سنة 2000، بل إن مساهمته قد ارتفعت سنة 2008 مقارنة بسنة 2004، حيث ازدادت بحوالي 5 نقاط وهو ما يعني أيضا أن مستوى دخول الفقراء قد تراجع نسبيا وانعكس ذلك في مستويات إنفاقهم عكس ما حصل في الوسط الحضري، حيث انخفض المؤشر بحوالي 5 نقاط بين سنتي 2008 و2004 مما يعني تحسنا في مستويات إنفاق فقراء الوسط الحضري.

وبطبيعة الحال فإن تغير نسبة المساهمة في مؤشرات الفقر إنما تتبع لفعالية السياسة المتبعة، ومدى تركيزها على كل وسط.

1 - وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، خطة عمل (2006-2010)، مرجع سبق ذكره، ص6

3 – شدة الفقر P_2

على المستوى الوطني سجلت نسبة التفاوت بين إنفاق الفقراء تراجعا بأقل من نقطتين خلال الفترة، وإن كانت ثابتة بين سنتي 2004 و2008 مما يعني أن نمط الإجراءات المتبعة خلال تلك الفترة لم يكن يركز أولويته على الذين هم أكثر فقرا وخاصة في الوسط الريفي، وأن الإجراءات المتخذة في هذا الصدد لم تكن هي الأخرى فعالة في تخفيض درجة التفاوت في توزيع الدخول خلال تلك الفترة.

وكما هو الحال بالنسبة لعمق الفقر، فقد سجلت شدة الفقر أو حدته ارتفاعا في الوسط الريفي بين سنتي 2004 و2008 بينما كان هناك تراجع في الوسط الحضري بحوالي 1,3 نقطة خلال نفس الفترة، وهو ما يعني أن الإجراءات التي تستهدف التخفيف من حدة التفاوت في توزيع الدخول كانت أكثر استهدافا للوسط الحضري منها للأوساط الريفية.

كذلك يلاحظ أن الوسط الريفي كان يساهم بما يزيد على 88% من درجة التفاوت المسجلة على المستوى الوطني سنة 2008، مع ملاحظة تراجع حصل سنة 2004 لكنه لم يستمر، بل عاد المؤشر وارتفع ليصل تقريبا إلى نفس النسبة التي كان عندها سنة 2000، وهو ما يؤكد أنه لا توجد إجراءات عملية لمحاربة التفاوت في الدخول في الوسط الريفي، ولا في الوسط الحضري، مما يسمح بالقول بأن برامج مكافحة الفقر لم يكن من ضمن أولوياتها على الأقل في التطبيق العملي تحسين ظروف الناس الأشد فقرا، ولا تقريب مستويات إنفاقهم من الأقل فقرا، وذلك عكس ما لوحظ في الاستراتيجية الأولى لمحاربة الفقر، حيث يبين التراجع في هذا المؤشر أن توزيع الموارد على المجالات التي يستفيد منها الفقراء كان أكثر عدالة لصالح الفئات الأكثر فقرا.

إن تقييم أداء الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر يتطلب مقارنة أدائه بأداء الإجراءات والسياسات التي طبقت قبله للحد من الفقر، وبإجراء تلك المقارنة يظهر أن الإجراءات التي اتخذت للتخفيف من آثار الفقر قبل البدء في وضع سياسات محاربته كانت أكثر فاعلية في بعض الأحيان في تحقيق الهدف من تلك التي طبقت بعد ذلك، حيث أنها مكنت من تخفيض الفقر بحوالي 7,5 نقطة مئوية بين سنتي (1987–1988) و(1989–1990)، في حين أدى تطبيق الاستراتيجية الأولى لمحاربة الفقر إلى تراجع معدل الفقر بثماني نقاط مئوية طوال فترتها[1] أي بمعدل متوسط سنوي يساوي 1% (مع أن هذا التراجع كان يتفاوت من منطقة إلى أخرى، حيث تراجع بحوالي 20 نقطة مئوية في المدن الداخلية وبحوالي 15 نقطة في كل من نواكشوط والريف غير النهري، في حين لم تتجاوز نسبة تراجعه 2,5% في الريف النهري)،

1 ـ البيانات المتوفرة عن الفترة ما بين 1990 ـ 2000 تظهر أن معدل الفقر قد تراجع من 56,6% إلى 46,3% أي بمعدل نقطة مئوية واحدة سنويا، ولذلك افترضنا أن ذلك ينطبق أيضا على فترة الاستراتيجية الأول لمحاربة الفقر التي غطت الفترة من 1994 إلى 2000.

بينما لم تؤدي ثمانية سنوات من تطبيق الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر إلا إلى تخفيض نسبة الفقر بأقل من أربع نقاط مئوية أي معدل 0,5 نقطة سنويا في المتوسط.

كما يلاحظ أن كلا من عمق الفقر وحدته قد تراجعا بحوالي 10 نقاط مئوية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين وهو ما يعني أن برامج مكافحة الفقر في تلك الفترة كانت تعمل بشكل متوازن تقريبا فيما يتعلق بتحسين جميع مؤشرات الفقر وليس التركيز على بعضها فقط دون الآخر، وهي مسألة تعتبر إيجابية من منظور تقييم أداء برامج مكافحة الفقر حتى ولو كان التحسن في المؤشرات يكاد يتركز في مناطق محددة، أما بالنسبة للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر فإن معدل تراجع كل من عمق الفقر وحدته لم يكن يتجاوز 2,5% و1,3% على الترتيب طوال الفترة ما بين 2000 و2008.

ومن خلال المقارنة السابقة يمكن القول إن أداء الإطار الاستراتيجي كان متواضعا نسبيا مقارنة بالإجراءات والسياسات التي سبقته مما يعني أن هناك خللا في إجراءات هذا البرنامج خصوصا في الجوانب المتعلقة بنظام منح الأولويات للمناطق والمجموعات الأكثر فقرا على نحو ما ذكر سابقا، بل إنه يمكن القول بشكل عام إن عدم التوازن المناطقي والفئوي في توزيع موارد ووسائل مكافحة الفقر كان ثغرة واضحة في البرنامج والسياسات الموريتانية لمكافحة الفقر وإن كانت درجته قد زادت في فترة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

II – تحليل تطور الفقر على مستوى الولايات

كما ذكر سابقا فإن دراسة تطور مستوى الفقر في الوسط ليست كافية لتحديد المناطق والجهات التي يتركز فيها الفقراء، مما يستدعي دراسة تطور مؤشرات الفقر على مستوى كل ولاية على حده بوصفها إقليما متميزا بمواصفات جغرافية واقتصادية غالبا ما تكون متناسقة، وبطبيعة الحال فإن تحديد جيوب الفقر ومناطق تركزه يساعد في توجيه البرامج والمشاريع التنموية نحو المناطق الأكثر أولوية، وبالتالي فإنه يحسن من نوعية استهداف الفقراء.

وفي هذا الصدد تظهر المقارنة بين البيانات المتوفرة عن سنتي 2004 و2008 تصاعد وتيرة الفقر في السنة الأخيرة في ثلاث ولايات هي: آدرار والعصابة والحوض الشرقي، وذلك بالمعدلات الآتية على الترتيب 18 نقطة و12 و8 نقاط.[1]

وتؤكد مؤشرات عمق الفقر وحدته هذا الاتجاه بالإضافة إلى وجود تفاقم في شدة الفقر في ولايتي لبراكنه وتكانت، وذلك على العكس من مؤشر انعكاس الفقر فيهما.

ويوضح الجدول التالي تطور الفقر حسب الولايات

الجدول (31) تطور الفقر حسب الولايات من 2000 إلى 2008

السنة	**2000**			**2004**			**2008**		
الولاية	P_0	P_1	P_2	P_0	P_1	P_2	P_0	P_1	P_2
الحوض الشرقي	30,5	9,1	3,6	50,4	15	6,4	58,4	23,5	12,4
الحوض الغربي	58,7	22,4	11,2	47,6	15,9	7	45,2	14,3	6,2
العصابه	65,5	27,1	14	44,1	15,1	7,4	56	20,4	9,8
كوركل	76,2	32,3	17	68,5	24,6	11,6	66,5	23,5	11,3
لبراكنه	56,5	20	9,2	65,2	22,4	10,3	63,9	24,5	12,3
اترارزه	52,6	18,1	8,3	51,9	17,6	8	37,1	12,4	5,8
آدرار	23,3	4,5	1,2	39,6	11,3	4,5	57,1	19,7	9,2
نواذيبو	4,2	0,3	00	20,7	5,1	1,9	18,6	3,5	0,8
تكانت	44,8	12,6	4,8	70,3	27,9	13,9	67,8	27,7	14,3
كيديماغا	78,6	34,7	19,2	62,7	22,8	10,5	56,7	20	9,5
تيرس زمور	16,4	3,3	0,9	30,4	6,9	2,4	17,8	4,9	2,1
إنشيري	29,4	7,3	2,4	50,9	12,2	4,1	31,7	9,5	3,3
نواكشوط	25,1	6,1	2	25,9	6,3	2,4	15,6	3,3	1
المستوى الوطني	46,3	17	8,2	46,7	15,3	6,9	42	14,5	6,9

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على المعطيات الواردة في سلسلة ملامح الفقر: 2000، 2004، 2008.

وانطلاقا من اتجاه المؤشرات الواردة في الجدول يمكن تقسيم الولايات إلى المجموعات الأربعة الآتية:

- مجموعة تميزت بانخفاض نسبة الفقر خلال الفترة المبينة، وتشمل الحوض الغربي، كوركل، اترارزه، كيدماغا، نواذيبو.
- مجموعة تميزت بتراجع نسبة الفقر عند نهاية المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي (2004) لكنها ارتفعت عند نهاية الفترة المبينة في الجدول (2008) وهذه المجموعة هي: لعصابه، وهي

1 - ONS Profil de la Pauvreté en Mauritanie, 2008/ P114

الولاية الوحيدة التي اتخذ فيها مؤشر انتشار الفقر هذا الاتجاه وهي نتيجة تتطلب من المشرفين على تنفيذ الخطة دراسة وضعية الولاية وتحديد الأسباب الكامنة وراء هذا الاتجاه الذي انفردت به والذي يشير مبدئيا إلى تراجع مجهودات محاربة الفقر فيها، وهو أمر قد يكون راجعا إلى توقف العديد من مشاريع مكافحة الفقر التي كانت تنفذ فيها بسبب توقف التمويل الأجنبي الذي تعتمد عليه تلك المشاريع في جلها، ولا شك أن ظهور تلك النتيجة في فترة لا يزال بإمكانهم اتخاذ إجراءات لمواجهتها هو أمر مهم لتصحيح الاختلالات التي تظهر من وقت لآخر في تنفيذ الخطة.

- مجموعة تميزت بتصاعد وتيرة الفقر خلال الفترة وتشمل: الحوض الشرقي، آدرار، وهي نتيجة تتطلب أيضا التوقف عندها لمعرفة الأسباب الكامنة وراء اتجاه مؤشرات الفقر فيهما عكس الاتجاه العام لمؤشرات الفقر في جل ولايات الوطن.
- مجموعة تميزت بتصاعد وتيرة الفقر عند نهاية المرحلة الأولى للبرنامج ثم تراجع المؤشر عند نهاية الفترة المبينة وتشمل: لبراكنه، تكانت، تيرس زمور، نواذيبو، إنشيري، نواكشوط.
- وبما أن المطلب يتعلق بتطور مؤشرات الفقر النقدي الناجم عن تطبيق سياسات الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، فإنه يتعين أساسا المقارنة بين المعطيات المتعلقة بالسنة السابقة مباشرة لانطلاق البرنامج (2001) وسنة 2010، وذلك بغية معرفة إلى أي مدى انعكست سياسات مكافحة الفقر المطبقة حينها على ظروف الفقراء في كل ولاية.

وفي هذا الصدد يلاحظ أن حوالي نصف عدد الولايات قد سجلت فيها نسبة الفقر ارتفاعا سنة 2008 مقارنة ببداية تطبيق البرنامج، وشملت تلك الولايات بالتحديد: الحوض الشرقي، لبراكنه، آدرار، تكانت، تيرس زمور، إنشيري.

وقد تراوحت نسبة الزيادة في الفقر بين 33 نقطة مئوية في آدرار تليها الحوض الشرقي بحوالي 30 نقطة وبين 1,4 نقطة في تيرس زمور تليها إنشيري بحوالي 2 نقطة.

وبإجراء مقارنة للتطور النسبي للفقر داخل بعض هذه الولايات يتضح أنه قد ارتفع بأكثر من أربعة أضعاف في نواذيبو وبأزيد من الضعف في آدرار وبحوالي الضعف في الحوض الشرقي، كما أن معدل زيادته في العديد من الولايات كان معتبرا ويقترب في العديد من الحالات من النصف.

وتعتبر هذه المعطيات ذات دلالة مهمة فيما يتعلق بفعالية الإجراءات المطبقة، إذ أن تصاعد وتيرة الفقر يعني عموما أن إجراءات مكافحته لم تكن ملائمة لطبيعة الظروف والمعطيات السائدة في الولايات المشار إليها.

ويمكن إرجاع تصاعد انتشار الفقر في الولايات التي سجلت فيها أعلى معدلات التصاعد إلى موجات هجرة طالبي العمل في نواذيبو في الوقت الذي كان فيه قطاع الصيد الذي يتركز نشاطه في الولاية يشهد ركودا مما تسبب في تزايد معدلات البطالة، والجفاف الذي ضرب بعض المناطق الشرقية مما أثر سلبا على القطاع الزراعي والرعوي كما هو الحال في الحوض الشرقي الذي يعتبر أهم المناطق الرعوية في البلاد، وإلى تراجع أداء قطاع السياحة بسبب الظروف الأمنية التي شهدتها البلاد مؤخرا كما هو الحال في آدرار التي تعتبر هي الأخرى أهم منطقة سياحية في البلاد.

أما فيما يتعلق بتصاعد في وتيرة الفقر المسجل سنة 2004 في بعض الولايات فإنه يعود كما ذكر سابقا إلى نقص كبير في تنفيذ البرامج التي كانت مقررة، بالإضافة إلى ظروف طبيعة غير مناسبة كموجات الجراد مثلا التي اجتاحت البلاد في تلك السنة وأثرت سلبا على القطاع الزراعي والرعوي بالإضافة إلى موجات الجفاف.

إن قراءة معطيات الجدول أعلاه انطلاقا من مؤشرات نهاية الخطة الأولى من الإطار الاستراتيجي تسمح بالقول بأن ترتيب الولايات التي ينبغي أن تمنح لها الأولوية في موارد الخطة الثانية للإطار الاستراتيجي هو على النحو التالي: تكانت، وكوركل، لبراكنه، كيديماغا، اترارزه، انشيري، الحوض الشرقي، الحوض الغربي، لعصابه، آدرار، تيرس زمور، نواكشوط، نواذيبو وذلك انطلاقا من تبني معيار نسبة الفقر في كل ولاية وهو معيار لا شك أنه مهم، إلا أنه مع ذلك لا يمكن تجاهل أن عدد سكان الولاية يختلف من ولاية لأخرى فمثلا نسبة 20% المسجلة في نواكشوط تعني عددا كبيرا نسبيا مقارنة بأعداد الفقراء في كثير من الولايات بما في ذلك تلك التي تضاعف فيها المؤشر نظرا لتركز السكان في العاصمة، ومن هذه الزاوية فإن النظرة الشمولية على المستوى الوطني تتطلب منح الأولوية للولايات تبعا لأعداد الفقراء فيها وليس تبعا لنسبة الفقر فيها، وهو أحد الأخطاء التي قد تكون برامج مكافحة الفقر وقعت فيها، وتسبب في اختلال نظام توزيع الموارد بين الولايات.

وبالنسبة لعمق الفقر فيلاحظ من الجدول أن اتجاه مؤشره يسير دائما في نفس اتجاه انتشار الفقر، أي أنه كلما تراجع معدل انتشار الفقر تراجع عمقه والعكس بالعكس، ونفس الاتجاه تقريبا يلاحظ أيضا بالنسبة لشدة الفقر باستثناء القيم المسجلة 2008 في كل من لبراكنه وتكانت.

إن سير مؤشرات الفقر في نفس الاتجاه يشير في الحالات التي سجلت فيها نسبة الفقر تصاعدا إلى تدهور أوضاع الفقراء وتزايد درجة التفاوت فيما بينهم، أما في الحالة المعاكسة فإنه يعبر عن مستوى من التناسق بين الإجراءات المتخذة والتوازن في استهدافها تقليص نسبة الفقراء والحد من عمق الفقر وتحسين درجة التوزيع لصالح الأكثر فقرا، كما أنه يسهل في نفس الوقت تصميم السياسات المقبلة دون إغفال بعض المؤشرات لقياس الفقر.[1]

III – تحليل تطور الفقر الحاد:

لقد شهد معدل انتشار الفقر الحاد تراجعا في السنوات التي اعتمدت كأساس خلال الفترة من 2000 إلى 2008 حيث تراجع بحوالي 7 نقاط بين السنتين المذكورتين.

وقد كان هذا التراجع متناسبا شيئا ما في الوسطين الريفي والحضري، حيث بلغ معدل التراجع فيهما على الترتيب 3,7 نقطة، 4,3 نقطة.

أما نسبة مساهمة الوسط في الفقر على المستوى الوطني فكانت 85,6% للوسط الريفي و14,4% في الوسط الحضري سنة 2000، وظلت ثابتة تقريبا في سنة 2008، وهو ما يؤكد ما سبقت الإشارة إليه من أن جهود مكافحة الفقر كانت أكثر تركزا في الوسط الحضري.

وعلى مستوى الولايات فقد كانت النسب المئوية للأشخاص الذين يعيشون تحت عتبة الفقر الدنيا توجد سنة 2004 في ولايات تكانت 53,9% وكوركل 47,3% و كيديماغا 44,5% و لبراكنه 43,1%، وفي سنة 2008 تغير هذا الترتيب قليلا، وحلت الحوض الشرقي محل كيدماغا وكان ترتيب الولايات الأربع التي تضم أكبر نسبة من الذين يعيشون تحت العتبة الدنيا للفقر على النحو التالي تكانت 50,2% ولبراكنه 45,3% وكوركل43% والحوض الشرقي 40,2%، وقد كان التدهور الأكبر من نصيب الحوض الشرقي، حيث انخفضت النسبة بحوالي 14 نقطة بين سنتي 2004 و2008.[2]

أما بالنسبة للولايات التي تضم أقل نسبة من الأفراد الذين يعيشون تحت عتبة الفقر الحاد، فظلت دائما ممثلة في نواذيبو وتيرس زمور ونواكشوط.

وبالنسبة لاتساع الفقر فقد وصلت المساهمة التراكمية للولايات الأربعة الأكثر فقرا المذكورة أعلاه سنة 2004 إلى 49,2% بينما وصلت في الولايات الأربعة الأكثر احتضانا للفقر الحاد سنة 2008 إلى 52,6%.

1 ـ المقصود إجراء مراجعة لتوزيع الموارد التمويلية لمكافحة الفقر بما يتناسب مع أولويات واحتياجات الولايات الأكثر احتضانا للفقر.

2 – ONS, profil de la pauvreté en Mauritanie 2008, p13

وعموما يعني تراجع نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى أن سياسة مكافحة الفقر قد استهدفت المجموعات الأكثر فقرا، حيث خرج بعضهم من دائرة الفقر الحاد دون أن يكون بالضرورة قد خرج من دائرة الفقر، وبالتالي فإن تناقص أعداد الذين يعيشون دون العتبة الدنيا للفقر لا يعني ضرورة تراجع أعاد الفقراء، وإنما يعني أساسا أن نمط توزيع الدخل بين الفقراء قد تحسن لصالح الذين هم أكثر فقرا.

وبغض النظر عن الاتجاهات التي اتخذتها مؤشرات الفقر خلال السنوات الثماني الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، فإن مقارنة النتائج المحققة بما كان مخططا عند انطلاقة البرنامج توحي بأن نسب الإنجاز كانت ضعيفة عموما بالنسبة لكل المؤشرات حيث بقي معدل الفقر عند 42% بدل 26,6% التي كانت مستهدفة في سنة 2010، أي أنه لم يتراجع إلا بأربع نقاط فقط، ومن الواضح أنه إذا استمر على هذه الوتيرة، وهو المرجح، فإنه لا يمكن بأي حال تحقيق الهدف المخطط في تلك السنة.

وينطبق نفس الشيء أيضا على كل من عمق الفقر وشدته، حيث ظل الأول عند 14,5% سنة 2008 في حين كان المخطط هو 4,8% في سنة 2010، بينما بقي الثاني في حدود 7% مقارنة ب 1,8% المستهدفة في نفس السنة المذكورة أيضا.

وقد يكون السبب الأقوى لضعف تراجع مؤشرات الفقر هو عدم تحقيق معدلات النمو التي كانت مخططة في فترة البرنامج والتي بناء عليها تم وضع أهداف محددة في مجال التخفيف من الفقر، وفي هذا الإطار فإن معدل النمو في الخطة الأولى كان يصل في المتوسط إلى 3,7% سنويا بينما كان المستهدف هو 5,8%، كما أن الخطة الثانية للإطار الاستراتيجي التي غطت الفترة (2006-2010) لم يتجاوز معدل النمو خلالها 4% في المتوسط سنويا في حين كان المستهدف عند وضع الخطة هو 9,4% سنويا، ومن المعروف أن معدلات نمو مقبولة هو شرط ضروري للتخفيف من الفقر وإن كان غير كاف لتحقيق ذلك، إذ لا بد أن يترافق مع سياسة ناجعة في مجال إعادة توزيع ثمار النمو لصالح الفقراء والمناطق الأكثر فقرا، وهي المسالة التي ذكرنا سابقا أن نقصها قد شاب السياسات والبرامج الموريتانية لمكافحة الفقر.

وعلى مستوى آخر فإن تقييم أداء برامج مكافحة الفقر من منظور تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية يظهر أنه لا يمكن بلوغ تلك الأهداف في الآجال المحددة، خاصة فيما يتعلق بتخفيض نسبة الفقراء، وزيادة حصة المجموعات الأكثر فقرا من الاستهلاك الوطني، فخلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2010 تم تقليص نسبة الفقراء من 56,6% في السنة الأولى إلى حوالي 42% في السنة الثانية أي بمعدل متوسط قدره 0,7 نقطة سنويا، مع العلم أن النسبة المستهدفة سنة 2015 هي 28,3%، وبافتراض أن هذا

المؤشر سيستمر في التراجع بنفس المعدل فإن نسبة الفقراء ستصل في سنة 2015 إلى 38,5% وهو ما يقل بعشر نقاط مئوية عن المعدل المستهدف.

أما فيما يتعلق بحصة الخميس الأكثر فقرا من الاستهلاك الوطني فإنها قد بلغت 6,3% سنة 2010 بعد أن كانت 4,6% سنة 1999 وبافتراض ثبات متوسط معدل تراجعها عن نفس المستوى حتى سنة 2015، فإن حصة هذا الخميس المستهدف ستصل إلى (9,2%).

وعموما فإن، التباين الكبير نسبيا بين المنجز والمخطط بالنسبة لمؤشرات الفقر بشكل عام، إنما يعبر عن ضعف أداء السياسات المطبقة لمحاربة الفقر وعدم قدرتها على التكيف مع المستجدات التي تحدث أثناء تنفيذ الخطة من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يترجم المبالغة في الطموحات عند وضع الأهداف، وهي مسألة ترجع عادة إلى عدة أسباب من أهمها:

- عدم دقة المعلومات التي انطلق منها المخطط في البداية.
- ضعف القدرات التخطيطية لدى القائمين على رسم السياسات.
- العوامل السياسية التي قد تجعل الحكومات ترسم أهدافا كبيرة لتبرير طلبات الدعم لدى الممولين مثلا.
- بالإضافة إلى عوامل عدم الاستقرار السياسي على المستوى الوطني، و بروز أزمات دولية من حين لآخر.

المطلب الثاني: تطور مؤشر الفقر البشري (2001 – 2010)

لقد سبقت الإشارة إلى أن مؤشر الفقر البشري يقيس أبعادا غير نقدية للفقر، وينسجم أكثر مع مقاربة التنمية البشرية التي تركز على القدرات والفرص والخيارات المتاحة أمام الناس، ويقيس هذا المؤشر العجز في بعض هذه المجالات كاحتمال أن لا يعيش المرء إلى سن الأربعين ونسبة الأمية بين البالغين والعيش في ظروف كريمة.

ويدل تطور مؤشر الفقر البشري الموريتاني خلال فترة خطة العمل الأولى للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2001 – 2004) على وجود اتجاه إلى تزايد الفقر البشري، حيث ارتفع المؤشر من 33,4% إلى 33,57%، وترتبط هذه الوضعية بتزايد نسبة السكان المحرومين من المياه النقية وتصاعد معدل الأمية الذي ارتفع من 42,8% سنة 2000 إلى 42,93% سنة 2003 ثم إلى 43,3% سنة 2004.

ويوضح الجدول التالي تطور دليل الفقر البشري ومكوناته خلال المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي (2001 – 2004)

الجدول (32): تطور مؤشر الفقر البشري في موريتانيا من 2000إلى 2004

السنة / مكونات م.ف.ب*	2001	2002	2003	2004
عوز البقاء (احتمال الوفاة قبل 40 سنة، %)	26,3	25,8	25,1	24,5
عوز التعليم(معدل الأمية بين البالغين (%)	42,93	43,05	43,18	43,3
– السكان المحرومين من الماء الشروب	18,43	18,9	20,35	21,8
– الأطفال ناقصي الوزن دون 5 سنوات	31,55	31,1	30,65	30,2
– العوز الاقتصادي (العجز المرتبط بظروف المعيشة)[1]	24,5	25	25,5	26
مؤشر الفقر البشري	33,42	33,46	33,51	33,58

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية والتنمية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير الوطني حول التنمية البشرية والفقر 2005، ص87

* م ف ب: تعني مؤشر الفقر البشري

يلاحظ من الجدول أعلاه أن مكونات المؤشر التي عرفت تراجعا مضطردا خلال فترة خطة العمل الأولى للإطار الاستراتيجي قد انحصرت في نسبة الذين يحتمل أن لا يعيشوا حتى أربعين سنة، ونسبة الأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة، وهما مؤشران فرعيان مترابطان جزئيا، ويرتبطان بتحسن الظروف الصحية التي شهدت تطورا مهما في تلك الآونة خاصة فيما يتعلق ببرامج تطعيم الأطفال ضد الأمراض الخطيرة ورعاية الأمومة، وبالتالي يمكن القول أن الجهود المبذولة في مجال تحسين الخدمات الصحية قد انعكست في تراجع قيمة هذين المؤشرين الفرعيين.

1 ـ يلاحظ أن مؤشر العجز في ظروف المعيشة هنا لم يتضمن أحد مكوناته الفرعية وهو نسبة السكان المحرومين من الخدمات الصحية، وهو أمر سبقت الإشارة إلى أنه يعتمد في الكثير من الحالات.

أما بالنسبة لمعدل الأمية وهو مكون رئيسي من مكونات مؤشر الفقر البشري فقد سجل تصاعدا خلال السنوات المبينة في الجدول، ونفس الاتجاه اتخذه أيضا معدل السكان المحرومين من مياه الشرب، وهو ما يدل على أن برامج محو الأمية وبرامج توفير المياه لم تكن فعالة، ولم تسهم في تحسين ظروف الفقراء من هذا المنظور.

كما أن مؤشر العوز الاقتصادي المرتبط بالقدرة على تأمين مستوى معيشة لائق قد شهد هو الآخر تصاعدا متزايدا طوال الفترة، وهو ما يعني تزايد نسبة الذين يعانون من العجز في هذا المجال.

وكما هو واضح فقد كانت اتجاهات تلك المؤشرات هي التزايد المستمر لقيمة مؤشر الفقر البشري طوال تلك السنوات، حيث زاد بأكثر من نقطة.

ومن المفيد إجراء مقارنة مع دول الجوار لمعرفة مدى تناسق مؤشرات التنمية في البلد مع ما يجري في الدول المماثلة ودول المنطقة، وفي هذ الصدد تفيد البيانات المتوفرة في التقارير العالمية للتنمية البشرية أن مؤشر الفقر البشري في موريتانيا هو دون نظيريه في كل من السنغال ومالي، وأكبر من ذلك المسجل في كل من المغرب وتونس والجزائر، ويتضح ذلك من الجدول التالي:

الجدول (33): مؤشر الفقر البشري في موريتانيا وبعض بلدان شبه المنطقة 2003 (النسبة مئوية)

البلد	احتمال الوفاة قبل سن الأربعين	معدل أمية الكبار	السكان المحرومين من مياه صالحة للشرب	نقص وزن الأطفال دون 5 سنوات	م.ف.ب
موريتانيا	30,5	48,8	44	32	40,5
السينغال	26,6	60,8	28	23	44,2
الجزائر	8,8	30,2	13	6	21,3
مالي	38,3	81	52	33	60,3
المغرب	8,6	49,3	20	9	34,5
تونس	4,8	25,8	18	4	18,3

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير العالمي حول التنمية البشرية، 2005

ويظهر من الجدول أعلاه أن موريتانيا تأتي متقدمة بفارق أربع نقاط مئوية عن السنغال فيما يتعلق بمؤشر الفقر البشري بينما تتقدم بحوالي 20 نقطة عن جمهورية مالي، وتفصلها نسب معتبرة تتراوح بين 19 نقطة و22 نقطة عن كل من الجزائر وتونس على الترتيب، في الوقت الذي يلاحظ أن المغرب الذي تختلف ظروفه ومؤشرات التنمية فيه عن موريتانيا لا يفوقها إلا بحوالي 6 نقاط مئوية فقط.

وبتركيز المقارنة على السنغال والمغرب يتضح أن مؤشر الفقر البشري الموريتاني يكاد يقترب من متوسط نظيريه في هذين البلدين رغم أنه يفصلهما عن بعضهما البعض حوالي 10 نقاط مئوية، الأمر الذي يسمح بالقول بأن مؤشر الفقر البشري الموريتاني هو مقبول نسبيا مقارنة مع البلدان التي تتشابه معها موريتانيا في الظروف كالسنغال إلا أنه بالنسبة للمستوى العالمي جد ضعيف.

وقد سجل هذا المؤشر وفق البيانات الواردة في التقارير العالمية تراجعا طفيفا سنة 2013[1] حيث وصل إلي 39.2% مقارنة بحولي 40.5% في سنة 2003.

ورغم أن هذه البيانات قديمة نسبيا إلا أنها تعطى فكرة عن أداء السياسات الموريتانية في مجال مكافحة الفقر البشري بعد مضي أزيد من عقد من الزمن على بدئها في تطبيق سياسات محاربة الفقر.

المطلب الثالث: تحليل التفاوت

تميز الدراسات المتعلقة بتوزيع الدخل بين المسائل المرتبطة بالتفاوت وتلك التي تخص الفقر، فالأولى تعني بالتوزيع في مجمله، بينما تركز الثانية بدلا من ذلك على قاعدة سلم التوزيع ابتداء من حد معين هو حد الفقر، أي أنه في الوقت الذي يهتم الفقر بصورة مطلقة وعبر عتبة معينة بمستوى حياة الفقراء فقط يحلل التفاوت الفروق في المستوى النسبي لظروف العيش لدى السكان كلل.

ومن هذا المنطلق تأتي أهمية مؤشرات التفاوت، حيث أن نمط توزيع الدخل والثروة يعكس خيارا في توزيع الموارد و الفرص بين أفراد المجتمع وكلما سمح نمط التوزيع بتركيز الثروة لدى مجموعة قليلة كلما ساهم في اتساع دائرة الفقراء، وكلما قل تركز توزيع الدخول و الفرص كلما تقلصت الفوارق بين الظروف المعيشية للأفراد والأسر بشكل عام، وبشكل خاص فإن ارتفاع درجة التباين في توزيع الدخول بين الفقراء يعني تزايد شدة الفقر أي أن الأكثر فقرا سيكونون في وضع معيشي أكثر تدهورا مقارنة بالأقل فقرا.

وفي ما يلي يتم تحليل طبيعة واتجاها التفاوت التي سجلت خلال المرحلتين الأولى والثانية من فترة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

1 ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013/، ص 237

I- مقارنة الخميسات والعشيرات:

بإجراء مقارنة بين العشيرات لفئتي السكان الأكثر فقرا والسكان الأكثر غنى خلال فترة خطة العمل الأولى للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر يتضح من البيانات المتاحة أن مساهمة العشير الأدنى تمثل نسبة 2.7% من المصروف الكلي لسنة 2004 مقابل 2,5% لسنة 2000 في حين تقاسم 10% من السكان الأكثر غنى 32% من إجمالي الإنفاق لسنة 2004 مقابل 29.5% في سنة 2000، أي ما يمثل حوالي 12 ضعفا لعشير السكان الأكثر فقرا[1].

وتعني هذه النتائج أن العشير الأكثر فقرا لم يسجل إلا تحسنا طفيفا، حيث ازداد بحوالي 2.5 نقطة مئوية وهو ما يعني تزايد تركز الثروة لدى الأغنياء عند نهاية الفترة المذكورة، أما في سنة 2008 أي بعد ثلاث سنوات من البدء في تنفيذ خطة العمل الثانية للإطار الاستراتيجي، فقد شهد نمط التوزيع بعض التغير، حيث تراجع نصيب العشير الأدنى إلى 2.5% أي نفس المستوى الذي كان عليه سنة 2000 مما يعني أن التحسين الطفيف الذي سجل سنة 2004 في نمط التوزيع لصالح الأكثر فقرا، قد تم امتصاصه بفعل إجراءات وسياسات خدمت الفئات الأقل فقرا أكثر من المجموعات الأكثر فقرا.

وفي المقابل فقد سجل نصيب العشير الأقصى تراجعا من 32% سنة 2004 إلي 28.1% سنة 2008[2].

مما يعني أن تركز الإنفاق قد تراجع في الفئة الأكثر غنى، لكن لم يكن ذلك لصالح العشير الأكثر فقرا، وإنما انعكس في مستويات إنفاق مجموعات منتمية إلي عشيرات أخرى، وعموما فإنه يعني حدوث تحسن في نمط توزيع الدخل كما يعكسه الإنفاق لصالح المجموعات الأقل غنى.

أما إذا انصرف الاهتمام إلي التغيرات المتعلقة بالخميسات فإن الخميس الأول الخاص بالفئة الأكثر فقرا كان يتقاسم 6.7% من الإنفاق على المستوى الوطني في حين يستحوذ الخميس الأكثر غنى على 46.8% أي ما يزيد على 7 أضعاف الخميس الأدنى سنة 2004.

وقد شهدت بعض هذه المؤشرات تراجعا في سنة 2008 حيث انخفض نصيب الخميس الأكثر فقرا بحوالي 0.4% مقارنة بمستواه سنة 2004 كما انخفض نصيب الخميس الأقصى بحوالي 2.6 نقطة مئوية من مجموع الإنفاق الوطني.[3]

وفي الوقت الذي تراجع نمط التوزيع في غير صالح الفئة الأكثر فقرا، فقد تراجع أيضا مستوى التركز في الإنفاق بالنسبة للفئة الأكثر غنى، مع وجود فارق بين بعض النسب وهو ما يعني في المحصلة النهائية

1 ـ المكتب الوطني للإحصاء ملامح الفقر في موريتانيا، 2004، مرجع سابق، ص 25.
2 ـ المكتب الوطني للإحصاء ملامح الفقر في موريتانيا 2008، ص 26.
3 ـ نفس المرجع السابق ، ص 25.

حصول تحسن في نمط التوزيع لصالح الفئات التي تنتمي إلي الخميسات المتوسطة مما يعني أن سياسات محاربة الفقر كانت في صالح هذه الفئات أكثر من الفئات الأكثر فقرا، كما أنها أدت في نفس الوقت إلي تقليص مستوى تركيز الدخول والإنفاق في الفئة الأكثر غنى.

II – تطور معامل جني:

بالنسبة للفقراء محل الدراسة تظهر المعطيات زيادة طفيفة في درجة التفاوت خلال الفترة (2001-2004) حيث ارتفع مؤشر جيني من 0.390 إلي 0.393 مع العلم أن هذه النتيجة تخفي تفاوتا حسب مكان الإقامة، ويظهر هذا التفاوت بشكل أوضح على المستوى الحضري مقارنة بالوسط الريفي، فقد سجل المؤشر ثباتا في الوسط الريفي خلال هذه الفترة، بينما ارتفع في الوسط الحضري من 0.367 سنة 2000 إلي 0,395 سنة 2004 أي ما يمثل زيادة بنسبة تبلغ 7.4% وفي نفس السياق فقد كان التفاوت قويا بين الحضر والريف ووصلت مساهمته في التفاوت ككل بحوالي 54%.[1]

أما خلال الفترة من 2004 إلي 2008 فإن درجة التفاوت قد شهدت تراجعا على المستوى الوطني، وقد كان هذا التراجع مصحوبا بشكل خاص بانخفاض نصيب كل من العشير الأدنى والعشير الأعلى، وانعكس ذلك في تطور اتجاه معامل جيني بحوالي 1 نقطة مئوية في اتجاه المساواة ، حيث انخفض من 0.39 سنة 2004 إلى 0.38 سنة 2008[2].

وفي إطار المقارنة بالبلدان العربية تبين المعطيات أن معامل جيني في سبعة دول عربية في سنوات متفاوتة كان على النحو التالي : [3]

الأردن (0.359 في العام 2000)

تونس (0.408 في العام 2000)

وسوريا (0.375 في 2004)

لبنان (0.360 في 2005)، مصر (0,32 في العام 2005/2004)، اليمن (0,366 في 2005)

وموريتانيا (0.391 في العام 2000 و0.39 في 2004 و0,38 في 2008)

ويبلغ معامل جيني في المتوسط لهذه البلدان السبعة المذكورة 0.365

هذه القيمة تفيد أن البلدان العربية تظهر درجة معتدلة من المساواة مقارنة بمعدلات العالمية (0.3757 في السنوات الأولى من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين).

---

1 - ـ المكتب الوطني للإحصاء ملامح الفقر في موريتانيا 2004، مرجع سبق ذكره ص 28.

2 - وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية حصيلة تنفيذ الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2006 - 2010، نواكشوط ص 12

3 برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، ص 116

ورغم أن تراجع معامل جيني في موريتانيا كان طفيفا في الفترة من 2000 إلي 2008 (من 0,39 إلي 0,38) إلا أنه كان يقترب بشكل عام من المتوسط العالمي وذلك على خلاف ما هو مسجل في بعض الدول العربية القريبة من موريتانيا والتي هي أحسن وضعا منها من حيث المقاييس التنموية كتونس والمغرب التي وصل فيهما المؤشر إلي حوالي 0.41 في سنة 2005 بالنسبة الأولى و2007 بالنسبة للثانية ، بينما كان هذا المؤشر في موريتانيا يقترب من نظيره في الأردن الذي سجل فيها 0.39 في سنة 2008 وهو نفس المعدل الذي كان مسجلا في موريتانيا في سنة 2004[1].

وتشير المؤشرات المذكورة آنفا من جهة إلي أن التحسن في معامل جيني لا يرتبط بالضرورة بالقوة الاقتصادية للبلد، بل إنه على العكس من ذلك غالبا ما يصاحب تلك القوة تزايد حدة التفاوت كما هو الحال مثلا في كل من تونس والمغرب والأردن حيث كان التفاوت في توزيع الدخل أكبر من المعدلات المسجلة في بلدان أقل تقدما اقتصاديا كما هو حال في موريتانيا واليمن (وصل معامل جيني في اليمن 2005-2006 إلى 0.376)، و من جهة أخرى فإنه يؤشر إلى أن الإجراءات التي اتبعتها موريتانيا كما ذكر سابقا تميل في اتجاه تخفيف درجة تركز الدخل لدى الفئات الأكثر ثراءا، وهي مسألة لا شك ستخدم الفئات الأقل ثراءا، وهو ما يصب في نهاية المطاف في تحسين أوضاع الفقراء سواء بإخراجهم من دائرة الفقر أو بتقليص الفرق بين دخولهم وحد الفقر، و بناء عليه يمكن القول إن جزء من التحسين في مؤشرات الفقر المسجل في البلاد إنما يرجع إلي تأثير الإجراءات التي استهدفت تقليص درجات التفاوت بين مكونات المجتمع.

[1] - برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص 117

المبحث الثالث: مكانة التنمية البشرية في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

إن نجاح سياسات تسريع النمو وترسيخه في المحيط الاقتصادي للفقراء مرتبطة بشكل وثيق بتنمية المصادر البشرية وتعميم نفاذ الفقراء إلي الخدمات القاعدية وقد ظلت هذه العلاقة السببية أولوية من أولويات الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

وفي هذا الإطار حددت خطة عمل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر إحدى عشرة أولوية ذات تأثير فعلي على الحد من الفقر والتفاوت وهي:[1]

(1) التعليم

(2) محو الأمية

(3) التكوين الفني والمهني

(4) الصحة والتغذية

(5) الماء والصرف الصحي

(6) ترقية التشغيل

(7) السياسة السكانية

(8) الترقية النسوية والمساواة بين الجنسين

(9) الطفولة

(10) الحماية الاجتماعية

(11) النفاذ الشامل إلي الخدمات الأساسية.

1- الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، المجلد الأول، حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2006 - 2010)، ص 30

المطلب الأول: التهذيب ومحو الأمية

أ – **التعليم:** كان هدف قطاع التعليم خلال برنامج الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر هو توفير مصادر بشرية من شأنها تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ويفترض أن يتم تحقيق هذا الهدف من خلال:

(1) وضع استراتيجية للتعليم (العمومي والخصوصي) يكون أكثر ملائمة للطلب.

(2) تحسن جودة التعليم .

(3) تحسين الفعالية الداخلية والخارجية سبيلا إلي توفير يد عاملة ذات كفاءة عالية للتحسين من إنتاجية القطاع التقليدي وإلي تلبية حاجات القطاع العصري الذي هو مرشح للتوسع خلال السنوات القادمة.

(4) تحسين وتعزيز تسيير وإدارة النظام التربوي .

وقد تميزت المرحلة الأولى من تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2001 – 2004) ببعض التقدم فيما يتعلق بالتعليم الأساسي حيث لوحظ نمو واضح في أعداد التلاميذ، كما لوحظ تحسن مهم في معدل التمدرس الخام وانخفاض معتبر في الفوارق بين البنين والبنات.

وهكذا فقد ارتفع عدد التلاميذ من 155.116 تلميذ سنة 1990/1989، إلى 434.181 تلميذ سنة 2003 /2004، وقد ارتفع معدل التمدرس الخام من 45% إلى 96% في نفس الفترة.

وفيما يتعلق بالتعليم الثانوي، فقد ارتفع عدد التلاميذ من 76.658 تلميذا سنة 2001/2000 إلى 87.545 تلميذا سنة 2004/2003.[1]

أما على مستوى التعليم العالي فإنه شهد تراجعا في عدد المسجلين فبعد أن بلغ عدد المسجلين أكثر من 10 آلاف في الجامعة الوحيدة في موريتانيا آنذاك تراجع إلى 8540 طالبا سنة 2004/2003 من بينهم 2096 طالبة أي ما نسبته 24,4% من العدد الإجمالي، كما تم تأهيل العديد من المباني المدرسية.

و تميز تنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر بمواصلة الجهود في مجال بناء وتأهيل البني التحتية للتعليم والتكوين، كما تميز باكتتاب وتكوين طاقم تدريس .

على مستوى التعليم الأساسي شهد عدد التلاميذ ارتفاعا ملحوظا حيث أنتقل من 465.887 تلميذ سنة 2005/2006 إلي 512.998 خلال سنة 2009/2008 أي بزيادة 10% وقد بلغ عدد المدارس

1 -وزارة التهذيب الوطني –تقرير حول وضع التعليم 2005 ص 17

3.793 مقابل 2.980 كما ارتفعت مساهمة التعليم الخاص من 7% سنة 2006 إلي 10% سنة 2009.[1]

وقد وصل معدل التمدرس الخام في المستوى الأساسي إلي 99% سنة 2009 بدلا من 96.9% سنة 2006 متجاوزا بذلك الهدف المنشود سنة 2010 (98%) أما نسب الذكور / الإناث فقد كانت لصالح الإناث حتى نهاية التعليم الأساسي الشيء الذي ينعكس سلبا على احتمال إكمال السلك الأساسي الذي هو أكبر لدى الأولاد (42%) منه لدى البنات (34%)، وقد تم بلوغ الهدف المنشود لسنة 2010 بالنسبة لمعدل التمدرس الخام على مستوى جميع الولايات باستثناء كوركول (90.09%)، والحوض الشرقي (86.8%).

أما على مستوى السلك الأول من التعليم الثانوي ، فقد انخفض معدل التمدرس الخام من 27.7% سنة 2006 إلي 22.7% سنة 2000 وقد شهد التعليم الثانوي (السلك الثاني) خلال نفس الفترة تراجعا بنسبة 15% لمجموع تلاميذ مع معدل تمدرس خام يقدر بنحو 32.8% لدى الأولاد و28.4% لدى البنات، كما تمت كذلك ملاحظة انخفاض الجودة في هذا المستوى من التعليم متجسدة في ضعف نتائج مسابقة ختم الدروس الإعدادية والبكالوريا وقد أدى تطبيق الإصلاح إلي نقص حاد في أساتذة المواد العلمية المؤهلة للتدريس باللغة الفرنسية.

وفي مجال التعليم العالي، تم إدخال عدة إصلاحات نذكر منها خاصة:

(1) العمل بنظام الليصانس / الماستر / الدكتوراه (LMD).

(2) تعيين هيئات الجامعة عن طريق الانتقاء.

(3) المصادقة على العديد من النصوص التنظيمية (نظام الأساتذة والباحثين تسيير المجلس الوطني للتعليم العالي... إلخ).

ومن جهة أخرى، فقد تم القيام بالعديد من الانجازات منها:

(1) إنشاء كلية للطب

(2) إنشاء معهد عالي للمحاسبة وإدارة الشركات

(3) إنشاء معهد عالي للتعليم التكنولوجي في روصو.

(4) اكتمال أشغال بناء حرم جامعة نواكشوط الجديد.

(5) إنشاء معهد التكنولوجيا في ألاك.

---

1 - وزارة التهذيب الوطني –تقرير حول وضع التعليم 2005، ص 20

أما على مستوى المساواة بين الجنسين في شبه القطاع فإن التكافؤ بين الذكور و الإناث لم يتحقق بعد، لأن البنات يمثلن أقل من ربع عدد الطلاب، إضافة إلي ذلك فإن نقص الفاعلية الداخلية يشكل الميزة الأساسية لهذا السلك من التعليم وهو ما تبينه نسب الرسوب المرتفعة حيث أن أكثر من ثلاثة أرباع الطلاب المسجلين في السنة الأولى يعيدون السنة، وبصفة عامة فإن نسبة الرسوب على مستوى جامعة نواكشوط خلال سنة 2009/2008 قد وصلت إلي 59%[1].

أما على المستوى النوعي، فعلي الرغم من الزيادة الكبيرة لأعداد الطلاب فإن التعليم العالي في موريتانيا ما يزال يعاني من ضعف في الفاعلية الداخلية والخارجية فبالنسبة للفاعلية الداخلية ما تزال معدلات الرسوب مرتفعة نسبيا كما ذكرنا أما بالنسبة للفاعلية الخارجية وعلى الرغم من عدم توفر معلومات حديثة فإن العناصر المتوفرة تظهر ارتفاعا كبيرا لمعدلات البطالة من بين خريجي جامعة نواكشوط.

ويعزي ضعف فعالية منظومة التعليم العالي إلي مجموعة من العوامل في غالبيتها مرتبطة أساسا بالطابع الأكاديمي للدروس المقدمة وغياب البحث العلمي وضعف مستوى تجهيز الورشات والمختبرات وعدم إشراك القطاع الخاص.

ب – محو الأمية والتعليم الأصلي: وفي مجال محو الأمية تركزت أهداف الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر حول:[2]

1) تمكين جميع الأشخاص في سن أربع عشرة سنة فما فوق من معرفة القراءة والحساب.
2) تحسين مستوى الاستبقاء في التعليم الأساسي.
3) دعم محو الأمية القاعدي بمحو الأمية الوظيفي وبتكوينات مهنية قاعدية موجهة نحو النشاطات المدرة للدخل.
4) تشجيع الكتابة من أجل التكوين الذاتي.

و إذا كانت وضعية محو الأمية قد شهدت تطورا إيجابيا خلال السنوات الأخيرة انعكس من خلال زيادة نسبة محو الأمية الإجمالي(61 % خلال سنة 2008) فإنها ما تزال دون التطلعات، وعلى مستوى المساواة فإن تباينا حقيقيا ما يزال يلاحظ بين الرجال والنساء (70.3% و54.4% على التوالي)، وبين مناطق الإقامة (73.3% في الوسط الحضري مقابل 50.3% في الوسط الريفي). غير أن تكثيف الجهود سواء على المستويات السابقة (التعليم الأساسي) أو اللاحقة (الأشخاص الذين لم تتم محو الأمية

1 ـ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تقرير حول اصلاح نظام التعليم العالي في موريتانيا، انواكشوط 2009، ص 51.

2 - المركز الموريتاني لتحليل للسياسات الاقتصادية، الأمية في موريتانيا، انواكشوط 2005، ص 13.

عنهم) ستمكن بدون شك من تحسين الأداء للتغلب على هذه الظاهرة التي ما يزال يعاني منها جزء كبير من السكان النشطين في البلاد.

لقد تركزت الانجازات خلال الفترة الأخيرة من تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في:[1]

1- تنفيذ برنامج موسع لحملات التعبئة وتقديم حصص في محو الأمية لصالح عشرات الآلاف من الأشخاص الكبار (250 40 بالغا استفادوا من محو الأمية).

2- تشييد أكثر من 1.600 فصل دراسي لمحو الأمية

3- تنفيذ برنامج لمحو الأمية عن طريق وسائل الإعلام استفادت منه 6.100 بالغا من بينهم 97% من النساء إضافة إلي برنامج متخصص لمحو الأمية لصالح 1000 امرأة.

و في مجال التعليم الأصلي انصبت الجهود على بناء عشرات المدارس القرآنية النموذجية تضم مساكن للطلاب وعرض برنامج التدريس في السلك الأصلي.

أما فيما يتعلق بالشؤون الإسلامية فقد تم تنظيم عدة حلقات للدعوة في انواكشوط وفي الولايات الداخلية وإقامة مسابقات تجويد القرآن الكريم، وسمح تنظيم دورات تكوينية وورش لتعزيز القدرات بتحسين الكفاءات لدى الأئمة والدعاة وتم رصد دعم مهم لحسن سير 514 مسجدا و350 محظرة (مدارس قرآنية نموذجية) ودفع علاوات لنحو 4593 إماما، و تحمل الدولة لرواتب أكثر من 1000 إمام.

تجدر الإشارة إلى أن نظام المحظرة الموريتاني نظاما مميز في نشر العلم ومحو الأمية والتوجيه نحو السلوك القويم، بالإضافة إلى دوره في تكوين الشباب ودوره الاجتماعي الرائد في محاربة الفقر من خلال الدور الذي يلعبه في بث ثقافة التضامن الاجتماعي وإعطاء الزكاة واستجلابه لرؤوس الأموال الأجنبية للمشاريع الخيرية.

1 - المركز الموريتاني لتحليل السياسات الاقتصادية، الأمية في موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص 71.

ج – التكوين الفني والمهني: تركزت أهداف الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في مجال التكوين الفني والمهني على:[1]

1) القيام بإصلاحات عميقة موجهة على المستوى المؤسسي إلي توحيد الإدارة.
2) التحسين من حكامة نظام التكوين الفني والمهني
3) تفعيل هيئات التشاور بين الدولة وأرباب العمل (المجلس الوطني للتكوين الفني والمهني).

وقد كانت الإنجازات في هذا المجال كما يلي:

1) الرفع من قدرة استيعاب مؤسسات التكوين.
2) تحديث التجهيزات بالنسبة للعديد من شعب التكوين.
3) تكوين العشرات من المكونين وعمال التأطير،
4) البدء في إنجاز وتجهيز مركز للتكوين الفني والمهني من طرف الشركة الوطنية للصناعة والمعادن.
5) إعداد أكثر من 24 برنامجا للتكوين وفقا لمقاربة الكفايات.
6) البدء بالعمل بهذه البرامج على مستوى شهادة التقني وشهادة الكفاءة المهنية.
7) إقامة توأمة في مجال منهجية الجودة.
8) التكوين المستمر لصالح أكثر من 700 2 عامل.
9) إنشاء عدة معاهد ومدارس للتكوين المهني ويكتسي التكوين المهني طابعا متزايد الأهمية خاصة إذا علمنا أن السوق الوطنية تشغل أكثر من أربعمائة ألف عامل أجنبي في المجال التقني البسيط الذي لا يحتاج التكوين لفترة طويلة ولا مجهود علمي خاص.

وعليه فإن النجاح في الاستغناء عن خدمات هؤلاء الفنيين البسطاء (كهربائيين، عمال بناء، عمال مطاعم، عمال في شركات التنقيب واستغلال المعادن والنفط، ... إلخ) القادمين من الدول الافريقية المجاورة واستبدالهم بمواطنين سيحل جزء كبير من مشكلة الفقر، وهو ما تحاول الدولة القيام به إلا أن خطواتها في هذا المجال ما تزال ضعيفة.

1 - وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2006-2010)، مرجع سبق ذكره، ص32.

المطلب الثاني: الصحة والتغذية

1 – السياسة الوطنية في مجال الصحة:

كانت الأهداف الرئيسية للسياسة المتبعة في مجال الصحة هي:[1]

1) تحسين مدى ونوعية الحياة للفرد الموريتاني وذلك بالحد من الوفيات والإصابة بالأمراض عموما ووفيات وأمراض الأمهات والأطفال بصفة خاصة.
2) الزيادة في مدى تباعد الولايات وخفض المؤشر التركيبي للخصوبة.
3) التخفيف من انعكاس الآثار الوبائية بما فيها فيروس نقص المناعة المكتسب (السيدا) والأمراض الجديدة على التنمية النفسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد.
4) الحد من انتشار المجاعة وسوء التغذية بين السكان وبصورة خاصة بين المجموعات الأكثر احتياجا.
5) تأمين نفاذ الأطفال الذين يواجهون صعوبات في تنمية وتسيير استراتيجيات النفاذ إلي الخدمات الأساسية.
6) دعم التنسيق بين القطاعات.

ويظهر تحليل الوضعية الصحية للبلاد استمرار معدلات مرتفعة لوفيات الأمهات والرضع والأطفال وهي على التوالي 686 لكل 100.000 ولادة حية 122 في الألف و77 في الألف سنة 2007 وهكذا، وحسب خلاصة التقرير الوطني لمتابعة أهداف الألفية للتنمية الذي تم نشره سنة 2010 وتبعا لوتيرة التطور الحالي للمؤشرات فإن هدف الألفية للتنمية المتعلق بمحاربة السيدا وحدها يمكن بلوغه في أفق 2015 إذا ما بذلت جهود مكثفة، وبالمقابل فإنه من غير المحتمل أن يتم في أفق 2015 بلوغ الأهداف المتعلقة بالحد من وفيات الأطفال والتحسين من صحة الأمهات.

وفي مجال التغطية الصحية فإن 67% من السكان يستفيدون من خدمات بنية صحية في مسافة خمسة كيلومترات ولكن تبعا لتوزيع فضائي غير متساوي 98% في نواكشوط مقابل 52% في الحوض الغربي، ولمواجهة هذه الوضعية فقد تم تطوير العديد من الاستراتيجيات في مجالات التغطية الصحية والتوليد وذلك بهدف الحد من نسبة السكان الذين لا يستفيدون بصفة ميسرة من البني التحتية والذين يعيشون عادة في المناطق الريفية الفقيرة النائية أو المعزولة .

1- Ministère de la santé, politique nationale de la santé, 2009, p 23.

ولقد تم تعزيز التغطية الصحية بفضل:[1]

1) بناء مستشفى جهوي في ازويرات وثلاثة وثلاثين مركزا صحيا
2) إعادة تأهيل ثمانية مراكز صحية
3) تجهيز أربعة مستشفيات جهوية و45 مراكز صحيا،
4) إنشاء ثلاثة مستشفيات متخصصة (القلب، السرطان، الأم والطفل) وتحويل أربعة مستشفيات جهوية إلي مراكز استشفائية جهوية وينضاف إلي هذا توفير وسائل الاتصال للمراكز الصحية ووسائل النقل (سيارات إسعاف، سيارات خفيفة، وأخرى عابرة للصحاري).

أما في ما يتعلق بمكافحة الأوبئة فقد تركزت الأنشطة الوقائية الأساسية والمصاحبة للحد من وفيات الأمهات والرضع والأطفال على:

1) تعميم التكاليف الجزافية للولادات على عموم البلاد وهو نظام يسمح للمرأة الحامل بمتابعة الحمل والولادة مقابل اشتراك زهيد.
2) انتظام حملات تلقيح الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات.
3) توفير الناموسيات المشبعة
4) تنظيم حملات لتعبئة السكان
5) التكفل بحالات النواسير الولادية.
6) تكوين الطاقم المعالج الأطباء (في مجالات الولادة، الجهاز البولي، الأطفال) وقابلات ومساعدات قابلات وأخصائي أمراض الأطفال.....الخ.

غير أن وضعية محاربة الأوبئة تتميز بغياب استراتيجية فعالة لتطوير خدمات نوعية ومؤهلة تخفف بصورة سريعة من معاناة المرضى وخاصة الأطفال والنساء الحوامل، وهو ما أدى إلي انعدام الثقة اتجاه البنى الصحية (0.6 مراجعة للشخص خلال السنة) وينتج عن ذلك إما اللجوء المتزايد لبعض المرضى إلي المصحات الخارجية أو إلى الطب التقليدي بالنسبة للفئات الفقيرة، وعلى مستوى التحسين من فاعلية القطاع فإن أهم الأنشطة المنجزة من الناحية التنظيمية هي:[2]

1- Ministère de la santé Revue des Dépenses publiques de santé (RDPS), 2011, p63

2- Ministère de la santé, politique nationale de la santé, 2009, op. cit, p 39.

1) إعداد خطة عمل لثلاث سنوات 2010 – 2012
2) صياغة خطط عمل لبلوغ أهداف الألفية للتنمية
3) مراجعة إطار النفقات على المدى المتوسط 2009 – 2011
4) إجراء مراجعات سنوية للقطاع ودعم الإشراف والرقابة على النشاطات.

الجدول (34): تطور أهم المؤشرات الصحية

المؤشر	2000	2001	2005	2006	2007	2008	2009	2010
وفيات المواليد	127				122			
وفيات الأطفال/1000	74				77			
وفيات الأمهات في 100 ألف	747				686			
السيدا		0.57	0.80		0.61		0.48	
السل			117	108	105	89	86	78
الملاريا			223.472	188.025	210.970	150.582	174.737	244.319
معدل التلقيح			71	68	75	74	65	64
الولادات الشرف عليها من قبل طبيب			46.5	45	45	45	49	53

SOURCE : Ministère de la santé, Revue des Dépenses publiques de santé (RDPS) 2011 p 67

ويظهر هذا الجدول مدي الضعف الشديد للنظام الصحي الموريتاني حيث أنه في سنة 2010 لم يتجاوز معدل التلقيح 64 في المائة من الأطفال المستهدفين أو بمعنى آخر فإن 36 في المائة من الأطفال لم يلقحوا ضد الأمراض الفتاكة التي يشملها نظام التلقيح الوطني أضف إلي ذلك أن 47 في المائة من الولادات تتم خارج مؤسسات صحية وبدون إشراف طبي وهذان العاملان يفسران بشكل واضح سبب ارتفاع معدلات وفيات الأمهات التي بلغت سنة 2007 معدلا من أعلي المعدلات العالمية (686) في المائة ألف وكذلك وفيات الأطفال والأطفال حديثي الولادة كما ذكرنا سابقا.

ويجذر التنبيه إلى أن الميزانية العامة الموجهة لقطاع الصحة ظلت متزايدة طوال فترة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر حيت تزايدت من حيث زادت من 3.5 مليار أوقية سنة 2000 إلى 5.1 مليار سنة 2004 وإلى 11 مليار سنة 2010 وأخيرا 16مليار سنة 2013، وهو ما يمثل على التوالي 4% من ميزانية الدولة و1.6% من الناتج الداخلي الخام.

2 – السياسة الغذائية: وفي مجال التغذية تركزت أهم الانجازات حول:

1) تطوير برنامج وطني للتغذية الجماعية
2) تنفيذ برنامج وطني لتغيير المسلكيات في مجال التغذية الجماعية من خلال فتح 194 مركزا للتغذية الجماعية، على مستوى الولايات السبع الأكثر تضررا من سوء التغذية لصالح 9.857 من النساء الحوامل و12.504 مرضعة وقد مكنت ذلك من متابعة نمو أكثر من 18.693 طفلا[1].

وتم دعم هذا المسار بواسطة:

1) إعداد واعتماد استراتيجية وطنية للاتصال في مجال التغذية تهدف إلى تغيير المسلكيات.
2) إنشاء المجلس الوطني لتطوير التغذية ولجنة فنية دائمة ووكالات جهوية.
3) دعم القدرات البشرية للمنسقيات الجهوية في مجال التغذية والاتصال(اكتتاب 14 متخصصا في مجال التغذية والاتصال وتكوين 194 وكيلا في مجال التغذية).
4) تنفيذ برنامج مشترك لتسريع التكفل بمكافحة سوء التغذية في الجنوب الشرقي.
5) تنفيذ بروتوكول وطني للتكفل بسوء التغذية الحاد واستراتيجية تغذية الرضع وتعميم التطعيم بواسطة فيتامين ا (A).

المياه: رسمت خطة عمل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر هدفا عاما لقطاع المياه والصرف الصحي يتعلق بالتحسين من النفاذ إلي الماء والصرف الصحي كما ونوعا، وبأسعار مناسبة للجميع وبصفة دائمة، ويتوقع أن يتم تحقيق هذا الهدف من خلال تنفيذ المحاور الاستراتيجية التالية:

1. التحسين من النفاذ إلي الماء الشروب.
2. معرفة وحماية مصادر المياه.
3. التحسين من ظروف الصرف الصحي.
4. ترقية الشراكة العمومية والخصوصية.
5. دعم قدرات القطاع.

في مجال النفاذ[2] إلي الماء الشروب تم إحراز بعض التقدم : 58.3% من الأسر تمكنت من النفاذ إلي خدمات المياه خلال سنة 2008 مقابل 52% سنة 2004 و 46 % سنة 2000.

---

[1] - وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي، (2006 – 2010)، مرجع سبق ذكره، ص33

2 - وزارة المياه، تقرير حول خدمات المياه في الوسط الريفي، 2010، ص 38.

وفي الوسط الحضري تم ربط 53% من الأسر بالشبكة العمومية للماء الشروب من خلال توصيلات خاصة (35% في المدن المسيرة من طرف الشركة الوطنية للماء بما فيها نواكشوط و38% من المدن التي تسيرها الوكالة الوطنية للماء الشروب).

وإذا كانت الشركة الوطنية للماء هي المزود الوحيد بالماء الشروب في الوسط الحضري فإن الطريقة الرئيسية للحصول على الماء بالنسبة ل 62% من الأسر هي العربات وبائعي الماء فبالنسبة للمناطق غير المهيأة في نواكشوط.

وفي أطار و روصو بصورة خاصة، فإن الطريقة الرئيسية للتزويد بالمياه هي العربات وتمثل 84% في حيث تستفيد 5% فقط من الأسر من التوصيلات ولم يشهد استهلاك المياه أي تطور بالمقارنة مع 2006، 46 لتر يوميا للشخص بالنسبة للأسرة التي تتوفر على توصيلات خاصة و18 لتر يوميا للشخص بالنسبة لزبناء العربات وغيرهم من البائعين.[1]

أما نمط النفاذ إلي المصادر المائية بالنسبة للأسر الريفية فتهيمن عليها الآبار التي تعمل بدون مضخات (49.2%)، ويحصل هذا كله على الرغم من أهمية النشاطات التي قيم بها لصالح تنمية القطاع بصورة عامة والتحسين من النفاذ إلي الماء بصورة خاصة.

و قد شهد القطاع خلال السنوات الماضية انجاز مشاريع وبرامج نذكر منها:[2]

1) مشروع نقاط المياه في الساحل
2) اكتمال مشروع آفطوط الساحلي
3) وحدة الماء الشروب في مشروع لحدادة
4) مواصلة انجاز أعمال آفطوط الساحلي
5) انجاز وتجهيز 350 نقطة ماء
6) اكتمال مشروع دعم الحقول في مدن بابابي ، جكني ، كوبنبي ، باسكنو ، مقامة وكنكوصة.
7) مواصلة مشروع شبكات توزيع مياه الشرب في منطقة النهر (21 محطة توزيع)
8) تنفيذ البرامج الاستعجالية ذات الأولوية في سنتي 2007 و 2008.
9) البدء في إنشاء مشروع اظهر الذي سيغذي ولايتي الحوض الشرقي و الغربي بالمياه الصالة للشرب

1 - وزارة المياه، تقرير حول خدمات المياه في الوسط الريفي، 2010، ص 38.
2 - نفس المرجع، ص 39.

المطلب الثالث: التشغيل والسكان والثقافة:

1 – التشغيل:

وفي هذا المجال تركزت أهداف الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر حول:

1) توفير أكبر عدد من فرص العمل.
2) تنظيم سوق العمل.
3) التحسين من نوعية التشغيل.

ومن أهم الانجازات الرئيسية بما يلي:

1) إعداد استراتيجية للتشغيل.
2) دمج الخطة اللامركزية في مجال التشغيل ضمن المسارات الجهوية لمحاربة الفقر.
3) ترقية التشغيل الذاتي من خلال تمويل مشاريع شراكة ومواكبة وتوجيه حملة الشهادات العاطلين عن العمل.
4) تنظيم تدريبات لصالح الباحثين عن العمل.
5) انطلاق أعمال برنامج تعزيز قدرات الفاعلين في مجال التمويلات الخفيفة.
6) توسيع نشاطات مشروع اليد العاملة ذات الكفاءة العالية في مجال إنتاج حجارة البناء إلي ولايات أخرى.
7) انطلاقة وتوسيع البرنامج الوطني المندمج للمشاريع الصغيرة.

ويبين الجدول (35): تطور حجم البطالة في البلد

السنة	نسبة البطالة
2000	36.4
2004	32.5
2008	31.2
2013	10.6

المصدر: من إعداد الباحث بناءا علي تقارير مختلفة للمكتب الوطني للإحصاء

وتبين هذه المعطيات أن معدل البطالة كان يتراجع بشكل ضعيف بين سنتي 2000 و2008، إلا أنه حسب المكتب الوطني للإحصاء فإن معدل البطالة يقدر سنة 2013 ب 10.6 ويثر هذ المعدل جدلا وطنيا واسعا ويشكك فيه العديد من مراكز البحث والمختصين ويرجع بعضهم هذا التقييم المتفائل جدا إلي أخطاء منهجية ارتكبها المكتب الوطني للإحصاء أثناء القيام بعملية التقييم وجمع المعلومات.

2 – السياسة السكانية:

كانت الأهداف المرسومة في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في مجال السياسة السكانية كما يلي:[1]

1) تخفيض المؤشر المركب للخصوبة من 4.7% إلي 4.2%
2) تعزيز قدرات وتنفيذ ومتابعة إعلان السياسة السكانية.
3) ضمان تنمية إقليمية منسجمة تشجيع تثبيت السكان في مواطنهم الأصلية.
4) الحد من التفاوت بين الجنسين.

وفي هذا الإطار فقد لوحظ بطء في تطور المؤشرات الرئيسية للسكان خاصة في ما يتعلق بالمؤشر المركب للخصوبة ومعدل استخدام موانع الحمل حيث بقيا شبه مستقرين منذ عشر سنوات فقد وصل الأول إلي 4.6% سنة 2007 مقابل 4.7% سنة 2000 وارتفع الثاني بنسبة ضئيلة لكنه بقي في مستوى أقل من المستويات في العالمٍ 9.3% سنة 2007 مقابل 5.1% سنة 2000 .

3 . الثقافة والشباب والرياضة:

في الميدان الثقافي استهدفت الاستراتيجية القطاعية الأهداف الثلاثة الأساسية التالية:

1) ترقية الثقافية والفنون.
2) المحافظة على التراث الثقافي وتثمينه.
3) ترقية هياكل الكتاب والمطالعة العمومية.

وقد انصبت الجهود في هذا الميدان على:

1) إصدار قانون حماية التراث غير المحسوس،
2) تنظيم مهرجانات ثقافية سنوية وبطولات ثقافية جهوية.
3) وضع مخططات لحماية المدن القديمة ومخططات توجيهية لمدن مثل كمبي صالح وأوداغست وأغريجيت.
4) وضع نظام للتمويلات الصغيرة لتمويل الصناعة التقليدية والحرف المرتبطة بالتراث.

وفي مجال الشباب والرياضة رسمت خطة العمل الثانية للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر الأهداف التالية :

1 - المركز الموريتاني لتحليل السياسات الاقتصادية، دراسة حول عناصر النمو، مرجع سبق ذكره، ص 66.

1) أخذ الاحتياجات الخاصة للشباب بعين الاعتبار
2) ترقية رياضة ذات تنافسية عالية.

وفي مجال الشباب تركزت الانجازات على :

1) إنشاء عدة مراكز للإنصات والنصح لتعبئة الشباب حول بعض الأخطار كالمخدرات والأمراض المنتقلة عن طريق الجنس والسيدا والهجرة السرية.
2) تكوين وكلاء اتصال ومكونين في مجال التهذيب (أكثر من 500 وكيل ومرشد).
3) بناء وإعادة تأهيل دورة الشباب (تجكجة أطار ألاك وسيلبيابي).
4) استحداث شبكة وطنية للشباب، و مجلس أعلى مؤخرا.

وفي مجال الرياضة تمثلت الإنجازات في:

1) تنظيم المنتديات العامة للشباب والرياضة
2) تكوين ثمانين أستاذا للرياضة البدنية لتدريس المادة في مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي.
3) بناء ملعب للألعاب المتعددة في كيهيدي وملعب في نواذيبو وعدة ولايات أخرى.
4) استصلاح وتجهيز فضاء رياضي مخصص للنساء على مستوى المركب الأولمبي.
5) إنشاء معهد وطني لتكوين أطر الشباب والرياضة.

4 – الترقية النسوية والمساواة بين الجنسين:

وفي إطار الترقية النسوية والطفولة الصغرى والحماية الاجتماعية وضمن الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر تمت برمجة:

1) دعم المشاركة الاقتصادية للنساء.
2) الرفع من نفاذ النساء إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.
3) ترقية الحقوق والمشاركة السياسية والاجتماعية للنساء.
4) تنمية استراتيجيات لتغيير المسلكيات الضارة.
5) دعم القدرات المؤسسية للقطاع.
6) التحسين من عرض ونوعية تعليم الطفولة الصغرى وضمان التكفل بالأطفال ذوي الحاجات الخاصة.
7) إعداد استراتيجية وإجراءات تستهدف تقليص درجات التفاوت بين مكونات المجتمع.

خلاصة: الفصل الثالث

لاشك أن خطط عمل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر وخصوصا الأولى (2001 – 2004) والثانية (2006 – 2010) ساعدت كثيرا في التخفيف من حدة الفقر ومن آثاره على الموطنين إلا أنه وبالخصوص في المرحلة الأولى كانت الأهداف طموحة مما قلل من أهمية المنجز منها نظرا لعدم تنفيذ أكثر من ثلث هذه الأهداف، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات لم تسهم في الحد من الفقر.

وفي المرحلة الثانية من تنفيذ الإطار الاستراتيجي رغم أنها فترة تميزت بعدم الاستقرار السياسي، إلا أنه تم الاقتراب من تحقيق العديد من الأهداف، وربما يعود السبب الرئيسي في عدم حل مشكلة الفقر في موريتانيا هو استمرار السياسات الاقتصادية التي لا تمس بشكل مباشر التنمية البشرية، فرغم قناعة الجميع بأن قطاع التعليم يعاني من اختلالات بنيوية، ورغم الإخفاقات على مستوى القطاع الصحي الذي صرفت فيه مبالغ هامة من أجل اقتناء المعدات والتجهيزات فإن مخرجات القطاع الأول لا تزال غير قادرة على مواكبة حاجات السوق الوطنية، ونفس الشيء فإن التجهيزات في القطاع الثاني لم تظهر تحسنا يذكر على صحة المواطنين، أضف إلى ذلك مشكلة فقر الدخل، وهذا ما جعل موريتانيا تتذيل لائحة الدول حسب مؤشر التنمية البشرية عبر العالم ومن ثم كانت نتائج خطوات مكافحة الفقر بطيئة بمعدل تراجع في حدود 0.5 سنويا في الفترة ما بين 2000 و 2013 التي نفذ فيها الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المشاكل التي واجهتها المجتمعات والحكومات وحاولت النظريات الاجتماعية منذ زمن طويل إعطاء حلول لها، وفي القديم ارتبط الفقر بفقدان الوسائل المادية أو الحروب التي تؤدي إلى الاستعباد والقهر والذل، وانحصر في مجرد قلة الدخل أو الحصول على الحاجات الأساسية، ولكنه اليوم أصبح يعني فقدان القدرة على تحقيق مستوى الرفاه الإنساني المستحق للبشر وعليه فإنه يتمثل في القصور في امتلاك الموارد المالية والمادية والبشرية، ومع توسع مفهوم الفقر تعددت أبعاده واختلفت طرق قياسه.

إن الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية وإن كانت قد أهملت في مراحلها الأولى الفقر، حيث كان اهتمامها يتركز حول إيجاد تفسير لظاهرة التخلف وتلمس الطرق السريعة للخروج من دائرته، فإنها مع بداية السبعينات بدأت تولي ظاهرة الفقر اهتماماً خاصاً باعتبارها ظاهرة منفصلة عن ظاهرتي التخلف وسوء توزيع عوائد الإنتاج، ومع مطلع الثمانينات عرفت ظاهرة الفقر منعطفاً جديداً بحدوث تطورين مهمين.

التطور الأول: هو بدأ العديد من الدول النامية تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي وما كان لهما من آثار سلبية على الطبقات الفقيرة في المدى القصير.

التطور الثاني: هو التحول الكبير في أدبيات التنمية من مفهوم "النمو الاقتصادي" إلى "التنمية البشرية" باعتبارها أساس عملية التنمية وجوهرها، وعملية التحول هذه توجت بجهود برنامج الأمم المتحدة للتنمية الرامية لتطوير مؤشرات كمية وكيفية يمكن تطبيقها على أكبر عدد ممكن من دول العالم لأغراض المقارنة مثل مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الفقر البشري.

إن الأمر الذي لا يختلف حوله الباحثون هو أنه على الرغم من التطور الاقتصادي والاجتماعي الهائل الذي حدث في معظم بقاع العالم، وعلى الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على حياة الملايين من الناس في معظم الدول، فإن الفقر لايزال يمثل مشكلة إنسانية كبيرة، وقد فاقم من حجم هذه المشكلة حقيقة أن أكثر المتأثرين بها هم سكان مناطق محددة وفئات معينة من البشر، فرغم وجود ظاهرة الفقر بدرجات متفاوتة في كل دول العالم، إلا أنها تبرز كظاهرة في وسط آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، وبالذات في الأقطار الواقعة جنوب الصحراء، وترسم التقارير التي أصدرتها العديد من المنظمات الدولية، وضعية صعبة في هذا المجال، فآخر الإحصاءات تشير إلى أنه لايزال هناك ما يقارب 1,2 مليار من البشر يشكلون خمس سكان العالم ممن يعتبرون فقراء جداً، أي يعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم، ولو رفع خط الفقر بمقدار قليل (2 دولار للفرد) فإن نسبة الفقراء ستصل إلى ثلث سكان العالم، أي إلى أكثر من مليارين، وقد تزامن ذلك مع ظاهرة التدهور المستمر لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالقيم

الحقيقية في العديد من الدول النامية بسبب تواضع معدلات النمو الاقتصادي واستمرار معدلات نمو السكان عند مستوياتها العالية، ومن ثم زيادة معدلات عرض قوة العمل مقابل الطلب عليه.

وفي ظل هذه الأوضاع احتلت مسألة مكافحة الفقر والقضاء عليه مركز الأولوية في الاهتمامات الدولية وانعكس ذلك في صياغة الاستراتيجية الإنمائية الدولية لسنة 1990، التي التزمت بهدف تقليص ملموس للفقر المدقع واستخدام أفضل الموارد والمهارات البشرية، ولقد أكدت هذه الاستراتيجية على أهمية تدعيم الروابط المتبادلة بين النمو الاقتصادي السريع وتحقيق الأهداف الاجتماعية، ويظهر هذا الانشغال أكثر في عديد القمم والمؤتمرات العالمية والدولية المنعقدة.

وفي سنة 2000 تم وضع استراتيجية دولية جديدة لتخفيض أعداد الفقراء في الدول النامية تبناها البنك الدولي، عرفت بالأهداف الإنمائية الألفية وهي تستند إلى ثلاث مبادئ:

أولاً: إتاحة الفرص الاقتصادية للفقراء من وظائف، مدارس، خدمات صحية، إئتمان، طرق ومهارات وغيرها ولن يتم ذلك إلا بتحقيق نمو اقتصادي.

ثانياً: تمكين الفقراء من أسباب القوة ويتم ذلك بإزالة الحواجز السياسية والقانونية والاجتماعية أمام الفقراء وتسهيل مشاركتهم في الحياة العملية.

ثالثاً: تحسين الأمن من خلال تخفيض درجة تعرض الفقراء إلى الصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية واعتلال الصحة وغيرها.

وتشير تجارب بعض الدول النامية إلى أنه يمكن تحقيق نتائج إيجابية في معالجة الفقر من خلال اتخاذ تدابير تتوافق مع بيئتها المحلية، غير أنه يجب أن يساير ذلك اتخاذ سياسات وخطط واقعية يمكن تنفيذها وذات أهداف مرحلية واضحة ومحددة.

وقد اعتمدت موريتانيا كغيرها من البلدان النامية استراتيجية وطنية لمحاربة الفقر منذ بداية التسعينات، من القرن الماضي، وذلك بعد فترة من تطبيق برامج التصحيح الهيكلي التي استمرت من 1985 إلى سنة 1994، أما قبل هذه الفترة فقد شهدت تطبيق خطط اقتصادية عديدة بدأت من سنة 1962، ومنذ بدأ تطبيق برامج مكافحة الفقر 1994 تحت اسم برنامج التنمية القاعدية ومحاربة الفقر فقد شكلت هذه السياسة الموجه الرئيسي لكافة نشاطات الحكومة وبرامجها التي تطبقها وعند انتهاء هذه المرحلة الأولى سنة 2000 تم تبني الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر لفترة تدوم 15 سنة امتدت من سنة 2001 وتنتهي سنة 2015 وقد تم حتى الآن تنفيذ مرحلتين من مراحل تنفيذ هذا الإطار وأشرفت المرحلة الثالثة على الانتهاء.

ويمكن أن نخلص من هذا البحث إلى النتائج والتوصيات الرئيسية التالية:

نتائج البحث:

1) تتوفر موريتانيا على موارد اقتصادية طبيعية متعددة مثل: الحديد، النحاس، البترول، الفسفات، والمنتجات البحرية حيث تعتبر المصائد الموريتانية من أغنى المصائد العالمية بالأسماك، كما أن الثروة الحيوانية التي تعد بالملايين لا تقل هي الأخرى أهمية عن الموارد الأخرى خصوصاً إذا ما نظرنا إلى حجم العاملين في القطاع الزراعي عموماً، و ما يساهم به هذا القطاع في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.

إلا أن هذه الموارد الطبيعية رغم وفرتها وتعددها تستغل بشكل ضعيف نظرا لضعف وسائل الدولة، و في ما يتعلق بالمعادن و المنتجات البحرية فهي معرضة للنهب من طرف الشركات الأجنبية، بسبب ضعف القدرة التفاوضية لدى الطرف الموريتاني الذي يتفاوض عادة مع مجموعة اقتصادية بكاملها، أو مع شركات أجنبية كبيرة مدعومة من طرف دول كبيرة ، وبنقص الخبرة لدى الشركات الوطنية وعدم قدرتها على التنقيب والاستغلال، وحاجة الدولة الماسة إلى السيولة الأجنبية، مما يرغمها على توقيع هذه الاتفاقات حتى ولو كانت مجحفة، ويتضح الأمر جلياً إذا ما نظرنا إلى النسبة التي تحصل عليها موريتانيا من استغلال الذهب من طرف شركة تازيازت حيث لا تتجاوز هذه النسبة 35% من حجم قيمة الأرباح.

2) يتميز الاقتصاد الموريتاني بتنوع الصادرات الطبيعية المعدنية والمنتجات البحرية ولحوم الحيوانات وبعض المواد الأولية الأخرى، في حين أن الدولة تستورد تقريباً كافة المنتجات المصنعة الأخرى أي أنها كغيرها من عديد البلدان النامية تصدر المواد الأولية وتستورد المواد المصنعة ويتميز ميزان المدفوعات الموريتانية بالتوازن أحيانا ويميل أحيانا كثيرة إلى تحقيق عجز طفيف في الغالب، ولا تختلف ميزانية الدولة الموريتانية كثيراً عن ميزان المدفوعات حيث تميل إلى التوازن عموماً، مع العجز في بعض الأحيان إلا أن حجمها ضئيل بالمقارنة مع البلدان المغاربية المجاورة وبعض البلدان النامية الأخرى حيث أنه منذ استقلال البلاد وحتى اليوم لم يصل حجم الإنفاق ولا الإيرادات المالية 2 مليار دولار سنوياً، وعلى مستوى التضخم فإن نسبته لاتزال مرتفعة ولا تزال معدلات النمو الاقتصادي دون المستوى المطلوب رغم أنها في الغالب تكون في حدود 6% مع التذبذب في بعض الأحيان.

3) رغم تعدد الموارد الطبيعية في موريتانيا الذي ذكرنا آنفاً فإن الفقر لايزال يشكل السمة البارزة والصورة الواضحة المعروفة عن موريتانيا، فلاتزال وسائل الدولة محدودة جداً أي أنها تصنف بأنها بلد فقير، ولايزال الفقر ينتشر بين المواطنين بشكل كبير حيث تشير آخر الإحصائيات إلى أن معدل الفقر هو42% وأن25% من هؤلاء المواطنين يعانون من فقر شديد مع ما يعنيه ذلك من شح العيش وفقدان الوسائل واعتلال الصحة وانتشار الأمية وضعف الدخل وضيق الأفق.

4) ينتشر الفقر في موريتانيا بشكل عام وبين سكان الريف بشكل خاص، حيث تبلغ نسبة الفقر بين سكان الريف 59,4 % مقابل 20,8% في الوسط الحضري، كما أن المناطق الريفية تضم أكثر من

ثلاثة أرباع (77,7%) من الفقراء عبر البلد، وينتشر الفقر بنسب تزيد عن 55% في سبع ولايات عبر الوطن من أصل 13 ولاية وانطلاقاً من تحليل مؤشر الفقر فإن نسبة الفقر تزيد على 60% في كل من ولايات تكانت، غورغول ولبراكنة والتي يوجد بها ما يعرف بمثلث الفقر وولايات فقيرة بنسبة تتراوح ما بين 55% إلى 60% وهي الحوض الشرقي وآدرار ولعصابة وكيديماغا بينما تتراوح نسب الفقر ما بين 30 % إلى 50% في الحوض الغربي، اترارزة وإنشيري وتقل هذه النسبة عن 20% في العاصمة نواكشوط والعاصمة الاقتصادية انواذيبو وعاصمة المعادن ولاية تيرس زمور رغم ما يحيط بالعاصمة نواكشوط ومدينة نواذيبو من أحزمة الفقر حول المدينة وجيوب داخلها.

5) لقد أدركت موريتانيا منذ بداية التسعينات ضرورة التركيز على التنمية البشرية باعتبارها هدفاً ووسيلة لمحاربة الفقر، كما أدركت مثل غيرها من بلدان العالم أن الإهتمام بتحقيق معدلات عالية من النمو لا يكفي وحده لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر رغم ماله من أهمية فعمدت موريتانيا إلى انشاء مرصد موريتاني خاص بالتنمية البشرية يصدر تقارير سنوية حول وضعية الفقر والتنمية البشرية، إلا أن هذا المرصد لم يستمر على عمله طويلاً بل إنه توقف عن العمل منذ سنة 2007 ومنذ تلك الفترة ظلت أهم المعلومات المتوفرة عن الفقر تصدر بشكل تقييم سنوي للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر الذي يصدر كل سنة عن وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية وذلك في بلد يحتل المرتبة الأخيرة على المستوى العربي في مؤشر التنمية البشرية والمرتبة 155 على المستوى العالمي ويصنف من البلدان ضعيفة التنمية البشرية، بمعدل بلغ سنة 2013 (0.467).

6) تتلخص أسباب ضعف مؤشرات التنمية البشرية في موريتانيا في انتشار الأمية واختلال التعليم وضعف التغطية الصحية وضعف الأجور بالإضافة إلى عوامل أخرى، حيث تقدر نسبة الأمية بين المواطنين بـ 39% وتنتشر هذه الأمية أساساً حيث ينتشر الفقر ونفس الشيء بالنسبة لضعف التكوين، فرغم تحسن معدلات التمدرس الخام إلا أن ذلك يخفي احتلالاً كبيراً في مستويات التكوين والتسرب المدرسي والتعايش بين قطاع تعليم حر يستقطب أعداداً متزايدة من التلاميذ والطلاب خصوصاً من أبناء الطبقة الغنية والمتوسطة وقطاع عام يتجه إلى أن يكون مهجوراً إلا من أبناء الطبقات الفقيرة المعدومة والشرائح الاجتماعية الأقل حظاً في الدخل والتعليم أصلاً خاصة في انواكشوط وانواذيبو، كما أن ضعف التغطية الصحية كان سبباً في الارتفاع الكبير في معدل وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة واللذين يعتبران من أعلى المعدلات على المستوى العالمي (وفيات الأطفال 77 في الألف و الأمهات 686 في المائة ألف سنة 2007)، يضاف إلى ذلك ضعف معدلات التلقيح (64%) سنة 2010 ولاتزال المستشفيات الموريتانية تعاني من نقص الكادر الطبي بشكل كبير ونقص الأجهزة، وعلى مستوى المراكز الصحية في المقاطعات والمستشفيات الجهوية والنقاط الصحية فإن غالبيتها لا يتجاوز دوره تقديم علاجات أولية بسيطة في انتظار رفع المريض إلى العاصمة انواكشوط، ويعاني قطاع الصحة من فوضى عارمة شأنه في ذلك شأن قطاع التعليم حيث

تلعب العيادات الخاصة دوراً متزايداً كبديل عن الخدمات الصحية العمومية التي باتت خدماتها تتدهور من حين لآخر رغم الوسائل التي رصدت لها منذ السنوات القليلة الماضية، كما يشهد قطاع الأدوية بشكل خاص تلاعبا خطيرا بسبب طرق الإستيراد وطريقة حفظ الأدوية وعدم التأكد من صلاحيتها.

7) لم تولي السياسات الاقتصادية الموريتانية عشية الاستقلال اهتماماً كبيراً بمشكل الفقر باعتباره ظاهرة يجب محاربتها والتغلب عليها بقدر ما اهتمت بمشكل فقر الدولة ذاتها حيث استقلت موريتانيا وهي لا تملك أبسط مقومات دولة حديثة، فبادرت إلى إنشاء الطرق وبناء المدارس والمستشفيات والمباني الإدارية واستجلاب المياه وغير ذلك مما يمكن أن يعد وسيلة من وسائل قيام دولة لبلد بدأ من الصفر تقريباً ويعاني على المستوى الدولي من مشكلة كبيرة هي عدم الاعتراف باستقلاله وخاصة من بعض جيرانه المقربين، وقد نجحت موريتانيا آنذاك في تجسيد استقلالها السياسي والمضي قدماً في تحقيق استقلالها الاقتصادي والمالي.

ورغم النجاح الكبير الذي حققته السياسات الاقتصادية الموريتانية إبان عهد الاستقلال وبمساعدة كبيرة من بعض الدول وخاصة الدول العربية كالجزائر وتونس وبعض دول الخليج إلا أن تلك الإنجازات ارتطمت في السبعينات بعاملين أحدهما طبيعي وهو عامل الجفاف والثاني هو حرب الصحراء مما غير من استراتيجية موريتانيا في محاربة التخلف وبناء المؤسسات إلى التركيز على تلك الحرب التي كلفت البلد أكثر مما أضافت.

8) دخلت موريتانيا في برنامج تصحيح هيكلية منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي وهي مضطرة بسبب شروط الممولين، فقامت بخصخصة الشركات العمومية وطرد العمال منها وخفض النفقات العمومية، وتخفيض قيمة العملة الوطنية، وحصر الاكتتاب في الوظيفة العمومية على قطاعي التعليم والصحة، واتخاذ المزيد من الإجراءات التقشفية بغية إعادة جدولة ديونها الخارجية والاستفادة من تمويلات جديدة لبرامجها التنموية التي بدأت آنذاك تهمل شيئاً فشيئاً الجانب الاجتماعي للسياسات الاقتصادية للبلد.

وقد نجحت برامج التصحيح الهيكلي في خفض العجز في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وكبح جماح التضخم، إلا أنها أدت إلى انتشار البطالة بنسب تفوق 35% وتزايد معدلات الفقر الذي ارتفع في بداية التسعينات إلى أكثر من 56% واختفاء الطبقات المتوسطة وتردي خدمات قطاعي التعليم والصحة، بسبب عدم كفاية الوسائل مما اضطر الحكومة آنذاك إلى مراجعة سياستها بسبب الإستياء الكبير الذي خلفته تلك السياسات التقشفية والآثار السلبية لها.

9) كانت استراتيجية التنمية القاعدية ومحاربة الفقر هي أولى السياسات الاقتصادية لمكافحة الفقر والآثار المترتبة على برامج التصحيح الهيكلي وقد استطاعت هذه البرامج التخفيف من الآثار الجانبية للسياسات الاقتصادية السابقة إلا أنها لم تستطع خفض نسب الفقر المرتفعة بشكل كبير.

10) ساهمت برامج التنمية القاعدية ومحاربة الفقر في تحصيل مبالغ هامة ساعدت في تمويل العديد من المشاريع الاقتصادية الهامة وتم أثناء تطبيق هذه الاستراتيجية قبول موريتانيا ضمن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وذلك سنة 1999، كما أنها هيأت موريتانيا لتكون من أوائل الدول التي أعدت إطاراً استراتيجياً لمحاربة الفقر وذلك سنة 2000 ليبدأ تنفيذه سنة 2001.

11) أسهمت المرحلة الأولى من تطبيق الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في تراجع نسبة الفقر في موريتانيا إلا أن أغلب الأهداف التي تم رسمها في هذا البرنامج لم تتحقق بالكامل، فعلى الرغم من برنامج الاستثمار العمومي المنفذ الذي بلغ 157 مليون و 497 دولار ممولة بالمصادر الخارجية بما نسبته 57% فقد جاءت نتائج هذه المرحلة متواضعة حيث ظل معدل النمو المتوسط في حدود 3,7 بدلاً من 7% المستهدفة وظل معدل التضخم مرتفعاً في حدود 7,2% ووصل عجز الموازنة إلى 11,5% من الناتج المتوسط، مع أنه كان في حدود 14,3% سنة 2001.

وبالنسبة لوضع الحساب الجاري باستثناء التحويلات فقد شهد تدهوراً حيث وصل عجزه سنة 2003 إلى مستوى قياسي بلغ 293 مليون دولار و60 مليون دولار سنة 2004.

أم بالنسبة لمعدل الفقر فقد انخفض من 51% سنة 2000 إلى 46,7% سنة 2004 وهي مستويات تقل عن الأهداف المحددة بـ 38,6% لمعدل الفقر، و 21,8 لمعدل الفقر الشديد، والتي كان يؤمل الوصول إليها مع نهاية البرنامج، ويرجع ضعف تراجع الفقر هذا إلى ضعف الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتشغيل حيث ظلت مؤشرات هذه القطاعات ضعيفة جداً ولم تولي أهمية لتوجيه البرامج الاستثمارية كما أن التفاؤل المفرط كان بادياً على أهداف هذه المرحلة.

12) أما المرحلة الثانية (2006–2010) من تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر فكانت أحسن من سابقتها قليلاً رغم أن حجم الاستثمارات العمومية فيها زاد إلى الضعف تقريباً حيث بلغ حجم الاستثمارات الموجهة للقطاعات ذات الأولوية نحو 694 مليار و823 مليون أوقية تم تمويلها من المصادر الخارجية بما نسبته 63% .

وقد استقر متوسط النمو في حدود 3,4% خارج قطاع النفط و 3,8 بما في ذلك قطاع النفط وهي أقل بكثير مما كان مخططاً (10,7%) وبقي التضخم في حدود 7,3% وبلغ عجز الميزانية العامة المتوسط لهذه الفترة 8,6% من الناتج الداخلي الخام.

ورغم هذه النتائج فقد تراجعت نسب الفقر العام إلى 42% في سنة 2008 والفقر الشديد إلى 25,2% وهذه بعيدة جداً عن المستوى المخطط ويمكن إرجاع بطء تراجع الفقر هذا إلى أن توجيه الاستثمارات في هذه المرحلة لخدمة الفقراء لم تختلف نسبته كثيراً عن ما كان عليه الحال في المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

أما المرحلة الأخيرة (2011 –2015) فرغم عدم إجراء تقييم شامل لها حتى الآن فلا ينتظر أن تختلف كثيراً عن المرحلتين الأولى والثانية، بسبب إتباعها لنفس الآليات السابقة.

وبصفة عامة فإن برنامج الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر لم يحقق الأهداف المرجوة منه، ولن يستطيع تحقيقها في الفترة المتبقية من عمر البرنامج (المعدل العام لتراجع الفقر خلال هذه الفترة لم يتجاوز 0.5 نقطة سنويا)، وطالما لم توجه النسب الكبيرة من هذه الاستثمارات في خدمة الفقراء وذلك بالتركيز على الاستثمار في التعليم والصحة، والتشغيل، والمياه الصالحة للشرب،...إلخ. فإن السياسات المستقبلية في الأمد القريب سوف يبقى أثرها محدودا.

توصيات البحث:

يمكن أن نخرج من هذا البحث بالمقترحات التالية:

1) مراجعة كافة الاتفاقات التي تربط موريتانيا مع شركائها وخاصة في مجال الصيد والمعادن والتوجه نحو المصادر الوطنية المتعددة و محاولة الاستفادة منها بشكل أفضل وتقييمها وإعطاء الزراعة والتنمية الحيوانية المكانة اللائقة كمصدر هام من مصادر الثروة الوطنية ووسيلة فعالة لامتصاص البطالة.

2) مواصلة تجميع القرى والأرياف الذي بدأته الدولة منذ ثلاث سنوات تقريباً لكي يسهل ذلك من عملية تمدرس الأطفال ويقرب الناس من الخدمات الصحية ويخفف من التكاليف الباهظة لبناء الطرق وشبكات المياه في الأرياف والقرى المتناثرة.

3) إعطاء الأولوية لسكان الريف في استراتيجية محاربة الفقر وتمكينهم من سبل العيش الكريم حيث أن أكثر من 77% من الفقراء يعيشون في مناطق ريفية.

4) اعتماد عتبات للفقر علمية ومعقولة تمكن من معرفة الوضعية الحقيقية للسكان كما أنه يجب الانتباه بشكل عام إلى الأسباب المؤدية للفقر ومحاولة إيجاد حلول دائمة لها دون الاعتماد على حلول مؤقتة من قبيل برنامج أمل والتوزيعات المجانية في أوقات محددة.

5) إعطاء الأولوية للتنمية البشرية وخاصة تنمية الشباب وذلك بفتح فرص تعليم متساوية أمام الجميع حيث أن المظهر المشوه لقطاع التعليم أصبح مصدراً رئيسياً في تكريس الفقر في جهة والغنى في جهة أخرى، حيث يستفيد الآن أبناء الأغنياء من تعليم جيد ونوعي والغالبية العامة من أبناء الفقراء الذين ليس لهم بديل عن تعليم عام ضعف الإهتمام به في الأعوام الماضية.

6) العمل على خلق وظائف جديدة في القطاع العام والخاص والرفع من مستوى أجور العمال كي تتناسب مع الارتفاع المستمر للأسعار، كما يجب إعطاء قطاع الصحة عناية خاصة وذلك بزيادة تأهيل الكادر البشري الطبي كماً وكيفاً كي يستجيب للطلب المتزايد على خدمات الصحة التي تدهورت كثيراً في المستشفيات العمومية.

7) تقوية نظام المعلومات لأن أي سياسة اقتصادية مبنية علي معلومات مغلوطة لا يكتب لها النجاح عادة، كما أن ضعف نظام المعلومات يفقد الثقة وطنيا ودوليا في التقارير الوطنية ولإحصاءات الرسمية.

8) تسهيل حصول الفقراء على القروض الصغيرة والمتوسطة لتمويل المشاريع المدرة للدخل والتي عادة ما يشعر أصحابها بالتهميش وعدم القدرة علي الاستفادة من فرص الحصول على القروض بسبب عدم وجود ضمانات لديهم كما يشعرون عادة بالغبن وعدم الاستفادة من المساعدات الحكومية.

9) توسيع قاعدة مؤسسات الضمان الاجتماعي كالصندوق الوطني للضمان الصحي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتحسين خدمات هذه المؤسسات وتقريبها من المستفيدين منها على كافة التراب الوطني.

10) انشاء صندوق وطني للزكاة والأوقاف والاستفادة من خبرة بعض الدول الإسلامية ذات التجربة الواسعة في هذا المجال .

11) خلق أقطاب تنمية حقيقية تتخذ من الثروات الطبيعية الوطنية في كل جهة من جهات الوطن مصدرا لها لتعزز من قيمة هذا المنتج وترفع من مردوديته على سكان تلك المناطق.

12) لعل أهم توصية وأشملها يمكن أن نقدمها في نهاية هذا البحث هو أنه علي السلطات الموريتانية أن تدرك أن معركتها ضد الفقر والتخلف محكوم عليها بالفشل طالما لم تتخذ من التنمية البشرية منطلقا لها وركيزة وذلك باعتبار البشر هم غاية ووسيلة كل تنمية منشودة.

وأخيرا فإننا نتوجه إلي الباحثين الوطنيين بدعوة للمساهمة بأبحاثهم في التوعية بمشكل الفقر وضرورة اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بالحد منه وذلك بتوجيه القائمين علي السياسة العامة وتبصيرهم بأفضل الطرق والوسائل المؤدية إلي ذلك.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. محمد ولد أحمدو بمبا، الثروات النفطية في موريتانيا، قراءة في الحصيلة والآفاق مركز الصحراء للدراسات والاستشارات نواكشوط 2013.
2. عبدوتي ولد عالي ، مدخل إلى الاقتصاد الموريتاني، المسيرة، الملامح، المؤشرات، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012.
3. عبد الله ولد إدريس، المعادن في موريتانيا، مركز الصحراء للدراسات والإستشارات، نواكشوط 2013.
4. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2001.
5. سالم توفيق النجفي، أحمد توفيق عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008.
6. مصطفى أحمد حامد، الفقر في ظل العولمة دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة والدول النامية ودول العالم الثالث، سلسلة الجغرافيا البشرية والاقتصادية والسياسية، دار الفكر اللبناني – بيروت 1996.
7. النتائج والآفاق طباعة دار القافلة النشر –نواكشوط 1992
8. محمد ولد أحمد سالم الموازنة العامة في موريتانيا وتطورها خلال الفترة((1960 - 1985)) المطبعة الوطنية نواكشوط 1993.
9. أسامة محمد، الفقر والتنمية البشرية في السودان، جامعة الخرطوم، 2012.
10. علي عبد القادر محمود، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2003.
11. عمار مصطفى "مفاهيم التنمية البشرية" القاهرة، 2011.
12. إسماعيل قيرة وآخرون – عولمة الفقر – دار الفجر للنشر والتوزيع النزهة الجديدة القاهرة 2003.
13. محمد حسين باقر – قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لعرب آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، نيويورك 1996.
14. كريمة كرم – الفقر وتوزيع الدخل في مصر – القاهرة منتدى العالم الثالث 1994.

15. عبد الرحمان السعود – مشكلة الفقر وسبل علاجها وضوء الإسلام، الجزء الأول المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرباط 2010.
16. نبيل السمالوطي – التنمية ومجتمع المعلومات في العالم العربي دراسات إسلامية – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة العدد 2004.
17. كمال التابعي – التنمية البشرية حالة مصر القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية 2001.
18. إبراهيم أحمد السيد إبراهيم – التعلم والتنمية البشرية خبرات عالمية. القاهرة 2002
19. إبراهيم بدران، تطلعات للمستقبل من السياسة والتنمية البشرية والبحث العلمي قراءات وتجارب –دار النهضة– القاهرة 2006.
20. بلقاسم العباس، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، 2003.
21. الحسن عائشي، تجربة المغرب في مكافحة الفقر، نقاط القوة والضعف، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، بيروت، 2011.
22. محمد حسن، التنمية البشرية، الأهذاف والغايات، عمان، 2009.

2- البحوث والدوريات

1. الصوفي ولد الشيباني: السياسات الاقتصادية لمحاربة الفقر في موريتانيا، مع الإشارة إلى تجربة الصناديق الشعبية للادخار والقرض، معهد البحوث والدراسات الغربية 2013.
2. ختار ولد الشيباني – المديونية الخارجية لموريتانيا – رسالة دكتوراه – جامعة تلمسان 2014.
3. سيدي محمد ولد خطري، سياسات مكافحة الفقر في موريتانيا، بحث غير منشور، جامعة نواكشوط.
4. خطار ولد أحمد ولد بيه، السياسة المالية التنمية – حالة موريتانيا – رسالة ماجستير جامعة تلمسان 2001.
5. سيدي محمود ولد سيدي محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد جامعة دمشق 1988.
6. الحسن ولد بديدي، سياسات محاربة الفقر ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية(حالة مدينة انواكشوط) أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس بالربط 2013.
7. محمد ولد اعمر، أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على التنمية في موريتانيا رسالة دكتوراه دولة جامعة وهران الجزائر 2003.

8. رشيدة محمد، دراسة في مفهوم وملامح التنمية البشرية في السودان، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين 2006.

9. أشرف السيد العربي عبد الفتاح، التنمية البشرية في مصر، دراسة لأسباب وانعكاسية الوضع الحالي وإمكانية تطويره، رسالة ماجستير غير منشورة 1997.

10. محمد محمود ولد محمد، الإصلاحات الاقتصادية في موريتانيا، المجلة الموريتانية للاقتصاد والقانون العدد 20 انواكشوط 2013.

11. مولاي عمر ولد مولاي ادريس، تحليل مؤشرات الفقر في موريتانيا، مجلة الاقتصاد، عدد 6.

12. خطاري ولد بيه، دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا، جامعة انواكشوط 2014، مجلة القانون والاقتصاد.

13. بن ناصر عبيد، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد، جامعة تلمسان العدد2 2001.

14. محمد ولد محمدو ' آثار برنامج التصحيح الهيكلي علي تطور ميزان المدفوعات الموريتانية خلال الفترة (1986 – 1995)' جامعة الجزائر ' السنة الجامعية(1998–1999).

3- التقارير الوطنية والدولية

1. البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2010.

2. البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2011.

3. البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2009.

4. البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2008.

5. البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2007.

6. البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2006.

7. البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2005.

8. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية – تقرير حول حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(2006-2010)، سبتمبر2010.

9. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية – تقرير حول حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر المرحلة الأولى(2001-2005)، أكتوبر2006.

10. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية خطة العمل(2001-2004).

11.وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية خطة العمل(2006-2010).

12.وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية خطة العمل(2010-2015).

13.البرنامج الإئتماني للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية 2003.

14.البرنامج الإئتماني للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية 2013.

15.البرنامج الإئتماني للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية 2010.

16.البرنامج الإئتماني للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية 2012.

17.وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية التقرير السنوي لمصلحة الإحصاء الصحي الوطني 2005.

18.وزارة الدولة لشؤون المرأة، تقرير حول نشاطات 2003.

19.**وزارة التهذيب** الوطني، **إدارة البرمجة والتخطيط 2006**.

20.المرصد الوطني التنمية البشرية: التقرير الوطني حول التنمية البشرية والفقر تقرير 2005.

21.المرصد الوطني التنمية البشرية: تقرير التنمية البشرية 1997.

22.المرصد الوطني للتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية 2002.

23.المكتب الوطني للإحصاء – تقرير حول التعداد العام للسكان والمساكن 2013.

24.المكتب الوطني للإحصاء – تقرير حول التعداد العام للسكان والمساكن 2000.

25.المكتب الوطني للإحصاء – ملامح الفقر في موريتانيا 2000

26. المكتب الوطني للإحصاء – ملامح الفقر في موريتانيا 2004

27.المكتب الوطني للإحصاء – ملامح الفقر في موريتانيا 2008

28.المكتب الوطني للإحصاء تقرير 2013

29.وزارة التنمية الريفية – تقرير حول وضعية المراعي سنة 2012

30.البنك الدولي – تقرير التنمية البشرية في العالم 1990 القاهرة – مؤسسة الأهرام.

31. البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم 1995- العمال في عالم يزداد تكاملاً.

32. المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية.

33. وزارة التخطيط – البرنامج الإطاري للتنمية القاعدية ومحاربة الفقر2001

34. وزارة التنمية الريفية – تقرير حول الزراعة والتنمية الحيوانية 2006.

35. البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم 1995- العمال في عالم يزداد تكاملاً.

36. البرنامج الإئتماني للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية 2003.

37. البرنامج الإئتماني للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية 2013.

38. البرنامج الإئتماني للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية 2010.

39. البرنامج الإئتماني للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية 2012.

40. ووزارة الصحة والشؤون الاجتماعية التقرير السنوي لمصلحة الإحصاء الصحي الوطني 2005.

41. وزارة التهذيب الوطني، إدارة البرمجة والتخطيط 2006.

42. البنك الدولي – تقرير التنمية البشرية في العالم 1990 القاهرة – مؤسسة الأهرام.

43. وزارة المياه، المقدرات المائية الناضبة والمتجددة ، انواكشوط 2009.

44. وزارة التنمية الريفية، الحالة الراهنة للقطاع الزراعي و الريفي في موريتانيا، انواكشوط 2007

45. وزارة التهذيب الوطني، تقرير حول واقع التعليم.

46. المركز الموريتاني للدراسات (CMAP) تقرير حول الأمية في موريتانيا 2011.

47. وزارة المياه، تقرير حول النفاذ إلى مياه الشرب 2011.

48. الوكالة الوطنية للدمج وتشغيل الشباب- تقرير حول طالبي العمل، 2013.

49. وزارة التشغيل والتكوين المهني، واقع التكوين المهني في موريتانيا، القطاعات المتدخلة، 2011.

50.المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان و بالفقر و بالدمج – تقرير حول تنفيذ المرحلة ا من CSLCP 2006.

51.وزارة التنمية الريفية -تقرير جول الزراعات المروية بين وفرة الإنتاج و ضعف الوسائل، 2010.

52.وزارة المياه، تقرير حول خدمات المياه في الوسط الريفي، 2010.

ثانيا: المراجع باللغات ألأجنبية

1- Revue Des Dépenses Publiques De Santé 2005-2010 Nouakchott 2011

2- programme National de lutte contre la pauvreté (1998-2001) document présenté un 3eme groupe consultatif pour la Mauritanie, Paris, 1998.

3- SNIS Rapport 2010.

4- CMAP, analyse des politiques de croissance du secteur rurale en Mauritanie Avril, 2005.

5- Ministère de la santé, politique nationale de la santé et de l'action sociale 2010 – 2015

6- Ministère du plan, Programme National de Lutte contre la pauvreté

7- ONS profil de la pauvreté en Mauritanie 2008

8- BCM, Bulletin Trimestriel des Statistiques, 4éme trimestre 2010

9- BCM, Trimestriel des Statistiques, 1éur trimestre 2012

10- Autorité Mauritanienne, estimation et projection des services du FMI

11- Banque Mondiale(2010), revue des dépenses publiques en Mauritanie 2004-2009, non publié

12- FMI, les indicateurs Macro-économiques en Mauritanie, 2011

13- UNICEF, Etude sur la protection sociale en Mauritanie 2011

14- Cosme Vodounou et Assogba La pauvreté au Benin, Séminaire internationale Dakar, Sénégal entre 16-20 juin 2004

15- Tambi Kaboré, Quels indicateurs optimaux pour cibler les pauvres ?, Séminaire internationale Dakar, Sénégal entre 16-20 juin 2004

16- Fatima Bakass, La Pauvreté au Maroc, Séminaire internationale Dakar, Sénégal entre 16-20 juin 2004

17- Abdoulaye Diagne Décision De Scolarisation Primaire des ménages et Niveaux de vie au Sénégal, Séminaire internationale Dakar, sénégal entre 16-20 juin 2004

18- Khattary Ould Boyé, La pauvreté en Mauritanie Séminaire internationale Dakar, Sénégal entre 16-20 juin 2004

19- Jean-pierre Lachaud, Les déterminants de la rédaction de l'inégalité et de la pauvreté, une approche micro-économique , paris 1998

20- Jean-pierre Lachaud, les différences spatiales de pauvreté en Mauritanie, paris, 2000.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

www.IGE.GOV.MR

www.memoireonlin.com

www.ONS.MR

الملحقات